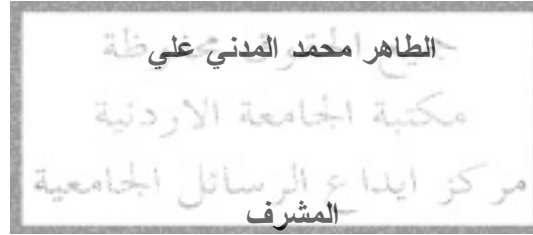


الفصل والوصل بين علم القراءات وعلم النحو
"دراسة صوتية"

إعداد



الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه في
اللغة العربية وآدابها

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

تموز ٢٠٠٤م

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

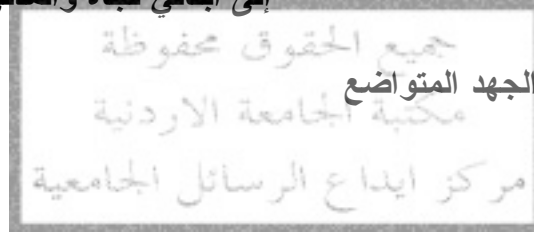
إهداء

إلى روح والدتي الطاهرة رحمها الله

إلى والدي حفظه الله

إلى رفيقة دربي خيرية

إلى أبنائي نجاه والمدني وميمونة وصفية



إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

كلمة شكر

يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أصحاب الفضل الذين كان لهم العطاء الوافر .

الأستاذ الدكتور. **محمود حسني مغالسة** الذي تحمل الكثير من أجل أن يصل هذا البحث إلى ما وصل إليه، فقد أعطاه من علمه الغزير ووقته الثمين، ورحابة صدره ما لا تقدر كلمات الشكر على الوفاء به.

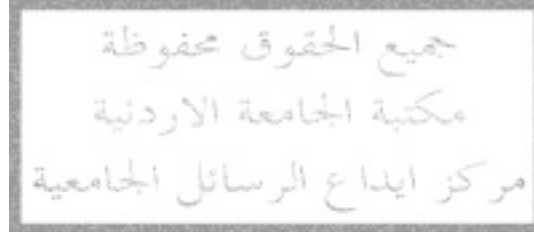
والشكر كل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة هذه الأطروحة الأستاذ الدكتور **إسماعيل أحمد عمارة** والدكتور **جعفر نايف عباينة** والأستاذ الدكتور **فوزي حسن الشايب** والدكتور **عبد الكريم الحياوي** فلهم جزيل الشكر على تكرهم بإسداء التوجيهات وتقويم الرسالة فجزاهم الله عني الجزاء الأوفر .

محتويات البحث

الصفحة	الموضوع
هـ	قائمة المحتويات
ي	الملخص
ل	قائمة بالرموز الصوتية المستخدمة في لبحث
١	المقدمة
٥	التمهيد
٥	الفصل لغة واصطلاحاً
١٥	أهمية الفصل والوصل
١٦	الفصل والوصل وعلم التفسير مع الحقوق محفوظة
١٧	الفصل والوصل وعلم الفقه مكتبة الجامعة الاردنية
١٨	الفصل والوصل والرسم القرآني ايداع الرسائل الجامعية
٢٠	الفصل والوصل وعلم النحو
٢٣	الفصل والوصل وعلم البلاغة والمعنى
٢٧	الفصل الأول : الفرق بين الوقف والسكت ومواضع الوقف
٢٩	المبحث الأول: الفرق بين الوقف والسكت
٣٢	السكت المطرد في القرآن الكريم
٣٣	وظائف السكت
٣٣	الوظيفة النحوية والدلالية
٣٥	الوظيفة المقطعية
٣٨	مواضع الوقف
٤٣	المبحث الثاني: أقسام الوقف
٤٤	أقسام الوقف عند علماء القراءة
٤٥	الوقف التام ،و الكافي ،و الحسن ، والقبيح ، واللازم ، والجائز ،و وقف البيان
٥١	أقسام الوقف عند النحاة
٥٥	الفصل الثاني: أثر الفصل عند علماء القراءات القرآنية وعلماء النحو

٥٦	المبحث الأول: أثر الفصل في الحرف الموقوف عليه
٥٧	التسكين
٥٨	الإشمام
٦٢	الروم
٦٤	التضعيف والإدغام
٦٦	الإلحاق
٧١	النقل
٧٣	الإبدال
٧٦	القلقلة
٨٠	الحذف
٨٥	المبحث الثاني: إمالة الحرف الموقوف عليه وترقيقه و تفخيمه
٨٧	أسباب الإمالة
٩١	موانع الإمالة
٩٢	الإمالة والوقف
٩٨	الترقيق التفخيم والتغليظ
١٠١	المبحث الثالث: أثر الرسم القرآني في الوقف
١٠٢	رسم الألف
١٠٦	رسم الياء
١٠٨	رسم الواو
١٠٨	ما رسم موصولاً مرة ومفصلاً مرة
١١٤	الفصل الثالث: أثر الوصل عند علماء القراءات القرآنية وعلماء النحو
١١٥	المبحث الأول: أثر الإجراءات الصوتية وصلًا
١١٦	المد والصلة
١١٦	المد
١١٨	الأسباب الصوتية للمد
١١٨	ما كان المد فيه بسبب معنوي
١١٩	ما كان المد في بسبب صوتي
١٢٢	الصلة

١٢٢	المجانسة الصوتية
١٢٣	تنويع المقاطع
١٢٥	التسهيل
١٢٧	الهمز المفردة الساكنة
١٢٨	الهمزة المحركة الساكن ما قبلها
١٢٨	الهمزة المحركة المحرك ما قبلها
١٣٢	الهمزتان المتواليان
١٣٣	الهمزتان المجتمعتان من كلمة
١٣٥	الهمزتان من كلمتين
١٣٧	الإدغام
١٣٨	موانع الإدغام
١٤١	الإدغام الكبير
١٤٢	الإدغام الصغير
١٤٨	المماثلة
١٤٩	المماثلة الرجعية
١٤٩	المماثل التقدمية
١٥٠	الاختلاس
١٥٢	النقل
١٥٢	نقل حركة الهمزة إلى ال التعريف
١٥٣	النقل إلى ما قبل همزة الوصل
١٥٥	نقل الحركة والإدغام
١٥٧	المبحث الثاني: أثر الوصل في الرسم القرآني
١٥٨	رسم الصوامت في حال الوصل
١٥٨	ما رسم بسبب الإدغام
١٥٩	ما رسم بسبب المماثلة
١٦١	رسم الصوائت في حال الوصل
١٦١	رسم الصوائت القصيرة في صورة الألف
١٦٣	رسم الصوائت القصيرة في صورة الطويلة



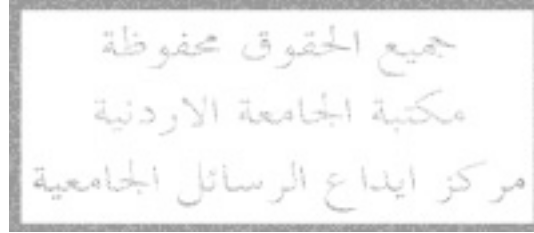
- ١٦٥ رسم الصوائت الطويلة في صورة القصيرة
- ١٦٨ **الفصل الرابع:** أثر الفصل والوصل في السياق الصوتي والتركيبى
- ١٦٩ المبحث الأول: أثر السياق الصوتي في بنية الفواصل القرآنية
- ١٧١ مظاهر المجانسة الصوتية في فواصل القرآن الكريم
- ١٧٢ تسكين الفواصل
- ١٧٣ إطالة أصوات المد
- ١٧٤ المزوجة بين الصوائت
- ١٧٥ الحذف
- ١٧٥ الزيادة
- ١٧٥ الإبدال بين الصيغ الصرفية
- ١٧٦ الإبدال بين المفرد والمثنى والجمع
- ١٧٧ التقديم والتأخير
- ١٧٨ المبحث الثاني: أثر الفصل والوصل في السياق التركيبى للجملة العربية
- ١٧٩ أثر الفصل والوصل في الوظيفة النحوية
- ١٧٩ أثر بعض حروف المعاني في الفصل والوصل
- ١٧٩ كلا
- ١٨٤ بلى
- ١٨٦ نعم
- ١٨٦ اختلاف الإعراب باختلاف الفصل والوصل
- ١٨٩ أثر فصل العناصر المكونة للجملة و وصلها في المعنى
- ١٩١ الفصل بين التميز والمميز
- ١٩١ الفصل بين الصفة والموصوف
- ١٩٢ الفصل بين البديل والمبدل منه
- ١٩٢ الفصل بين الحال وصاحبها
- ١٩٣ الفصل في الجمل ذات الدلالة الانفعالية
- ١٩٤ جملة القسم وجوابه
- ١٩٤ جملة الشرط وجوابه
- ١٩٦ الخاتمة

٢٠٠

المصادر والمراجع

٢١٠

ملخص البحث باللغة الإنجليزية



الفصل والوصل بين علم القراءات وعلم النحو

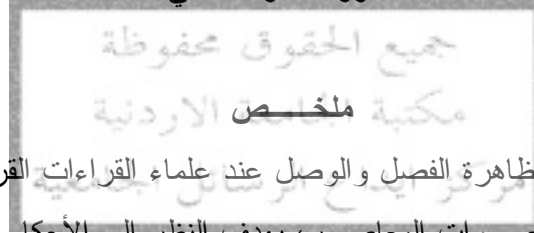
"دراسة صوتية"

إعداد

الطاهر محمد المدني علي

المشرف

الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة



تناولت هذه الدراسة ظاهرة الفصل والوصل عند علماء القراءات القرآنية، وعلماء النحو، من منظور علم الأصوات المعاصر، بهدف النظر إلى الأحكام التي يصدرونها على الإجراءات الصوتية التي تحدث عند فصل السلسلة الكلامية بعضها عن بعض، أو عند وصلها، والحكم على مدى تطابقها مع ما توصل إليه علم الأصوات في العصر الحديث، ومعرفة المسوغات الصوتية التي جعلتهم يصدرون تلك الأحكام.

تتمثل مصادر البحث في كتب علم القراءة، وكتب الوقف والابتداء، وكتب النحو الصرف عند القدماء، وفي نتائج الدراسات الصوتية المعاصرة من كتب، وأبحاث، ودراسات، ومن أجل بلوغ هذه الغاية اعتمد البحث على وسائل اختبارية أساسية هي:

المقطع الصوتي وما يحدث له من تغيرات في حالي الفصل والوصل، فقد ثبت أنه العنصر الذي يخضع للتغير بحذف جزء منه أو إضافة جزء إليه، أو نطقه على وفق قياسه.

الصوائت بوصفها خاضعة للتغيرات بإطالتها أو تقصيرها مما يشكل حياة المفصل

الكلامي وصلًا و وقفًا.

الصوامت؛ إذ تتعرض للتغيرات في نطقها بحسب ما يلازمها في السلسلة الكلامية من صوامت أخرى، وذلك بتفخيمها أو ترقيقها أو إدغامها أو نطقها في صورة ثالثة أو إمالتها.

وقد انعكست تلك العوامل على الرسم القرآني ما جعل البحث يتوقف عنده، ويفسر بعض مشكله من منطلقات صوتية.

إنّ استخدام هذه الوسائل في النظر إلى الإجراءات الصوتية المتبعة عند فصل الكلام بعضه عن بعض أو وصله قاد البحث إلى استخلاص نتائج من أهمها:
إن شكل المقطع الصوتي في حال المقطع المفتوح عند الوقف يتلون بين المقطع الطويل المفتوح والمقطع القصير المفتوح، وتتحكم اعتبارات غير صوتية؛ مثل مراعاة أظهار العلامة الإعرابية، أو التوازن الموسيقي، في الوقف على المقطع القصير المفتوح.
تقبل العربية المقطع الطويل المصمت في وسط التركيب اللغوي في ظروف استثنائية، وذلك في نوع خاص من الإدغام.

وفي منع إدغام المشدد إذا تلاه صامت مثله، ومنع إدغام تاء الضمير المذكر المضمومة، ومنع الإدغام بعد المخفي، هذه الموانع التي ذكرها علماء النحو وعلماء القراءات، يؤكد البحث أن السبب فيها هو كراهية العربية وجود المقطع الطويل المصمت في وسط التركيب اللغوي.
في سلوك الصوائت من حيث استطالتها أو جنوحها إلى القصر حال النقاها بالصوامت الساكنة فإنّ النبر يتحكم في استطالتها، فإذا كان المقطع منبوراً تستطيل، وبغياب النبر نجدتها تميل إلى القصر.

إنّ رسم الصوائت القصيرة في صورة الألف فيما عرف بـ(ألف الوصل) جعل المتقدمين من علماء النحو وعلماء القراءات يقعون في الوهم، فظنوا بوجود الألف في مواضع تلك الصوائت، وكذلك رسم الهمزة على الألف زاد في وهمهم.

إنّ الرسم المزدوج للهمزة، أدى بالمتقدمين من علماء النحو وعلماء القراءات القرآنية إلى الوقوع في الوهم، إذ تُرسم تارة بصورتها وتارة، بصورة ما يعوضها من الصوائت، أو أنصاف الصوائت فظنوا أنّ ثمة إبدالاً بين الهمزة وما يعوضها من الصوائت وأنصاف الصوائت، وذلك ينفه علم الأصوات المعاصر.

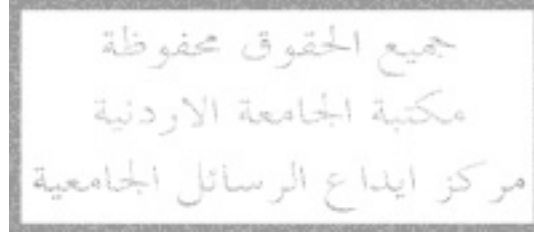
وفي دراسة الإيقاعات الصوتية (السجع) لفواصل القرآن الكريم، أكد البحث أن حجج منكري وجود السجع في القرآن الكريم، مرجوحة أمام واقع النص القرآني، الذي وظف الإيقاعات الصوتية في بنية الفاصلة، بأن تتوالى مقاطع صوتية متماثلة بانتظام في الفاصلة، واتخذ توظيفه لموسيقى الفواصل أشكالاً عديدة، هي تسكين الفواصل، أو إطالة أصوات المدّ، أو المزوجة بين الأصوات المتقاربة، أو الإبدال بين الصيغ الصرفية، أو التقديم والتأخير.

الرموز الصوتية المستخدمة في البحث

ثانياً رموز الصوائت

أولاً رموز الصوامت

	a	الفتحة القصيرة	'	ء
	ā	الفتحة الطويلة	b	ب
	u	الضمة القصيرة	t	ت
	ū	الضمة الطويلة	tʰ	ث
	i	الكسرة القصيرة	g	ج
	ī	الكسرة الطويلة	h	ح
	الإمالة	رموز أخرى	ĥ	خ
e			d	د
=			ṭ	ذ
←			r	ر
			z	ز
			s	س
			š	ش
			ṣ	ص
			d	ض
			t	ط
			z	ظ
			c	ع
			g	غ
			f	ف
			q	ق
			k	ك
			l	ل
			m	م
			n	ن
			h	هـ
			w	و
			y	ي



المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على عبده ونبيه محمد بن عبد الله، وعلى من اتبع هداه إلى يوم الدين .
أما بعد .

فإنّ هذا البحث يتناول جزئية من التراث العلمي العربي الأصيل في الدرس الصوتي، الذي يتمثل في دراسة الفصل والوصل عند كل من علماء القراءات القرآنية وعلماء النحو، من منظور علم الأصوات المعاصر، وذلك بإخضاع الأحكام التي صدرت عنهم في هذا المجال للمقاييس الصوتية المعاصرة، بهدف الوصول إلى معرفة مدى دقة أحكامهم، ويهدف البحث إلى معرفة المسوغات الصوتية التي جعلتهم يصدرون تلك الأحكام على الإجراءات الصوتية المتبعة عند الفصل أو الوصل. تتمثل مصادر البحث في كتب علم القراءة، وكتب الوقف والابتداء، وكتب النحو والصرف عند القدماء. وفي الدراسات الصوتية المعاصرة؛ من كتب، وأبحاث، ودراسات. ولا تهمل كل ما من شأنه تذليل الطريق أمامها، من كتب علم التجويد، وكتب علم التفسير وكتب علم البلاغة، ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية قُسم البحث على أربعة فصول، يتقدمها تمهيد أمله ضرورة استخلاص موضوع البحث من تراكمات الدراسات المتعددة في هذا المجال، وليبيان أهميته من بينها، وقُسم كل فصل على مباحث وفق ما تقتضيه الحاجة.

التمهيد :

تناول البحث من خلاله الفصل والوصل لغة واصطلاحاً، وما يبدو أنه مرادف لهما في الاستخدامات الاصطلاحية من الألفاظ؛ وهي الوقف، و القطع، والابتداء، والاستئناف، والائتناف، وقد درس البحث زوايا الالتقاء والافتراق بينها وبين الفصل والوصل، وأشار إلى توسع علماء القراءة في استخدام مصطلح الوقف، الذي جاء عندهم على معنيين؛ الأول: يطلقونه على مطلق الوقف أو قطع الكلام مهما كان سببه وموضعه، والثاني: يطلقونه على المواضع التي يمكن عندها فصل الآيات القرآنية بعضها عن بعض، وإن لم يقف عندها القارئ.

كما توسع علماء النحو في استخدام مصطلح القطع، فقد تعدد هذا المصطلح حيث يطلق عند فصل التراكيب اللغوية بعضها عن بعض، ويأتي للدلالة على التحول من حالة إعرابية إلى أخرى، وللمصطلح استخدامات غير ذلك بينها البحث، ومما توسع النحاة في استخدامه مصطلح الفصل؛ إذ يعنون به مجرد الحاجز بين التراكيب المتلازمة أحياناً، وقد يعنون به فاصلاً محدداً .

ومن ثم تحدث البحث عن أهمية موضوع الدراسة وأثره في مجالات حياتية ومعرفية، وهي علم التفسير، وعلم الفقه، وعلم النحو، وعلم البلاغة و الرسم القرآني.

الفصل الأول: الفرق بين الوقف والسكت وأقسام الوقف:

تناول البحث فيه بالدراسة والتحليل الفرق بين الوقف والسكت؛ لما بينهما من التداخل الوظيفي والاصطلاحي، وحدد الفرق بينهما من واقع الوظائف التي يؤديها كل منهما، مع إظهار جانب التكامل الوظيفي بينهما، وتوقف البحث عند السكت المطرد في القرآن الكريم مبيناً أسبابه الصوتية، محللاً اختلاف القراء فيه؛ إذ ورد عن بعضهم السكت تارة وعدم السكت تارة أخرى في الموضع نفسه.

أمّا الوقف فقد تميز في الدراسات القرآنية بتعدد مواضعه وتعدد كفياته؛ لذلك عمل البحث على النظر إلى مواضع الوقف وحدد أسبابها طبقاً لما جاء عند علماء القراءة، وأشار إلى كفيات الوقف إشارة موجزة في هذا الموضع لأنها ستدرس بتفصيل أشمل في الفصل الثاني من البحث

وفي المبحث الثاني تناول البحث أقسام الوقف التي جاءت عن علماء القراءة، فهم أكثر اهتماماً بتصنيفها على أنواع، ناقش تلك التقسيمات، وحدد أسبابها وفق مواضع الوقف من البنية التركيبية للجملة العربية، ولم يعمل النحاة على تقسيم الوقف على أقسام مثلما فعل علماء القراءة، ولكن اهتمامهم انصب على المواضع التي لا يجوز عندها فصل السلسلة التركيبية للجملة العربية.

الفصل الثاني: أثر الفصل صوتياً عند علماء القراءة وعلماء النحو.

جاء أثر الفصل في ضربين إما تحريك الحرف الموقوف عليه، وإما تسكينه، وهما أساسان يُحمل عليهما كافة تقسيمات الباب الواردة عن علماء القراءة وعلماء النحو، كما تحدث الطرفان عن جانب آخر من الإجراءات الصوتية المتبعة عند الوقف، وهي إمالة الحرف الموقوف عنده، أو ترقيقه، أو تفخيمه. ومما توقف البحث عنده في هذا الفصل أثر الرسم القرآني في الوقف لما له من تأثير واضح في الإجراءات الصوتية المتبعة عند الوقف، فلما كان الأمر كذلك جاء هذا الفصل في ثلاثة مباحث. تناول المبحث الأول منها الإجراءات الصوتية المتبعة عند الوقف، وهي التسكين، والروم، والإشمام، والإدغام، والتضعيف، والإبدال، والحذف، والإلحاق، والقلقة،

واعتمد البحث على البنية المقطعية للفظ الموقوف عليه لتوضيح الأثر الصوتي عند الوقف على أي من الإجراءات السالفة الذكر.

وتناول الثاني منها بالدراسة والتحليل الإمالة والترقيق والتفخيم والتغليظ، وهي عبارة عن صور ثانوية لنطق الأصوات الأساسية، ناقش البحث خلال ذلك الأسباب التي تؤدي إلى الإمالة، وموانعها؛ مفصلاً القول في إمالة الألف والراء وهاء التأنيث وهاء السكت والحروف المفردة في فواتح السور، وتغليظ اللام.

وتناول في الثالث أثر الرسم القرآني في الوقف كرسم الألف، الواو، والياء، بإثباتها، أوبريادتها، أوبحذفها، موضحاً الأسباب الصوتية التي أدت إلى ذلك، وناقش ما رُسم من التراكيب اللغوية موصولاً مرة، ومفصلاً مرة؛ مبيناً الأسباب الصوتية التي سوغت ذلك.

الفصل الثالث: وهو بعنوان أثر الوصل عند علماء القراءات وعلماء النحو،

وجاء في مبحثين تناول الأول منهما الإجراءات الصوتية المتبعة في حال وصل الكلام، وهي: المدّ والصلة؛ وقد جمعها البحث لأتھما ينالان الصوائت القصيرة والطويلة بمطلهما حتى تبلغاً أضعاف طولهما الطبيعي تحت تأثير أصوات أخرى أو نوع المقطع الذي ترد فيه، وتحدث البحث عن أسباب مدّ هذه الصوائت.

ومن الإجراءات المتبعة في حال الوصل تسهيل الهمزة في حال انفرادها أو اجتماعها مع همزة أخرى، وقد ناقش البحث المسوغات الصوتية التي تؤدي إلى تسهيلها في أحوالها المختلفة. ومن الإجراءات المتبعة في حال الوصل الإدغام والاختلاس والقلب. وتحدث البحث عن الأسباب الصوتية التي تسوغ الإدغام، وحلل الأسباب التي ذكر المتقدمون من علماء القراءة والنحو أنها مانعة للإدغام على وفق ما تمليه الدراسة الصوتية المعاصرة.

وفي المبحث الثاني: تناول البحث أثر الإجراءات الصوتية المتبعة حال الوصل في الرسم القرآني، حيث يلتزم الرسم القرآني في عموم الصورة المعيارية للفظ، وفي بعض الأحيان يرسمها على وفق معطيات صوتية في الغالب، فعمل البحث على تحديد الأسباب الصوتية المسوغة لما رسم بسبب صوتي، وناقش البحث في المطلب الثاني من هذا المبحث رسم الصوائت بصور متعددة فالقصيرة منها ترسم بصورة الألف أحياناً، كما رسمت بصورة نظائرها الطويلة، ورسمت الصوائت الطويل بصورة نظائرها القصيرة وبين البحث الأسباب الصوتية التي سوغت ذلك .

الفصل الرابع: هذا الفصل بعنوان الفصل والوصل والسياق الصوتي والتركيبى.

وجاء في مبحثين؛ تناول الأول منهما أثر الوقف في السياق الصوتي القرآني؛ لما تميزت به فواصل القرآن الكريم من وقع موسيقي يكاد يكون ثابتاً في كل مجموعة منفصلة منها، وهو أمر شغل الباحثين، ولاسيما المتقدمين منهم، فانقسموا بين مؤيد لتلك الظاهرة الصوتية، ومنكر لها، وقد ناقش البحث آراءهم وحللها وفق المعطيات الصوتية التي سوغت الإيقاعات الصوتية في فواصل الآيات الكريمة.

في المبحث الثاني وهو في أثر الفصل والوصل في السياق النحوي، وجاء في ثلاثة مطالب؛ الأول تناول أثر بعض حروف المعاني في الفصل والوصل وخص الحديث فيها عن (كلاً وبلى ونعم) في القرآن الكريم لما تتميز به من معان ودلالات، كان لها الأثر الأكبر في جعلها تتصف بقدرات على اتخاذ مواضع متعددة في سلسلة البنية التركيبية للجملة، وتبعاً لذلك يتحدد موضع فصل الجمل عن بعضها أو وصلها ببعض.

و تناول المطلب الثاني اختلاف الإعراب باختلاف الفصل والوصل، وفي المطلب الثالث تناول أثر فصل أو وصل العناصر المكونة للجملة العربية في المعنى، فالجملة العربية على الرغم من مرونتها من حيث إتاحتها لمبدأ التقديم والتأخير وإحمام بعض العناصر بين مكوناتها أحياناً، وإتاحتها لحذف بعض مكوناتها أحياناً وفق ما يقتضيه السياق، إلا أنها تمتنع عن الخرق في بنيتها الأساسية بقطع أجزائها باستخدام عنصر الوقف، وتحدث البحث عن امتناع فصل الجمل التي تتكون من شطرين في بنيتها السطحية بينما هي جملة واحدة في البنية العميقة حيث تتحد مبنى ومعنى، وختم البحث بخاتمة ذكر فيها أهم النتائج التي توصل إليها.

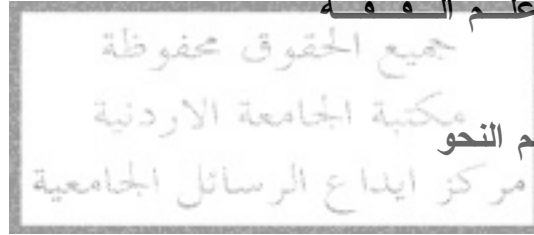
تمهيد :

الفصل والوصل لغة واصطلاحاً

أهمية الفصل والوصل

الفصل والوصل وعلم التفسير

الفصل والوصل وعلم النحو



الفصل والوصل وعلم النحو

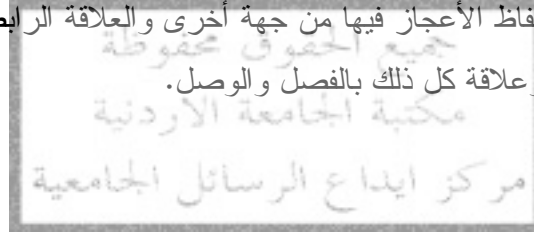
الفصل والوصل والمعنى

تمهيد:

يتناول هذا المبحث الفصل والوصل لغة واصطلاحاً، ويبين أهمية الفصل والوصل عند كل من علماء النحو وعلماء القراءات.

الفصل والوصل لغة واصطلاحاً:

يتصدر التراكيب اللغوية التي يستخدمها المتقدمون وعلماء القراءة للدلالة على "الفصل والوصل" الألفاظ التالية: (الوقف، القطع) مذيبة بـ(الاستئناف، الانتناف، الابتداء)، فجاءت مصنفاتهم التي تتناول الموضوع تحمل عناوين مثل القطع والاستئناف، والوقف والابتداء، والوقف والانتناف، وهذا يقود إلى البحث عن العلاقة بين معاني ألفاظ الصدور في هذه العناوين من جهة وبين معاني ألفاظ الأعجاز فيها من جهة أخرى والعلاقة الرابطة بين الطرفين من جهة ثالثة لغة واصطلاحاً، وعلاقة كل ذلك بالفصل والوصل.

**الفصل لغة:**

جاء في كتاب العين مادة فصل: ((الفصلُ: بَوْنُ ما بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ وَ الفَصْلُ من الجَسَدِ مَوْضِعُ المِفْصَلِ وَ بَيْنَ كُلِّ فَصْلَيْنِ وَصْلٌ))^(١).

وفي لسان العرب: ((فصل: الفصلُ: بَوْنُ ما بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ وَ الفَصْلُ من الجَسَدِ مَوْضِعُ المِفْصَلِ وَ بَيْنَ كُلِّ فَصْلَيْنِ وَصْلٌ... ابن سيده الفصلُ الحاجزُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ فَصْلٌ بَيْنَهُمَا يَفْصِلُ فَصْلاً فَانْفَصَلَ وَفَصَلَتْ الشَّيْءَ فَانْفَصَلَ أَي قَطَعْتُهُ فَانْقَطَعَ... فَصَلَ من النَّاحِيَةِ أَي خَرَجَ، وَفِي الحَدِيثِ: من فَصَلَ فِي سَبِيلِ الله فَمَاتَ أَوْ قُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ؛ أَي خَرَجَ مِنْ مَثَرَلِهِ وَبَلَدِهِ. وَفَصَلَتْ شَرِيكِي وَالتَّفْصِيلُ التَّبْيِينُ، وَفَصَلَ القِصَابُ الشَّاةَ أَي عَضَّهَا، وَالفَيْصَلُ الحَاكِمُ وَيُقَالُ القَضَاءُ بَيْنَ الحَقِّ وَالبَاطِلِ، وَقد فَصَلَ الحَكْمَ وَحَكَّمَ فَاصِلٌ وَفَيْصَلُ ماضٍ))^(٢).

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) كتاب العين، تحقيق مهدي المخرومي، و إبراهيم السامرائي، دار الرشيد بغداد، ١٩٨٠م، ج ٧ ص ١٢٦

(٢) ابن منظور، لسان العرب لسان العرب ط (١)، دار صادر، بيروت ١٤٠٢هـ (فصل)، ج ١١ ص ٥٢١، وانظر الحد ج ٣ ص ٤١٠، والحجز ج ٥ ص ٣٣١، والفرق ج ١٠ ص ٣٠١ والفك ج ١٠ ص ٤٧٦، وانظر الفيروز آبادي، القاموس المحيط (فصل)، ج ١ ص ١٣٤٧، والفيومي، أحمد بن محمد بن علي (ت ٧٧٠هـ)، المصباح المنير ط (٢)، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ (فصلته) ج ٢ ص ٤٧٤، وانظر الحد ج ١ ص ١٢٤.

الوقف لغة:

قال الخليل: ((وَقَفَ: الْوَقْفُ مَصْدَرٌ قَوْلِكَ: وَقَفْتُ الدَّابَّةَ، وَوَقَفْتُ الْكَلِمَةَ وَقَفًا وَهَذَا مُجَاوِزٌ، فَإِذَا كَانَ لِأَزْمًا قُلْتَ: وَقَفْتُ وَوَقُفًا، فَإِذَا وَقَفْتَ الرَّجُلَ عَلَى كَلِمَةٍ قُلْتَ: وَقَفْتُهُ تَوْقِيفًا، وَلَا يُقَالُ: أَوْقَفْتُ إِلَّا فِي قَوْلِهِمْ: أَوْقَفْتُ عَنِ الْأَمْرِ، إِذَا أَقْلَعْتُ عَنْهُ))^(١).
وفي مختار الصحاح:

الوقف: ((سِوَارٌ مِنْ عَاجٍ، وَوَقَفْتُ الدَّابَّةَ تَقِفُ وَوَقُفًا وَوَقَفَهَا غَيْرُهَا مِنْ بَابِ وَعَدَ وَوَقَفَهُ عَلَى ذَنْبِهِ أَطْلَعَهُ عَلَيْهِ وَوَقَفَ الدَّارَ لِلْمَسَاكِينِ وَبَابَهُمَا وَعَدَ أَيْضًا وَأَوْقَفَ الدَّارَ بِالْأَلْفِ لُغَةً رَدِيئَةً وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ أَوْقَفَ إِلَّا حَرْفٌ وَاحِدٌ وَهُوَ أَوْقَفْتُ عَنِ الْأَمْرِ الَّذِي كُنْتُ فِيهِ أَيْ أَقْلَعْتُ))^(٢).
وفي لسان العرب:

((الوقف: مَصْدَرٌ قَوْلِكَ: وَقَفْتُ الدَّابَّةَ، وَوَقَفْتُ الْكَلِمَةَ وَقَفًا وَهَذَا مُجَاوِزٌ، فَإِذَا كَانَ لِأَزْمًا قُلْتَ: وَقَفْتُ وَوَقُفًا، وَإِذَا وَقَفْتَ الرَّجُلَ عَلَى كَلِمَةٍ قُلْتَ وَقَفْتُهُ تَوْقِيفًا وَوَقَفَ الْأَرْضَ عَلَى الْمَسَاكِينِ.... فَأَمَّا أَوْقَفَ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الدَّوَابِّ وَالْأَرْضَيْنِ وَغَيْرِهِمَا فَهِيَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ..... وَكُلُّ شَيْءٍ تُمَسِّكُ عَنْهُ تَقُولُ أَوْقَفْتُ، وَيُقَالُ: كَانَ عَلَى أَمْرٍ فَأَوْقَفَ؛ أَيْ أَقْصَرَ، وَتَقُولُ: وَقَفْتُ الشَّيْءَ أَقْفَهُ وَقَفًا، وَلَا يُقَالُ فِيهِ: أَوْقَفْتُ إِلَّا عَلَى لُغَةٍ رَدِيئَةٍ))^(٣).

وجاء في الشافية: ((الوقف: قَطْعُ الْكَلِمَةِ عَمَّا بَعْدَهَا))^(٤).

وفي اللباب في علل البناء والإعراب: ((الوقفُ ضِدُّ الْإِبْتِدَاءِ لِأَنَّهُ يَكُونُ عِنْدَ انْتِهَاءِ الْكَلِمَةِ))^(٥).

من خلال ما تقدم من النصوص في تعريف الوقف في المعاجم يتبين أن معنى وقف جاء متعدداً؛ فهو الإمساك، والتخصيص، والإبانة، واتخاذ المعنى نحواً آخر في الكتب ذات الاهتمامات اللغوية البحتة، حيث جاء أكثر تخصيصاً، فعنى قطع الكلام عما بعده.

القطع لغة:

- (١) الخليل بن أحمد، كتاب العين (مادة وقف)، ج ٥ ص ٢٢٣
(٢) الرازي، محمد بن أبي بكر (ت ٧٢١هـ) مختار الصحاح ط(٢)، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٥م، (مادة وقف)، ج ١ ص ٣٠٥
(٣) ابن منظور، لسان العرب (مادة وقف)، ج ٩ ص ٣٥٩، ٣٦٠
(٤) الدويني، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو (ت ٦٤٦هـ) الشافية ط(١)، تحقيق حسن أحمد عثمان، المكتبة المكية، ١٩٩٥م ج ١ ص ٦٣
(٥) أبو البقاء، محب الدين بن الحسين، (ت ٦١٦هـ) اللباب في علل البناء والإعراب ط (١)، تحقيق، غازي مختار ظليمات، دار الفكر، دمشق ١٩٩٥م ج ٢ ص ١٩٦

القطع من الألفاظ التي استخدمت للدلالة على فصل الكلام بعضه عن بعض، وذلك في تركيب اصطلاحي، ومن ثمَّ نجده يشارك (فصل) و(وقف) في التعبير عن الغرض؛ لذلك يكون

إلقاء النظر في دلالاته المعجمية في هذا الصدد ذا أهمية تليها ضرورة معرفة العلاقة التي بينها، جاء في كتاب العين: ((قَطَعَ: قَطَعْتُهُ قَطْعًا وَمَقْطَعًا فَانْقَطَعَ وَقَطَعْتُ النَّهْرَ قَطُوعًا، وَالطَّيْرُ تَقْطَعُ فِي طَيْرَانِهَا قَطُوعًا، وَهِيَ قَوَاطِعُ أَي نَوَاهِبُ وَرَوَاجِعُ، وَقَطَعَ بِفُلَانٍ انْقَطَعَ رَجَاؤُهُ، وَرَجُلٌ مُنْقَطِعٌ بِهِ أَي انْقَطَعَ بِهِ السَّقْرُ دُونَ طَيْهِ، وَيُقَالُ قَطَعَهُ وَمُنْقَطِعٌ كُلُّ شَيْءٍ حَيْثُ تَنْتَهِي غَايَتُهُ))^(١). وفي القاموس المحيط: ((قَطَعَهُ كَمَنْعَهُ قَطْعًا وَمَقْطَعًا وَتَقَطَّاعًا بِكسرتين مشددة الطاء أبانه والنهر قَطْعًا وَقَطُوعًا عبره أو شَقَّهُ ... وَرَحِمَهُ قَطْعًا وَقَطِيعَةً فَهُوَ رَجُلٌ قَطِعَ ... وَبَيْنَهُمَا رَحِمٌ قَطْعَاءٌ إِذَا لَمْ تُوصَلْ))^(٢).

وفي لسان العرب ((الْقَطْعُ إِبَانَةٌ بَعْضُ أَجْزَاءِ الْجُرْمِ مِنْ بَعْضِ فِصْلًا، وَالْقَطْعُ: مَصْدَرٌ قَطَعْتَ الْحَبْلَ قَطْعًا فَانْقَطَعَ ... وَتَقَاطَعُ الشَّيْءُ بَانَ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ ... وَمَقَاطِعُ الْأَنْهَارِ: حَيْثُ يُعْبَرُ فِيهِ، وَمَقَاطِعُ الْقُرْآنِ مَوَاضِعُ الْوُقُوفِ، وَمَبَادِئُهُ مَوَاضِعُ الْإِبْتِدَاءِ ... وَالْقَطْعُ وَالْقَطِيعَةُ الْمَهْجَرَانُ ضِدَّ الْوَصْلِ))^(٣). وبهذا يتضح الارتباط المعنوي بين اللفظين: وقف وقطع فهما مترادفان في دلالتهما على الفصل والقطع والوقف والإبعاد.

وفي ألفاظ أعجاز هذه التراكيب الاصطلاحية نجد الألفاظ التالية: الوصل، والاستئناف، والانتئناف، والابتداء، ومن خلال تتبع معانيها تظهر العلاقة الرابطة بينها، وذلك كما يلي:

الوصل لغة:

جاء في كتاب العين للخليل مادة وصل: ((وَصَلَ: كُلُّ شَيْءٍ اتَّصَلَ بِشَيْءٍ فَمَا بَيْنَهُمَا وَصَلَةٌ، وَمَوْصِلٌ الْبَعِيرُ مَا بَيْنَ عَجْزِهِ وَفَخْدِهِ... وَاتَّصَلَ الرَّجُلُ أَي انْتَسَبَ، فَقَالَ: يَا لِفُلَانٍ))^(٤).

(١) الخليل بن أحمد، كتاب العين (باب ع، ق، ط)، ج ١ ص ١٣٥، وانظر أحمد الفيومي، المصباح المنير (قطعه)، ج ٢ ص ٥٠٨
(٢) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، القاموس المحيط ط(٢)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ (قطعه)، ج ١ ص ٩٧١
(٣) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، (ت ٧١١هـ)، تهذيب لسان العرب ط (١)، المكتب الثقافي في تحقيق الكتب، إشراف أ. عبدأعلى مهنا، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٣م (مادة قطع)، ج ٢ ص ٣٩٥، ٣٩٦، وانظر الفيروز آبادي، القاموس المحيط (قطعه)، ج ٣ ص ٧٢، ٧٣
(٤) الخليل بن أحمد، كتاب العين (باب ص، ل، و)، ج ٧ ص ١٥٢، ١٥٣، وانظر الفيومي، المصباح المنير (وصل)، ج ٢ ص ٦٦٢

وفي القاموس المحيط: ((وصل الشيء بالشيء وصلًا وصلية بالكسر والضم ... ووصلك الله (بالكسر) لغة، والشيء إليه وُصولًا ووُصلة وصلية بلغته وانتهى إليه، وأوصله واتصل لم يَنقطع))^(١).

وفي لسان العرب: ((وصلت الشيء وصلًا وصلية، والوصل ضد الهجران، ابن سيدة، الوصل: خلاف الفصل، وصل الشيء بالشيء يصله وصلًا وصلية ... واتصل الشيء بالشيء لم ينقطع))^(٢).

دلّت هذه اللفظة على التماسك والترابط وعدم الانقطاع.

أما الألفاظ: الاستئناف والانتانف والابتداء التي جاءت في أعجاز التراكيب الاصطلاحية، فقد جاءت بمعنى واحد، تحدث عن ذلك الخليل بن أحمد حيث قال: ((أنف: الأنف معروفٌ والجميع الأتوف ... وائتنفت ائتنافًا وهو أول ما تبتدى به من كل شيء من الأمر، والكلام كذلك، وهو من أنف الشيء))^(٣).

وقال ابن منظور: ((أنف: الأنف المخرّ المعروف ... وأنف كل شيء: طرفه وأوله، وأنف البرد: أشده، وأنف المطر: أول ما أثبتت ... واستأنف الشيء وأتفقه أخذ أوله وابتدأه وقيل استقبله، ... وفعلت الشيء أنفًا أي في أول وقت يقرب مني ... والاستئناف الابتداء وكذلك الانتانف))^(٤).

هكذا يبدو الاشتراك في المعنى بين استأنف وأتف وأبتدأ ليدلّ على البدء والشروع، ويظهر التباين بين ما دلّت عليه هذه الألفاظ وما دلّ عليه لفظ (وصل) الذي دلّ على الاتصال والاستمرار، كما يتضح المعنى المعجمي لكل من ألفاظ الصدور والأعجاز في التراكيب اللغوية التي يتخذها المهتمون بدراسة (الفصل والوصل) مصطلحات عليه، كما نجد علاقة التضاد بين مجموعة ألفاظ الصدور التي دلّت على الانقطاع والانفصال والتوقف، ومجموعة ألفاظ الأعجاز التي دلّت على الابتداء والانطلاق، ويكون التركيب المشتمل على أيّ من ألفاظ الصدور مع أيّ من ألفاظ الأعجاز دالاً على الإجراءين الصوتيين في السلسلة الكلامية من توقف وابتداء، ومن هنا نجد أنهما يرتبطان بموضوع الدراسة في هذا البحث، مع ملاحظة أن الوصل يتجاوز مفهوم الابتداء؛ فالإجراءات الصوتية المتبعة وصلًا تتضمن ما يدرس تحت الابتداء وترتبط على

(١) الفيروز آبادي، القاموس المحيط (وصل)، ج ١ ص ١٣٨٠

(٢) ابن منظور، لسان العرب (وصل)، مج ١٥ ص ٣١٦ وبعدها

(٣) الخليل بن أحمد، كتاب العين (أنف)، ج ٨ ص ٣٧٧، ٣٧٨، وانظر أحمد الفيومي، المصباح المنير (أنف)،

ج ١ ص ٢٦

(٤) ابن منظور، لسان العرب (أنف)، ج ٩ ص ١٢، ١٣، ١٤ وما بعدها

ذلك بدراسة التحولات الصوتية التي تحدث عند وصل الكلام بعضه ببعض دون توقف، بما في ذلك السكتات التي تحدث بين مقاطع الكلمة الواحدة.

الفصل والوصل اصطلاحاً:

أمّا من حيث الاصطلاح فيلاحظ أنّ لفظ (فصل) لم يرد بنصه في عناوين الكتب التي تناولت بالدراسة ظاهرة الوقف والوصل، ولم يكن جزءاً من التراكمات الاصطلاحية التي أطلقت على الظاهرة عند علماء القراءات وعلماء النحو، وإنّما نجده عند علماء البلاغة، ولكنهم - أي علماء النحو والقراءات - يستخدمون لفظ (وصل) بمعناه الاصطلاحي في ثنايا شروحاتهم للظاهرة ووصفهم لها، استخدم السجاوندي كلمة (الوصل) بمعناها الاصطلاحية حيث تحدث مبيناً عدم جواز الوصل في قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ عَائِدُونَ﴾^(١)، قال: ((فلو وُصِلَ بقوله: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ﴾ صار المعنى إِنَّكُمْ عَائِدُونَ إلى الكفر يوم بطشتنا إياكم وهو يوم بدر أو يوم القيامة وكلا الوجهين مُحالٌ))^(٢)؛ أي لو اتصلت السلسلة الكلامية التيس المعنى، وقد عقد السيوطي^(٣) فصلاً في كتابه الإتقان في علوم القرآن سماه الموصول لفظاً والمقطوع معنى.

وأما استخدام علماء النحو والقراءة لمصطلح (فصل)، فهم في الغالب يطلقون على الفصل الوقف، جاء في اللباب في علل البناء والإعراب قوله: ((الوقفُ ضدُّ الابتداء؛ لأنه يكون عند انتهاء الكلمة، ولما استحالَ الابتداءُ بالساكن استحسنوا في ضده وهو الوقفُ ضدَّ الحركة وهو السكون))^(٤)، وقال صاحب الشافية: ((الوقفُ: قطعُ الكلمة عما بعدها))^(٥). وقال الأسترابادي: ((الوقفُ قطعُ الكلمة عما بعدها أي أن يسكتَ على آخرها قاصداً لذلك مختاراً لجعلها آخر الكلمة سواءً كان بعدها كلمة أو كانت آخر الكلام))^(٦). ومن هنا تؤكد هذه الدراسة أنّ الاستخدام المزدوج للمصطلحين أمر لا مفر منه في ثناياها.

أمّا الدراسات الصوتية المعاصرة فإنّها تعرف الوقف بـ ((المفصل Juncture لأنه يمثل

(١) سورة الدخان، الآية ١٥

(٢) السجاوندي، أبو عبد الله محمد بن طيفور، (ت ٥٦٠هـ)، كتاب الوقف والابتداء ط(١)، تحقيق محمد هاشم درويش، دار المناهج عمان، ٢٠٠١م، ص ١٠٧

(٣) انظر السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر، (ت ٩١١هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المشهد الحسيني القاهرة ١٩٦٧م، ج ١، ١١٨، ١١٩

(٤) أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ٢ ص ١٩٦

(٥) الدويني، الشافية، ج ١ ص ٦٣

(٦) الأسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد عبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن، و محمد الزفزاف، ومحيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٢م، ج ٢ ص ٢٧١

قطعاً أو فصلاً لما ينطق به المتكلم وقد يكون الوقف أو الفصل بين مقطعين أو كلمتين (أو أكثر)^(١) وبهذا يتضح أن المفهوم المعاصر للفصل أوسع منه عند المتقدمين.

توسع علماء القراءات في استخدام مصطلح الوقف

يلاحظ أنّ (الوقف، القطع، الفصل) تتخذ معنيين عند علماء القراءات أحدهما قطع الصوت أو الفعل أيًا كان سببه، والآخر يدل على الوقف في المواضع التي حددها علماء القراءة، يقول الأشموني في المعنى الأول: ((... هُوَ الكَفُّ عن الفعل والقول، واصطلاحاً قَطَعُ الصَوْتِ آخِرَ الكَلِمَةِ زَمناً ما، أو هو قَطَعُ القِرَاءَةِ رَأْساً))^(٢)، وفي المعنى الثاني يقول أبو زكريا الأنصاري: ((المَوَاضِعُ التي نَصَّ عليها القراءُ، فكلُّ مَوْضِعٍ منها يسمى وقفاً وإن لم يَقِفْ القارئُ عنده، ومعنى قولنا هذا وقف: أي مَوْضِعٌ يُوقَفُ عنده وليس المراد أن كلَّ مَوْضِعٍ من ذلك يَجِبُ الوقوفُ عنده))^(٣)، ومن الدارسين من حاول التفرقة بين مصطلحي الوقف والقطع بتخصيص كل مصطلح منهما لظاهرة صوتية معينة، يقول ابن الجزري في الفرق بين الوقف والقطع والسكت: ((هذه العبارة جرت عند كثير من المتقدمين مُراداً بها الوقف غالباً ولا يُراد بها غيرُ الوقفِ مقيّدةً ، وأمّا عند المتأخرين وغيرهم من المحققين فإنَّ القَطْعَ عندهم عبارةٌ عن قَطْعِ القِرَاءَةِ رَأْساً كالذي يَقْطَعُ على حزبٍ أو عَشْرٍ أو في رَكْعَةٍ ثُمَّ يَرْكَعُ والوقفُ عبارةٌ عن قَطْعِ الصَوْتِ على الكَلِمَةِ زَمناً يُتَنَفَسُ فيه عادةً بنية استئناف القِرَاءَةِ ...))^(٤)، أيًا كان الهدف من قطع القراءة فهو قطع، وهذا ما نصّ عليه تحليل ابن الجزري، والزمن الذي أشار إليه غير محدد فهو زمن يعتمد على تقدير القارئ وتعوده؛ لهذا نجد بعض الدراسات الصوتية المعاصرة تعرف الوقف بـ (المفصل) لأنه عبارة عن قطع أو فصل السلسلة الكلامية إمّا بالتوقف عن الكلام، وإمّا بتوقف بين أجزاء الكلمة الواحدة؛ أي بين مقاطعها^(٥)، أمّا إشارة ابن الجزري إلى السكت فسيتم الحديث عنها في موضعها من هذا البحث .

(١) كريم زكي حسام الدين، (١٩٩٢م)، الدلالة الصوتية، دراسة لغوية لدلالة الصوت ودوره في التواصل، ط (١)، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٢١٩، وانظر عمر، أحمد مختار، (١٩٨٢م) البحث اللغوي عند العرب، منشورات عالم الكتب، القاهرة، ص ١٩٦

(٢) الأشموني، أحمد بن عبد الكريم (ق ١١هـ)، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي، مصر، ١٣٩٣هـ - ١٩٨٥م، ص ٢٤

(٣) الأنصاري، أبو يحيى زكريا (ت ٩٢٦هـ)، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ط (١)، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٢م، ص ١٠

(٤) ابن الجزري، محمد بن محمد الجزري، (ت ٨٣٣هـ)، النشر في القراءات العشر، المكتبة التجارية، القاهرة د ت، ج ١ ص ٢٣٧، ٢٤٠

(٥) انظر كريم زكي حسام الدين، الدلالة الصوتية، ص ٢١٩، و أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ١٩٦

أما الوقف عند النحاة فإنه وإن كان الأوائل منهم أمثال سيبويه (ت ١٨٠هـ) في الكتاب والمبرد (ت ٢٨٥هـ) في المقتضب ، والزجاج (ت ٣١١هـ) في الجمل لم ينصوا حرفياً على تعريف للوقف إلا أن دراستهم لموضوع الوقف وفروعه وكيفياته تؤكد إدراكهم لمضمون الوقف، وقد جاء عند الأسترابادي (ت ٦٨٦هـ) قوله : ((الوقف: قطع الكلمة عما بعدها أي أن يَسْكُتَ على آخرها قاصداً لذلك مختاراً لجعلها آخر الكلمة سواءً كان بعدها كلمة أو كانت آخر الكلام))^(١)، وهذا التعريف لا يختلف كثيراً عن التعريف المعاصر السابق الذكر، وإن لم يشر إلى مواضع الوقف بين مقاطع الكلمة، فاكتشاف المقطع جاء لاحقاً لعصره ومتأخراً عنه، ويتكرر مضمون هذا التعريف عند المتأخرين من النحاة أمثال الأشموني (ت ٩١٨هـ)^(٢) .

توسع النحاة في استخدام مصطلح القطع :

من المعاني التي يُستخدم فيها مصطلح (القطع) عند النحاة الانتقال من حالة إعرابية إلى أخرى لأسباب سياقية ، قال ابن هشام المصري: ((وَحَقِيقَةُ الْقَطْعِ أَنْ يُجْعَلَ النَّعْتُ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ أَوْ مَفْعُولًا لِفِعْلٍ (...))^(٣)، ومن ذلك قول الزمخشري: ((... فلا يجوز أن تقول لا تَدُنُّ مَنْ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ بِالْجَزْمِ..... ولكِنَّكَ تَرْفَعُ عَلَى الْقَطْعِ كَأَنَّكَ قُلْتَ لَا تَدُنُّ مِنَ الْأَسَدِ) فإنه يأكلك وإن أدخلت الفاء ونصبتَ فَحَسَنٌ))^(٤)، كما جاء عند ابن هشام في شرح الألفية قوله: ((وإذا تعددت النعوت واتحد لفظ النعت فإن اتحد معنى العامل وعمله جاز الإتيان مطلقاً كجاء زيدٌ، وأتى عمرو الظريفان.... وخصَّ بَعْضُهُمْ جَوَازَ الْإِتْبَاعِ بِكُونَ الْمَتَّبِعِينَ فَاعِلِينَ أَوْ خَبْرِي مَبْتَدَأِينَ، وإن اختلفا في المعنى والعمل كجاء زيدٌ ورأيت عمراً الفاضلين أو اختلف المعنى فقط كجاء زيدٌ ومضى عمرو الكاتبان أو العمل فقط كهذا مؤلِّمٌ زيدٌ وموجعٌ عمراً الشاعران وجب القطع))^(٥).

هذه الأمثلة وغيرها مما في كتب النحو تدل على توظيف المجال الدلالي للفظ (قطع) على مطلق الفصل بين الشئيين، وهو ما أتاح التوسع في استخدامه في الاصطلاح.

ومن توسع النحاة وعلماء القراءة في استخدام مصطلح (القطع) تفريقهم بين همزتي الوصل والقطع، جاء في أسرار العربية: ((باب الألفات: إن قال قائل على كم ضرباً الألفات التي تَدْخُلُ

(١) الأسترابادي، شرح الشافية ، ج ٢ ص ٢٧١

(٢) انظر الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج ٣ ص ٧٤٧

(٣) الأنصاري، بن هشام المصري (ت ٧١٦هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط(٥) دار الجيل بيروت ١٩٧٩م، ج ٣ ص ٣١٨

(٤) الزمخشري، محمود بن عمر جار الله (ت ٥٣٨هـ) المفصل في صناعة الإعراب، قدم له و وضع هوامشه، أميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٩م ح ١ ص ٣٣٣ ، ٣٣٤

(٥) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ٣ ص ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦

أوائلَ الكَلِمِ قِيلَ على ضَرَبَيْنِ همزة وصل، وهمزة قطع فهَمْزَةُ الوَصَلِ هي التي يَبْصُلُ ما قبلها بما بَعَدَها في الوَصَلِ ولِذَلِكَ سُمِّيَتْ هَمْزَةُ الوَصَلِ، وهَمْزَةُ القَطْعِ هي التي يَنْقَطِعُ ما قبلها عَنِ الاِتِّصَالِ بما بَعَدَها وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ هَمْزَةُ القَطْعِ (...))^(١)، وهذا، إن دل على فصل ما قبل الهمزة عنها، فإنه يدل أيضاً على تمييز حرف معين لأسباب صوتية، وربطه بمصطلح (قطع) دون غيره من الحروف التي قد يُقَطَعُ ما قبلها عنها من دون أن ترتبط بمصطلح القطع.

ومن التوسع في استخدام مصطلح القطع عند النحاة قولهم: النصب على القطع، ويقصد به النصب على الحال، وهو من اصطلاحات المدرسة الكوفية، جاء في اللباب عند الحديث عن خبر كان الناقصة: ((وأما الخَبَرُ فَمَنْصُوبٌ بـ كان عند البصريين، وقال الكوفيون يَنْتَصِبُ على القَطْعِ يَعْنُونَ الحالَ (...))^(٢)، وقال الخليل بن أحمد في كتاب الجمل^(٣) في النحو: ((..... وقد يجعلون الاسم منه في موضع مصدر فيقولون أَمَّا صَدِيقًا مُصَافِيًا فليس بِصَدِيقٍ وَأَمَّا عَالِمًا فَلَيْسَ بِعَالِمٍ.... مثل قولك هذا الرَّجُلُ واقفاً، أنا ذا عالماً، قال الله جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿ هَذَا صِرَاطٌ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا ﴾^(٤) ومثله ﴿ فَبِئْسَ مَا يَكُونُ لِمَنْ أَهْلَكَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ مُنْتَصِبًا ﴾^(٥) على القطع، وكذلك ﴿ وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا ﴾^(٦)))^(٧)، وهذا من تخصيص حالة إعرابية بمصطلح القطع دون غيرها، وهذا الاستخدام جاء في مرحلة ما قبل استقرار المصطلح النحوي؛ إلا أنه يصادف الباحث والقارئ، وهو يدل على التوسع في استخدام المصطلح .

توسع النحاة في استخدام مصطلح الفصل:

استخدم النحاة مصطلح الفصل للدلالة على الحاجز اللفظي بين المتلازمين، أيًا كان ذلك الحاجز، فقد يكون كلمة أو ظرفاً، وقد يكون جملة، كما يختلف دوره الوظيفي من حيث الجواز والمنع، جاء في المفصل في صنعة الإعراب: ((... وَيَجُوزُ القَصْلُ بَيْنَ المُضَافِ والمُضَافِ إليه بِالظَّرْفِ في الشعر؛ من ذلك قول عمرو بن قميئة: لله درُّ اليومَ من لامها))^(٨).

(١) ابن الأثيري، عبد الرحمن ابن أبي الوفاء (ت ٥١٣ هـ)، أسرار العربية، تحقيق، فخر صالح قدارة، دار الجيل بيروت، سنة ١٩٩٥م، ج ١ ص ٣٤٢

(٢) أبو البقاء محب الدين بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ٢ ص ١٩١

(٣) إن نسبة هذا الكتاب إلى الخليل بن أحمد قد نفاها الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة، انظر كتابه أبحاث في اللغة والنحو والقراءات ص ١٣٥ إلى ١٦٢

(٤) سورة الأنعام، الآية ١٢٦

(٥) سورة النمل، الآية ٥٣

(٦) سورة هود، الآية ٧٢

(٧) سورة النحل، الآية ٥٢

(٨) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ)، الجمل في النحو ط (٥)، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الجيل بيروت، ١٩٩٥م، ص ٦٧

(٩) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ج ١ ص ١٣٠

إنّ ما سوّغ هذا التوسع هو المعنى المعجمي للفظ (فصل) الذي يعني الحاجز بين شيئين، وقال ابن هشام في المغني: ((وأجازَ ابنُ عُصْفُورِ الفَصْلَ بالطَّرْفِ، وابنُ بابِشَادِ الفَصْلَ بالنداءِ وبالنداءِ، والكسائي وهشامُ الفَصْلَ بِمَعْمُولِ الفَعْلِ، والأرْجَحُ حِينَئِذٍ عِنْدَ الكسائي النَّصْبُ، وعند هِشَامِ الرَّقْعُ، ولو قِيلَ لَكَ أَحَبُّكَ فَقُلْتَ: إِنَّنِ أَطْنُكَ صَادِقًا رَفَعْتَ لِأَنَّهُ حَالٌ ...))^(١)، كل ما تقدم يفيد توسط عنصر لغوي ما بين عنصرين ينبغي اتصالهما من الناحية التركيبية .

ومما يلقاه الباحث والقارئ في هذا الشأن مصطلح ضمير الفصل؛ قال الزمخشري: ((ضَمِيرُ الفَصْلِ: وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ المَبْتَدَأِ وَخَبْرِهِ قَبْلَ دُخُولِ العَوَامِلِ اللَفْظِيَّةِ وبعده، إذا كان الخَبْرُ مَعْرِفَةً أو مُضَارَعًا وَيُسَمِّيهِ البَصْرِيُّونَ فِصْلًا والكوفيُّونَ عِمَادًا، وذلك في قولك زيدٌ هو المُنْطَلِقُ ... وقال تعالى ﴿ إِنَّ كَانَ هَذَا هُوَ الحَقُّ ﴾^(٢)، وقال تعالى ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾^(٣)...))^(٤).

وقد يكون الحاجز بعضاً من أجزاء الجملة؛ قال ابن هشام: ((ومثال ما لم يتأت فيه الاتصال أن يتقدم الضمير على عامله نحو إياك نعبد، أو يلي))^(٥)، ومن ذلك الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول؛ قال ابن جني: ((ومن ذلك قوله: فَرَجَّجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ

أي زج أبي مزادة القلوص ففصل بينهما بالمفعول به))^(٦)، وموضوع الفصل بين المتلازمين في العربية واسع، وإنما دُكرت منه شواهد على اتساع استخدام مصطلح الفصل عند النحاة . ولم يتوسع النحاة في استخدام المصطلحات الأخرى في أكثر من مجال نحوي، فقد استقر مصطلح الوقف على معنى قطع الصوت أو قطع الكلمة عما بعدها، وكذلك استقرت مصطلحات الاستئناف والانتفاف والابتداء على معنى الشروع في النطق غالباً .

(١) الأنصاري، ابن هشام المصري، (ت ٧١٦هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب ط(٤)، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر الحديث، لبنان، ١٩٧٢م، ج ١ ص ٣٢

(٢) سورة الأنفال الآية ٣٢

(٣) سورة المائدة، الآية ١١٧

(٤) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ج ١ ص ١٧٢

(٥) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ١ ص ٩٥

(٦) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة الكتب المصرية، القاهرة، ط(٢)، ١٩٥٥م، ج ٢ ص ٤٠٦، ٤٠٧

أهمية الفصل والوصل :

نجد من تتبع المصادر المختصة بدراسة ظاهرة الفصل والوصل أنها قد لاقَت اهتماماً كبيراً في ثنايا الكتب التي اعتنت بتفسير كيفية الوقف والابتداء، بل قبل أن تظهر تلك الدراسات، لاقَت الظاهرة اهتماماً بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الأمر الذي يدلّ على أثرها في فهم النص القرآني، وغيره من النصوص الداخلة في صلب العبادة، فمن ذلك ما روي عن أبي ابن كعب أنه قال: ((أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إِنَّ الْمَلَكَ كَانَ مَعِيَ فَقَالَ: اقْرَأِ الْقُرْآنَ ، فَعَدَّ سَبْعَةَ أَحْرُفٍ ، فَقَالَ لَيْسَ مِنْهَا إِلَّا شَافٍ كَافٍ مَا لَمْ يُحْتَمَّ آيَةٌ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ أَوْ يُحْتَمَّ رَحْمَةً يَعَذَابُ))^(١)، وهذا يفيد أنه يجب أن تتصل الآيات حتى تبلغ تمام معناها، قال أبو عمرو الداني شارحاً هذا النص: ((جاء رجلان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فتشهد أحدهما فقال: مَنْ يُطِيعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعْصِيهِمَا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " قُمْ أَوْ اذْهَبْ بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ "))^(٢)، وأضاف قائلاً: ((ففي هذا الخبر أذان بكراهية القطع على المستبشع من اللفظ المتعلق بما يبين حقيقته أو يدلّ على المراد منه، لأنه عليه السلام إنما أقام الخطيبَ لَمَّا قَطَعَ عَلَى مَا يَقْبَحُ))^(٣). وهذا يوضح مدى اهتمام الرسول عليه السلام بتعليم المسلمين ضرورة توخي مواضع الوقف في الكلام المتعبد به وإن لم يكن قرآناً، أمّا دروسه في كيفية أداء القرآن الكريم، فقد جاءت واضحة جلية في حديث أم سلمة وهي تصف قراءته عليه الصلاة والسلام، لقد أورد ابن النحاس قولها: ((كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يقطعُ قراءته يقول: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ثُمَّ يَقِفُ))^(٤) ، وعلق عليه بقوله: ((ومعنى هذا الوقفُ على رؤوس الآيات))^(٥)، وقد أشار السيوطي إلى اهتمام الصحابة رضي الله عنهم بموضوع الوقف، في رواية عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - عندما سُئِلَ عن قوله تعالى ﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً ﴾^(٦)، قال: ((التَّرْتِيلُ تَجْوِيدُ الْحُرُوفِ وَمَعْرِفَةُ الْوُقُوفِ))^(٧)، وعن عبد الله بن عمر قال: ((عَشْنَا بُرْهَةَ مِنْ دَهْرِنَا وَإِنْ أَحَدُنَا لِيُوتِيَ الْإِيمَانَ قَبْلَ الْقُرْآنِ، وَتَنْزَلُ سُورَةٌ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَتَنْتَعَلُ حَلَالَهَا وَحَرَامَهَا وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُوقَفَ عِنْدَهَا مِنْهَا، كَمَا تَنْتَعَلُونَ أَنْتُمْ

(١) أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان (ت ٤٤٤هـ)، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط د ط، تحقيق محمد الصادق قمحوي، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، دتء ص ٢

(٢) المرجع نفسه، ص ٣

(٣) المرجع نفسه ص ٤، وانظر الضباغ الإضاءة في بيان أصول القراءة ص ٣٦

(٤) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ)، القطع والانتفاف ط(١)، تحقيق أحمد خطاب العمر، كلية الآداب جامعة الموصل، ١٩٨٨م، ص ٨٧

(٥) المرجع نفسه، ص ٨٧ وانظر علي محمد الضباغ، الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص ٣٦

(٦) سورة المزمل، الآية ٤

(٧) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج ١ ص ١١٠

القرآنَ اليوم، ولقد رأينا اليوم رجالاً^(١) يؤتى القرآنَ قبل الإيمان فيقرأ ما بين فاتحته وخاتمته ولا يدري ما أمره ولا زجره ولا ما ينبغي أن يُوقفَ عنده منه، قال النحاس: فهذا الحديث يدل على أنهم كانوا يتعلمون الأوقافَ كما يتعلمون القرآنَ^(٢)، فهذه النصوص تبين مدى اهتمام الصحابة رضوان الله عليهم بمعرفة مواضع الوقف والعمل بها.

تكمن أهمية الفصل والوصل في تأثيره الواضح في علم التفسير وعلم الفقه، وفي علم النحو، وعلم البلاغة والمعنى، وقد عمل المهتمون بعلم الوقف والابتداء على إبانة أثره في العلوم المختلفة، وهذه أمثلة مقتضبة مما ذكره .

الفصل والوصل وعلم التفسير :

ممن أشار إلى علاقة الفصل والوصل بعلم التفسير السجاوندي عند حديثه عن اختلاف تفسير معنى الآية بالاعتماد على موضع الوقف فيها حيث قال في الوقف على لفظ (وفي الأرض) من قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾^(٣) معللاً وجه الوقف مرجحاً إياه بالتفسير قال: ((وفي الأرض ط^(٤) وقيل لا وقف ليصير التقدير: وهو يعلم سرركم وجهركم في السماوات وفي الأرض، وفيه بُعد المعنى؛ بل المعنى وهو المستحق للعبودية في أهل السماوات وأهل الأرض^(٥)، ومن هذا القبيل أيضاً منعه الوقف على لفظ: "عزيز" من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾^(٦) قال: ((... "عزيز" على تأويل "عليه ما عنتم" واستقامة ما أتمتم، ولا يصح؛ بل المعنى شديد عليه ما أتمتم ولا وقف في الآية^(٧))) كان اعتماده في منع الوقف على هذا الموضع الخلل الذي يؤدي إليه تفسير المعنى بالوقف على (عليه ما عنتم)، ويؤكد الزركشي أهمية معرفة التفسير لمن أراد الوقف، فهو حاجة ملحة لأئته: ((إذا وقف على قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾^(٨) كان المعنى محرمة عليهم هذه المدة، وإذا وقف على قوله: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ كان المعنى محرمة عليهم أبداً وأنّ التيه

(١) هكذا ورد في الأصل ولعله (رجلا) أو (رجالا يؤتى أحدهم) كي يستقيم السياق

(٢) المرجع السابق، ج ١ ص ١٠٩

(٣) سورة الأنعام الآية، ٣

(٤) (ط) يرمز هذا الحرف إلى الوقف المطلق، انظر السجاوندي، كتاب الوقف والابتداء ص ٦٦

(٥) السجاوندي، كتاب الوقف والابتداء ص ٦٢ (مقدمة المحقق)

(٦) سورة التوبة الآية، ١٢٨

(٧) السجاوندي، كتاب الوقف والابتداء ص ٦٢، وانظر الوقف على لفظ (الله) أو (الراسخون) الآية ٧ سورة آل عمران

ص ٦٤

(٨) سورة المائدة الآية، ٢٦

أربعين سنة))^(١). من هذه الأمثلة وغيرها مما تزخر به كتب الوقف والابتداء وكتب التفسير نجد التكامل بين معرفة مواضع الوقف وتفسير معنى الآية، وبالعودة إلى قول الزركشي السالف الذكر يلاحظ تأكيده حاجة من أراد الوقف إلى معرفة تفسير معنى ما يقف عليه، بينما يرى السجاوندي أنّ على المفسر معرفة مواضع الوقوف، وقد ذكر السيوطي في الإتيان أنّ معرفة الوقف يحصل بها حل إشكالات كثيرة ومعضلات جمّة في النص القرآني قال: ((... قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾^(٢) - إلى قوله - ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، فإنّ الآية في قصة آدم وحواء... ولكن آخر الآية مُشكّلٌ حيثُ نَسَبَ الإِشْرَاقَ إِلَى آدَمَ وَحَوَاءَ، وَآدَمُ نَبِيٌّ مُكَلَّمٌ وَالْأَنْبِيَاءُ مَعْصُومُونَ مِنَ الشِّرْكِ قَبْلَ النَّبُوَّةِ وَبَعْدَهَا إِجْمَاعًا، وَقَدْ جَرَّ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ إِلَى حَمْلِ الْآيَةِ عَلَى غَيْرِ آدَمَ وَحَوَاءَ ... ورأيت ابن حاتم قال... هذا من الموصول المفصول ... حدثنا علي بن الحسين قال : هذه مفصلة إطاعة في الولد - فتعالى الله عما يشركون - هذه لقوم محمد ... واتضح بذلك أنّ آخر قِصَّةِ آدَمَ وَحَوَاءَ - فِيمَا آتَاهُمَا -))^(٣)، فقد اعتمد السيوطي لأجل تحديد موضع الوقف على التفسير . إنّ هذه الأمثلة وغيرها تدل بوضوح على أثر الوقف في التفسير وتأثير كل منهما في الآخر .

الفصل والوصل وعلم الفقه :

يعتمد علم الفقه على النص القرآني في استخلاص الأحكام، وذلك يجعل من تعلم الوقف لمن يتخصص في سنّ الأحكام أساساً لا مفر منه، ومن ذلك ما ذكره ابن مجاهد قال: ((لا يَقُومُ بِالْإِثْمَامِ فِي الْوَقْفِ إِلَّا نَحْوِي عَالِمٌ بِالْقِرَاءَاتِ ... وَكَذَلِكَ عِلْمُ الْفَقْهِ ؛ وَلِهَذَا مَنْ لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَةَ الْقَاضِي وَإِنْ تَابَ يَقِفُ عِنْدَ قَوْلِهِ - وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا -))^(٤). ومن ذلك ما ذكره السيوطي عن النكزاوي حيث يقول: ((لا بُدَّ لِلْقَارِئِ مِنْ مَعْرِفَةِ بَعْضِ مَذَاهِبِ الْأَثْمَةِ الْمَشْهُورِينَ فِي الْفَقْهِ لِأَنَّ ذَلِكَ يُعِينُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ ؛ لِأَنَّ فِي الْقُرْآنِ مَوَاضِعَ يَنْبَغِي الْوَقْفُ عَلَى مَذَاهِبِ بَعْضِهِمْ وَيَمْتَنِعُ عَلَى مَذَاهِبِ آخَرِينَ))^(٥)، ويقول الضبّاع^(٦) إنّ بعض الدارسين

(١) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، خرّج حديثه وقدم له وعلق عليه مصطفى عبد القادر عطل، منشورات محمد علي ببيزون، دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠١م، ج ١ ص ٤٢٢

(٢) سورة الأعراف، الآية ١٨٩

(٣) السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج ١ ص ١١٨، ١١٩، وانظر (إنها محرمة عليهم) المائدة ٢٦،

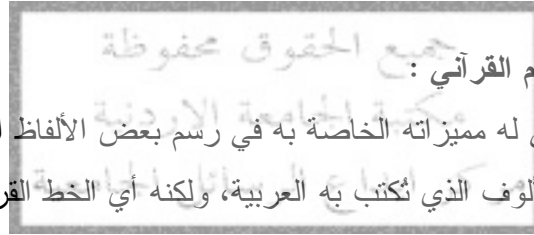
ج ١ ص ١١٤

(٤) ابن النحاس، القطع والائتناف ص ٩٤

(٥) السيوطي، الإتيان في علوم القرآن ج ١ ص ١١٤، وانظر ابن النحاس، القطع والائتناف ص ٩٤

(٦) انظر الضبّاع، علي محمد (١٩٩٩م)، الإضاءة في أصول القراءة ط(١)، الناشر المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة،

لموضوع الوقف يؤكد أنّ معرفة الوقوف تعين على معرفة مذاهب أهل السنة من مذاهب المعتزلة، وهذه إشارة إلى دقة علم الوقف والابتداء وحساسيته، وجاء في الإتيان: ((باب الوقف عَظِيمُ الْقَدْرِ جَلِيلُ الْخَطَرِ لِأَنَّهُ لَا يَتَأْتِي لِأَحَدٍ مَعْرِفَهُ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَلَا اسْتِنْبَاطُ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْهُ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ الْقَوَاصِلِ))^(١)، وباب الوقف وأثره في علم الفقه واسع تحدثت فيه كتب التفسير وكتب إعراب القرآن، ومن ذلك ما أشار إليه الزمخشري^(٢) في كشفه وابن النحاس^(٣) في إعراب القرآن والفراء^(٤) في معاني القرآن، ونسوق في هذا المقام مثالا اشتروا فيه جميعا، وهو الخلاف الفقهي حول حكم العمرة في قوله تعالى: ﴿ وَأْتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾^(٥)؛ فقد أشاروا إلى أنّ الوقف على (الحج) وجعل الواو حرف استئناف يعني عدم إشراك (العمرة) في الحكم؛ أي أنّ العمرة مستحبة وليست واجبة، أمّا قراءة الوصل وإعمال الواو العطف فينتج عنها إشراك الحجّ والعمرة في حكم واحد وهو الوجوب .



الفصل والوصل والرسم القرآني :

إنّ الرسم القرآني له مميزاته الخاصة به في رسم بعض الألفاظ التي تختلف صورتها عن الخط المعياري المألوف الذي تُكتب به العربية، ولكنه أي الخط القرآني لا يختلف كثيراً عن الرسم المعياري إلا في مواطن محددة؛ إلا أنّها تثير بعض الاشتباه بسبب الاتصال - بحسب قول ابن الجزري- إذ يرى أنّ بعض الحاذقين في اللغة وقعوا في الاشتباه نتيجة رسم بعض الكلمات موصولة، فكيف بغيرهم من العامة أو المتعلمين؟ يقول : ((فهذا إمام العربية أبو عبد الله بن مالك - رَحِمَهُ اللهُ - جَعَلَ (إلا) في قوله تعالى ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ ﴾^(٦) من أقسام (إلا) الاستثنائية فجعلها كلمة واحدة، ذكر ذلك في شرح التسهيل و ذهلَ عن كونها كلمتين (إن) الشرطية و(لا) النافية، والأخفش إمام النحو أعرب: ﴿ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ﴾^(٧) أنّ اللام لام الابتداء والذين مبتدأ وأولئك خبر ولا شك أنّه إعراب مستقيم لولا رسم المصاحف، فإنها كُتبت (ولا) فهي لا النافية دخلت على الذين، والذين في موضع جر عطف

(١) السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج١ ص١١٠، وانظر الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ج١ ص٤١٥

(٢) انظر الزمخشري، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف ط(١)، تحقيق الشيخ أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق فتحي عبد الرحمن، أحمد حجازي، مكتبة الرياض ١٩٩٨م، ج١ ص٢٣٨

(٣) انظر ابن النحاس، إعراب القرآن، ج١ ص١١٤

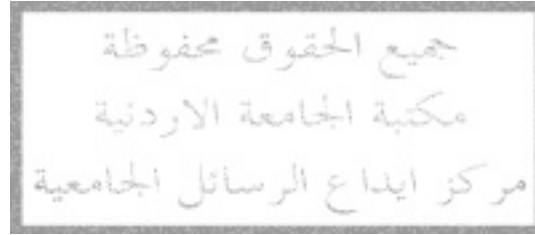
(٤) انظر الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، (ت٢٠٧هـ -)، معاني القرآن ط (١)، تحقيق، أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار، مكتبة دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٥٥م، ج١ ص٢٦٦

(٥) سورة البقرة ، الآية ١٩٦

(٦) سورة التوبة ، الآية ٤٠

(٧) سورة النساء، الآية ١٨

على الذين في قوله: ﴿ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ ﴾^(١)، هذه الإشارة إلى أثر الرسم القرآني وعلاقته بالوقف، تؤكد ما قد يؤدي إليه عدم التثبيت من الألفاظ المركبة رسماً في القرآن الكريم من لبس، وموضوع الرسم القرآني يتجاوز فصل الحروف ووصلها رسماً؛ إذ يتصف أحياناً بحذف بعض الحروف، وزيادة بعضها في مواضع محددة، وإبدال بعض الحروف من بعض، كما يتناول رسم الهمزة في صور مختلفة، وهذا ما سيتم الحديث عنه مفصلاً في مواضع مختلفة من هذا البحث .



(١) سورة النساء ، الآية ١٨

(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ج ٢ ص ١١٩

الفصل والوصل وعلم النحو:

إنّ الحديث عن الفصل والوصل وعلم النحو واسع لتعدد التراكيب اللغوية التي يمكن نطقها فهو يشمل اللغة كلها، ومنذ الفجر الأول للدراسات العربية نجد كتب النحو، وفي مقدمتها كتاب سيبويه وشروحه وما ألف بعد ذلك، تناقش التراكيب اللغوية فصلاً ووصلاً، كذلك احتوت كتب إعراب القرآن، وكتب الوقف والابتداء ضرورياً من تلك الدراسات^(١)؛ إذ في كثير من جوانبها تنبيه إلى ضرورة الربط بين الجمل المتصلة في البناء التركيبي وعدم فصل بعضها عن بعض؛ كجملة المبتدأ والخبر، والمعطوف والمعطوف عليه، والحال وصاحب الحال، والشرط والجزاء، والصفة والموصوف، والموصول وصلته، والبدل والمبدل منه، وهي مما تقتضي بنيته التركيبية التلازم اللفظي والمعنوي- سنتناول هذه الدراسة في فصلها الرابع أثر الفصل والوصل في البنية التركيبية للجملة العربية - ؛ لهذا سيكون الحديث في هذا الموضوع موجزاً؛ إذ الغاية هنا إظهار أهمية الوقف وأثره في التراكيب النحوية .

فعلى سبيل المثال في موضوع تعليق الظرف في مثل قوله تعالى: ﴿فَمَا تُغْنِي النَّدْرُ * فَتَوَلَّى عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعَ إِلَى شَيْءٍ نَّكَرٍ﴾^(٢) قال السجاوندي: ((فلو وصل (عنهم) بـ (يوم) يدع الداع) صار الظرف ظرفاً لقوله (فتولى)، وكان المعنى فتولى عنهم عندما يُفْقَحُ في الصُّور (وهذا محالٌ))^(٣)، وهذا يعني الوقف على (عنهم) لأن المعنى يكون من المحل إذا وصلته بما بعده، ومن ذلك ما ذكره الأشموني في الوقف على قوله تعالى: ﴿ لا تُزَيِّبَ عَلَيْكُمْ ﴾^(٤) ثم يبتدئ ﴿الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللهُ لَكُمْ﴾، فالوقف على (عليكم) يبين أنّ الظرف (اليوم) متعلق بالفعل (يغفر) وليس متعلقاً باسم (لا)، والسبب في ذلك أنّ الظرف لو تعلق بتثريب لصار اسم (لا) عاملاً في الظرف ((^(٥)؛ بمعنى أنّ الوقف يكون على (عليكم) وليس على (اليوم) لأنّ في الوقف على (اليوم) فساد المعنى. ومما يثير الاشتباه الاتصال الخطي لبنيتين تركيبيتين منفصلتين (نحويّاً) متصلتين خطأ مما يؤدي إلى فهم ما لم يُقصد من العلاقات النحوية في النص، قال السجاوندي: ((ومن ذلك ما يجعلُ الوصلُ ما بعده من المَقولِ الأوّلِ إمّا هوَ إخبارٌ مُستأنَفٌ كقوله تعالى : ﴿ ولعُتُوا بما قالوا ﴾^(٦)، فلو وصلَ صارَ قوله : ﴿ بلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ مقول

(١) ينظر الأنباري، أبوبكر، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، ص ١١٦ وبعدها، و السجاوندي، كتاب

الوقف والابتداء، ص ١١٣، ١١٤، و ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ج ١ ص ٢٣٠

(٢) سورة القمر، الآيات ٤، ٥، ٦

(٣) السجاوندي، كتاب الوقف والابتداء، ١٠٦

(٤) سورة يوسف، الآية ٩٢

(٥) الأشموني، منار الهدى في الوقف والابتداء ص ١١٤

(٦) سورة المائدة، الآية ٦٤

اليهود، وإيما ذلك إخبار برد قولهم ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾^(١)، بمعنى أنه من الناحية النحوية تقع جملة (بِلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) موقع مفعول به في حال الوصل، ولو وُصل التركيب اللغوي ها هنا لترتب على ذلك معنى غير مقصود، وقال أيضاً: ((ومن ذلك قوله تعالى ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^(٢)، فلو وَصَلَ صَارَ الْجَارَ وَمَا دَخَلَ عَلَيْهِ صِفَةً لـ(بعض) فانصرف الضمير في بيان المُفَضَّل بالمتكلم إلى (بعض) لا إلى جميع الرُّسُل فيكون موسى عليه السلام من البَعْض المُفَضَّل عليه لا من البَعْض المُفَضَّل على غيره))^(٣)؛ بمعنى أنه لو وقف على قوله تعالى (منهم من كلم الله) ففي وصل الطرفين ما يوحي بمعنى غير المراد من الآية فكان الفصل هنا لازماً .

وقد يؤدي تعدد وظيفة الأداة إلى الاشتباه؛ مثل "ما" تبعاً لتعدد وظيفتها النحوية؛ مما يؤثر في نوع الوقف بحسب تصنيفات علماء القراءة، يقول السيوطي: ((وقد يكون الوقف كافياً على تفسير وإعراب وقراءة؛ وغير كافٍ على آخر نحو قوله تعالى: ﴿يُعْلَمُونَ النَّاسَ السَّحْرَ ١٠٢﴾ البقرة كافٍ إن جعلت "ما" بعده نافية، وحسن إن فسرت موصولة))^(٤)، ومن ذلك تعليقه على قوله تعالى: ﴿وبالآخرة هم يوقنون﴾^(٥) حيث قال: ((كافٍ إن أعرب ما بعده مبتدأ خبره ﴿على هدى﴾ البقرة، حسن إن جعل خبر ﴿الذين يؤمنون بالغيب﴾ البقرة أو خبر ﴿والذين يؤمنون بما أنزل﴾ البقرة))^(٦)، فقد اختلف نوع الوقف باختلاف الحالة الإعرابية.

ومن ذلك الوهم الذي قد ينجم عن تعدد وظيفة حرف العطف (الواو)، فقد تكون وظيفته الجمع بين المتعاطفين وهذا هو الغالب في وظيفته النحوية، ولكن قد تأتي جمل تكون فيها الجملة الأولى منفصلة عن الثانية ولا رابط تركيبياً يجمع بينهما، ولا معنوياً فتكون وظيفة الواو فيها استئنافية، ومن هذا الضرب تعليق الأشموني على قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٧) قال في الوقف على (ومن عصاني): ((وشبه ذلك من كل ما هو خارج عن حكم الأول من جهة المعنى لأنه سوى بالوقف بين حال آمن وحال من كفر))^(٨)، فمن وقف على (ومن عصاني) تكون وظيفة الواو عنده العطف بينما، الواو في هذه

(١) السجاوندي، الوقف والابتداء، ص ١٠٧، وانظر قوله في وصل (إنكم عائدون) بـ(يوم نبطش) الآية ١٥ من سورة الدخان

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٥٣

(٣) السجاوندي، الوقف والابتداء، ص ١٠٦

(٤) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج ١ ص ٢٨٢

(٥) سورة البقرة، الآية ٤

(٦) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج ١ ص ٢٨٢

(٧) سورة إبراهيم، الآية ٣٦

(٨) الأشموني، منار الهدى في الوقف والابتداء، ص ٣٦، ٣٧، وانظر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ج ١ ص ١١٩ آية الراسخون، آل عمران الآية ٧

الآية لا تكون إلا ابتدائية؛ أي أن العلاقة النحوية بين الجملتين معدومة، وكذلك العلاقة المعنوية بين طرفي الجملتين في حال العطف يبدو فيها تناقض، وذلك ما جعل الزركشي يمنع أن تكون (الواو) عاطفة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ، وَهَمَّ بِهَا﴾^(١)، قال الزركشي ((ذلك للْفَصْلِ بَيْنَ الْخَبْرَيْنِ))^(٢)، بمعنى أن الواو استئنافية وليست للعطف؛ إذ لو كانت للعطف لكان يوسف عليه السلام وامرأة العزيز مشتركين في الذنب؛ بمعنى أنه - أي يوسف عليه السلام - فعل مثلما فعلت، ولكنه عليه السلام هم بدفعها عن نفسه، في حين أرادت الفاحشة، ويقيس بين وظيفة الواو في هذه الآية ووظيفة الواو في الآية التاسعة والعشرين؛ ليثبت أنها - أي الواو - ليست للعطف؛ بل إنها للاستئناف؛ فيقول: ((يَجِبُ الْوَقْفُ عَلَى «يُوسُفُ أَعْرَضُ» وَالْإِبْتِدَاءُ » واستغفري لذنبك))، بذلك يتبين الفصل بين الأمرين لأن يوسف أمر بالإعراض وهو الصّحّح عن جهل من جهل قدره وأراد ضرره، والمرأة أمرت بالاستغفار لذنبها؛ لأنها همت بما يجب الاستغفار منه))^(٣). هذه الأمثلة تؤكد أن تعدد وظيفة الأدوات النحوية يؤدي إلى اللبس، فكان من الواجب الاحتراز تجنباً لذلك بالتنبيه إلى مواضع الوقف، وقد ذكر أبو بكر الأنباري أمثلة للأبواب النحوية التي أشار إلى أنها لا يجوز الوقف دون تمام تركيبها النحوي، ففي الوقف على المضاف دون المضاف إليه يقول: ((فقوله عزّ وجلّ «صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةَ» (البقرة ١٣٨): الوقف على (صبغة) الأولى قبيح لأنها مضافة إلى (الله)، وكذلك «وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَى» (الأعراف ١٣٧): الوقف على (كلمة) قبيح،....))^(٤)، وهذا النوع من الوقف يرفضه النحويون لأنه يفصل بين متلازمين ويضيع المعنى .

الفصل والوصل والمعنى :

لقد لاحظ المهتمون بدراسة قضايا الفصل والوصل أن أنواعاً من الوقوف تؤثر في المعنى، وقد يؤدي بعضها إلى فساد، منها الوقف على مواضع لا يفهم منها شيء، ومنها الوقف على مواضع قد تؤدي - إذا قصِدَت - إلى النطق بالكفر، ومنها ما يؤدي إلى معنى لم يكن مقصوداً

(١) سورة يوسف، الآية ٢٤

(٢) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١ ص ٣٤٤

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٤٦

(٤) الأنباري، أبوبكر، إيضاح الوقف والابتداء، ص ١١٩

من الآية، يقول ابن الجزري: ((لَيْسَ كُلُّ مَا يَتَعَسَّفُهُ بَعْضُ الْفَرَاءِ أَوْ يَتَأَوَّلُهُ بَعْضُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ مِمَّا يَقْتَضِي وَفْقًا أَوْ ابْتِدَاءً يَنْبَغِي أَنْ يُتَعَمَّدَ الْوَقْفُ عَلَيْهِ ، بَلْ تَحَرَّى الْمَعْنَى الْأَتَمَّ وَالْوَقْفِ الْأَوْجَهَ ، وَذَلِكَ نَحْوَ الْوَقْفِ عَلَى: ﴿ وَارْحَمْنَا أَنْتَ ﴾^(١)، والابتداء ﴿ مَوْلَانَا فَاثْنُرْنَا ﴾^(٢) على معنى النداء، ونحو ﴿ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ ﴾^(٣) ثم الابتداء ﴿ يَا اللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا ﴾ هذا على ما فيه من التَّحْرِيفِ يُبَيِّنُهُ إِجْمَاعُ الْمَصَاحِفِ عَلَى أَنَّهُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ^(٤)؛ بمعنى أَنَّ هَذِهِ الْمَوَاضِعَ وَمَا فِي حِكْمِهَا يَجِبُ إِتْمَامُهَا لِأَنَّهَا كُلُّهَا مُتَّصِلَةٌ، وَأَيُّ فَصْلٍ بَيْنَهَا يُؤَدِّي إِلَى مَعَانٍ لَمْ تَكُنْ مَقْصُودَةً فِي الْأَصْلِ. يَعلقُ أَحْمَدُ سَلِيمَانُ يَاقُوتٌ عَلَى هَذَا النَّصِّ بِقَوْلِهِ: ((فَهَذَا مِمَّا يَبِينُ أَنَّ لِكُلِّ مَوْضِعٍ مِنَ الْوَقْفِ وَجْهًا خَاصًّا مِنْ وَجُوهِ الْإِعْرَابِ، وَأَنَّ التَّمَحَّلَ فِي مَوَاضِعِ الْوَقْفِ يُؤَدِّي بِدَوْرِهِ إِلَى التَّمَحَّلِ فِي وَجُوهِ الْإِعْرَابِ الْمُخْتَلِفَةِ))^(٥)، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى خُصُوصِيَّةِ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ وَيُوجِبُ اتِّبَاعَ الْمَأْثُورِ مِنْ مَوَاضِعِ الْوَقْفِ.

ومن هذا النوع ما عُرف بالوقف القبيح نحو الوقوف على (بسم) مثلا، أو على (الحمْدُ)، أو على (ربِّ)، مما لا يفهم منه معنى^(٦)، وقد يؤدي بعض الوقف إلى تغيير حكم الشرع نحو الوقف على (ولأبويه) في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِثْمَا السُّدُسُ ﴾^(٧)، قال ابن الجزري: ((فَإِنَّ الْمَعْنَى يَفْسُدُ بِهَذَا الْوَقْفِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّ الْبِنْتَ مُشْتَرِكَةٌ فِي النِّصْفِ مَعَ أَبَوَيْهِ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى أَنَّ النِّصْفَ لِلْبِنْتِ دُونَ الْأَبَوَيْنِ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ بِمَا يَجِبُ لَهُمَا مَعَ الْوَلَدِ))^(٨)، ويحرص الزركشي^(٩) على فصل الآية التي فيها ذكر العذاب عن الآية التي فيها ذكر الرحمة والثواب؛ لما بينهما من فرق في المعنى، ولما في وصلهما من إشراك في الحكم نحو قوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾^(١٠) لا توصل بقوله: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾^(١١)، وقوله ﴿ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾^(١٢) لا توصل بقوله: ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ ﴾^(١٣).

(١) سورة البقرة، الآية ٢٨٦

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٨٦

(٣) سورة النساء، الآية ٦٢

(٤) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٢٣١

(٥) ياقوت، أحمد سليمان، (١٩٨١م)، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، جامعة الرياض، ص ٢١٠

(٦) انظر الضباع، الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص ٣٨

(٧) سورة النساء، الآية ١١

(٨) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٢٢٩

(٩) انظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص ٤٢٠، ٤٢١

(١٠) سورة البقرة، الآية ٨١

(١١) سورة البقرة، الآية ٨٢

(١٢) سورة غافر، الآية ٦

(١٣) سورة غافر، الآية ٧

ولمّا كان الحديث في هذا المقام عن المعنى فإنّه يبدو من اللازم الإشارة إلى جهود علماء البلاغة العربية في دراستهم للفصل والوصل، فهي تلتقي بما بذله علماء القراءة والنحاة من جهد في هذا المجال في أنّها تتخذ المعنى أساساً لإقرار مواضع الفصل والوصل، وهو أمر يتفق مع منهج علماء القراءات وعلماء النحو، فالمفهوم العام للوقف والابتداء يرتبط بمدى استقلالية الجملة لفظاً ومعنى، وعلى ذلك جاءت تحليلات علماء القراءة في الوقف والوصل لأنواع الوقف وأقسامه، وعلى وفق ذلك جاء مفهوم الفصل والوصل عند البلاغيين العرب، فهو مرتبط بمدى تمام الجمل وعلاقة بعضها ببعض من حيث المعنى وتمام التركيب، فلا ينبغي الوقف دون تمام المعنى عندهم، ويعدّ صنيع عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) في كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة من أبرز الدراسات البلاغية لظاهرة الفصل والوصل في البلاغة العربية، يقول عبد القاهر الجرجاني: ((واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم السحو، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه فلا ترغ عنها... وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه.... و ينظر في الحروف التي تتشارك في المعنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى: فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه، نحو أن يجيء بـ (ما) في نفي الحال و بـ (لا) إذا أراد نفي الاستقبال، و بـ (إن) فيما يترجّح بين أن يكون و أن لا يكون.... هذا هو السبيل فليست بواجب شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم))^(١)؛ فقد ربط الجرجاني علم البلاغة كله باستقامة التراكيب النحوية، وبذلك جمع أسس نظرية البلاغة العربية، ولكن هذا لا يعني عدم وجود جذور لدراسة الظاهرة قبله؛ فمن ذلك ما ورد عند الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) في تعريفاته للبلاغة حيث قال: ((قيل للفارسي ما البلاغة فقال: معرفة الفصل من الوصل))^(٢).

تبدو أهمية معرفة الفصل والوصل ومواضعهما عند الجاحظ في غاية الأهمية؛ فمن تمكن منهما فقد تمكن من أطراف البلاغة، وربما كانت هذه المقولة مصدراً لمقولة عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز متحدثاً عن معرفة الفصل من الوصل ((أنه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحدٌ إلا كمل لسائر البلاغة))^(٣)، وقد اعتمد قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧هـ) على نتاج علماء القراءات القرآنية في إثبات مواضع القطع، فقد أسس باباً في كتابه نقد النثر أسماء (باب في القطع والعطف) قال فيه: ((وهو أوضح لمن أراد أن يعرفه، وهو في القرآن كثير؛ فمما قطع الكلام فيه وأخذ في فن آخر من القول ثم عطف عليه بتمام القول الأول قوله تعالى :

(١) الجرجاني، عبد القاهر (ت ٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز، مطبعة المنار القاهرة ١٣٣٠هـ، ص ٦٤

(٢) الجاحظ، أبو عمر عثمان، (ت ٢٢٥هـ) البيان والتبيين ط(٢)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة

الخانجي، القاهرة، ج ١ ص ٨١

(٣) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٧١

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَانِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ ﴾ (١) ... ومثله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ ﴾ (٢) إلى قوله : ﴿ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ ﴾، ثم قطع وأخذ في كلام آخر فقال: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ (٣) (٤)، وقد أفرد أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) فصلاً سماه (في ذكر المقاطع والقول على الفصل والوصل) تحدث فيه مطولاً عن الفصل والوصل ذاكراً أقوال السابقين في الفصل والوصل على اختلاف مشاربهم من ذلك قوله: ((يُرَوَى عَنْ بَزْرَجَمَهْرٍ؛ وَهُوَ فَارِسِيٌّ " إِذَا مَدَحْتَ رَجُلًا وَهَجَوْتَ آخَرَ فَاجْعَلْ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ فِصْلًا، حَتَّى تَعْرِفَ الْمَدْحَ مِنَ الْهَجَاءِ، كَمَا تَفْعَلُ فِي كُتُبِكَ إِذَا اسْتَأْنَقْتَ الْقَوْلَ وَأَكْمَلْتَ مَا سَلَفَ مِنَ اللَّفْظِ ")) (٥). ومما نسبته إلى يزيد بن معاوية قوله: ((إِيَّاكُمْ أَنْ تَجْعَلُوا الْفِصْلَ وَصَلًا فَإِنَّهُ أَشَدُّ وَأَعْيَبُ مِنَ اللَّحْنِ)) (٦).

هذه الأفعال تشير إلى الاهتمام بظاهرة الفصل والوصل على مستويين؛ مستوى التلفظ والنطق، ومستوى الكتابة؛ أي أن تتضمن الكتابة ما يساعد القارئ على فهم مواضع الوقف على أن تتصل إذا كان بين المعنيين من الترابط والاتصال ما يوجب ذلك، وبذلك يكون الكلام ذا مقاطع واضحة ورسوم متميزة (٧) مثلما تفيد العناصر الصوتية ذلك، كما يتضح اهتمام البلاغيين في دراسة ظاهرة الوقف والوصل على مستوى وضع القواعد في تقسيماتهم لمواضع الفصل ومواضع الوصل إلى خمسة، معتمدين في ذلك على المعنى المستفاد من التركيب، فإذا كان المعنى بين الجملتين متحداً كان بينهما كمال الاتصال، وإذا كان بين الجملتين تباين في المعنى كان كمال الانفصال، وإذا كان بين الجملتين رابط معنوي أو لفظي كان بينهما شبه كمال الاتصال أو شبه كمال الانفصال، وقد يكون بين الجملتين توسط بين الكمالين تبعاً للمعنى مراعاة لموانع الاتصال بينهما (٨)؛ وبهذا تتضح أهمية الفصل والوصل في علوم مختلفة منها ما يمس جوهر العقيدة في التفسير والمعنى وسنن الأحكام الواجب اتباعها، ومنها ما يتعلق بعلم النحو، فمن دون مراعاة قواعد الفصل والوصل لا يتأتى ضمان استقامة التراكيب النحوية، وبعدم مراعاتها يضطرب المعنى ويفسد، وهذه الأهمية تكمن في الجانب البصري القار في الخط

(١) سورة النساء، الآية ٢٣

(٢) سورة المائدة، الآية ٣

(٣) سورة المائدة، الآية ٣

(٤) البغدادي، قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد (ت ٣٣٧هـ) كتاب نقد النثر، تحقيق طه حسين، و عبد الحميد البغدادي، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٩م ص ٨٧

(٥) أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله (ت ٣٩٥هـ)، كتاب الصنائع؛ الكتابة والشعر، تحقيق: محمد البجاوي، محمد أبو الفضل، القاهرة دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٢م، ص ٣٥١

(٦) المرجع نفسه، ص ٤٣٨

(٧) انظر لاشين، عبد الفتاح، (١٩٨٢م) من أسرار الفاصلة القرآنية، دار المريخ الرياض، ص ٢٠٧

(٨) المرجع نفسه، الصفحات: ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨

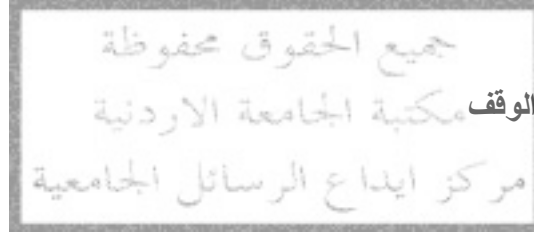
والنص المكتوب، وثمة جانب آخر يستفاد من الإجراء الصوتي المتبع فصلاً و وصلًا في النصوص الملفوظة وهو من صميم هذه الدراسة، وهو ما ستحاول الصفحات القادمة توضيحه .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفصل الأول

الفرق بين الوقف والسكت وأقسام الوقف

المبحث الأول: الفرق بين الوقف والسكت



المبحث الثاني: أقسام الوقف

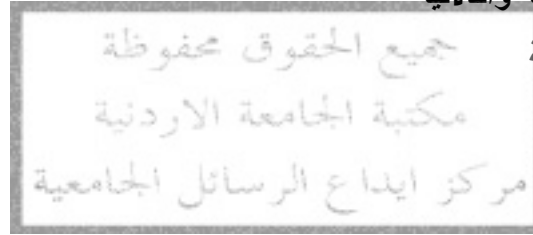
المبحث الأول: الفرق بين الوقف والسكت

السكت المطرد في القرآن

وظائف السكت :

الوظيفة النحوية والدلالية

الوظيفة المقطعية



الوقف :

مواضع الوقف

كيفية الوقف

الفرق بين الوقف والسكت :

بالعودة إلى تعريف الوقف اصطلاحاً نجد أن الوقف يتداخل مع السكت في مواطن عدة؛ فالوقف كما يقول الأسترابادي هو: ((قَطْعُ الْكَلِمَةِ عَمَّا بَعْدَهَا))^(١)، وهو عند الأشموني: ((الكفُّ عن الفعل والقول، واصطلاحاً قَطْعُ الصَّوْتِ آخِرَ الْكَلِمَةِ زَمناً ما، أو هو قَطْعُ الْكَلِمَةِ عَمَّا بَعْدَهَا، والوقفُ والقَطْعُ والسكْتُ بمعنى))^(٢)، في هذا التعريف يشترك الوقف والسكت في كونهما قطع الكلمة عما بعدها، أو قطع الصوت دون النظر إلى أيّ حيثية أخرى، ولكن علماء القراءات قد اجتهدوا في بيان الفرق بينهما؛ وعدوا عامل **الزمن** عنصراً للتفريق بينهما مع إضافة عنصر آخر، وهو تنفس القارئ في هذا الزمن، ولكن عامل الزمن في تقديري هو الأساس في تحديد مدة السكت، وذلك بأن يكون زمن السكت دون ما يكفي لأداء الشهيق والزفير عند القارئ، يؤكد هذا المعنى بعض ما يصف به علماء القراءات هذا الزمن بأنه زمن يسير، أو بقولهم: لم يكن السكت على الساكن كثيراً^(٣)، وما يضيفه الأشموني إلى قوله السابق إذ يقول: ((وقيل القَطْعُ عبارة عن قَطْعِ القِراءَةِ رأساً، والسكْتُ عبارة عن قطع الصوت زماً ما دون زمن الوقف عادةً من غير تنفّس))^(٤). وربما يكون تعريف ابن الجزري أكثر وضوحاً في هذا الصدد فقد قال: ((والوقفُ عبارة عن قَطْعِ الصَّوْتِ على الْكَلِمَةِ زَمناً يُنْتَفَسُ فيه عادةً بِنِيَّةِ استئنافِ القِراءَةِ ... والسكْتُ هو عبارة عن قَطْعِ الصَّوْتِ زَمناً هُوَ دُونَ زَمَنِ الوقفِ عادةً من غير تنفّس))^(٥)، ويضيف الضبّاع فرقاً آخر قائلاً: ((إذا نظرت إلى الثلاثة - يقصد الوقف والقطع والسكت - تجدها تشترك في قطع الصوت زماً يتقرّد السكت بكونه من غير تنفّس، والقطع بكونه لا يكون إلا على رأس آيةٍ بِنِيَّةِ قَطْعِ القِراءَةِ والانتقال منها لأمرٍ آخر بخلاف الوقف فإنه أعمُّ منه))^(٦). وتفيد هذه الإضافة أنّ القطع لا يكون إلا على رأس آية، وهو يهدف إلى إنهاء القراءة، ومما يميز السكت كونه مخصوصاً ((بما اتصل رسماً نحو: "الأرض"، و"شيء"، و"قرآن"، وبما انفصل رسماً نحو: "قد أفلح"، و"قل أوحى"، و"من راق"، وبين السورتين))^(٧). وفي الحقيقة إنّ هذا السكت إنّما هو سكت مقطعي على مفاصل الكلمات موصولة

(١) الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، القسم الأول ج ٢ ص ٢٧١

(٢) الأشموني منار لهدى في بيان الوقف والابتداء، ص ٢٤ وبعدها، وانظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ج ١ ص ٢٣٧، وانظر، الضبّاع، الإضاءة في بيان أصول القراءة ص ٣٥، وانظر محيسن، (١٩٩٧) الهادي في شرح طيبة النشر في القراءات، دار الجيل بيروت، ص ١١٥

(٣) الضبّاع، الإضاءة في بيان أصول القراءة ص ٣٣ والسيوطي، الإتيان في علوم القرآن ج ١ ص ١١٥ إلى ١١٧

(٤) الضبّاع، الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص ٢٥

(٥) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ج ١ ص ٢٣٧ إلى ٢٤٠

(٦) الضبّاع، الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص ٣٥

(٧) محيسن، الهادي، ص ١١٥

رسماً أو مفصولة رسماً عند التلاظ بها، فنجد لفظ (الأرض) مثلاً يتكون من:

ءَ لَ / ءَ رُ ضُ^(١) ، 'al'ard' فهي مكونة من مقطع طويل مغلق، ومقطع طويل مزدوج الإغلاق. يكون السكت على المقطع الأول منها وهذا في الكلمة الموصولة رسماً ، وأما في الكلمتين المفصولتين رسماً، فهي مثل (قَدْ أَفْلَحَ) ، وعند تمثيلها مقطعيًا تكون على النحو التالي: قَ دَ / ءَ فَ / لَ حَ ، qad'aflah ، ويكون السكت على المقطع الأول(قد) وهو مقطع طويل مغلق(ص ح ص)، وهكذا في بقية الكلمات إذا تتبععتها وجدتها كذلك.

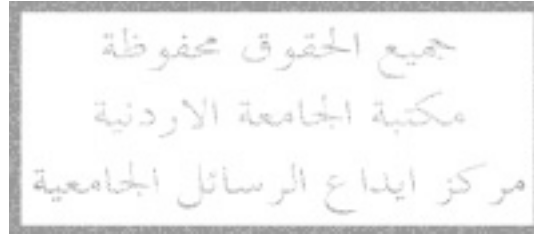
ويؤكد الضبّاع أن السكت على قسمين؛ سكت للهمز، وسكت لغيره، ((وقد عرفوا الأولَ بأنّه قطعُ الصّوتِ على الساكنِ زمنًا هو دون زمنِ الوقفِ عادةً من غيرِ تنقّسٍ...وعرفوا الثاني بأنّه قطعُ الصّوتِ آخرَ الكلمةِ زمنًا هو دون زمنِ الوقفِ عادةً من غيرِ تنقّسٍ))^(١)، ويزيد الأمرُ وضوحاً ما جاء عند ابن الجزري في قوله: ((اعلم أنّه لا يَجُوزُ السّكْتُ إلا على الساكنِ؛ إلا أنّه لا يَجُوزُ السّكْتُ على كلّ ساكنٍ... فالساكنُ الذي يَجُوزُ السّكْتُ عليه إمّا أن يكونَ بعده هَمْزٌ فَيُسَكَّتْ عليه لبيانِ الهَمْزِ وتحقيقه، أو لا يكونَ بعده هَمْزٌ ، وإمّا يُسَكَّتْ عليه لمعنى غير ذلك ، فالساكن الذي يُسَكَّتْ عليه لبيانِ الهَمْزِ خوفاً من خفائه إمّا أن يكونَ منفصلاً، فيكونُ آخرَ كلمةٍ والهمزُ أولَ كلمةٍ أُخرى، أو يكونُ متصلاً فيكونُ هو والهمزُ في كلمةٍ واحدةٍ ، وكل منهما إمّا أن يكونَ حرفَ مدٍّ، أو غير حرفِ مدٍّ، فمثال المنفصل بغير حرفِ المدِّ: مَنْ آمَنَ، خلوا إلى، ابني آدمَ.... ومثاله بحرفِ المدِّ: بما أنزل، قالوا أمناً ، في أذانهم، ومثال المتصل بغير حرفِ المدِّ: القرآن، والظمآن، وشيء، وشيئاً ،... ومثاله بحرفِ المدِّ: أولئك، إسرائيل، والسماء بناء))^(٢)، فأياً كان السبب التالي لقطع الصوت فإنه مبني على المقطع السابق له؛ إذ بالسكوت على الساكن زمنًا يكون المقطع الأول قد انقضى بانتظار المقطع التالي، على أن اتباع هذه القواعد التي وضعت للسكت لا يتقيد بها القراء نصاً، بل هم في ذلك مذاهب؛ بل إن بعضهم يتبعها حيناً ويدعها حيناً آخر، فمن ذلك ما ذكره ابن الجزري أيضاً عن حمزة في السكت قال: ((فروى بعضهم عنه السكت على لام التعريف حيث أتت ، والياء من (شيء) كيف وقع ، نحو: الأرض ، والآخرة ، والإيمان ، والأولى ، ونحو: من شيء، وشيء ما قتلنا ، وجئت شيئاً...وروى بعضهم عن حمزة من روايته السكت على ذلك، وعلى الساكن المنفصل مطلقاً غير حرف المدِّ نحو قد أفح ، متاع إلى حين ... وقد ورد السكت أيضاً عن ابن ذكوان ... وورد السكت أيضاً

(١) ملاحظة : همزة وصل في أل التعريف عندما تأتي في أول الكلمة تنطق مقطوعة لهذا عوملت هنا معاملة الهمزة المحققة.

(٢) الضبّاع، الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص٣٣

(٣) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص٤١٢، ٤١٣

عن حفص ... واعلم أنّ السكت لا يتأتى إلا في حالة الوصل بما بعده، فإنّ وقف على الساكن امتنع السكت، وكذلك الوقف عليه والهمز متطرفاً من أجل الساكنين^(١)، ويشير قوله (إنّ السكت لا يتأتى إلا في حالة الوصل بما بعده) إلى ملحظ مهم هو عدم تأثيره في العلامة الإعرابية كما يحدث في الوقف، مما يوحي بأن منظوره للسكت أقرب إلى كون السكت ضرباً من التنغيم؛ أي التشكيل الصوتي، منه إلى قطع الصوت بمعناه الدقيق، فالسكت إضافة إلى ذلك لا يؤثر في المعنى في بعض الأحيان؛ إذ لا يدل على تمام المعنى^(٢).



(١) ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ص ٣٨، ٣٩

(٢) ينظر النحاس، مصطفى (١٩٩٥م) من قضايا اللغة العربية ط(١)، مطبوعات جامعة الكويت، ص ١١٢

السكت المطرد في القرآن:

ويُقصد به المواضع التي يتم السكت عليها في القرآن باطراد، وقد جاءت في حالين؛ الأولى الحروف الهجائية التي تُفتتح بها بعض سور القرآن الكريم نحو (الم، والر، وح، وكهيعص...)، والثانية في مواضع أربعة هي: (عوجاً قيماً، ومرقدنا هذا، ومن راق، وبل ران). يقول ابن الجزري في الحالة الأولى: ((قرأ أبو جعفر بالسكت على كل حرف منها، ويلزم من سكنه إظهار المدغم منها والمخفي، وقطع همزة الوصل بعدها ليبين بهذا السكت أنّ الحروف كلها ليست للمعاني كالأدوات للأسماء والأفعال؛ بل مفصولة وإن اتصلت رسماً.... وانفرد الهذلي عن جمّاز بوصل همزة ﴿الله لا إله إلا هو﴾^(١) في آل عمران بميم الم))^(٢)، وإذا أعيد النظر في الحالة الثانية، وهي المواضع الأربعة التي يطرد فيها السكت في القرآن الكريم، وجدنا أنّ الغايات من هذا السكت متعددة؛ ففي قوله تعالى: ﴿عوجاً قيماً﴾^(٣)، يكون دور السكت دفع التوهم؛ ففي وصل (عوجاً) بـ(قيماً) ما يوهم بأن اللفظ الثاني صفة للأول، بينما هو حال من ناحية الوظيفة النحوية، كما يدفع الوصف غير المنطقي للعوج بالقوامة، وفي قوله تعالى: ﴿مرقدنا . هذا﴾^(٤)، في وصل قوله (مرقدنا) بـ (هذا) ما يوهم بأن (هذا) صفة لـ(مرقدنا) وهو أمر غير صحيح؛ إذ في الأمر قطع واستئناف، وهذا يوضح دور السكت وظيفياً ومعنوياً، وفي قوله تعالى: ﴿من راق﴾^(٥)، في وصل (من) بـ(راق) ما يوحي بأنّها كلمة واحدة هي صيغة مبالغة من مرق يمرق فهو مرّاق؛ فالسبب في الفصل بينهما بالسكت صرفي، وأمّا قوله تعالى ﴿بل . ران﴾^(٦) فلا بد عند نطق الكلمتين من استخدام قاعدة صوتية أخرى وهي المماثلة، فتدغم اللام في الراء. ومن خلال مناقشة أسباب السكت في الآيات السابقة تبين أنّها أسباب معنوية ووظيفية في الآيتين الأولى والثانية، وأسباب صرفية في الآية الثالثة، وأسباب صوتية في الرابعة، ومع ما ذكر فإنّ بعض القراء لا يعمل بالسكت في الآيات السابقة جميعاً؛ بل يعمل بما

(١) سورة آل عمران، الآية ٢

(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٤١٧، ٤١٨

(٣) سورة الكهف، الآيتان ٢، ١

(٤) سورة يس، الآية ٥٢

(٥) سورة القيامة، الآيتان ٢٦، ٢٧

(٦) سورة المطففين، الآية ١٤

ورثه عن السلف مستخدماً ما تتيحه اللغة العربية من قواعد صوتية في ذلك، فقد قرأ قالون: ((عوجاً قيماً، مرقداً هذا، من راق، بل ران، بترك السكت في الأربعة مع إدغام نون من ولام بل في الراء بعدهما))^(١). ومما تقدم يمكن الحديث عن:

وظائف السكت:

إنّ السكت فونيم لا علامة خطية له، يؤدي وظائف نحوية أو دلالية أو مقطعية^(٢) تتمثل فيما يلي:

الوظيفة النحوية والدلالية:

في الوظيفة النحوية والدلالية للسكت يمكن القول إنّ عنصر السكت له أثر أساسي في التفريق بين الوظائف النحوية كما هو في الآية: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾^(٣)؛ يقول كمال بشر: ((قرئت "الجن" بالنصب في رواية، وبالرفع في رواية أخرى. وكلتا القراءتين صحيحة بالنسبة للمعنى الكلي للآية، فالنصب على أنّ الكلمة بدل من سابقها المنصوب، أو هي مفعول به مؤخر وشركاء مفعول به ثان مقدم، ومن ثم لا فصل بينهما في النطق، والرفع على أنّها خبر لمبتدأ محذوف، وعلى هذا يقتضي النطق الصحيح سكتة خفيفة بين شطري الآية أي بين كلمة "شركاء" وكلمة "الجن")^(٤)، لتتجلى الوظيفة النحوية في الحالة الأولى وهي نصب كلمة "الجن" إذ يتم السكت على كلمة "الجن" نفسها، وأمّا في الحالة الثانية فإنّ السكت يكون على كلمة "شركاء"، ويظهر دور السكت في الوظيفة النحوية جلياً في التراكيب النحوية التي تتكون من شطرين؛ حيث يرى النحاة ضرورة الفصل بين شقيها كما يقرون وصلهما، قال الأشموني: ((ينبغي للقارئ أن يراعي في الوقف الازدواج والمعادلة والقرائن والنظائر... فلا يوقف على الأول حتى يأتي بالمعادل الثاني؛ لأنه به يوجد التمام وينقطع تعلقه بما بعده لفظاً نحو ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾^(٥)، ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾^(٦)، ﴿يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾^(٧)... والأولى الفصل والقطع بين الفريقين، ولا تخطأ أحدهما مع الآخر بل تقف على الأول ثم تبتدئ

(١) الداية، إبراهيم طه سليم، المنهج المأمون إلى رواية قالون، ص ١٣

(٢) انظر عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ٣١٣، و عبد القادر عبد الجليل، (٢٠٠٢) علم اللسانيات الحديثة،

دار صفاء، عمان، ص ٣٧٩

(٣) سورة الأنعام، الآية ١٠٠

(٤) بشر، كمال، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة د ط، دت، ص ٥٥٤، وانظر مصطفى النحاس،

من

قضايا اللغة، ص ١٣٥، ١٣٦،

(٥) سورة البقرة، الآية ١٨٢

(٦) سورة البقرة، الآية ٢٠٣

(٧) سورة لقمان، الآية ٢٩

بالبثاني))^(١)؛ فقد قصد بالفصل والقطع هنا السكت بين شطري التركيب المتلازمين، ويقول أحمد مختار عمر في توجيه قراءة (الحمدُ لله ربَّ العالمين) برفع (ربُّ): ((وينطبق هذا على كل أمثلة النعت المقطوع التي ذكرها النحاة - ندعي أنها كانت تُقرأ: الحمدُ لله + ربُّ العالمين، وأنَّ قراءة الجر كانت تُقرأ: الحمدُ لله ربَّ العالمين))^(٢). وينطبق هذا التحليل على عدد كبير من الأبواب النحوية، ولا سيما الأبواب التي عمل النحاة وعلماء القراءات على منع الفصل بين أجزائها؛ من نحو الشرط وجزائه والموصول وصلته، والجمل المحكومة بروابط وأدوات مثل كلما، وبينما، ولما، ولو، ولو لا^(٣) كما يُعدّ السكت عاملاً هاماً في التفريق بين القول والحكاية.

على أن ثمة مورفيئات تساعد على معرفة مواضع الفونيم فوق التركيبي (السكت)؛ كالفاء الواقعة في جواب الشرط، وبعض الحروف التي تتوسط الجمل ذات الشطرين مما يقتضي السكت بين طرفيه، من أمثلة ذلك ما جاء عند كمال بشر الذي مثل له بأمثلة من القرآن الكريم منها قوله تعالى: ﴿ إِن تَرَنَّا أَنَا أَقْلٌ مِّنْكَ مَا لَآ وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّي.. ﴾^(٤)، وقوله: ﴿ إِن يُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾^(٥)؛ قال: ((فالفاء في هذه الأمثلة كلها تقوم مقام الفاصلة(،) في نظام الكتابة، وكلتاها فاصلة واصلة))^(٦)، ومنها الفاء العاطفة بين جملتين لا صلة في الجملة الثانية تربطها بالأولى لخلوها من ضمير يعود على ما سبق، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾^(٧) بموجب القواعد النحوية لا يجوز العطف بين جملة (تصبح الأرض) وجملة (أنزل) التي هي خبر (أن) لخلوها من ضمير يعود على اسم (أن)، ولكن وجود الفاء مع السكت سوغ ذلك .

(١) الأشموني، منار الهدى في الوقف والابتداء، ص ٥٠، ٥١
(٢) عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣١٣، ٣١٤
(٣) انظر بشر، كمال، علم الأصوات، ص ٥٥٨، ٥٥٩
(٤) سورة الكهف، الآية ٣٩، ٤٠
(٥) سورة البقرة، الآية ٢٧١
(٦) بشر، كمال، علم الأصوات، ص ٥٦٦، ٥٦٨
(٧) سورة الحج، الآية ٦٣

ومن الموفيمات التركيبية التي تلازم السكت اللام الداخلة على جواب الشرط المتصدر بـ(لو أو لولا) ^(١)، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ ^(٢)، وقوله: ﴿وَلَوْ كُنْتَ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَا سَتَكُنَّ مِنَ الْخَيْرِ﴾ ^(٣) وفي حالة (لولا) قال تعالى: ﴿وَلَوْ لَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ^(٤) مع ملاحظة أن السكت قائم مع وجود الفاء أو اللام فبهما معاً يتم المعنى. إن وظيفة السكت الدلالية في هذه التراكيب تكمن في كون ما بعد الشرط الأول من التركيب يعد جواباً لسؤال مفترض يوحي به الشرط الأول من التركيب.

الوظيفة المقطعية :

فيما ذكر من إشارات اللغويين إلى السكت تبين أن بعضها فيه تصريح بأن السكت يقوم بإبراز المقاطع الصوتية في بعض التراكيب اللغوية؛ من ذلك ما جاء عند ابن الجزري في قوله: ((اعلم أنه لا يجوزُ السكتُ إلا على الساكن؛ إلا أنه لا يجوزُ السكتُ على كلِّ ساكنٍ ... فالساكنُ الذي يجوزُ السكتُ عليه إما أن يكون بعده همزٌ فيُسكتُ عليه لبيان الهمز وتَحْقِيقِهِ، أو لا يكون بعده همزٌ، وإمّا يُسكتُ عليه لمعنى غير ذلك، فالساكنُ الذي يُسكتُ عليه لبيان الهمز خوفاً من خفائه إما أن يكون منفصلاً فيكون آخر كلمةٍ و الهمزُ أولُ كلمةٍ أخرى ، أو يكون متصلاً فيكون هو والهمزُ في كلمةٍ واحدةٍ ، وكلٌّ منهما إما أن يكون حرفَ مدٍّ أو غير حرفِ مدٍّ، فمثال المنفصل بغير حرفِ المدِّ: مَنْ آمَنَ، خلوا إلي، ابني آدم ومثاله بحرف المدِّ : بما أنزل، قالوا آمناً، في آذانهم، ومثال المتصل بغير حرف المدِّ: القرآن ، و الظمآن، وشيء، وشيئاً ... ومثاله بحرف المدِّ: أولئك، إسرائيل، والسَّماء بناء)) ^(٥)، ولعل استخدام أبي عبد الله محمد بن شريح لفظ وقيفة للتعبير عن السكت المقطعي أكثر دقة في هذا المجال يقول: ((كان حمزة يقف على ياء "شيء" وعلى لام التعريف إذا كانت بعدها همزة نحو "الأرض" و "الآخرة" وقيفة ثم يصل، وكان خلف يقف عند كلِّ ساكن أتت بعده همزة كلمة أخرى وقيفة أيضاً ثم يصل نحو " قد أفلح" و "من آمن")) ^(٦)، إن هذا الكلام يتطابق مع النظرة المعاصرة لدور السكت في تحديد

(١) انظر بشر، كمال، علم الأصوات، ص ٥٩٦

(٢) سورة آل عمران، الآية ١١٠

(٣) سورة آل عمران، الآية ١٨٨

(٤) سورة الأنفال الآية ٦٨

(٥) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤

(٦) الأندلسي، أبو عبد الله محمد ابن شريح (ت ٤٧٦هـ-)، الكافي في القراءات السبع ط(١)، تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠٠م، ص ٧٠

المقاطع الصوتية في الكلمة المفردة أو في التركيب؛ فقد أشار فوزي الشايب^(٧) إلى أن الملامح المفصلية تشير اختياريًا أو إجباريًا إلى الحدود بين المنطوقات المتصلة أو المتجاورة، وذلك على نوعين؛ نوع يكون فيه المفصل مفتوحاً متسعاً وعادةً يكون بين الكلمات، ونوع يكون فيه المفصل ضيقاً أو خفياً وعادةً يكون بين مقاطع الكلمة الواحدة. فإذا تم تحليل بعض الأمثلة الواردة في النص السابق وفقاً لمقاطعها الصوتية تبين أن موضع السكت فيها يتفق مع نهاية المقطع، ففي (من آمن) مثلاً بالكتابة الصوتية: مَ نَ / عَ / مَ / نَ، man/'ā/ma/na، فالمفصل الذي تحدث عنه هو المقطع الأول (مَن)، وهو مقطع طويل مغلق، وفي المجموعة الثانية من الأمثلة (بما أنزل) بَ / مَ / مَ / نَ / زَ / لَ، bi/mā/'un/zil، المفصل الذي أشار إليه في هذا الموضع هو المقطع الثاني (ما)، وهو مقطع طويل مفتوح، وفي المجموعة الثالثة من الأمثلة (القرآن) عَ / لَ / قُ / رُ / عَ / نَ، 'al/qur/'ān، في هذا اللفظ يتم السكت مرتين؛ في المرة الأولى يتم بنهاية المقطع الأول وهو (ال) التعريف، وهو مما قصده ابن الجزري بقوله (وإنما يسكت عليه لمعنى غير ذلك) فـ(ال) التعريف مورفيم مقيد بحسب علم الصرف له وظيفته في بنية الكلمة، وفي المرة الثانية يتم السكت بانتهاء المقطع الثاني (قُر)، وهو الذي يقصده في هذا الموضع بسبب من الهمز، وبهذا تتبين أهمية السكت أو المفصل في تحديد مقاطع الكلمة، فهو الأساس الذي يقوم عليه التقسيم المقطعي^(٨)، لأن ثمة وقفة خفيفة بين مقاطع الكلمة الواحدة وهي غير محسوسة في الغالب.

والجدير بالملاحظة في موضوع السكت ما يبدو من تناقض في ما أكده البحث من أنه سكت مقطعي، ولكننا نجد بعض القراء لا يتقيد بالسكت عنده، نحو ما جاء في قراءة حمزة والكسائي وخلف وقالون: ((عوجاً قَيْماً، مرقدنا هذا، من راق، بل ران، بترك السكت في الأربعة مع إدغام نون من ولام بل في الرء بعدهما))^(٩)، ونحو ما جاء عند ابن شريح في قوله: ((كان خلف يقف عند كل ساكن أتت بعده همزة كلمة أخرى وقيفة أيضاً ثم يصل نحو " قد أفلح " و " من آمن ".... فإن كان الساكن والهمزة في كلمة لم يقف عليه نحو: "القرآن" و " تُسئَلُنْ " وشبهه))^(١٠)، وقال ابن الجزري: ((وذهب جماعة إلى ترك السكت عن خالد مطلقاً... وذهب آخرون إلى عدم السكت مطلقاً عن حمزة من روايته))^(١١). فهل عدم السكت يعني تغيير من المقطع؟ نعم إذا علمنا أن السبب الموجب للسكت قد زال، فالكلمة ((بمقاطعها - قلت

(٧) انظر فوزي الشايب، (١٩٩٩م) محاضرات في اللسانيات ط(١)، وزارة الثقافة، عمان الأردن، ص ٢١٦

(٨) انظر المرجع نفسه، ص ٢٦٣

(٩) إبراهيم طه سليم الداية، المنهج المأمون إلى رواية قالون، ص ١٣، وانظر الضباع، الإضاءة ص ٦٧، ٧٦

(١٠) ابن شريح، الكافي في القراءات السبع، ص ٧٠

(١١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٤١٥

أو كثرت - مفتوحة المجال مهياً لاستقبال وضع جديد تتحد فيه مع غيرها و تتعايش، فيتغير شكلها المقطعي من بدايتها أو نهايتها، أو بدايتها ونهايتها معاً^(١)، فإذا رجعنا إلى الأمثلة التي ذكرها علماء القراءة نجد الهمزة قد تُسقط وفقاً لموضعها في السلسلة الكلامية ومن ثم ينتقل موضع المقطع^(٢)، ففي مثل: (قَدَّ أَفْلَحَ) بعد إسقاط الهمزة تصير (قَدَّ - فَلَاحَ)، ولما كان السكون يعني تفرغ الحرف من الحركات الثلاث - بحسب تعبير ابن الجزري^(٣) وهو تعبير دقيق - ملأت الفتحة فراغ السكون فصار التركيب (قَدَّ فَلَاحَ)، وتغيرت مقاطع الكلمة من (قَدَّ / دَ / فَلَاحَ) إلى (قَدَّ / دَ / فَلَاحَ) qad/'af/lah ، وكذلك الأمر في نحو (الأرض) و (الأخرة) و (سئل) ، قال ابن خالويه: ((ومنهم أيضاً من يحذف الهمزات ساكنها و متحركها، وينقل الحركة إلى الساكن قبلها فيقرأ «قَدَّ أَفْلَحَ» المؤمنون ٤١ «فلن يقبل من أحدهم» آل عمران ٩١))^(٤)، إنَّ مثل هذا الإجراء الذي تُحذف فيه الهمزة يؤدي إلى تغير نوع المقطع وموضع النبر ومن ثم لا يكون السكت على الموضع السابق .

مع تأكيد درجة الإسماع التي تختلف باختلاف النبر في المقطع، فالذين وصفوا تلك القراءات كانوا يصفون النصّ المسموع ، والنبر من سمات الكلام المسموع دون المكتوب^(٥) ؛ والنبر stress عبارة عن ((الضغط على مقطع معين في الكلمة بقصد زيادة وضوحه في السمع))^(٦)، إذن المقطع المنبور أكثر إسماعاً من المقطع غير المنبور؛ يقول د. رمضان عبد التّوّاب ((حين يتحدث الإنسان بلغته يميل في العادة إلى الضغط على مقطع خاص في الكلمة؛ ليجعله بارزاً و أوضح في السمع مما عداه من مقاطع الكلمة، وهذا الضغط هو الذي يسميه المحدثون من اللغويين " بالنبر "))^(٧)، فلما كانت الغاية من السكت هي إبانة الحرف اللاحق للمسكوت عليه، فلا بد من حفزة وضغطة، وبذلك يكون المقطع منبوراً، والذي يحدث عند القراء المشار إليهم هو أنهم ينبرون المقطع في حال وجود الهمزة، أو الحرف المطلوب إبانته في حال الإدغام أو في حال كون الحرف ساكناً، و يتركون النبر في حال سقوط الهمزة، وأمّا في نحو: (بل . ران) و (من . راق) فالأمر هنا يعتمد على قاعدة صوتية أخرى وهي الإدغام أو (المماثلة)، سيرد الحديث عنها في موضعه من البحث.

(١) عميرة، إسماعيل (٢٠٠٢م) المستشرقون والمناهج اللغوية، ط(٢) دار وائل للنشر والتوزيع عمان/رام الله، ص ١٣٦
(٢) انظر حسان، تمام (١٩٥٥م) اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية للكتاب القاهرة، ص ٣٠٥
(٣) انظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ج ٢ ص ١١٦
(٤) ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن خالويه (ت ٣٧٠هـ) الحجة في القراءات السبع ط (١)، تحقيق أحمد فريد المزدي، قدم له أحمد حجازي، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٩م، ص ٢٢
(٥) انظر حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٤٧
(٦) القمطاي، محمد منصف (٢٠٠٣م) الأصوات و وظائفها دار الوليد طرابلس، ص ١٦٨
(٧) عبد التّوّاب، رمضان (١٩٨٣م) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ط (١)، مكتبة الخانجي، القاهرة ص ٨٧ ، وانظر برتيل مالمبرج، علم الأصوات، ص ١٨٧، ١٨٨

مواضع الوقف :

تتجلى أمور أساسية في التفريق بين الوقف و السكت من الناحية العملية بالنظر إلى جهود علماء القراءات والنحو - وقد وضّح لنا دور السكت الوظيفي فيما تقدم- وفي دراستهم للوقف تحدثوا عن مواضع الوقف كما تحدثوا عن كفيياته وهي أسس مرتبطة بوظيفتيه الدلالية والتركيبية.

ولعل من المفيد في البداية الحديث عن مواضع الفصل أو الوقف للإجابة عن (أين يكون الوقف) ؟ قبل الحديث عن (كيف يكون الوقف) ؟.

إنّ التعريفات التي سبق ذكرها تشير إلى أنّ الوقف هو قطع الصوت آخر الكلمة، أو قطع الكلمة عما بعدها، وهذا في عرف النحويين وعلماء القراءة على حدّ سواء، ولكن عند علماء القراءات يرتبط تحديد الوقف والنظر إليه بنصّ مكتوب ثابت متميز بمعان لا يمكن المجازفة في تأويلها هو القرآن الكريم، ولعل لوظيفته في ترتيب حياة البشر دوراً في تحديد مواضع الوقف، وتعددتها وفقاً لما يقتضيه المعنى، كما للرسول صلى الله عليه وسلم دور في ذلك، والروايات في ذلك عديدة، فقد رُوِيَ أنّ الوقف على رؤوس الآي والابتداء بما بعدها سنة، فإذا أضفنا إلى ذلك الإمكانيات التي تفوق الحصر من التراكيب اللغوية، والظروف السياقية التي تحيط بأي نص لغوي، علمنا أنّ الإحاطة بمواضع الوقف ليست أمراً سهلاً^(١) ولكن ربما يكون الاعتماد على ما جاء عند السلف هادياً ومعيناً، وبهذا يمكننا أن نجيب عن السؤال أين يكون الوقف؟ بالقول إنّه يكون عن طريق :

اتباع ما سنّه الرسول صلى الله عليه وسلم من وقف على رؤوس الآي، فقد ذكر الضباع أنّه: ((ورد عن أبي عمرو أنّه كان يعتمد الوقف عليها ويقول: هو أحبّ إليّ، وقال البهقي في شعب الإيمان : وإياه أختار. وقال الداني في بيانه: الوقف على رؤوس الآي سنة. وقال جماعة من العلماء: الأفضل الوقف على رؤوس الآي وإنّ تعلّقت بما بعدها اتباعاً لهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنّته))^(٢)، وكان مرجعهم في ذلك ودليلهم ما ورد عن أم المؤمنين أمّ سلمة رضي الله عنها: ((أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية . يقول: (بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثم يقف، ثم يقول (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ثم يقف، ثم يقول

(١) انظر بشر، كمال، علم الأصوات، ص ٥٥٥

(٢) الضباع، الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص ٤٢

(الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) ثم يقف^(٣)، و من أثار ذلك ما ذكره الأشموني عن سيبويه قال: ((الحمد لله أهلّ الحمد برفع اللام ونصبها، فلا يصح الابتداء به كأن يكون رأس آية (رَبِّ الْعَالَمِينَ) يجوز الوقف عليه لأثفه رأس آية وهو سنة، وإن تعلق ما بعده بما قبله...))^(١).

ومن خلال ما سبق يبرز ملامح مهم يوجب الوقف قبل رؤوس الآي أو بعدها، وإن تمسك بعض القراء بحرفية الحديث وغض الطرف عما قد يُفسر به من معنى، فإنّ بعض القراء **تقيد بالمعنى** في وقوفه، قال السجاوندي عن ابن مقسم أنه: ((يقف على رأس الآية كقوله: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ﴾ ٥٩ الحجر ﴿إِلَّا عَجُوزًا﴾ ١ الشعراء ووقف بعضهم على ما تم بعده الكلام كقوله: ﴿اللاعئون﴾ ١٥٩ البقرة، و ﴿أسقل سافلين﴾ ٥ التين ... وبعضهم جوز ذلك عند الاضطرار وعند انقطاع النفس، وإلا فموجب حسن الترتيل الوصل وحفظ النظم إلى ما يستغني ما بعده عما قبله^(٢)؛ فهو يرى أنّ الوقف المقبول يكون على تمام المعنى بسبب التعلق اللفظي والمعنوي نظاماً، بعيداً عن رؤوس الآي إلا للمضطر، وهذا الملاحظ يذكره أبو عمرو الداني في تفريجه بين رؤوس الآي والفواصل حيث قال: ((أما الفاصلة فهي الكلام المنفصل مما بعده، والكلام المنفصل قد يكون رأس آية وغير رأس آية، وكذلك الفواصل يكنّ رؤوس أي وغيرها، وكل رأس آية فاصلة وليس كل فاصلة رأس آية، فالفاصلة تعم النوعين وتجمع الضربين ... وتقع الفاصلة عند الاستراحة لتحسين الكلام بها، وهي الطريقة التي يبين القرآن بها سائر الكلام، وتسمى الفواصل لأنه ينفصل عندها كلامان، وذلك أنّ آخر الآية فصل بينها وبين ما بعدها^(٣)). لقد ذكر هذا القول ابن يعيش ويرى فيه أنّ المراد بالفواصل رؤوس الآي ومقاطع الكلام، وقد قيده بقوله: ((وذلك أنّهم قد يطلبون منها التماثل كما يطلب في القوافي^(٤)، وهو موضوع يرتبط بعلاقة الفواصل والسجع - وهو ما سيتم الحديث عنه في المستقبل من البحث- ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أنّه قد يطرأ على القارئ أمر يجعله يتجاوز هذه القواعد فيراعي **طول الفواصل** والقصص، فيقف دون تمام التركيب اللغوي من حيث المبني أو المعنى، قال السيوطي: ((النحويون يكرهون الوقف الناقص في التنزيل مع إمكانية التام، فإن طال الكلام ولم يوجد فيه وقف تام، حسن الأخذ بالناقص ويحسن الوقف الناقص أموراً منها: أن يكون

(٣) المرجع نفسه، ص ٤٣

(١) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ٣٣، ٣٤

(٢) السجاوندي، الوقف والابتداء، ص ١١٥

(٣) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١ ص ٨٤، ٨٥

(٤) ابن يعيش، موفق الدين يعيش، ابن علي النحوي (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية، القاهرة، دت،

ج ٥ ص ٢٢٨

لضرب من البيان كقوله، ولم يجعل له عوجاً، فإنّ الوقف هنا يبين أنّ (قيماً) منفصل عنه، وأنّه حال في نية التقديم، كقوله: ﴿وَبَنَاتُ الْأَخْتِ﴾^(٥) ليفصل به بين التحريم النسبي والسببي، ومنها أن يكون الكلام مبنيّاً على الوقف نحو: ﴿يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوْتْ كِتَابِيَةَ * وَ لَمْ أُرْ مَا حَسَابِيَةَ﴾^(١)، إن كلام السيوطي هنا يفيد أنّ كسر تلك القواعد التي رسمها اللغويون للوقف أمر ممكن إذا اقتضى المعنى ذلك، وربّما كُسر لغرض تنغمي بحت.

إنّ مراعاة المعنى عند الوقف قد تؤدي إلى تعدد مواضعه، ففي قوله تعالى: ﴿أَمْرًا مُتْرَفِيهَا﴾^(٣) يقول الأشموني: ((فمن قرأ أمرنا بالقصر والتخفيف وهي قراءة العامة؛ أي أمرناهم بالطاعة فخالفوا فلا يقف على مترفيها، ومن قرأ أمرنا بالمدّ والتخفيف بمعنى أكثرنا، أو قرأ أمرنا بالقصر والتشديد من الإمارة بمعنى سلطنا حسن الوقف على مترفيها، وهما شاذان لا يجوز القراءة بهما))^(٤)، وقد يؤدي المعنى الذي بحاجة إلى جهد عقلي ليتضح إلى تفضيل موضع وقف على آخر، فمن ذلك ما قاله الأشموني أيضاً في الوقف على قوله تعالى: ﴿يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾^(٥)، إذ قال: إنّ الوقف عليه ((صالح، ووصله أبين لمعنى المجازة؛ إذ لا يجوز على الله الاستهزاء، وظهور المعنى في قول الله: ﴿يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ مع اتصاله بما قبله، يظهر في حال الابتداء بضرب من الاستنباط، وفي حال الوقف على مستهزئون أنّه معلوم أنّ الله لا يجوز عليه معنى الاستهزاء، فإذا كان معلوماً عُرف منه معنى المجازة؛ أي يجازيهم جزاء الاستهزاء بهم، وقيل معنى الله يستهزئ بهم بجهلهم، وبهذا المعنى يكون الوقف على يعمهمون كافياً، وعلى الأول تاماً...))^(٦)، وهذا التفاضل بين أنواع الوقف باختلاف مواضعه التي كان لمراعاة عنصر المعنى أكبر الأثر فيه، هو الذي جعل علماء الوقف والابتداء، يقسمون أنواع الوقف على أساس تفاضلي تبعاً لاستقلال المعنى أو المبني عن ما بعده، كما سنرى لاحقاً.

وثمة نوع آخر منه، وهو **الوقف المتعاقب** أو المراقبة في الوقف، وهو أنّ يأتي اللفظان متواليان إذا وقّف على أحدهما لم يجز الوقف على الآخر نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٧)، فإذا وقفت على (لا ريب) لا تقف على (فيه) والعكس، والوقف المتعاقب جاء في القرآن الكريم في ألفاظ

(٥) سورة النساء الآية ٢٣

(١) سورة الحاقة، الآية ٢٦

(٢) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج ١ ص ١١٣، ١١٤

(٣) سورة الإسراء، الآية ١٦

(٤) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص ٣٣، ٣٤

(٥) سورة البقرة الآية ١٥

(٦) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص ٨٥

(٧) سورة البقرة الآية ٢

محددة وضعت لها علامات تدل عليها ^(٨) ويعدّ الزركشي ^(٩) المراقبة من خواص الوقف التام، وبهذا تتبين علاقة موضع الوقف ببنية الجملة ومعناها.

كيفية الوقف :

سيشار بإيجاز إلى كيفية الوقف في هذا الموضع؛ لأنها موضوع بحث مفصل في الفصل التالي، والناحية الصوتية الإجرائية هي المقصودة بكيفية الوقف؛ أي ما يوقف به قال ابن الجزري: ((فأما السكون فهو الأصل في الوقف على الكلم المتحركة وصلاً؛ لأنّ معنى الوقف الترك والقطع، ... ولأنّ الوقف أيضاً ضد الابتداء، فكما يختصّ الابتداء بالحركة كذلك يختصّ الوقف بالسكون، فهو عبارة عن تفرغ الحرف من الحركات الثلاثة، وذلك لغة أكثر العرب))^(١)، إذن الإجراء الصوتي المفترض إنجازه عند الوقف هو تفرغ الحرف من الحركات الثلاثة، وهي الفتحة والضمة والكسرة، ليتم هذا الإنجاز في العربية تعددت طرقه وهي: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والإدغام، النقل، الإثبات، الحذف، والإحاق^(٢)، يشير الأسترابادي إلى أنّ الوجوه السالفة الذكر هي الكيفيات التي يتم بها الوقف عند العرب ((فإنّ هذه المذكورات أحكام الوقف؛ أي السكوت على آخر الكلمة المختارة ونعني بالحكم ما يوجبه الشيء؛ فإنّ الوقف في لغة العرب يوجب إحدى هذه الأشياء))^(٣)، أمّا الغاية من الوقف بالسكون فهي الاستراحة بعد الجهد المبذول في النطق فالوقوف على الساكن: ((صنعة واستحسان عند كلال خاطر من ترادف الألفاظ والحروف))^(٤)، إنّ هذا الذي ذهب إليه ابن يعيش في وصف الوقف بالاستراحة يأخذ به علماء الأصوات المحدثون، وإنّ لم يطلقوه على مطلق الوقف بل يجعلونه لوقف مخصوص فالاستراحة عندهم ((مجرد وسيلة صوتية لمنح الكلام خاصة الاستمرارية عند مثل الوقفة، أو السكّنة فترتها الزمنية))^(٥)، إذن الاستراحة عندهم تتعلق بالوقفة و السكّنة فهي أكثر تحديداً من الوقف و أقلّ زمناً، وقد جعل المتقدمون من

(٨) انظر السيوطي، الإتيان في علوم القرآن ج ١ ص ١١٤، والحفيان، أحمد محمود عبد السميع، (٢٠٠١م) أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت ص ٢١٩

(٩) انظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٤٤٢

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ١١٦، ١١٧، وانظر الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب ج ٢ ص ٢٧٣

(٢) انظر السيوطي، الإتيان في علوم القرآن ج ١ ص ١١٧، وابن الأنباري، عبد الرحمن، أسرار العربية، ص ٢٠٥ والزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ص ٤٤٥

(٣) الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج ٢ ص ٢٧١

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥ ص ٢٠٨، وانظر الأزهرى، خالد عبد الله، (٢٠٠٠م) شرح التصريح على التوضيح، أو الصريح بضمون التوضيح في النحو ط(١)، تحقيق، محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٢ ص ٦٣١

(٥) بشر، كمال، علم الأصوات، ص ٥٦٠

النحاة لبعض أوجه الوقف علامات خطية تدل عليها في النص المكتوب، فقد جعل سيبويه^(١) للإسكان الخاء فوق الحرف، وللإشمام نقطة بين يدي الحرف، وللروم خط بين يدي الحرف وللتضعيف الشين فوق الحرف، يبدو أن اهتمام النحاة بوضع علامات خطية تدل على مواضع كل نوع من الأنواع السابقة من الوقف حرص شديد منهم على أن يتطابق النص المكتوب مع النص المنطوق .

مما تقدم من الحديث عن السكت والوقف يتبين التداخل الشديد بينهما، فلم يفرق التعريف بينهما إلا في الفرق الزمني فكل منهما قطع للصوت، وإن تميز كل منهما ببعض السمات إلا أنهما يلتقيان في بعض الوظائف النحوية، والدالية، والمقطعية، فقد ذكر البحث إطلاق بعض علماء القراءة مصطلح السكت على الإجراء الصوتي الذي يُنجز لغرض إيانة معنى يتعذر من دونه، وهو ما أطلق عليه بعضهم الوقف المتعاقب واستشهدوا عليه بالشواهد ذاتها، كما يلتقي السكت والوقف عند السكوت آخر الكلمة، وبين السور، والفيصل الوحيد بينهما هو الزمن ، ويتكامل السكت والوقف، فالسكت يتميز بأنه يأتي في المواضع التي يمتنع فيها الوقف فهو يؤدي وظيفة الإبانة عن مقاطع الكلمة الواحد، وهذا أمر ممتنع على الوقف باتفاق علماء القراءة، كما يأتي السكت بين شطري الجمل ذات الشطرين وهو أمر ممتنع على الوقف باتفاق علماء القراءة والنحاة، كما يتميز السكت ببقاء العلامة الإعرابية، ويتميز الوقف بأن له أسباباً عديدة؛ منها ما لا يتعلق بقوانين النحو كما هو الحال في الوقف الذي يعتمد على رؤوس الآي؛ إذ لا تتوفر في رؤوس بعض الآي كل العناصر التي ينبغي توفرها لتمام الجملة نحوياً، وهو أمر قد يؤدي إلى فساد المعنى أحياناً، و يتميز الوقف عن السكت بأنه له كفيات متعددة ذكرت موجزةً في هذا المبحث لأنها موضوع دراسة وإفوية في الفصل الثاني من هذا البحث .

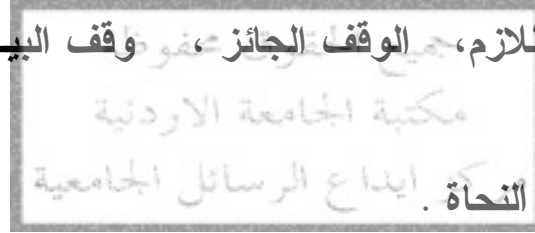
(١) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، الكتاب ، كتاب سيبويه (١)، علق عليه و وضع حواشيه وفهارسه، أميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٩م ج ٢ ص ٦٢٣

المبحث الثاني : أقسام الوقف

أقسام الوقف عند علماء القراءات

الوقف التام ، الوقف الكافي ، الوقف الحسن ، الوقف القبيح ،

الوقف اللازم، جميع الوقف الجائز، ووقف البيهقان

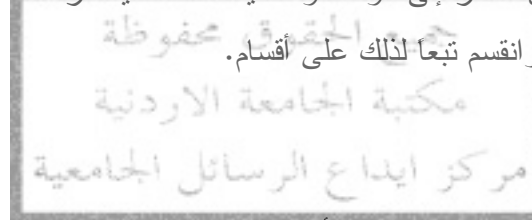


أقسام الوقف عند علماء القراءة :

لقد كثرت أقسام الوقف عند المتقدمين من علماء القراءة، وتعددت مصطلحاتهم فيها، وربما يرجع ذلك إلى اختلاف زوايا النظر التي ينطلقون منها في النظر إلى الوقف وأسبابه؛ فمنهم من ينظر إلى البنية التركيبية للجملة، فيعدّ تمام النظم فيها تماماً بوجب الوقف، ومنهم من ينظر إلى المعنى، فمتى تم المعنى يكون الوقف، وقد أشار البحث إلى عوامل أخرى لها أثر كبير في تحديد مواضع الوقف يرتبط بعضها بالفقهية وبعضها بالتفسير، وبعضها يرجع إلى تقديس النص القرآني، وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم .

إنّ النظر إلى أقسام الوقف بكافة أسبابها يمكن إرجاعها إلى قسمين أساسيين هما : القارئ والنص، أمّا تبعاً للقارئ فهو الوقف الاضطراري لانقطاع النفس أو لغرض تعليمي وغيره .

أمّا تبعاً للنص فإنّ النظر إلى الوقف وتصنيفه اختلط فيه مراعاة التركيب اللغوي، ومراعاة المعنى - في الغالب- وانقسم تبعاً لذلك على أقسام.



القسم الأول:

ما جاءت فيه البنية التركيبية للجملة أو الجمل كاملة في مكوناتها اللفظية، وهي مستقلة من حيث المعنى ولا يرتبط فيها الموقوف عليه بما بعده لفظاً ومعنى، وقد أطلقوا عليه مصطلح: **الوقف التام**. قال أبو بكر الأنباري: ((الوقف التام هو الذي يحسن الوقوف عليه والابتداء بما بعده، ولا يكون بعده ما يتعلق به، كقوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (البقرة ٥) فهذا وقف تام لأنه يحسن أن تقف على (المفلحين)، ويحسن الابتداء بقوله: ﴿ إِنِّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (البقرة ٦)، وكذلك ﴿ أَمْ لَمْ نُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (البقرة ٦) وقف تام^(١)، و الوقف التام عند ابن الجزري هو الوقف على كل كلمة ليس لها تعلق بما بعدها البتة ((أي لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى))^(٢)، ويتوسع كل من الزركشي والسيوطي في وصف الوقف التام بإضافة حيثيات أخرى إلى ما سبق، يقول الزركشي: ((وأكثر ما يوجد - يقصد الوقف التام - عند رؤوس الآي ... وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة كقوله: ﴿ وَجَعَلُوا أَعْرََّةَ أَهْلِهَا أَذًى ﴾ (النمل ٣٤)، هنا التمام لأنه انقضى كلام بلقيس ثم قال تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ وهو رأس لأية ... وقد يوجد بعدها كقوله: ﴿ مُصْبِحِينَ وَ بِاللَّيْلِ ﴾ (١٣٧ الصافات)؛ (مُصْبِحِينَ

(١) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري النحوي، (ت ٣٢٨هـ)، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب

الله عزّ وجلّ، تحقيق، محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق، ١٩٨٨م، ص ١٥٠، ١٤٩

(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٢٢٦، وانظر الضباع، الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص ٣٨

رأس الآية، و (بالليل) التمام لأنه معطوف على المعنى ((^(١))، ويضيف السيوطي^(٢) مواضع أخرى منها آخر القصة، وما قبل أولها، و آخر كل سورة، وقبل ياء النداء، وقبل فعل الأمر، وقبل القسم ولامه، و دون القول، ودون الشرط ما لم يتقدم جوابه، كل هذا وما تقدم يفيد أن الوقف التام هو ما استقل بلفظه ومعناه عما بعده .

القسم الثاني:

ما جاءت فيه البنية التركيبية للجملة مستقلة من حيث مكوناتها الأساسية التي يتطلبها التركيب، ولكنها ترتبط بما بعدها من حيث المعنى، وقد أطلقوا على هذا النوع من الوقف مصطلح **الوقف الكافي**، وقد عرفه أبو عمرو الداني: ((الوقف الكافي هو الذي يحسن الوقف عليه أيضاً والابتداء بما بعده غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى))^(٣)، ويؤكد السيوطي قول الداني قائلاً: ((الكافي: منقطع في اللفظ متعلق في المعنى فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده أيضاً نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾^(٤)— هنا الوقف وبيدئ بما بعد ذلك))^(٥)، ويرى ابن الجزري^(٦) أن هذا القسم من الوقف يكثر في الفواصل وفيما كان مفهوماً يتصف ما بعده باستغنائه عما قبله لفظاً وإن اتصل به من حيث المعنى، وقد نظر بعضهم إلى ما بعد الموقوف عليه، فحدده — ((رأس آية بعدها لام كي، وإلا بمعنى لكن، وإِنَّ المشددة المكسورة، والاستفهام، وبل، وألا المخففة، والسين وسوف ..))^(٧)، ويستخدم السجاوندي مصطلح (الوقف المطلق) للدلالة على الوقف الكافي يقول: ((والمطلق ما يحسن الابتداء بما بعده كالاسم المبتدأ به نحو قوله تعالى: ﴿الله يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ (١٣ الشورى)، والفعل المستأنف مع السين كقوله ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾ (١٤٢ البقرة) ... أو بغير السين كقوله: ﴿يَعْبُدُونَنِي وَلَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً﴾ (٥٥ النور) ...))^(٨)، فهذا الوصف يتطابق مع ما ذكر.

ومن خلال ما سبق يتبين أن البناء التركيبي للجمل الموقوف عليها مستوف للشروط النحوية، وهو ما يفيد تمامها، ولكنها ترتبط بما بعدها في المعنى فلا يمكن فصلها فصلاً تاماً عنه.

(١) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج١ ص ٤٢٧، ٢٤٨، وانظر محيسن، الهادي، ص ١١٤

(٢) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج١ ص ١١٠، ١١١

(٣) الداني، المكتفي في الوقف والابتداء، ص ١٠، وانظر الأشموني منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص ٣٢

(٤) سورة النساء الآية ٢٣

(٥) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج١ ص ١١١، وانظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٤٢٨،

٤٢٩

(٦) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج١ ص ٢٢٧، ٢٢٨

(٧) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج١ ص ٤٢٨، وانظر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج١ ص ١١١

(٨) السجاوندي، كتاب الوقف والابتداء، من ص ١٠٧ إلى ص ١١٠

القسم الثالث:

ما كانت فيه البنية الأساسية للتركيب اللغوي مستقلة، ولكن ما بعدها متم لها ولا يستقل عنها في البناء اللغوي؛ بل يرتبط بها ليؤدي وظيفته في المبنى والمعنى، وقد أطلقوا عليه مصطلح: **الوقف الحسن**، قال أبو عمرو الداني: ((اعلم أن الوقف الحسن هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به من جهة اللفظ والمعنى جميعاً، وذلك نحو قوله: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (الفاتحة ٢)، و ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ (الفاتحة ٣) الوقف على كل ذلك وشبهه حسن لأن المراد مفهوم، والابتداء بقوله: ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾، و ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾، و ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ لا يحسن لأن ذلك مجرور، والابتداء بالمجرور قبيح؛ لأنه تابع لما قبله))^(١)، ويجمع الأشموني^(٢) بين البنية والمعنى في الرابط بين جزأي الوقف الحسن إذ يرى أن كثيراً ما تكون آية تامة؛ وهي متعلقة بما بعدها، ككونها استثناءً، والأخرى مستثنى منها - هذا من جهة البنية - أو يكون ما بعدها مع ما قبلها كلاماً واحداً من جهة المعنى، ولكن علي محمد الضباع يجعله متعلقاً باللفظ فقط يقول: ((الوقف الحسن هو الوقف على كلمة تعلق ما بعدها بها، أو بما قبلها لفظاً فقط))^(٣)، وهذا ما لا يتفق مع ما سبق ذكره، فالشواهد تدل على التكامل بين البناء التركيبي للجملة ومعناها في حال الوقف الحسن، ويذهب صاحب الكشف^(٤) إلى أن التعلق اللفظي في الوقف الحسن منفي، ويطلق على الوقف الذي يكون فيه التعلق اللفظي والمعنوي: الوقف الصالح، ولكن الأشموني يجعل مرتبة الوقف الصالح أدنى من الوقف الحسن حيث يقول: ((مطلب مراتب الوقف أشرت إلى مراتبه بتام وأتم، وكافٍ وأكفى وحسن وأحسن، وصالح وأصلح، وقبيح وأقبح، فالكافي والحسن يتقاربان، والتام فوقهما، والصالح دونهما في المرتبة))^(٥)، ويؤكد ارتباط المبنى والمعنى في الوقف الحسن ما جاء في الهادي إذ قال صاحبه: ((الحسن وهو ما تم في ذاته وتعلق بما بعده لفظاً ومعنى؛ مثل (الحمد لله) وحكمه جواز الوقف عليه))^(٦) وبهذا النص نجد محمد سالم محيسن (وهو صاحب الكتابين الكشف والهادي) متناقضاً في قوليه ففي القول الأول ينفي التعلق اللفظي في الوقف الحسن، وفي القول الثاني يثبت، وعلى كل حال فإن النصوص التي ذكرت في هذا المقام تؤكد أن الوقف الذي اصطالحوا عليه بالوقف الحسن هو ما ارتبط فيه الموقوف عليه بما بعده لفظاً ومعنى .

(١) الداني، المكتفي في الوقف والابتداء، ص ١١

(٢) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ٣٢، وانظر الأنباري، أوبكر إيضاح الوقف والابتداء، ص ١٥٠، ١٤٩

(٣) الضباع، الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص ٣٨

(٤) محيسن، محمد سالم، (١٩٩٢) الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية، دار الجيل، بيروت، ص ٤٨

(٥) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص ٢٩

(٦) محيسن، الهادي، ١١٤، وانظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١ ص ٤٢٨، ٤٢٩

القسم الرابع:

ما جاء فيه التركيب اللغوي ناقصاً، وهو بالضرورة ناقص من حيث المعنى؛ بل قد يكون المعنى معه فاسداً، وقد اصطلحوا عليه بالوقف **القبیح**، يمثل له ابن الجزري بقوله: ((الوقف القبیح نحو الوقف على (بسم) ، وعلى (الحمد)، وعلى (ربّ) ... فكل هذا لا يتم عليه الكلام ولا يفهم منه معنى))^(١) فهو هنا يؤكد عدم تكون البنية التركيبية للجملّة بقوله: (فكل هذا لا يتم عليه الكلام) ويؤكد عدم وجود المعنى بقوله: (ولا يفهم منه معنى)، وفي ذلك يقول أبو عمرو الداني: ((واعلم أنّ الوقف القبیح هو الذي لا يُعرف المراد منه وذلك نحو قوله: (بسم) و (ملك)، و (ربّ) ... وأهل الأداء ينهون عن الوقف من هذا الضرب، وينكرونه ..))^(٢)، هذا جانب من الوقف القبیح، وثمة جانب آخر منه وهو ما يؤدي إلى أن يكون المعنى من المحال بالابتداء بما بعده، وربما أدى إلى النطق بالكفر قال ابن الجزري: ((وقد يكون بعضه أقبح من بعض - يقصد الوقف القبیح- كالوقف على ما يحيل المعنى))^(٣)، وبذلك أشار أبو عمرو الداني بقوله: ((ومن هذا النوع الوقف على قوله : ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا ﴾ (آل عمران ١٨)، و ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا ﴾ (المائدة ٧٢) لأنّ المعنى يستحيل، ويفصل ذلك مما قبله))^(٤)، ومنه ما يوهم غير المعنى الذي أراده الله سبحانه تعالى، من ذلك ما جاء عند الأشموني^(٥) في حديثه عن الوقف على قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحْيِي ﴾ و﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴾ فإنه يوهم وصفاً لا يليق بالباري سبحانه وتعالى، قال السيوطي: ((القبیح هو - يعني الوقف القبیح- الذي لا يفهم منه المراد ... وأقبح منه الوقف على ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا ﴾ ... ويبدأ ﴿ إِنَّ اللهَ هُوَ الْمَسِيحُ ﴾ لأنّ المعنى بهذا يستحيل، ومن تعمده وقصد معناه فقد كفر ...))^(٥).

إنّ دور المعنى في هذا النوع من الوقف بارز جلي وهو ضرب من الوقف المرفوض، ولكن كيف عالج المتقدمون من علماء القراءة من اضطر إلى وقف من هذا النوع؟ يعالج هذا النوع من الوقف الرديء، و الذي قد يضطر إليه القارئ بأن يرجع إلى ما قبل الموضع الذي وقف عليه ليصله بما بعده، فيستقيم المبني والمعنى، ولا يرى السيوطي^(٦) حرجاً في ذلك، كما يعدّ ما أطلقوا عليه وقف البيان احترازاً من الوقوع في هذا النوع من الوقف المرفوض.

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٢٢٩

(٢) الداني، المكتفي في الوقف والابتداء، ص ١٣، وانظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١ ص ٤٢٩

محيسن، ومحمد سالم، الهادي، ص ١١٤

(٣) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ج ١ ص ٢٢٩

(٤) الداني، المكتفي في الوقف والابتداء، ص ١٣

(٥) انظر الأشموني، منار الهدى في الوقف والابتداء، ص ٣٦

(٥) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج ١ ص ١١١، وانظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١ ص ٤٢٩

(٦) انظر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج ١ ص ١١١

القسم الخامس:

ما أطلقوا عليه مصطلح الوقف اللازم ويعرفه السجاوندي بـ ((ما لو وُصل طرفاه غُير المرام وشُتّع معنى الكلام))^(١)، لما في وصل طرفيه من إضرار بالمعنى؛ إذ قد يتوهم السامع أو القارئ معنى فاسداً؛ من أمثلته الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٢) يقول السيوطي: ((يلزم الوقف هنا؛ إذ لو وُصل بقوله «يُخَادِعُونَ اللَّهَ ٩﴾ البقرة، تُوهّم أنّ الجملة صفة لقوله (بمؤمنين) فانتفى الخداع وتقرر الإيمان خالصاً عن الخداع))^(٣)، الذي يبدو هو أنّ هذا النوع من الوقف مختص بالمعنى في طرفي الموقوف عليه، ولكن محمد سليمان ياقوت ينسب إلى السجاوندي أنّه ساوى بين الوقف التام والوقف اللازم، وهذا ما ينفيه نص السجاوندي الذي نقله ياقوت، فقد قال ياقوت: ((ويطلق السجاوندي على الوقف التام اصطلاح الوقف اللازم ويقبسه بمقاييس الإعراب أيضاً، فعند قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ يلزم الوقف إذ لو وُصل بقوله: ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ ﴾ توهم السامع أنّ الجملة صفة لقوله (بمؤمنين) وترتب على ذلك انتفاء الخداع عنهم وتقرر الإيمان لهم خالصاً عن الخداع.))^(٤)، وفي الحقيقة لم يساو السجاوندي بين الوقفين، ولم يطلق على الوقف التام مصطلح الوقف اللازم، بل ذكر الوقف اللازم ابتداءً دون الإشارة إلى الوقف التام، إضافة إلى ذلك هذا الفرق الذي أشار إليه البحث؛ فالوقف التام هو ما جاءت فيه البنية التركيبية للجملة كاملة في مكوناتها اللفظية، ومستقلة في معناها، ولا يرتبط اللفظ الموقوف عليه فيها بما بعده لفظاً ومعنى، أمّا الوقف اللازم؛ فهو ما جاءت فيه البنية التركيبية موهمة باتصال ما بعدها بها، ولكن المعنى يمنع ذلك، كما هو الحال في الأمثل السالفة الذكر، فلزوم الوقف أمر دعت إليه ضرورة الفصل بين معنيين الجمع بينهما غير ممكن من حيث المعنى، وإن كانت الصنعة النحوية تقبل ذلك .

القسم السادس:

ما جاءت فيه البنية التركيبية اللغوية متعلقة بما بعدها برابط لفظي (أداة) أو معنوي (كأن) تكون الجملة الثانية خبراً أو مبتدأً أو حالاً) مما يُجيز الوصل بينهما من دون أن يتأثر المبنى وصلًا، أو الفصل بينهما من دون أن يتأثر المبنى فصلًا، وقد أطلقوا على هذا النوع من الوقف: الوقف الجائز قال السجاوندي: ((وأما الجائز فما يجوز فيه الوصل والفصل لتجاذب الموجبين

(١) السجاوندي، الوقف والابتداء، ص ١٠٥

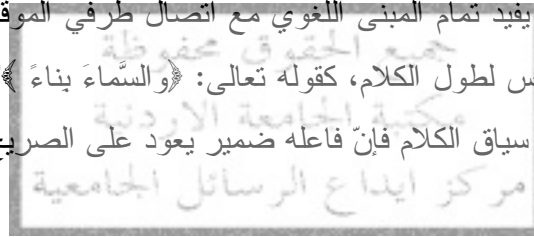
(٢) سورة البقرة، الآية ٨

(٣) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج ١ ص ٢٧٨، وانظر السجاوندي، الوقف والابتداء، ص ١٠٥

(٤) النص المكتوب بالخط العريض هو ما عند السجاوندي، انظر السجاوندي، الوقف والابتداء، ص ١٠٦

(٥) أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، ص ٢١٢

من الطرفين كقوله: ﴿ وما أنزلَ من قبلك ﴾^(٥)؛ لأنَّ واو العطف تقتضي الوصل، وتقديم المفعول على الفاعل يقطع النظم، فإنَّ التقدير: يوقنون بالآخرة، وقوله: ﴿ وَيُسْفِكُ الدِّمَاءَ ﴾^(١) لأنَّ انتهاء الاستفهام إلى قوله: ﴿ وَيُسْفِكُ الدِّمَاءَ ﴾ يقتضي الفصل واحتمال الواو معنى الحال في قوله (ونحن نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ) يقتضي الوصل، و قوله: ﴿ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ ﴾^(٢)؛ لأنَّ قوله: (أبَاؤُكُمْ) يحتمل أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي: هم آباؤكم وأن يكون مبتدأ وخبره (لا تدرُونَ)^(٣)، إذن السبب الأساسي في هذا النوع من الوقف؛ يتوقف على الاحتمالات التي تتضمنها البنية التركيبية للجملة . ويبدو أنَّ ما أطلق عليه السجاوندي: الوقف المجوِّز لوجه، يدخل في هذا المعنى إذ يقول: ((والمجوِّز لوجه كقوله: ﴿أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة﴾^(٤) لأنَّ الفاء في قوله (فلا يُخَفِّفُ) لتعقيب يتضمن معنى الجواب والجزاء وذلك يوجب الوصل، إلا أنَّ نظم الفعل على الاستئناف يرى للفصل وجهاً^(٥)، وكذلك ما أطلق عليه مصطلح: الوقف المرخص ضرورةً، فما ذكره من أمثله؛ يفيد تمام المبنى اللغوي مع اتصال طرفي الموقف عليه، وإثما يرخص ضرورة لانقطاع النفس لطول الكلام، كقوله تعالى: ﴿والسَّمَاءُ بِنَاءً﴾^(٦)، لأنَّ قوله (وأنزلَ من السَّمَاءِ) لا يستغني عن سياق الكلام فإنَّ فاعله ضمير يعود على الصريح^(٧).



القسم السابع:

ما كان الوقف فيه لسبب متعلق بالمعنى، ويهدف هذا النوع من الوقف إلي بيان المعنى المراد، فمن دونه لا يتضح المعنى، وربّما التبس أو تداخل مع معنى آخر، و يطلقون عليه مصطلح: **وقف البيان**؛ وهو ((أن يبيّن معنى لا يفهم بدونه، كالوقف على قوله تعالى: ﴿ وثوَقَرُوهُ ﴾^(٨) فرق بين المضميرين في توَقَرُوهُ للنبي صلى الله عليه وسلم، وفي تسبحوه لله تعالى، والوقف أظهر هذا المعنى))^(٩)، ويعدّ الزركشي هذا النوع من الوقف من أقسام الوقف الناقص، ويكون لضرب من البيان ويمثل له بقوله: ((كقوله تعالى: ﴿ولم يجعلْ له عوجاً . قِيماً

(٥) سورة البقرة، الآية ٤

(١) سورة البقرة، الآية ٣٠

(٢) سورة النساء، الآية ١١

(٣) السجاوندي، كتاب الوقف والابتداء، ص ١١١، وانظر الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص ٣٤

(٤) سورة البقرة، الآية ٨٦

(٥) السجاوندي، الوقف والابتداء، ص ١١١، ١١٢

(٦) سورة البقرة، الآية، ٢٢

(٧) انظر السجاوندي، الوقف والابتداء، ص ١١١، ١١٢

(٨) سورة الفتح الآية ٩

(٩) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص ٢٩، وانظر السيوطي الإتقان في علوم القرآن، ج ١

ص ١١٣، ١١٤

﴿١٠﴾ إذ به يبين أنّ (قِيَمًا) منفصل عن (عوجًا) وأنه حال في نية التقديم))^(١١)، كما عدّه أبو زكريا الأنصاري^(١) قسماً قائماً بذاته، وقد أشار البحث إلى أنّ هذا النوع من الوقف يعدّ احترازاً من الوقوع في الوقف المرفوض، وهو المصطلح عليه بالوقف القبيح؛ وذلك لما بين وقف البيان وبين بعض الوقف القبيح من التضاد، فبعض الوقف القبيح يؤدي إلى معنى غير مراد من الآية، بل قد يؤدي إلى مسّ بالعقيدة، بينما يمنع وقف البيان ذلك .

من خلال ما تقدم يُستنتج أنّ النظر إلى أقسام الفصل والوصل عند علماء القراءات قد ارتكز على العلاقة التي تربط بين طرفي الموقوف عليه، وهي علاقة تتجلى في إمّا لارتباط وإمّا الانقطاع من حيث اللفظ والمعنى معاً أو من حيث أحدهما منفرداً، ومن ثمّ تتشكل أقسام الوقف وفقاً لهذه المعطيات، وفق ما جاء في الشرح والتحليل، فبانقطاع الطرفين واستقلال كل منهما لفظاً ومعنى يتكون الوقف التام، وبالارتباط بينهما لفظاً ومعنى يتشكل الوقف الجائز، وبالارتباط بينهما لفظاً دون معنى يكون الوقف الحسن، وبالارتباط بينهما معنى دون اللفظ يكون الوقف الكافي، وبالانقطاع لفظاً ومعنى؛ أي عدم تمام أركان التركيب اللفظي للجملة ومن ثمّ خلوّها من المعنى يكون الوقف القبيح، وبالانقطاع بينهما في المعنى يكون الوقف اللازم، إنّ هذا الاستنتاج نظير لما تحدث عنه علماء البلاغة العربية في تناولهم لقضايا الفصل والوصل^(٢)، فقد أكدوا هذه العلاقات بين البنية اللفظية والمعنى، وقسموه تبعاً لاتصال طرفي الموقوف عليه أو انفصالهما.

أقسام الوقف عند النحاة :

تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنّ النحاة لم يتحدثوا عن أقسام الوقف بالصورة التي تحدث بها علماء القراءات عن أقسام الوقف، ربّما لأنّ مجال اهتمام النحاة هو اللغة بأسرها، والجمل الممكنة التركيب في اللغة لا يمكن حصرها، ومن ثمّ جاءت نظرتهم لقضية الفصل والوصل من زاوية أخرى؛ هي الحديث عمّا لا يجوز الوقف عليه؛ أي فصله عما يرتبط به من ناحيتي التركيب والمعنى، ويعدّ حديث ابن جني^(٣) في باب إبدال الألف من النون الساكنة، تحديداً عند حديثه عن جواز إبدال نون (إذن) يعد حديثه مثلاً من حديث النحاة عن ظاهرة الفصل والوصل،

(١٠) سورة الكهف، الآية ١ ، ٢٠

(١١) الزركشي، البرهان في علوم القرآن ، ج ١ ص ٤٤١ ، ٤٤٢

(١) انظر الأنصاري، زكريا، المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، ص ١٥ ، ١٦ ، ١٧

(٢) انظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٧٠ ، ١٩٢ ، و السكاكي، أبا يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن

السكاكي، مفتاح العلوم ، منشورات المكتبة العلمية الجديدة بيروت لبنان، ص ١٤٥، ١١٩

(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق، مصطفى السقا وآخرون، مطبعة مصطفى الباب، القاهرة،

ولا سيما في فصل الحروف التي هي أدوات ذات وظائف في البنية التركيبية للجملة العربية، أو إقامتها فاصلاً بين المتلازمين في الجملة؛ يظهر ذلك من خلال تحليل الأمثلة التي ساقها في حديثه عن الظاهرة .

قال ابن جني عن عدم جواز إبدال نون (حسن ورسن و عن) ألفاً عند الوقف كما جاز في نون (إن): ((قلت إذا وإن كان ذلك غير جائز، فهلاً لم يجز أيضاً إبدال النون من إن ألفاً في الوقف، فالجواب أن ذلك إنما امتنع في نون (عن)، و(أن) من وجهين أحدهما أنهما حرفان لا يوقف عليهما، أما (عن) فحرف جر، وحروف الجر لا يمكن تعليقها عن المجرور، ولا الوقف عليها دونه إلا عند انقطاع نفس، وذلك قليل مغتفر))، في هذا النص ملاحظتان؛ الأولى: هي أن السبب في عدم جواز الوقف على نون (عن) هو البنية التركيبية للجملة، وذلك لارتباط حرف الجر وغيره من الحروف بما قبله، وبما بعده، لأنها من تمام البنية التركيبية للجملة، وفصلها عن الطرفين، أو أحدهما، يؤدي إلى خرق وظيفتها، وضياح مضمون الجملة كلها، والملاحظة الثانية: هي إنما يجوز الوقف عندما يضطر المتكلم بسبب انقطاع نفسه .

وما قيل في النص الأول يقال في هذا النص الذي يقول فيه: ((وأما (أن) فلا تخلو من أن تكون الناصبة للفعل، وهذه لا يوقف عليها، لأنها من عوامل الأفعال... أو لا ترى أنه لا يمكنك الفصل بينها وبين ما تنصبه من الأفعال إلا بـ (لا)، في نحو قولك أحب أن لا تقوم.... فلما ضعفت (أن) الناصبة للفعل عن فصلها، واقتطاعها عما بعدها، لم يحسن الوقوف عليها، وأكد ذلك أيضاً من أمرها شيء آخر، وهو أن ما بعدها من الفعل صلة لها، والوقوف على الموصول دون صلته قبيح مع الأسماء القوية، فكيف به مع الحروف الضعيفة))، إنما امتنع الوقف لارتباط ما بعد (أن) بما قبلها في المبنى والمعنى؛ بل هو ممتنع في كل تركيب لغوي متصف بترباط طرفيه في المبنى والمعنى؛ إذ قصد بقوله: (ما بعدها - أي أن - من الفعل صلة لها) أنه ملازم لها و لا يجوز الوقف عليها دون معمولها.

وقوله: ((أو أن تكون (أن) المخففة من الثقيلة الناصبة للاسم نحو قوله عز اسمه ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾^(١)، ونحو قول الشاعر:

زَعَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلَ مَرْبَعاً^(٢)

وهذه أيضاً لا يجوز الوقوف عليها دون ما بعدها؛ لأنها إذا كانت متقلة على أصلها لم يجز الوقوف عليها لأن ما بعدها من اسمها وخبرها صلة لها، وخطأ الوقوف على الموصول دون صلته))، وفي هذا النص يرى ابن جني أنه من الخطأ الوقف دون تمام الأجزاء التي تتكون

(١) سورة المزمل، الآية ٢٠

(٢) تنمة البيت " ابشر بطول سلامة يا مربع" ديوان جرير مج ٢ ص ٩١٦.

منها الجملة؛ وهي هنا أنْ المخففة عن الثقيلة واسمها وخبرها، والوقف على (أنْ) وكل ما يعمل عملها من الحروف مثلها يؤدي إلى كسر بنية الجملة وفساد معناها .

وقوله ((أنْ تكون (أنْ) المزيدة في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ۝١١ ﴾ ونحو قول الشاعر:

ويوماً توافيتنا بوجهٍ مقسّمٍ كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارق السلم^(١)

فيمين جر الظبية وقول الآخر :

مِمَّا الذي هو ما أنْ طرَّ شاربهُ والعائسُونَ ومِمَّا المرْدُ والشَّيبُ^(٢)

فيمين فتح همزة أنْ في رواية هذا البيت و(أنْ) هذه أيضا لا يحسن الوقوف عليها ألا تراها في هذه الآية وهذين البيتين قد وقعت موقعا لا يحسن الوقوف عليها فيه، أما قوله تعالى (ولما أنْ جاءت) فإنها وقعت معترضة بين المضاف الذي هو لَمَّا والمضاف إليه الذي هو جاءت، وغير جائز الوقوف على المضاف دون المضاف إليه إلا لضرورة انقطاع النفس))، فالمانع هنا من الوقوف مانع تركيبى مع توسط (أنْ) بين المتلازمين فلا يجوز الفصل بينهما بالوقف على (أنْ)، كما أكد عدم جواز الوقوف بين أداة الشرط و مكونات الجملة الشرطية إلا بسبب انقطاع النفس. وقوله: ((وأما قوله كأنْ ظبية، فقد ترى (أنْ) واقعة بين حرف الجر وما جره، وهذا أحرى بأنْ لا يجوز فيه الوقوف على (أنْ) " لأنها وقعت بين حرف الجر ومجروره، ولا يجوز الفصل بين الجار ومجروره، وقال أيضاً: " وأما قول الآخر (ما أنْ طر شاربه) فإنما فصلت بين حرف النفي وبين الجملة التي نفاها، وغير جائز الوقوف على الحرف الداخلى على الجملة، ألا ترى أنك لا تجيز الوقوف على هل من قولك هل قام زيد لضعف الحرف وعدم الفائدة أن توجد فيه إلا مربوطاً بما بعده))، تحدث في هذا النص عن عدم الوقوف على الحروف دون ما دخلت عليه، ذلك لأنْ بالوقف تتفصل الحروف عن بنية الجملة، وانقسام الجملة إلى قسمين يُفقد الحرف الموقوف عليه وظيفته في الربط بين جزأى الجملة السابق له واللاحق به، كما أشار في هذا النصّ إلى جانب آخر مرتبط بالبنية التركيبية للجملة وهو الفائدة؛ أي في فصل أي جزء عن الآخر تفقد الجملة معناها، وقال أيضاً: " فأما قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَمَّ هَلْ أَتَيْتَهُمْ أَمْ يَحُولَنَّ مِنْ دُونِ ذَلِكَ الرَّدَى

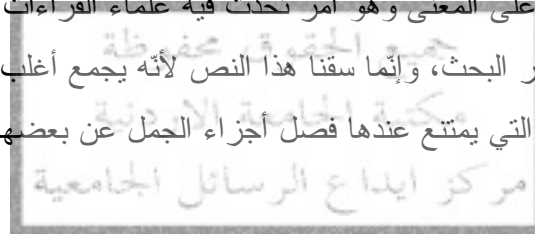
(١) سورة العنكبوت، الآية ٣٣

(٢) البيت من الطويل وهو لعلاء بن أرقم في الأصمعيات وشرح أبيات سيبويه انظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، مج ٧ ص ٢٧

(٣) البيت من البسيط وهو لأبي قيس بن رفاعة في إصلاح المنطق ص ٣٤١، و لسان العرب ٦ / ١٤٩ (عنس) وسر صناعة الإعراب ص ٦٨٣، انظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، مج ١ ص ٣٢٩

فتقديره هل أتينهم ثم هل أتيتهم، وإنما جاز اقتطاع الجملة الأولى بعد هل الأولى؛ لأنه قد عطف عليها هل الثانية وما ارتبطت به من الجملة المستفهم عنها، فدل ذلك على ما أراه في أول كلامه وهذا واضح))، وفي هذا النصّ أجاز فصل الجملتين عن بعضهما بالوقف على الأولى؛ لما كان المبنى تاماً بما أتاحه السياق الذي يضمن فهم المعنى، وقال: ((... في قوله عزّ وجلّ «وانطلق المَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْتَسُوا»^(١) قالوا معناه أي امشوا، وهذه أيضاً لا يجوز الوقوف عليها؛ لأنها تأتي ليعبر بها وبما بعدها عن معنى الفعل الذي قبلها، فالكلام شديد الحاجة إلى ما بعدها ليفسر به ما قبلها، فبحسب ذلك يمتنع الوقوف عليها)) أما هذا النص فيلاحظ فيه امتناع الوقف بسبب التعلق المعنوي بين طرفي الموقوف عليه لأن الفصل بينهما يؤدي إلى فساد المعنى.

وبهذا يتضح أن الوقف عند النحاة يتوقف على البنية التركيبية للجملة وعلاقة أجزائها بعضها ببعض، ويتوقف أيضاً على المعنى وهو أمر تحدث فيه علماء القراءات بتفاصيل أكثر وتقسيمات متعددة وفقاً لما أشار إليه، وإنما سقنا هذا النص لأنه يجمع أغلب الأبواب التي تحدث فيها النحويون عن الأسباب التي يمتنع عندها فصل أجزاء الجمل عن بعضها.



(١) سورة ص، الآية ٦

الفصل الثاني

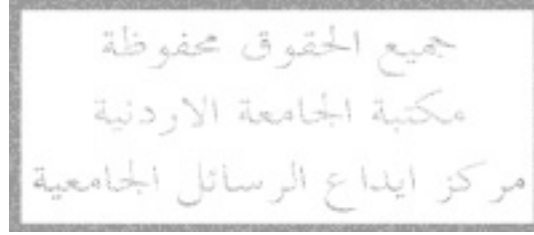
جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفصل الثاني:

أثر الفصل عند علماء القراءة وعلماء النحو

المبحث الأول :

أثر الفصل في الحرف الموقوف عليه



التسكين

الروم

الإشمام

التضعيف والإدغام، الإلحاق

النقل، الإبدال، القلقة، الحذف

يتناول هذا الفصل وصف ما يحدث عند فصل الألفاظ بعضها عن بعض في النطق، وذلك بحسب ما ورد عن علماء القراءة وعلماء النحو، ويرتكز البحث هنا على الإجراءات الصوتية المتبعة عند الفصل، وهي تسكين الحرف الموقوف عليه أو تحريكه من جهة، ومن جهة أخرى إمالة الحرف الموقوف عليه أو ترقيقه أو تفخيمه، يُضاف إلى ذلك أساس آخر وهو يخص النص القرآني، ويتمثل في الرسم القرآني وأثره في الوقف.

ملاحظة: يُستعان في دراسة أثر الإجراءات الصوتية في الحرف الموقوف عليه ببنية المقطع الصوتي؛ بوصفها العنصر الذي يخضع للتغير عند الوقف في العربية بالحذف أو الزيادة أو الثبات .

أثر الفصل عند علماء القراءات وعلماء النحو صوتياً :

تسكين الحرف الموقوف عليه أو تحريكه: الأوردنية

إنّ المقصود هنا هو الإجراءات الصوتية التي يوقف بها على اللفظ عند علماء القراءة والنحو، وهي تغيرات تصيب آخر اللفظ الموقوف عنده، وقد تكون هذه التغيرات بحذف جزء منه، أو بإضافة جزء إليه، وذلك مما يغير هيأته التي يكون عليها في الخط، فيختلف المفوظ عن المكتوب، إنّ هذا الاختلاف هو ما يسعى البحث إلى معرفة المسوغات الصوتية التي تبيحه، وهو على وجوه عدة، قال ابن الجزري: ((اعلم أنّ للوقف في كلام العرب أوجهاً متعددة، والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة، وهو السكّون، والرّوم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق...))^(١)، و يؤكد الأسترابادي أنّ الوجوه السالفة الذكر، مضيفاً إليها " التضعيف"^(٢)، هي الكيفيات التي يتم بها الوقف عند العرب قائلاً: ((فإنّ هذه المذكورات أحكام الوقف أي السكوت على آخر الكلمة المختارة ونعني بالحكم ما يوجب الشيء؛ فإنّ الوقف في لغة العرب يُوجب إحدى هذه الأشياء))^(٣)، إذن المتبع في العربية وعلم القراءة عند الوقف هو أحد الإجراءات الصوتية المذكورة، ولكن الأساس فيها هو التسكين، يقول ابن

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ١١٦، ١١٧، وانظر الأشرنباردي، شرح شافية ابن الحاجب ج ٢ ص ٢٧٣ وانظر جلال السيوطي، الإتيان في علوم القرآن ج ١ ص ١١٧، وابن الأنباري، عبد الرحمن، أسرار العربية، ص ٢٠٥ والزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ص ٤٤٥

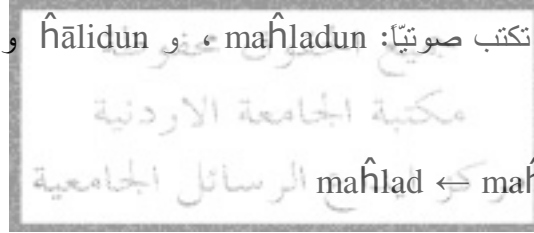
(٢) لم يذكر ابن الجزري التضعيف ضمن طرق الوقف عند القراء وذلك لأنهم لا يعدون التضعيف منها ولكن السيوطي ذكر أنّ عاصماً وقف على قوله تعالى " مستطر" القمر ٥٣ بالتضعيف، انظر همع الهوامع مج ٣ ص ٤٣٣

(٣) الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج ٢ ص ٢٧١

الجزري: ((أصلُ الوقفِ هو السَّكُونُ، ويجوز الرومُ و الإِشْمَامُ عند جمع القراء؛ وردَ النصُّ بهما عن أبي عمرو والكوفيين، والمختارُ الأخذُ بهما للجميع))^(١)، ويقول ابن يعيش: ((فالسَّكُونُ هو الأصلُ والأغلبُ الأكثرُ لآئته سلبُ الحركة))^(٢)، بهذا يبدو اتفاق النحاة وعلماء القراءة في أنَّ الوقف يقتضي السكون في الغالب، وما عداه يأتي في درجة أدنى من حيث الشروع في الاستعمال، وفيما يلي حديث مفصل عن كيفية الوقف المختلفة.

التسكين:

الإسكان: ((تفريغ الحرف من الحركات الثلاثة، وذلك لغة أكثر العرب))^(٣)، إذن الإجراء الصوتي المتبع عند الوقف هو تفريغ الحرف من الحركات الثلاث، وهي الفتحة والضمة والكسرة، ويمثل له سيبويه بقوله: ((وأما الذي يجري مجرى الإسكان والجزم فقولك "مَخْلَدٌ" و "خَالِدٌ" و "هو يَجْعَلُ"))^(٤)، والأصل في هذه الألفاظ قبل إجراء ما يفرضه الوقف هو "مَخْلَدٌ" و "خَالِدٌ" و "يَجْعَلُ" تكتب صوتياً: maḥladun، و hālidun و yaḡcalu وعند الوقف بالتسكين يتم ما يلي:



وفي خالد: hālidun ← hālid

وفي يجعل: yaḡcalu ← yaḡcal

أي حُذِفَ منها التنوين والدالة الإعرابية عند الوقف، ومن ثمّ تغيرت بنية المقاطع الصوتية للكلمة فـ (مَخْلَدٌ) التي تتكون في الأساس من ثلاثة مقاطع كما يلي :

maḥ/la/dun ← maḥ/lad صارت تتكون من مقطعين بعد التسكين و خالد: hā/li/dun ← hā/lid ، و يجعل: yaḡ/ca/lu ← yaḡ/cal ، الملاحظ هنا أن الحذف الذي تمّ حدث في جزء من المقطع الأخير من الكلمة ثم دُمج الجزء المتبقي منه في المقطع الذي يسبقه، وفي جانب الأداء الصوتي تقلص الجهد؛ إذ بدل النطق بثلاثة مقاطع صار النطق بمقطعين، وربما كان هذا التخفيف بحذف التنوين والحركة سبباً في وصفهم للوقف بالاستراحة فقد قال ابن يعيش:

(١) ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ص ٧٧

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل في صنعة الإعراب، ج ٥ ص ٤٠٩، وانظر الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج ٢ ص ٢٧٣، ٢٧٤

(٣) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ١١٦، ١١٧ وانظر الضباع، الإضاءة في أصول القراءة ص ٤٦

(٤) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤ ص ٢٨٤

الوقف على الساكن: ((صنعة واستحسانٌ عند كلالِ خاطرٍ من ترادفِ الألفاظِ والحروفِ))^(١)، فهو أمر مستحسن يُشعر المتكلم بالراحة بعد الجهد من عملية التلّفظ .

الإشمام :

قبل الشروع في بيان الإجراء الصوتي المتبع في حال الوقف بالإشمام، ينبغي توضيح أنّه يتداخل مع مصطلحات أخرى تستخدم كثيراً عند علماء النحو وعلماء القراءة، وليس الأمر من قبيل تعدد المصطلح، ولكن قد يختصّ بعضها بمجال مختلف، من هذا التداخل ما نجده عند علماء القراءة في حديثهم عن الروم والإشمام، وذلك في موضع ليس من مواضع الوقف؛ بل هو موضع الإدغام أو المماثلة، قال ابن الجزري : ((اعلم أنّه ورد عن أبي عمرو ... إذا أدغم الحرف الأول في مقاربه... إذا كان مرفوعاً أو مجروراً أشار إلى الحركة.... فحمله ابن مجاهد على الروم فقال: كان أبو عمرو يُشيم الحرف الأول المدغم إعرابه في الرفع والخفض، و لا يُشيم في التّصّب. وهذا صريحٌ في جعله إِيامَ روماً وتسميته الروم إشماساً كما هو مذهب الكوفيين))^(٢)، فإذا كان ابن مجاهد حمل معنى الإشارة هنا على الروم، وإن سماه إشماساً على المذهب الكوفي، فإنّ أبا الفرج الشنّبوذى يحمل القول السابق على الإشمام فقال: ((الإشارة إلى الرفع في المدغم مرتبة لا مسموعة، وإلى الخفض مضمرة في النفس ولا مسموعة))^(٣)، وبحسب ما ورد عن علماء القراءة والنحو فإنّ الروم مسموع، وغير المسموع هو الإشمام، وأمّا أبو عمرو الداني فيرى أنّ الإشارة: ((تكون روماً وإشماساً))^(٤).

إنّ هذه النصوص تؤكد مدى التداخل الشديد بين الروم والإشمام و لا سيما عندما يُطلق عليهما (الإشارة)، وبذلك يتطلب الأمر التفتن و الحذر؛ ففي مثل قول أبي بكر الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى: ((إنّما اختار الكسائي الإشارة إلى الضمة في قوله (ما حولة) ، (ليفجر أمامه) لأنّ الهاء خفية فقواها بالحركة))^(٥) فلولا قوله (فقواها بالحركة) لالتبس الأمر، فالإشارة تعني الروم والإشمام، وموضع الضمة الذي تحدث عنه يصلح للروم والإشمام، والكسائي كوفي يطلق على الروم إشماساً.

وقد يتداخل مصطلح الإشمام مع مصطلح الإمالة، قال ابن مجاهد: ((اختلفوا في قوله "الصراط" في السين والصاد و الزاي بالإشمام، فقرأ ابن كثير "الصراط" بالسين في كل القرآن

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥ ص ٢٠٨، وانظر خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ج ٢ ص ٦٣١

(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٢٩٤

(٣) المصدر نفسه والصفحة ذاتها

(٤) المصدر نفسه والصفحة ذاتها

(٥) الأنباري، أبو بكر، الإيضاح في الوقف والابتداء، ج ١ ص ٣٨٩

((...))^(١)، فقد عني بالإشمام في هذا المقام التأثير والتأثر بين الصوتين السين والصاد، ويضيف قائلاً: ((وأما إمالة الصاد إلى الزاي فلأنّ الصاد وإن كانت من حروف الإطباق فهي مهموسة...))^(٢)، الشاهد في هذا النصّ هو إطلاقه مصطلح الإمالة على ذات الإجراء الصوتي الذي أطلق عليه الإشمام من قبل، ويقصد به تأثير الأصوات في بعضها. إنّما ذُكرت هذه الأمثلة لتوضيح التداخل بين الإشمام والروم والإمالة والإدغام عند علماء القراءة وعلماء النحو، والذي يبدو هو أنّ المعاني اللغوية لهذه الألفاظ متقاربة، وإطلاق كل لفظ مراداً به الآخر ممكن من حيث المعنى المعجمي، وإن كان غير مرغوب فيه من حيث الاصطلاح، إنّ هذا التداخل من الناحية الاصطلاحية سيرد في النصوص التي تخضع للمناقشة في هذا البحث وذلك وفق مقاصد النص المستشهد به.

الإشمام لغة :

قال ابن منظور الإفريقي: ((شَمَمَ: شَمَّ حَسَّ الْأَنْفَ شَمَمْتَهُ أَشْمُهُ وَشَمَمْتَهُ أَشْمُهُ شَمًّا وَشَمِيمًا))^(٣).

إنّ النحاة يصفون ظاهرة الإشمام ويحددون الدالة الإعرابية التي ينالها الإشمام، وذلك من خلال تعريفهم لها، قال أبو البقاء: ((وأما الإشمام فهو أنّ يشير بشفتيه إلى الضمّ دون الكسر والفتح، وهذا يُدرك بالبصر دون السمع، ويسمى روماً عند قوم، وإنّما فعلوا ذلك تنبيهاً على استخفاف الحركة، ولم يجز في الكسر لما يفضي إليه من تشويه الخلق، ولا في الفتح لتعذر ذلك))^(٤)، إنّ في هذا القول ملاحظات عدة في وصف الظاهرة.

الأولى: هي كون الإشمام إشارةً مرئية غير مسموعة، وهو ما يؤكد ابن جني بقوله: ((فأما الإشمام فإنه للعين دون الأذن، لكن روم الحركة يكاد الحرف يكون به متحركاً ألا تراك تفصل به بين المذكر والمؤنث في قولك في الوقف أنتَ وأنتِ، فلولا أنّ هناك صوتاً لما وجدّت فصلاً...))^(٥)، فقد كان اعتماده على حاسة البصر للتمييز بين الروم والإشمام .

(١) ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، (ت ٣٢٤هـ)، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف،

القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٢م، ص ١٠٥

(٢) المرجع نفسه، ص ١٠٧

(٣) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٢ ص ٣٢٥

(٤) أبو البقاء، محب الدين بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ٢ ص ١٩٧، وانظر الشنقيطي، أحمد الأمين

(ت ١٣٣١هـ) الدرر اللوامع على شرح همع اللوامع ط(١)، وضع حواشيه، محمد باسل عيون السود، منشورات محمد

علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٩م، ص ٥٦٣، و السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج ١ ص ١١٧، ١١٨،

أوابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥ ص ٢٠٩

(٥) ابن حني، الخصائص، ج ٢ ص ٣٢٨

والثانية قوله: (إلى الضم دون الكسر والفتح) وهو ما يفيد أن الصائت الذي يخضع للإشمام هو الضمة فحسب، وفي ذلك خلاف؛ فقد جاء في شرح الشافية: ((والإشمام: تصويرُ الفم عند حذفِ الحَرَكَةِ بالصَوْرَةِ التي تعرض عند التلظف بتلك الحركة بلا حَرَكَةٍ ظاهرة ولا خفية.... ويجوز الإشمامُ في المجرور والمكسور أيضاً))^(١)، ولكنه استدرك مبيناً أن الإشمام في المكسور والمجرور لا يجوز، ولم يجوزه أحدٌ من النحاة إلا في المضموم والمرفوع ، وجاء في لسان العرب عن الأزهري قوله: ((و الإشمامُ أن يُشم الحرفُ الساكنُ حرفاً كقولك في الضمة هذا العملُ، وتستكت فتجد في فيك إشماماً للام لم يبلغ أن يكون واواً ولا تحريكاً يُعتد به ولكن شمة من ضمة خفيفة، ويجوز ذلك في الكسر والفتح أيضاً))^(٢)، يقول ابن يعيش مبيناً السبب في عدم جواز إشمام المجرور والمنصوب: ((ولا يكونُ الإشمامُ في الجرِّ والنصبِ عندنا لأنَّ الكسرة من مَخْرَجِ الياءِ ومَخْرَجِ الياءِ داخلُ الفم من ظهر اللسان ... وذلك أمرٌ باطنٌ لا يَظْهَرُ للعيان))^(٣)، وهذا يعنى استحالة رؤية إشمام الكسرة من موضعها، ومن ثم يبقى الإشمام الخاضع للبصر مختصاً بالضم دون غيره من الحركات، وهذا ما يؤكده السيوطي بقوله: ((وذكر التحويون أنَّ الإشمامَ مختصٌ بالضمة سواء كانت إعراباً أم بناءً، قالوا: ولا يكون في المنصوب والمجرور لأنَّ الفتحة من الحلق والكسرة من وسطِ الفم ولا يُمكنُ الإشارة لموضعها فلا إشمام في النصبِ والجرِّ لأنه لا آلة له))^(٤)، طبقاً لهذه المعطيات المبنية على موضع نطق الحركات، فإنَّ الإشارة إلى الفتح والجر لا يمكن أن تُرى بالعين المجردة من موضع النطق بكل منها، ولكن ما الذي جعل بعض النحاة والقراء يقولون بجواز الإشمام في الجر والنصب؛ أي الإشارة إليهما؟ يبدو أنهم قد أدركوا اختلاف شكل الشفتين عند نطق أي صائت من تلك الصوائت فقد أكد بعضهم أنَّ السبب المانع من إشمام الكسرة والفتحة أنه يؤدي إلى تشويه الخلقة^(٥)، وهو مظهر خارجي يدرك بالنظر إلى الناطق، ولاسيما إذا تكلف الناطق ذلك، والإشارة إلى الفتحة والكسرة بالشفنتين ممكنة حسب علم الأصوات الحديث^(٦)؛ إذ شكل الشفتين يختلف عند نطق كل صائت منها وعدوا ذلك أساساً للتفريق بين الصوائت^(٧)، معتمدين في ذلك على استدارة الشفتين

(١) الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب ، ج ٢ ص ٢٧٥، ٢٧٦

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٢ ص ٣٢٦

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥ ص ٢٠٩

(٤) السيوطي، همع الهوامع ، مج ٣ ص ٤٣٣

(٥) انظر، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ)، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ط(١)، راجعه وعلق عليه نجيب الماجدي، المكتبة العمرية صيدا بيروت ٢٠٠٢م ص ١٩٧

(٦) انظر أنيس، إبراهيم (١٩٧٢م)، من أسرار العربية، القاهرة، ص ٢١٠

(٧) انظر استنيتية، الأصوات اللغوية، رؤية عضوية نطقية فيزيائية، ط(١) دار وائل عمان ٢٠٠٣م،

وعدم استدارتهما منطلقاً رئيساً قبل الحديث في التفاصيل التي تخص كل صائت في حال استقلاله بالوصف.

والملاحظة الثالثة: هي تسمية الإشمام روماً أحياناً وقد تحدثت البحث عنها .

لقد ذكر علماء النحو وعلماء القراءة أنّ الإشمام عنصر حركي وليس صوتياً، وهذا يُمكننا أنّ القول إنّ تأثيره في البنية المقطعية للكلمة معدوم؛ ذلك لأنّ المقاطع تجمع صوتي من الصوائت والصوامت^(١)، -هذا وفقاً للتعريف الصوتي للمقطع- يقول الجوهري: ((الحرف الذي فيه الإشمام ساكنٌ أو كالسّاكن))^(٢)، يسري هذا الحكم على الحرف الذي يقع عليه الإشمام في حال الوقف أو في حال المماثلة، وفي حال الوقف قال سيبويه: ((فأما المرفوع والمضموم فإنه يوقفُ عنده على أربعة أوجهٍ: بالإشمام وبغير الإشمام كما تقفُ عند المجزوم والسّاكن، وبأنّ ثرومَ التحريك، وبالضعيف))^(٣)، ففي تشبيهه للموقوف عليه بـ(الإشمام) بالمجزوم والسّاكن دليل على عدم الحركة البتة، ومما يبيّن ذلك في حال المماثلة ما ذكره صاحب اللسان عن سيبويه في البيت :

متى أنامُ لا يُورقني الكرى ليلاً ولا أسمعُ أجراسَ المطي^(٤)

((قال سيبويه: العربُ تشمُ القافَ شيئاً من الضمة، ولو اعتدّت بحركة الإشمام لانكسرَ البَيْتُ وصار تقطيع (رقني الكرى) متفاعلاً ولا يكون ذلك إلا في الكامل؛ وهذا البَيْتُ من الرجز))^(٥)، وقد تحدثت في ذلك ابن جني قائلاً: ((قول الراجز:

متى أنامُ لا يُورقني الكرى ليلاً ولا أسمعُ أجراسَ المطي

بإشمام القاف من يورقني، ومعلوم أنّ هذا الإشمام إنّما هو للعين لا للأذن وليست هناك حركة البتة، ولو كانت فيه حركة لكسرتُ الوزن، ألا ترى أنّ الوزنَ من الرجز، ولو اعتدّت القافَ متحرّكةً لصارَ من الكامل))^(٦)، لقد اعتمد كلّ منهما - سيبويه وابن جني - على التقطيع العروضي للبيت لبيان أنّ التحريك ممتنع مع الإشمام؛ لأنّ الإشمام يقتضي التسكين، وهو ما يتفق مع التحليل المقطعي للكلمة، فموقع القاف من (يورقني) وفق التقطيع الصوتي يأتي في

(١) انظر مالمبرج، برتيل (١٩٨٥ م)، الأصوات اللغوية، تعريب، عبد الصبور شاهين، نشر مكتبة الشباب، القاهرة ص ١٢٦

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٢ ص ٣٢٦

(٣) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤، ص ٢٨٢

(٤) البيت من الرجز وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ٨٠١، و الخصائص ٧٣/١، والكتاب ٩٥/٣ انظر معجم المفصل في شواهد اللغة العربية مج ١٢ ص ٣٦٠

(٥) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٢ ص ٣٢٦

(٦) ابن جني، الخصائص، ج ١ ص ٧٣، وانظر له سر صناعة الإعراب، ج ١ ص ٥٩

نهاية مقطع مغلق، ولا يكون المقطع المغلق منتهياً إلا بصامت ساكن : *yu'arriqnī* عند تحليلها مقطعيًا: *yu/'ar/riq/nī* ، فلا أثر للضمة، والجدير بالذكر هو إن نتائج التحليل المقطعي للموقوف عليه بالإشمام هي ذات النتائج المتحصلة من التحليل المقطعي للموقوف عليه بالتسكين، وهذا الاستنتاج مبني على ما ذكره كل من سيبويه وابن جني من قبل، وفي ذلك يقول غالب المطلبي : ((... والحرف الذي فيه الإشمام ساكن أو كالساكن، ويبدو أن صوت المد في هذه الحالة يفقد قيمته المقطعية فقداناً كاملاً))^(١)؛ أي لا يعتد بالصائت المحسوس عند الإشمام. ومع أن ما ذكر عن غياب الصائت نطقاً في حال الوقف مقنع فإن ثمة ما يستوجب السؤال في حال المماثلة؛ إذ ما الداعي إلى الإحساس بوجود ذلك الصائت في الأساس، إن كان ليس موجوداً في المنطوق، ولا تأثير له في البنية المقطعية ؟ هذا السؤال ستكون إجابته عند الحديث عن المماثلة.

الروم:

الروم من الإجراءات الصوتية المتبعة عند الوقف، وفي تعريفه في اللغة قال الخليل بن أحمد: ((الروم: طلب الشيء، والمرام: المطلب، رام يروم روماً ومراماً: طلب))^(٢)، وقال ابن منظور في اللسان: ((روم: رام الشيء يرومه روماً ومراماً طلبه، ومنه روم الحركة في الوقف على المرفوع والمجرور))^(٣).

الروم عند القراء : ((عبارة عن النطق ببعض الحركة، وقال بعضهم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها وكلا القولين واحد))^(٤)، وعند النحاة قال الأسترابادي: ((الروم : الإتيان بالحركة خفيفة حرصاً على بيان الحركة التي تحرك بها آخر الكلمة في الوصل))^(٥)، والروم مصطلح مزدوج الاستخدام عند النحاة وعلماء القراءة، ومبعث ذلك هو المعنى المعجمي للفظ الذي يعني مجرد طلب الشيء، فقد استخدم مصطلح الروم للدلالة على نطق بعض الحركة في غير الوقف، يوضح ذلك ابن جني بقوله: ((ومن ذلك إضعاف الحركة لتقرب بذلك من السكون نحو: حيى وأحيى وأعي فهو وإن كان مخفى بوزنه مُحركاً وشاهد ذلك قبول وزن الشعر له قبوله للمتحرك البتة، وذلك قوله: أن زُم أجمال وفارق حيرة^(٦))).

(١) المطلبي، غالب، الأصوات اللغوية، ص ١٧٢، ١٧٣

(٢) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين ج ٨ ص ٢٩١

(٣) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٢ ص ٢٥٨

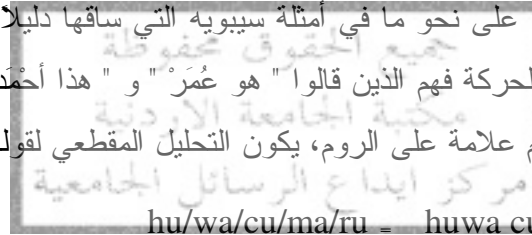
(٤) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ١١٧، وانظر الضباج، الإضاءة في أصول القراءة، ص ٤٦، وابن يعيش، شرح المفصل ج ٥ ص ٢٠٩، وأحمد الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع، ٥٦٣

(٥) الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب ج ٢ ص ٢٧٥، ٢٧٦

(٦) البيت من الطويل و تتمته "وصاح غراب البين أنت حزين"، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ١٧٠ انظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية مج ٨ ص ١٣٥

فأما روم الحركة فهي وإن كانت من هذا فإنما هي كالأهابة بالساكن نحو الحركة، وهو لذلك ضرب من المضارعة، وأخفى منها الإشمام لأنه للعين لا للأذن ...))^(١)، لقد ذكر نوعين من الروم؛ النوع الذي هو من باب الإدغام، والنوع الذي هو من باب الوقف، والجدير بالملاحظة هو قوله: إن المُرَام بوزنه محركا، و هو ما ذكره الجوهري شارحا كلام سيبويه بقوله: ((رومُ الحَرَكةِ الذي ذكره سيبويه حَرَكةٌ مُختلِسةٌ مخفاةٌ لضربٍ من التَخفيفِ، وهي أكثرُ من الإشمامِ لأنها تُسَمَعُ، وهي بزنةِ الحَرَكةِ، وإن كانت مُختلِسةٌ مثلَ همزةٍ بين بين))^(٢)، وهذا يعني أن الحركة المُرَامَة معتد بها في الميزان العروضي، وبذلك فإنها تظهر في البنية المقطعية للفظ^(٣)، كما أشار ابن جني إلى جانب مهم من صفة الروم وهو تقصير الحركة دون الوصول بها إلى السكون، والشروع في الحركة من السكون دون بلوغ تمامها.

يُظهرُ التحليل المقطعي للألفاظ المُرَامَة بقاء الصائت في بنية الكلمة - سيرتكر التحليل على الألفاظ المرامة وقفا-؛ على نحو ما في أمثلة سيبويه التي ساقها دليلا على روم الحركة قائلا: ((وأما الذين راموا الحركة فهم الذين قالوا " هو عُمَرُ " و " هذا أَحْمَدُ "))^(٤)، وقد وضع خطأ أفقياً فوق الحرف المرام علامة على الروم، يكون التحليل المقطعي لقوله:



هو عمر: hu/wa/cu/ma/ru = huwa cumaru

وفي هذا أحمد: hā/t'ā/'ah/ma/du = hāt'ā'ahmadu

ويعد إثبات الحركة رسماً في قراءة حمزة الزييات^(٥) في حال الروم أكثر وضوحاً في نحو: (إياك نعبدُ) فـ (نعبدُ) بالتحليل المقطعي: nac/bu/du = nacbudu ، وهذا ما وضحه مكي القيسي في أن الوقف بالروم لا يُذهب الحركة بقوله: ((لأتكَ إذا رُمْتَ الحركة أثبتَّ الآخرَ وعليه حَرَكةٌ ضَعيفةٌ تُسَمَعُ فلم يَجْتَمِعْ في لفظك ساكنان على الحقيقة))^(٦)، وبهذا النوع من الوقف تكون العربية قد سمحت مضطرة بالوقف على مقطع قصير مفتوح، وهو أمر تتجنبه في الغالب، ولكنها بهدف بيان الحركة الإعرابية تجاوزت فيه .

(١) ابن حني، الخصائص، ج ٢ ص ١٤٤

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٢ ص ٢٥٨، وانظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢، ص ١١٧

(٣) انظر المطلبي، غالب فاضل (١٩٨٤م) الأصوات اللغوية دراسة لأصوات المدّ العربية، منشورات وزارة الثقافة

والإعلام، الجمهورية العراقية، ص ١٧٣

(٤) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤ ص ٢٨٤

(٥) انظر الأنباري، أبا بكر الإيضاح في الوقف والابتداء، ج ١ ص ٣٦٥، ٣٦٦

(٦) القيسي، مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق التلاوة، تحقيق أحمد حسن فرحات، توزيع دار الكتب العربية، القاهرة، ص ٢٦١

إنّ الغاية من الروم في حال الوقف هي التفريق بين ما هو ساكن في حالي الوصل والوقف، وهو ما لا يجوز فيه الروم^(١)، و بين ما هو متحرك في الوصل دون الوقف، قال سيبويه: ((وَأَمَّا الَّذِينَ رَامُوا الْحَرَكَةَ فَأَبْتَهُمْ دَعَاهُمْ إِلَى ذَلِكَ الْحَرْصِ عَلَى أَنْ يُخْرِجُوهَا مِنْ حَالِ مَا لَزِمَهُ إِسْكَانٌ فِي كُلِّ حَالٍ))^(٢)، ويُعدّ أبو بكر الأنباري أكثر وضوحاً في بيان الغاية من الروم، وهي إظهار الإعراب، وذلك في حديث له عن حمزة الزيات يقول عنه: ((... كَانَ يُعْجِبُهُ الرَّقْعُ إِذَا وَقَفَتْ عَلَى الْحُرُوفِ الَّتِي تُوصَلُ بِالرَّقْعِ؛ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ» هـ يُشِيمُ الدَّالَّ... وَبَعْضُ الْقُرَّاءِ يَسْكُتُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ إِشْمَامِ الرَّقْعِ، وَيَقُولُ إِنَّمَا الْإِعْرَابُ فِي الْوَصْلِ، فَإِذَا سَكَتَ لَمْ أَشِيمُ شَيْئاً... وَالِاخْتِيَارُ إِشْمَامُ الْحَرْفِ الرَّقْعِ... فَأَرَدْنَا أَنْ نَجْعَلَ عَلَى الْكَلِمَةِ الْمُعْرَبَةِ فِي الْوَصْلِ عَلَامَةً فِي الْوَقْفِ لِيَعْرِفَ السَّمْعُ أَنَّهُ لَمْ نَخْطِ إِعْرَابَهَا))^(٣)، فالغاية هنا إيانة العلامة الإعرابية وإقامة القواعد النحوية حتى حال الوقف.

التضعيف والإدغام :

إِذَا جُمِعَ الْبَحْثُ الْإِدْغَامَ وَالتَّضْعِيفَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، لِأَنَّ الْإِعْرَابَ الصَّوْتِيَّ الْمَتَّبِعَ فِيهِمَا وَاحِدًا، وَالِاخْتِلَافَ بَيْنَهُمَا يَرْجَعُ إِلَى مَوْضِعِ كُلِّ مِنْهُمَا فِي الْكَلِمَةِ كَمَا سَيَتَضَحُّ فِي الدِّرَاسَةِ لِاحْقًا. التَّضْعِيفُ لُغَةٌ: ((أَضْعَفْتُ الشَّيْءَ إِضْعَافًا وَضَاعَفْتُهُ مُضَاعَفَةً وَضَعَّفْتُهُ تَضْعِيفًا، وَهُوَ إِذَا زَادَ عَلَى أَصْلِهِ فَجَعَلَهُ مِثْلَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، وَضَعَّفْتُ الْقَوْمَ أَضْعَفُهُمْ ضَعْفًا إِذَا كَثُرَتْهُمْ فَصَارَ لَكَ وَأَصْحَابِكَ الضَّعْفُ عَلَيْهِمْ))^(٤)، وفي لسان العرب: ((... أَضْعَفَ الشَّيْءَ وَضَعَّفَهُ وَضَاعَفَهُ: زَادَ عَلَى أَصْلِ الشَّيْءِ وَجَعَلَهُ مِثْلِيهِ أَوْ أَكْثَرَ، وَهُوَ التَّضْعِيفُ وَالِإِضْعَافُ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ:

ضَاعَفْتُ الشَّيْءَ وَضَعَّفْتُهُ بِمَعْنَى))^(٥)، وعند علماء النحو وعلماء القراءة يعبر عن مضاعفة الحرف بمصطلحات عدة وهي: التضعيف، والتشديد، والتنقيط، قال السيوطي: ((التضعيف: ويقال فيه التنقيط تارةً بأنْ تجيء بحرف ساكن من جنس الحرف الموقوف عليه، فيجتمع ساكنان فثحرك الثاني ويدغم فيه، وقال بعضهم التضعيف تشديد الحرفين في الوقف نحو: (هذا جعفر)، و (قام الرجل) (...))^(٦)، فالتضعيف وفق هذا الكلام يأتي في حال الوقف

(١) انظر الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب؛ ج ٢ ص ٢٧٨

(٢) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤ ص ٢٨٢، وانظر الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج ٢ ص ٣١٥، ٣١٦

(٣) الأنباري، أبو بكر، الإيضاح في الوقف والابتداء، ج ١ ص ٣٦٥، ٣٦٦

(٤) الخليل ابن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج ١ ص ٢٨٢

(٥) ابن منظور، لسان العرب، ج ٩ ص ٢٠٤

(٦) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، عبد الحميد هندواوي، المكتبة الرفيقية، القاهرة، دت، مج ٣ ص ٤٣٢، ٤٣٣

وهو إدغام بكل المقاييس^(١)، ولا فرق بينهما سوى أنّ التضعيف جاء طرفاً في الوقف، وبذلك صرح ابن يعيش إذ قال: ((أما التضعيف فهو أن تضاعف الحرف الموقوف عليه بأن تزيد عليه حرفاً مثله فيلزم الإدغام... وهذا التضعيف إنما هو من زيادات الوقف))^(٢)، بينما في حال الإدغام وصلاً تفرضه المعطيات الصوتية فرضاً. فالمتبع صوتياً في التضعيف أو التشديد هو ذات المتبع في الإدغام، قال أحمد محمد عبد السميع: ((والتشديد عبارة عن إصاق الحرف بمخرجه بشدة وتضعيف صيغته، أي الضغط عليه حتى يصير بمقدار حرفين في الوزن؛ بل هو في الحقيقة حرفان، مثل راء (مستمر) عند الوقف عليه بالسكون في قوله تعالى: ﴿وإن يروا آية يُعرضوا ويقولوا سحرٌ مُستمرٌ﴾^(٣) (...))^(٤) إنَّ الأداء الصوتي الموصوف في هذا النص يتطابق مع ما يحدث عند الإدغام، وبيّن مكي القيسي السبب الصوتي الموجب للتضعيف في موضع الوقف قائلاً: ((اعلم أنّ الوقف على المشدّد فيه صُعوبة على اللسان لاجتماع ساكنين في الوقف غير منفصلين... فلا بُد من إظهار التشديد في الوقف وتمكين ذلك حتى يظهر في السّمع التشديد نحو قوله: ﴿ما لكم من دونه من ولي﴾^(٥) و﴿من طرف خفي﴾^(٦)... تطلب كمال التشديد في الحرف الذي تقف عليه من هذا النوع))^(٧)، ويرى سيبويه أنّ التضعيف في الوقف يقابل مد الصائت في حال الوصل قال: ((لأنّ التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف أتبعوه الياء في الوصل، والواو على ذلك، كما يلحقون الواو والياء في القوافي فيما لا يدخله ياء ولا واو في الكلام، وأجروا الألف مجراها...))^(٨)، يفهم من هذا الكلام أنّ التضعيف ضرب من التنعيم الصوتي، الذي هو زيادة في كمية الصائت في حال الصوائت، وزيادة في عدد الأصوات في حال الصوامت بتكرير الصامت الموقوف عليه، قال سلمان العاني: ((التضعيف هو إطالة الأصوات المتمادة (continuants، وقفل أطول في الوقفيات))^(٩)، وهذا ما سيظهره التحليل المقطعي للأمثلة المشار إليها، ففي الوقف على (ولي) بالتضعيف: (ولي) = wa/liyy، وفي (خفي) بالتضعيف (خفي) = ha/fiyy وفي الأمثلة التي ساقها سيبويه بقوله:

(١) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥ ص ٢٠٩

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢ ص ٢٠٩

(٣) سورة القمر، الآية ٢

(٤) الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءة، ص ١٧٥، وانظر القيسي، الرعاية لتجويد القراءة ص ٢٤٥

(٥) سورة السجدة، الآية ٤

(٦) سورة الشورى، الآية ٤٥

(٧) القيسي، الرعاية لتجويد القراءة، ص ٢٣٣، ٢٣٤

(٨) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤ ص ١٦٩

(٩) العاني، سلمان حسن (١٩٨٣)، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، فونولوجيا العربية ط(١)، ترجمة د ياسر الملاح، مراجعة محمد محمود غالي، النادي الأدبي، جدة، السعودية، ص ١١٩

((... ومن ثمّ قالت العرب في الشعر "سبسبًا" يريد "سبسبًا" و"عيهلٌ" يريد "العيهلُ"))^(١) فالتمثيل المقطعي لهاتين الكلمتين يكون سبسبًا : sab/sab/bā ، والعيهلُ: cay/hal/lu، فقد تضاعف عدد أنصاف الصوامت الموقوف عليها هناك كما تضاعفت الصوامت والصوائت هنا.

الإلحاق :

في الحقيقة الإلحاق يشمل ما يُلحَقُ من الصوائت والصوامت الصريحة والمزدوجة عند الوقف، ولكن المشتهر عند علماء النحو وعلماء القراءة هو إلحاق هاء السكت بأخر الكلمة وفقاً^(٢)، وربما أطلقوا عليه الإثبات^(٣)، ومن خلال تتبع وظيفة إلحاق هاء السكت آخر الموقوف عليه تبين أنها متعددة، فقد يوتى بها لغرض إيانة حركة الحرف قبلها، أو لبيان الألف لخفائها، أو لبيان النون لخفائها أيضاً، أو لأجل الوقف على الساكن، أو للتعويض عن المحذوف، قال ابن هشام المصري: ((هاء السكت وهي اللاحقة لبيان حركة أو حرف نحو: ما هيه، ونحو هاهناه ووازيده، وأصلها أن يُوقف عليها، وربما وُصِلت بنية الوقف))^(٤).

أمّا إلحاق هاء السكت لبيان الحركة فيقول سيبويه في ذلك: ((... حيث كان من كلامهم أن يبيّنوا حركة ما كان قبله متحركاً ممّا لم يُحذف منه شيئاً ... وذلك "هما ضاربانها"، و"هم مسلمونه"، و"هم قائلونه"، ومثل ذلك "هنّه" ... ومع ذلك أيضاً أنّ النون خفيةً فذلك أيضاً ما يؤكد التحريك))^(٥)، ليس الغرض من إلحاق هاء السكت في مثل هذه الكلمات لبيان حركة إعرابية؛ بل لإظهار حركة ما قبل الموقوف عليه وهو في هذا الموضع النون لخفائها، وقول سيبويه إنّ النون خفيةً جدير بالوقوف عنده، وقد ورد عن بعض القراء إلحاق هاء السكت بالنون المشددة من جمع الإناث؛ من ذلك ما ذكره ابن الجزري بعد أن قسم إلحاق هاء السكت إلى خمسة أصول قال: ((الأصل الثالث: النون المشددة من جمع الإناث ... نحو «هُنَّ أَطَهْرُ» (هود٧٨)، «ولهنَّ مثلُ الذي عليهنَّ» (البقرة٢٢٨) ... فاختلف عن يعقوب في الوقف على ذلك بالهاء، فقطع في التذكرة بإثبات الهاء عن يعقوب ... الأصل الخامس: النون المفتوحة نحو: (العالمين، واللذين، والمفلحون، وبمؤمنين) فروى بعضهم عن يعقوب الوقف على ذلك كله

(١) سيبويه ، كتاب سيبويه ج٤ ص ١٦٩

(٢) انظر ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر، ج٢ ص٨٩

(٣) المصدر نفسه ج٢ ص١٣٧

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج١ ص ٤٥٥

(٥) سيبويه، كتاب سيبويه ج٤ ص٢٧٥، ٢٧٦، وانظر الأنصاري، زكريا، المقصد لتلخيص ما في المرشد، ص ٤٨، ٤٩

بالهاء))^(١)، فهذه النونات وقعت طرفاً وهي ساكنة مما يجعلها ضعيفة، وعرضة للحذف، فقد أكد فند ريس ذلك بقوله: ((إنَّ الأجزاء النهائية من الكلمة ضعيفة القوى؛ لذلك فهي كثيراً ما تتعرض للتغير والحذف، ولا سيما إذا كانت أصوات لين أو أصواتاً ساكنة))^(٢)، وهذا مما يدعو إلى إبانته، فكان إلحاق هاء السكت مخرجاً، ومن أسباب إلحاق هاء السكت في الأمثلة السابقة الفرار من التقاء الساكنين، قال زكريا الأنصاري: ((وقد تُلحقُ - يقصد هاء السكت - بالنون الداخلة على الأفعال نحو: يضربان ويضربون تشبيهاً لها بنون التثنية والجمع، فيقال يضربانه ويضربونه، وإثما فعلوا ذلك؛ لأنَّ النونَ فيما ذُكر خفيفةٌ وقعت بعد ساكن فكرهوا إسكانها وفقاً لخفائها))^(٣)، في هذا القول ملحظ جديد وهو أنَّ من أسباب إلحاق هاء السكت هنا كراهية الوقف عند ساكنين، وربما يُعد هذا الإجراء حجة لمن قال إنَّ العربية تفرِّق من توالي الساكنين، وبالتحليل العروضي لبعض الألفاظ الواردة في النصوص المشار إليها يتضح ذلك حيث تُعدُّ أصوات المدِّ ساكنة، ففي (يضربون) تقابل الواو بساكن في التقطيع العروضي، إنَّ اعتبار أصوات المد ساكنة أمر متبع في علم الصرف عند المتقدمين من اللغويين العرب، ومن ثمَّ يكون التقاء ساكنين - بحسب تحليلهم - عند الوقف على النون، فيؤتى بهاء السكت هروباً من ذلك، ولكن وفق علم الأصوات المعاصر يكون التحليل المقطعي ل (يضربون) $yad/ri/būn = yadribūn$ ، فلا ساكن قبل النون هنا بل صائت (حركة) طويلة تتوسط مقطعاً طويلاً مغلقاً، والذي يلاحظ عند جلب هاء السكت هو الآتي: يضربونه:

$yad/ri/bū/nah = yadribūnah$ ؛ أي ينشطر المقطع الموقوف عليه فيعود الصائت الذي كان محذوفاً في حال الوقف، والعربية تكره الوقف على متحرك ومن ثمَّ يؤتى بهاء السكت للوقف فهي لا تكون إلا ساكنة^(٤).

وبهذا يتبين غرضان من إلحاق هاء السكت؛ هما إظهار حركة الموقوف عليه قبل إلحاق هاء السكت، و الوقف بالساكن، كما يتم التخلص من الوقف على مقطع تكره العربية الوقف عنده، وهو المقطع القصير المفتوح (ص ح) في حال الوقف على النون مفتوحة من دون إلحاق هاء السكت.

أمَّا إلحاق هاء السكت لبيان الحرف لخفائه فإنَّ المقصود به إلحاقها لبيان النون أو الألف أو الواو أو الياء - سيرد الحديث عن أصوات المدِّ لاحقاً - ففي الأمثلة التي ساقها سيبيويه وزكريا

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ١٣٠، ١٣١

(٢) فندرس، جوزيف (١٩٥٠م)، اللغة، ترجمة عبد الرحمن الدواخلي والقصاص، مطبعة الأنجلو المصرية القاهرة ص ٨٨

(٣) الأنصاري، زكريا، المقتصد لتلخيص ما في المرشد، ص ٥٠، ٥٥

(٤) انظر الأسترلابادي، شرح شافية ابن الحاجب ج ٢ ص ٢٩٦، ٢٩٧، ونظر الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ج ١ ص ٤٦١

الأنصاري للدلالة على خفاء النون في (ضاربان، مسلمون)، نلاحظ وقوع النون بعد صائت طويل وهو الواو أو الألف، وهي أصوات ذات إسماع عال، كما أنها جاءت في آخر مقطع في الكلمة، وطبقاً لنبر المقاطع الصوتية في الكلمات فإنّ المقطع الأخير من هذه الكلمات يكون منبوراً^(١)، مع ملاحظة أنّ قمة الإسماع في المقطع الذي نتحدث عنه هي الواو أو الألف^(٢)، ومن ثمّ يُمكن تفسير كلام سيبويه عن خفاء النون بأنها احتلت موقعاً هامشياً من الكلمة، وتوضيح ذلك مقطوعياً: يضربون yad/ri/būn : هذا على مستوى الكلمة، أمّا على مستوى المقطع فيلاحظ أنّ النون جاءت في موقع هامشي من المقطع المنبور، وبذلك يكون إسماعها ضعيفاً^(٣) (يضربون): (بون) = būn، أمّا في حال إلحاق هاء السكت، يضربونه : yad/ri/bū/nah ؛ فإنّ النون وقعت في مستهل المقطع، ويكون نبرها ثانوياً وإسماعها أعلى، وأمّا الفتحة في المقطع: (نه) = nah، فإنّها احتلت قمة المقطع، وقمة المقطع في العادة تكون أكثر إسماعاً، وهي مما يراد بإبائته - أعني الفتحة - في بعض كلام سيبويه السالف الذكر.

أمّا إلحاق هاء السكت عوضاً عن محذوف؛ ففي ((بنات الياء والواو التي الياء و الواو فيهن لام في حال الجزم "ارمه" و "لم يغيره" ... ذلك أنهم كرهوا إذهاب اللامات والإسكان جميعاً ... فإذا كان بعد ذلك كلام تركت الهاء لأنك إذا لم تقف تحركت))^(٤)، فقد أدت الهاء وظيفتين هما التعويض عن المحذوف، وبيان حركة الساكن، وقد يكون إلحاق هاء السكت لازماً و ذلك: ((في فعل الأمر المعتل الفاء واللام نحو شه من وشى يشي وعه من وعى يعي ...))^(٥)، والسبب في هذا اللزوم هو امتناع أنّ تكون الكلمة من حرف واحد عند الوقف؛ إذ أقل حروف الكلمة: ((حرفان حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه، ويستغنى عنها وصلّاً تقول ش ثوبك وع كلاماً))^(٦)، وهذه إشارة إلى كراهية الوقوف على المقطع القصير المفتوح في العربية؛ أي الوقوف على متحرك بحسب تعبير المتقدمين من النحاة، فوفق القواعد الصرفية يكون الأمر من وعى يعي: ع، ولكن القواعد الصوتية العربية تكره الوقوف على المتحرك فجلبت هاء السكت

(١) الكلمات المشار إليها هنا تنتهي بالمقطع الطويل المغلق (ص ح ص) و لا يكون المقطع الأخير من الكلمات العربية منبوراً إلا إذا انتهت بمقطع طويل مغلق نحو ما ذكر أو بمقطع طويل مزدوج الإغلاق (ص ح ص ص) ولا يكونان إلا في حال الوقف، انظر فوزي الشايب، محاضرات في اللسانيات، ص ٢٥١

(٢) انظر أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٢٩١، ٢٩٢

(٣) انظر عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديث، ص ٣٧١

(٤) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤ ص ٢٧٣، وانظر الرمخسري، المفصل في صناعة الإعراب، ص ٤٤٨، وانظر أبا زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات ط(١)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه سعيد الأفغاني، منشورات جامعة بنغازي، ١٩٧٤م، ص ٧١٩، ٧٢٠

(٥) الأنصاري، زكريا، المقتصد لتلخيص ما في المرشد، ص ٤٨

(٦) المرجع نفسه ص ٤٩ و انظر عمر الثماني، شرح التصريف، ٢٧٥، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥ ص ١٧٤، الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج ٢ ص ٢٩٦، الأزهرري، وخالد، شرح التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٦٣٣

تعويضاً عن المحذوف، وتمكيناً للوقف على الساكن، ومن ثم تخلصت العربية من المقطع القصير المفتوح وفقاً الذي هو: ع ← عه ← ci ← cih .

وقد تلحق هاء السكت لغرض ترنيمي أي موسيقي بحث الغاية منه خلق توازن نغمي لفواصل الآيات في نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ . فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ أَقْرَبُوا كِتَابِيَةَ . إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَةَ . فَهُوَ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ . فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ . فُطُوفُهَا دَانِيَةٌ . كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ . وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَةَ . وَلَمْ أَدْرُ مَا حِسَابِيَةَ . يَلَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ . مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَةَ . هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَةَ﴾^(١)، فالهاءات في (كتابيه ، حسابيه ، ماليه ، سلطانيه) إنما جاءت لتتفق مع هاءات التانيث فأضفت على النص توازناً موسيقياً مميزاً مؤثراً .

ومن الإلحاق إلحاق هاء السكت بحروف اللين قال ابن جني: ((ووجهُ الدلالة في ذلك أنَّ حروفَ اللين هذه الثلاثة إذا وَقِفَ عليهنَّ ضَعُفْنَ وتطاوَلْنَ ولم يَفِ مَدَّهنَّ ويدلُّ على ذلك أنَّ العربَ لما أرادتْ مَطْلَهْنَ للندبة، وإطالة الصوت بهنَّ في الوقف أُنْبَعَثُنَّ الهاءَ في الوقفِ فإنَّ وصلتْ أسقطتها))^(٢) .

ويلاحظ من الأمثلة التي ساقها ابن جني وهي: (وازيذا واعمره، و قولهم وانقطاع ظهرهيه، وواغلامكيه، وواغلامهوه، وواغلامهموه، وتقول في الوصل واغلامهموه لقد كان كريما، وانقطاع ظهرهيه من هذا الأمر)، بالتحليل المقطعي أنَّ هذه الصوائت الطويلة جاءت في قمة الإسماع المقطعي، كما يلاحظ من كلامه أنه قال: ضعفت ولم يقل اختفت مما يدل على أنَّ الجهد المبذول في نطقها استنفذ جانباً من القوة الفاعلة في النطق، ولاسيما مع إطالتها، ولما كان من صفات هذه الصوائت القدرة على الامتداد، وكان على الناطق بها التوقف، فلا يجد بُدّاً من الوقف عند الهاء أو الهمزة^(٣)، فهما الصوتان اللذان يتمركزان على بوابة القناة الصوتية التي تمر عبرها الصوائت من دون عوائق.

(١) سورة الحاقة الآيات من ١٨ إلى ٢٩

(٢) ابن جني، الخصائص، ج ٣ ص ١٣٠

(٣) قال ابن جني في سر صناعة الإعراب، " فإن اتسع مخرج الحرف حتى لا ينقطع الصوت عن امتداده واستطالته استمر الصوت ممتداً حتى ينفذ فيفضي حسيراً إلى مخرج الهمزة، فينقطع بالضرورة عندها إذا لم يجد منقطعاً فيما فوقها والحروف التي اتسعت مخرجها ثلاثة، الألف، ثم الياء، ثم الواو " ج ١ ص ٧، وانظر أبا بكر الأنباري، الإيضاح في الوقف والابتداء، ج ١ ص ١٦٨

ومن الإلحاق الترنيمة^(١) في القوافي وذلك بأن يلحقوا الألف والياء والواو قاصدين مد الصوت و لا يكون في غير الشعر من أمثلة ذلك قول امرئ القيس :

قفا نَبَكِ من ذِكْرِ حَيِّبٍ ومنزلي يسقط اللوى بين الدخول فحوملي^(٢)

وقول الأعشى : هُرَيْرَةٌ ودَّعَهَا وإن لأمَ لائمو^(٣)

وقول يزيد ابن الطثرية :

فبينا تحيدُ الوحشُ عنا كأننا قتيلان لم يعلم لنا الناسُ مصرعا

بإطلاق الياء والواو والألف، وقد تُلحق الألف وقفاً عند بعض القراء في (الطنونا) قال زكريا الأنصاري: ((واعلم أن القراء قد اختلفوا في الظنونا، والرسولا، والسببلا، فمنهم من يثبت الألف وقفاً ويحذفها وصلًا))^(٤) إنما ألحقت الألف في هذه المواضع لغرض تنغمي لتتناسب مع نهايات فواصل السورة التي تنتهي بألفات منقلبة عن التنوين، وسنوضح لاحقاً كيف تكونت الألف المنقلبة عن التنوين وما في حكمها، وبهذا الإجراء بالوقف على الألف والواو والياء يتم الوقف على مقطع طويل مفتوح؛ أي يتم الوقف على حركة طويلة، ففي التمثيل الصوتي للكلمات الواقعة في قوافي الأبيات السالفة الذكر نجد: حوملي = haw/ma/lî، و لائمو = lā/'i/mū، و مصرعا = mas/ra/cā، وهي تنتهي بالصوائت الطولية.

ومن الإلحاق إلحاق شين الوقف، قال الزمخشري: ((وهي التي تُلحقها بكاف المؤنث إذا وقفت تقول "أكرمتكش" و "مررت بكش" وتسمى الكشكشة وهي في تميم والكسكسة في بكر وهي إلحاقهم بكاف المؤنث سينا))^(٥)، ويرى ابن يعيش أن زيادة الشين أو السين غايتها إبانة الكسرة لأنها تخفى في الوقف^(٦)، إن هذه الكسرة ذات أهمية كبيرة من الناحية الدلالية؛ إذ بها يُفرق بين المذكر والمؤنث^(٧)، ولكنها وقعت آخر اللفظ مما يعرضها للحذف عند الوقف، أو الخفاء والأمران كلاهما يطمس وظيفتها، وبحذفها يكون الوقف على الكاف، والكاف صوت لا يظهر إلا إذا نُطق مقللاً، ومن هنا صارت الحاجة إلى إبانة حرفين الكاف بسبب صوتي والكسرة

(١) انظر سيبويه، كتاب سيبويه ج٤ ص ٢٠٤

(٢) ديوان امرئ القيس ص ١٢٤

(٣) تتمة البيت " غداة غد أم أنت للبين واجم" وهو من الطويل انظر ديوان الأعشى ص ٢٦٣

(٤) الأنصاري، زكريا، المقتصد لتلخيص ما في المرشد ص ٨٧، وانظر لا شين، عبد الفتاح، (١٩٨٢م)، من أسرار

الفاصلة القرآنية، دار المريخ الرياض ص ٢٣

(٥) الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب ص ٤٣٦، وانظر ابن يعيش، شرح المفصل ج ٥ ص ١٧٩، ١٨٠،

(٦) انظر سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤ ص ٢٠٠

(٧) انظر الموسى، نهاد (١٩٧٨م) في تاريخ العربية، أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي،

نشر الجامعة الأردنية، عمان، ص ١٤٩

بسبب دلالي، فنطق بصوت صامت مزدوج بينهما نتيجة لجذب الكاف إلى المخرج التالي لمخرجها بفعل الكسرة الصائت الأمامي؛ وهو ch الشين^(١)، فهو شريك الياء والكسرة في المخرج، وهو أيضاً قريب من مخرج الكاف حيث يأتي في المخرج التالي بعد مخرجها .

النقل:

النقل من الإجراءات الصوتية المتبعة عند الوقف، ويقصد به نقل حركة آخر الكلمة إلى الحرف الساكن الذي يسبقها، ولا يتم النقل إلا بشروط، قال سيبويه: ((ذلك قول بعض العرب " هذا بكرٌ، و" من بكرٌ "، ولم يقولوا " رأيت البكرَ "؛ لأنه في موضع التنوين وقد يلحق ما يبين حركته، والمجرورُ والمرفوعُ لا يلحقهما ذلك.... وقالوا " عدلٌ " و" قسِلٌ " فأتبعوها الكسرة الأولى، ولم يفعلوا ما فعلوا بالأول لأنّ ليس في كلامهم "فعلٌ" ... ولا يكون هذا في "زيدٌ" و"عونٌ" ونحوهما لأتبعهما حرفاً مدّاً... وكذلك الألف))^(٢)، في هذا النص مجموعة من المعطيات؛ أولها عدم جواز نقل الفتحة إلى الساكن قبلها في غير الهمزة^(٣)، ثانيها: يراعى عند النقل عدم الوقوع في الوزن المرفوض في العربية نحو "فعلٌ"^(٤)، وثالثها لا يكون النقل إلى أحد حروف المد، والغاية من النقل هي الفرار من الوقف عند ساكنين مع جوازه في العربية، يقول ابن يعيش: ((ومن الناس من يكره اجتماع الساكنين في الوقف ... فيأخذ في تحريك الأول لأنه هو المانع من وصول الثاني فحركوه بالحركة التي كانت له في حال الوصل فإن كان مرفوعاً حوّلوا الضمة إلى الساكن قبله... فكان في ذلك محافظة على حركة الإعراب))^(٥)، فأما الفرار من التقاء الساكنين فهو فرار من المقطع المزدوج الإغلاق في العربية؛ أي توالي صامتين دون حاجز صائت بينهما؛ إذ في الوقوف على مثل قوله (هذا بكرٌ) بالتسكين وحذف الحركة الإعرابية، يمثل لها مقطعيّاً: hā/tā /bakr ، (ص ح ص ص)، وعند النقل يصير (هذا بكرٌ) hā/tā /ba/kur (ص ح ص)، وبذلك يتم التخلص من التقاء الساكنين، أمّا في حال الوزن المرفوض في العربية، وفي حال رفض النقل إلى أحد حروف المدّ، فهو أمر يتعلّق بالنطق بصائتين مختلفتين مع تواليهما وفيه صعوبة نطقية ففي قوله: (فعلٌ) وهو وزن مرفوض، نجد أنّ الكسرة صائت أمامي و الضمة صائت خلفي، وفي الانتقال باللسان من الخلف

(١) انظر أنيس، إبراهيم (١٩٦٥م) في اللهجات العربية، ط(٤) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص١٢٥

(٢) سيبويه، كتاب سيبويه، ج٤ ص٢٨٦ ، ٢٨٧، وانظر الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب ص٤٤٥، و أبا بكر الأنباري، الإيضاح في الوقف والابتداء ج١، ص٣٩٠، وابن جني، سر صناعة الإعراب، ج١ ص٢٠٢، ٢٠٣

(٣) انظر الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ص٤٤٥

(٤) انظر الأسترابادي، شرح شافية ابن لحاجب، ج٢ ص٣١٢

(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٥ ص٢١٥ ، ٢١٦

إلى الأمام مباشرة جهد عضلي إضافي على جهاز النطق عند الإنسان^(١): ((ولا يكون ثمة تعاقب بين هذين الصوتين، ولا سيما في تلك الكلمات التي يكثر استعمالها ... لا نجد منها صيغاً من مثل فَعِلَ وِفْعَل))^(٢)، من هنا لجأ الناطق العربي إلى قاعدة صوتية أخرى هي الإتياع أو الانسجام الصوتي فتحوّلت الضمة إلى كسرة لهذه الغاية، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: (فأتبعوها الكسرة الأولى) يقصد في: "عِدْلٌ"؛ إذ في الأصل يكون الوقف عليها بالنقل: "عَدْلٌ"، ولكن ذلك لا يتأتى لما دُكر، وهكذا الأمر في الألف والياء والواو في نحو (زَيْدٌ) الوقف عليه بالنقل (زَيْدٌ) ينطبق عليه ما قيل في (فَعِلٌ) فهو يؤدي إلى نطق نصف صائت أمامي وهو الياء و صائت خلفي قصير وهو الضمة متتابعين دون فاصل بينهما، وقد وظف بعض القراء ظاهرة النقل في قراءة القرآن الكريم، ومما جاء من النقل: ((... قراءة سلامٌ ﴿وَالْعَصِيرُ إِنّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾^(٣) بكسر الصاد وذكر ابن عطية أنّ هذه القراءة لا تجوز إلا في الوقف... وقراءة أبي عمرو: ﴿وتواصوا بالصَّيْرُ﴾ بكسر الباء^(٤)، فمن الناحية الصوتية ما تم هنا يوافق القواعد الصوتية التي تفر إليها العربية عند التقاء ساكنين وقفاً ويتطابق تحليله مع ما ذكر سابقاً. ومن النقل نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ويتحقق نقل حركة الهمز بالقواعد السالفة الذكر، مع الأخذ في الاعتبار ما تفرضه خصوصية الهمزة، قال سيبويه: ((اعلم أنّ ناساً من العرب يُلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد يريدون بذلك بيان الهمزة... فلما كانت الهمزة أبعد الحروف و أخفاها في الوقف حركوا ما قبلها ليكون أبين لها))^(٥)، إذا الغاية من النقل في الهمزة هي إبانتهما لأتّها خفية، ومما اختصّت به الهمزة أنّ الحركات الثلاث التي تليها^(٦) تنقل إلى الساكن قبلها بما فيها الفتحة التي لم يجز نقلها في الحروف الأخرى فتقول " هذا الخُبُّو " و " رأيتُ الخُبَّأ " و " مررت بالخبيء "، والوزن المرفوض في العربية يستثنى في حال الهمزة عند بعض العرب قال الأسترابادي: ((وألقوا ضم الهمزة إلى ما قبلها في الثلاثي المكسور الفاء نحو " هذا الرُدُّء "، وكسرها إلى ما قبلها في الثلاثي المضموم الفاء نحو البُطِيُّ " وإنّ انتقل اللفظان بهذا النقل إلى وزن مرفوض))^(٧)، وربما كان لنقل الهمزة

(١) انظر استنبئية، الأصوات اللغوية رؤية عضوية نطقية فيزيائية، ص ٢٣٢

(٢) المطلي، غالب في الأصوات اللغوية، ص ٢٦١، ٢٦٠، وانظر ص ٣٠١

(٣) سورة العصر الآية ١، ٢

(٤) الحموز، عبد الفتاح أحمد (١٩٨٥ م)، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ص ١٢٤، ١٢٥

(٥) سيبويه، كتاب سيبويه ج ٤ ص ٢٩٠، ٢٩١

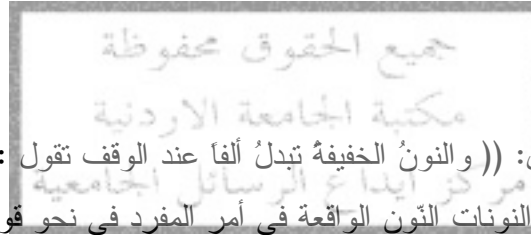
(٦) ينظر الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ص ٤٤٧

(٧) الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب ج ٢ ص ٣١١

أثر في هذا الاستثناء، فهي عرضة للتخفيف بالحذف والتسهيل والنقل والإبدال أكثر من غيرها من الحروف و لاسيما عند الوقف^(١).

الإبدال :

معنى الإبدال : ((أن تقيم حرفاً مقام حرف في موضعه إمّا ضرورةً وإمّا استحساناً والبدل على ضربين: بدل هو إقامة حرف مقام حرف غيره نحو " نجمة" ... وبدل هو قلب الحرف نفسه إلى غيره على معنى إحالته إليه))^(٢)، هذا التعريف يستغرق ضربى الإبدال، وما يعيننا منه في هذا المقام هو الإبدال في حال الوقف، وهو ضروب، هي إبدال تنوين المنصوب ألفاً في الوقف وما في حكمه، وإبدال تاء التانيث في الوقف هاءً، وإبدال الياء في الوقف جيماً.



إبدال النون ألفاً:

قال الزمخشري: ((والنونُ الخفيفةُ تبدلُ ألفاً عند الوقف تقول : ﴿ لَنَسْفَعْنَ بِالنَّاصِيَةِ ﴾^(٣) لنسفا))^(٤)، ومن هذه النونات النون الواقعة في أمر المفرد في نحو قولك اضربن، وقومن تقف عليها اضربا، قوما، ونون إذن، قال ابن يعيش: ((وإنما أبدلتُ الألفُ من النون في هذه المواضع لمضارعة النون حروف المدّ واللين بما فيها من الغنة))^(٥)، يبدو أنّ المضارعة التي قصدتها هنا هي ذلك التماثل الكامن في قدرة هذه الأصوات على الاستمرار دون توقف فلا حاجز يعترض المجرى الصوتي عند النطق بالصوائت وكذلك الحال عند النطق بالغنة، وكلاهما يحمل صفة الجهر، ويرى البحث أنّ هذا ما أراده زكريا الأنصاري بقوله: ((واختاروا الألفَ لشيئها بالنون لأنها تهوى في حرق الفم وهو يهوى في الخياشيم))^(٦)، فكلاهما يهوى دون عائق، وثمة ما يستوجب التوقف هنا وهو الشروط الواجب توفرها كي يتم الإبدال في الحروف، وهي الاشتراك في المخرج أو الصفة، وكلاهما يرتبط بالعضو المستخدم في النطق؛ أي أنّ المتفق عليه أنّ تكون القناة الصوتية واحدة كي يتم الإبدال، ولكن ما جرى في حال الغنة والصوائت هو أنّ القناة الصوتية قد اختلفت؛ فعند النطق بالغنة يتم إغلاق القناة الصوتية الفموية من عند اللهاة ليتحول

(١) انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٤٢١، ٤٢٢

(٢) ابن يعيش، موفق الدين يعيش، ابن علي النحوي (ت ٦٤٣هـ)، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، حلب المكتبة العربية، ١٩٧٣م، ص ٢١٣، ٢١٤

(٣) سورة العلق الآية ١٥

(٤) الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ص ٣٥٢

(٥) ابن يعيش، شرح الملوكي على التصريف، ص ٢٣٢، ٢٣٣

(٦) الأنصاري، زكريا، المقتصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، ص ٥٨

مجرى الهواء إلى الخيشوم؛ وبذلك ينساب الهواء عبر تجاويف الأنف، بينما تخرج الصوائت عبر القناة الفموية فالقاسم المشترك بينهما هو صفتي القدرة على الامتداد والجهر.

كما أبدلت الألف من التتوين في النصب نحو رأيت زيدا، و كلمت عمراً، تقف قائلاً رأيت زيدا، وكلمت عمراً، فهل في الحقيقة ما يجري هو إبدال النون ألفاً؟ بالكتابة الصوتية عند قولنا (زيداً) بالتتوين: zaydan ، وعند قولنا في الوقف (زيداً) = zaydā ؛ بمعنى عُوِّضت النون بالفتحة ولم تبدل ألفاً؛ بل في الحقيقة حُذفت النون وأشبع الصائت القصير وهو في هذه الحال الفتحة كما يلي : zayda ← zaydaa^(١) من أجل الوقوف عند مقطع لا تكرهه العربية في حال الوقف، فلو لم يعوض صوت النون المحذوف لوُقف عند ذلك المقطع وهو: zay/da فأشبع الصائت (الفتحة) فصار: zay/daa ، وهكذا الأمر في نحو إذن و نسفن وغيرها. وخير دليل على أن ما يحدث هو مد الصائت القصير (الفتحة) إنَّ الفتحة تبقى بعد حذف النون الدالة على التتوين في وقف بعض العرب على لفظ (أفعي)^(٢) = 'afcā ؛ إذ ينتهي اللفظ بصائت طويل، وعند الوقف ينشطر الصائت فيحذف قسم منه؛ بدليل عند الوقف عليه بالياء أو الواو تقول: (أفعي)؛ 'afcay و (أفعو)؛ 'afcaw ؛ فالألف لم تحذف بكاملها إنما حُذفت فتحة واحدة من الفتحتين بدليل بقاء تلك الفتحة قبل الياء أو الواو^(٣) اللتين جيء بهما تعويضاً عن الصائت المحذوف .

ومن الإبدال إبدال الياء في الوقف جيماً قال سيبويه: ((وأما ناس من بني سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفية فأبدلوا من موضعها أبين الحروف وذلك قولهم " هذا تميمج" يريدون " تميمي" ... وحدثني من سمعهم يقولون (من الرجز):

خالي عويف وأبو علجّ المطعمان الشحم بالعشجّ

وبالغداة فلق البرنجّ يريد "بالعشي" و "البرني" ((^(٤))، ويرى

الأسترابادي^(٥) أنَّ السبب في إبدال الجيم من الياء هو تقارب الجيم والياء في المخرج، مع كون الجيم أظهر من الياء، فماذا يمكن فهمه من وصفه للجيم بالظهور وبالنتيجة خفاء الياء؟ الياء في

(١) يرمز للصائت الطويل (الألف) بإحدى الطرق الثلاث aa، أو ā، أو a:، انظر استثنائية، الأصوات اللغوية، رؤية نطقية فيزيائية ص ٢٤٢

(٢) وهم فزارة وبعض قبس، انظر الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ٢٨٦، و سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤ ص ٢٩٥

(٣) قال ابن جني: " واعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين وهي الألف والياء و الواو ... والنحويون يسمون

الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضممة الواو الصغيرة " سر صناعة الإعراب، ج ١ ص ١٧

(٤) سيبويه، كتاب سيبويه ، ج ٤ ص ٢٩٥ ، وانظر ابن جني ، سر صناعة الإعراب، ج ١ ص ١٧٥ ، ١٧٦ ، وابن يعيش

، شرح الملوكي في التصريف، ص ٣٣٠

(٥) انظر الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب ج ٢ ص ٢٨٧

هذه الألفاظ جاءت طرفاً وهي ساكنة لأجل الوقف مما يحتم أن تكون خفية، ولوقوعها في هامش المقطع غير المنبور ففي (العشي):

'al/ca/šiy = 'alcašiy وتكون قمة النبر على المقطع الواقع أولاً^(١) وهو ('al) وبلا شك عند إبدال الياء جيماً يبقى الوضع المقطعي كما هو، ولكن الذي حدث صوتياً في حال الجيم هو أن الجيم صوت شديد^(٢) مقلقل بحسب تصنيف المتقدمين من علماء اللغة مما يقتضي أن يلحقها صوت مسموع نتيجة النبرة - لا يظهر في الخط - والجيم وفق علم الأصوات المعاصر صوت مركب من الشدة والرخاوة، فعند النطق به يندفع الهواء عبر الحنجرة محدثاً اهتزازاً للوترين الصوتيين، ثم يسري دون عائق حتى يصل إلى موضع نطق الجيم، وهو وسط الحنك الأعلى يلتقيه وسط اللسان حابساً الهواء خلفه، ثم ينفصل العضوان ببطء، وبذلك تتكون مرحلة بين الانسداد التام الذي هو من خصائص الأصوات الشديدة، والانفراج الذي هو من صفات الأصوات الرخوة و الاحتكاكية^(٣)، من هنا نلاحظ خاصية الانفجار باقية لهذا الصوت مما يؤكد بقاء تلك اللاهقة الصوتية التي تعرف بالقلقلة التي هي نبرة تعطي لصوت الجيم ميزة مسموعة أكثر بالمقارنة بصوت الياء.

ومن الإبدال قول سيبويه: ((فأما ناسٌ كثيرٌ من تميم وناسٌ من أسد فإثمهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين، وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف؛ لأنها ساكنة في الوقف فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث ...))^(٤)، ويرى ابن يعيش إنما أبدلت الكاف شيناً حرصاً منهم على البيان؛ لأن الكسرة الدالة على التأنيث تخفي في الوقف^(٥)، فأبدلوها شيناً فقالوا "عliš" في "عليك" و"منش" في "منك". وفي الحقيقة أن تلك الكسرة تحذف عند الوقف فتسكن الكاف التي قبلها، وتسكنها - إي الكاف - تخفي على حد كلام سيبويه، وهو كلام صحيح يؤكد ذكر المبرد^(٦) لصوت الكاف ضمن حروف القلقل، لأن هذه الأصوات المقلقلة يتم نطقها بعد إغلاق تام لمخرجها، وتحريكها بصوت يكمل نطقها، فعند الوقف على الكاف من دون ذلك الصوت تخفي و لا يسمع لها صوت، كما تخفي الكسرة بالحذف، والذي حدث وفق رؤية سيبويه هو

- (١) إذ لا تتوفر في المقطع الأخير من (العشي) شروط النبر فإن النبر يصير على المقطع الأول لأن المقطع الثاني من الكلمة من النوع القصير (ص ح) " فموقع النبر في العربية تحدده كمية المقطع قبل الآخر فأما الآخر فلا يكون منبوراً إلا إذا كان من نوع (ص ح ح ص) أو (ص ح ص) فوزي الشايب محاضرات في اللسانيات ص ٢٥١
- (٢) انظر سيبويه، كتاب سيبويه ج ٤ ص ٥٧٤، وابن جني سر صناعة الإعراب، ج ١ ص ٦٨، ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد، تحقيق على حسن البواب، مكتبة المعارف الرياض، د ت، ص ٨٧
- (٣) انظر فنندريس، اللغة، ص ٥٠ و بشر، كمال، الأصوات العربية، ص ١٢٥، و مالبرج، الصوتيات ص ٦٧
- (٤) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤ ص ٣١٥
- (٥) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥ ص ١٧٩
- (٦) انظر المبرد، أبو العباس أحمد بن يزيد، (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب ط (١)، تحقيق، حسن حمد، مراجعة أميل يعقوب، منشورات دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٩م، ج ١ ص ٢٢٦

إبدال صوت الكاف بصوت قريب منه في المخرج يكون مسموعاً في حال الوقف، وهو الشين بل هو صوت بين الجيم والشين على حد تحليل ابن دريد في قوله: ((وإذا اضطر الذي هذه لغته قال: جيدش، وغلأمش بين الجيم والشين ولم يتهيأ له أن يفرد))^(١)، بمعنى أن هذا الصوت الجديد ليس جيماً خالصة، ولا شيئاً خالصة؛ بل صوت مزدوج^(٢)، وهذا الصوت المزدوج أقرب إلى الياء منه إلى الكاف فالجيم والشين والياء - والكسرة بعض الياء - تقع في مخرج واحد، والنتيجة تقريب بين الكاف والكسرة، يؤيد ذلك قول إبراهيم أنيس: ((فالكشكشة التي عاشت في بعض اللهجات العربية القديمة ليست إلا ظاهرة لغوية وهي قلب الكاف التي يليها صوت لسين أمامي أيأ كان موضعها من الكلمة إلى نظيرها من أصوات وسط الحنك))^(٣)، فلا بد من وجود ذلك الصوت الأمامي (الكسرة) ليستبدل الصوت المزدوج بالكاف والياء أو الكسرة معاً.

القلقلة:

قال سيبويه: ((اعلم أن من الحروف حروفاً مُشْرِبة ضُعُطت من مواضعها فإذا وقفت خرج معها من الفم صوت ونبأ اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقل... وذلك القاف، والجيم، والطاء، والذال، والباء، والدليل على ذلك أنك تقول: " الحذق " فلا تستطيع أن تقف إلا مع الصوت لشدة ضغط الحرف))^(٤)، يفهم من هذا النص أن القلقله صوت قصير يلحق بالأصوات الانفجارية يظهر بوضوح أكبر عند الوقف عليها، ولم تنحصر هذه الأصوات في المذكورات فقد أضاف بعضهم إليها الهمزة لأنها شديدة ومجهورة، قال ابن الجزري: ((وإيأ لم يذكرها الجمهور لما يدخلها من التخفيف حال السكون ... ولما يعتريها من الإعلال))^(٥)، ومنها الناء والكاف^(٦)، والقلقله صفة دائمة لهذه الأصوات إذا سكنت في حال الوقف والوصل، إلا أن ذلك الصوت الذي ذكره سيبويه وغيره يكون في الوقف عليهن أبين منه في الوصل بهن^(٧)، والقلقله درجات بحسب ما ذكر المبرد^(٨) فهي في القاف أقوى منها في الكاف " لأن حصر القاف أشد ... وهذه المقلقله بعضها أشد حصرأ من بعض " و لا شك في هذا الملمح الفيزيائي الذي نظر من خلاله المبرد إلى هذه الظاهرة الصوتية، ولا يوافق البحث المبرد في نفيه عن هذه

(١) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي، (ت ٣٢١)، جمهرة اللغة، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٧٠م ج ١ ص ٥

(٢) انظر المطلبي، غالب، في الأصوات اللغوية ص ٢٠٣

(٣) أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ص ١٢٤

(٤) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤ ص ٢٨٧، وانظر الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ص ٥٢١، ٥٢٢

(٥) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٢٠٣

(٦) انظر المصدر نفسه ج ١ ص ٢٠٣

(٧) القيسي، الرعاية، ص ١٠٠، وانظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ج ١ ص ٢٠٣

(٨) انظر المبرد، المقترض، ج ١ ص ٢٢٦

الأصوات صفة القلقلة في حال الوصل حيث قال: ((وإنما تظهر هذه النبرة في الوقف، فإن وصلت لم تكن؛ لأنك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر))^(١)، هذا الكلام لا يُقبل إلا بتأويل بعيد، والصحيح ما قاله ابن الجزري: ((لأنها إذا سكنت - يقصد حروف القلقلة - ضعفت فأشبهت بغيرها فتححتاج إلى ظهور صوت يشبه النبر حال سكونهنّ في الوقف وغيره... فذلك الصوت في سكونهنّ أبينّ منه في حركتهنّ))^(٢)، وقد ضرب أمثلة لما وقع من هذه الحروف متوسطاً، وما وقع طرفاً لتوكيد قوله، وكون القلقلة صفة دائمة لهذه الحروف رأي غالبية أهل العلم والاختصاص على حد تعبير كمال بشر^(٣) إذن تلك النبرة تظهر في الوقف والوصل حال سكون حروف القلقلة. ولكن ما جوهر هذه القلقلة ؟ .

القلقلة ليست حركة مثل الفتحة أو الكسر أو الضمة، إنما هي صوت يلحق الحرف الموصوف بها بعد الوقفة، ووظيفتها إتمام نطق ذلك الحرف، ومع أنّ القلقلة صوت ذو وظيفة لا تتم بنية الكلمة والمقطع الصوتي الذي يرد فيه الصوت المقلد إلا به، أعني في المسموع، فهي ليس لها علامة خطية، ولا تظهر في بنية الكلمة المقطعية بما يميز خصوصيتها ولكنها تُمثل بما يُمثل به الصوت الساكن في وسط الكلمة، وبما يمثل به الصوت الموقوف عنده بالسكون في حال الوقف.

قلقلة الضاد:

ينبغي الإشارة والتنبه إلى نظرة المتقدمين من علماء النحو وعلماء القراءة إلى صوت الضاد؛ إذ لم يرد له ذكر أو إشارة تربطه بأصوات القلقلة في القديم، بينما هو صوت أسناني لثوي انفجاري مطبق مجهور، وفق علم الأصوات العاصر، وكذلك هو في أداء قراء القرآن الكريم في العصر الحديث^(٤)، وهذا الوصف يوجب ذكر (الضاد الحديث) ضمن أصوات القلقلة، والذي يهم البحث في هذه النقطة هو هل القراء المعاصرون يعملون على قلقلة الضاد أم أنهم لا يقلقلونه؟. فإذا لم يقلقلوا فكيف يتخلصون من الإغلاق التام لمخرج الضاد الذي يستوجب الانفراج المختلس بصويت دون الحركة زمنياً ليتم النطق به؟ قال إسماعيل عميرة: ((أمّا نطق القراء لها (يعني الضاد) بوصفها صوت دال مفخمة، فإن هذا ما يؤهلها لأن تكون مقلقلة؛ وذلك لأنها انفجارية كالدال ينحبس الهواء بنطقها انحباساً تاماً، ولذا كان لا بد من

(١) المرجع السابق والصفحة، وانظر سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤ ص ١٧٥ طبعة الهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٧٥

(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ج ١ ص ٢٠٣

(٣) بشر، كمال، علم الأصوات، ص ٣٧٨، ٣٧٩

(٤) انظر الحمد، غانم قدوري، أبحاث في علم التجويد، ص ١٦١، ١٦٢

التخلص من الانفجار^(١) لإظهار الصوت بالحركة الخفيفة التي تتطلبها أصوات القلقة، ولكن القراء اليوم يتكفون عدم فعل ذلك؛ لكي لا يخالفوا القاعدة التي تخرج الضاد من أصوات القلقة، وقد بات واضحاً أنّ هذه القاعدة لا تنطلق من الوضع الحالي لنطقها^(٢)، إذن وفق مقاييس علم الأصوات المعاصر لا بد من قلقة الضاد الحديثة المنطوقة عند القراء كغيرها من الأصوات المقلقة.

لنلقي نظرة موجزة على صوت الضاد عند اللغويين وعلماء القراءة، بحسب وصف النحاة لصوت الضاد فإنه غير مقلقل؛ إذ يطلقون عليه صفات لا تتفق مع القلقة، فالضاد عند سيبويه ومن جاء بعده مخرجه جانبي ((من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس...))^(٣)، والضاد صوت مجهور رخو مطبق^(٤)، وهو صوت مستعل، والاستعلاء هو ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف، وقد ذكر سيبويه لها هذه الصفة في حديثه عن الحروف التي تمنع الإمالة، قال: ((الحروف التي تمنع الإمالة هذه السبعة الصاد والضاد ... إنما منعت الإمالة لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى))^(٥)، ومن صفات الضاد الاستطالة، ويُقصد بالاستطالة امتداد مخرج الضاد على طول اللسان قال سيبويه: ((لأن الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام))^(٦)، وبهذا نجد أنه جعل للضاد صفات هي: جانبية من حيث المخرج، مجهورة، رخوة، مطبقة، مستعلية، مستطيلة، وهذه هي الجوانب التي شغلت النحاة في دراستهم لصوت الضاد في الغالب، ولكن علماء القراءة بعد أن أخذوا بتلك الصفات على أنها مسلمات أضافوا إليها كيفية نطق الضاد؛ نظراً لاهتمامهم بكيفية النطق الأمثل للقرآن الكريم، فكان أن ألفوا في ذلك مصنفات عديدة في الفرق بين الضاد والحروف التي تقترب منها في المخرج، وربما أبدلت منها، كالدال واللام والطاء والظاء والزاي، قال مكي القيسي (ت ٤٣٧هـ) : ((لا بد من التحفظ بلفظ الضاد حيث وقعت... والضاد أصعب الحروف تكلفاً في المخرج وأشدها صعوبة في المخرج فمتى لم يتكلف القارئ إخراجها على حقها أتى بغير لفظها وأخل بقراءته))^(٧)، هذا النص يوضح أنّ صوت الضاد مشكل في نطقه؛ بل صعب من حيث الأداء، وقال الداني (ت ٤٤٤هـ) موضحاً ضرورة الفصل عند النطق بين الضاد والطاء: ((ومن أكد ما على القراء أن يخلصوه من

(١) هكذا ورد اللفظ في النص و الصواب: الانقباس

(٢) عميرة، إسماعيل أحمد عميرة (١٩٩٦م)، بحوث في الاستشراق واللغة ط(١)، مؤسسة الرسالة بيروت، ص ٢١٤

(٣) انظر سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤ ص ٤٣٣، و الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين ج ١ ص ٥٨، وابن جني، سر صناعة الإعراب ج ١ ص ٥٢، والزجاجي، الجمل في النحو، ٤١٠

(٤) انظر سيبويه، كتاب سيبويه ج ٤ ص ٤٣٤، ٤٣٥

(٥) المصدر نفسه ج ٤ ص ١٢٨

(٦) المصدر نفسه ج ٤ ص ٤٥٧، وانظر ابن يعيش، شرح المفصل ج ١٠ ص ١٤٠

(٧) القيسي، الرعاية، ص ١٥٨، ١٥٩

حرف الظاء بإخراجه من موضعه وإيفائه حقه من الاستطالة^(١)، ويشير عبد الوهاب القرطبي (ت ٤٦١هـ) إلى أن القراء في عصره يخرجون الضاد من موضع الطاء، قال: ((وأكثر القراء اليوم على إخراج الضاد من مخرج الطاء))^(٢)، وقد حدد ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) الحروف التي تبدل منها الضاد في القراءة وهو أمر غير مستحب قال: ((وانفرد بالاستطالة (يقصد الضاد) وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله... وقلّ من يحسنه، منهم من يخرجها ظاءً، ومنهم من يمزجها بالذلّ ومنهم من يجعله لأمّ مفخمة ومنهم من يشمه بالزاي وكل ذلك لا يجوز))^(٣)، إنّ هذا يبين مدى تعقد نطق الضاد وعدم القدرة على نطق صوت الضاد الموصوف عند القدماء؛ بل إنّ اختلاط الضاد بالطاء ظهر في وقت مبكر نسبياً إذا علمنا أنّ القراء السبعة منقسمين في قراءة قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾^(٤) فقد ذكر ابن مجاهد أنّ ابن كثير وأبا عمرو والكسائي قرأها كل منهم بالطاء، وقرأها كل من نافع وعاصم وابن عامر وحمزة بالضاد^(٥)، وهذه الصعوبة في نطق الضاد أمر أدركه علماء الأصوات المعاصرون، فقد ذكر عبد القادر عبد الجليل في جانب من دراسته عن تطور صوت الضاد نطقاً وإبدالاً، أنّ النطق العراقي لصوت الضاد في العصر الحديث فيه بقايا من الضاد القديم^(٦)، ويصف برجستراسر صوت الضاد بأنه غريب مشيراً بذلك إلى صعوبة نطقه بقوله: ((ويغلب على ظني أنّ النطق العتيق للضاد لا يوجد الآن عند أحد من العرب))^(٧)، ويؤكد حسان، تمام اعتياص الضاد القديمة على النطق؛ من خلال الأوصاف المستمدة من سيبويه بقوله: ((وهذه الأوصاف مجتمعة تشير إلى ضاد غير شبيهة بما ننطق به في الوقت الحاضر))^(٨)، وقد أضاف أنّه قد حاول تمثّل نطق صوت الضاد القديم مع طلاب كلية دار العلوم بالقاهرة، ولم يتأت لهم ذلك، مع كل ما ذكر نجد كتب علم التجويد المعاصرة تتقيد في وصفها لصوت الضاد بما هو موروث منذ عهد سيبويه، ومن جاء بعده من القراء وعلماء التجويد^(٩)؛ ذلك على الرغم من أنّ

(١) الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان (ت ٤٤٤هـ)، التحديد في الإتيان والتجويد، ط (٢) تحقيق غانم قدوري

الحمد، دار عمار، عمان، ١٩٩٩م، ص ١٦٤

(٢) القرطبي، أبو القاسم عبد الوهاب بن محمد (ت ٤٦١هـ)، الموضح في التجويد، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار

عمان، ٢٠٠٠م، ص ١١٤

(٣) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٢١٩

(٤) سورة التكويد، الآية، ٢٤

(٥) انظر ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٦٧٣

(٦) انظر عبد القادر عبد الجليل (١٩٩٨) الأصوات اللغوية، دار الصفاء، عمان، ص ١٦٧، و رضوان، محمد مصطفى،

نظرات في اللغة ١٩٧٦م، مطابع دار الحقيقة، بنغازي ص ٢٠٢

(٧) برجستراسر (١٩٨٢م)، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، الناشر

مكتبة الخانجي، القاهرة، ص ٨

(٨) حسان، تمام (١٩٧٤)، مناهج البحث في اللغة ط (٢)، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص ٩٣

(٩) انظر الحمد، غانم قدوري (٢٠٠٢م)، أبحاث في علم التجويد، ط (١) دار عمار، عمان، ص ١٦١

صوت الضاد المنطوق هو الضاد الحديث، وهو صوت لثوي انفجاري مجهور مطبق^(٢) بمعنى أنه صوت يجب قلقته عندما يكون ساكناً، ولاسيما عند الوقف عليه، وفي هذا الموضع يرد إسماعيل عمايرة على من يصر على عدم قلقلة الضاد الحديثة بقوله: ((إذا أراد القراء المعاصرون ألا يقلقلوا هذا الصوت كان عليهم أن يحققوا مواصفات نطقه القديمة))^(٣)، فالقلقلة فيما ذكر تفرضها المعطيات الصوتية، من واقع تجارب عملية، وليس من واقع الإتياع والفرضيات النظرية .

الحذف :

يطلق بعض الدارسين على الحذف: الإسقاط أو الإزالة^(٤)، والمقصود هنا الحذف في حال الوقف، وقد حدد الضباع الأصوات التي تتعرض للحذف وهي: ((تنوين المرفوع والمجرور ، وصلة هاء الضمير وهي الياء والواو، وصلة ميم الجمع وهي كذلك، والياءات الزوائد))^(٥) سيتناول البحث ما ورد هنا مما يناله الحذف وفق ما ذكر، ولما كان التنوين يطلق على النون الساكنة التالية للإعراب حسب^(٦)، والحذف يقتضي التسكين فلا بد من أن يشمل الحذف الدالة الإعرابية أيضاً، لقد صرح بذلك ابن جني بقوله: ((اعلم أن كل اسم متمكن فحكمه أن يكون التنوين فيه تالياً لإعرايه ... وقد يُحذف هذا التنوين من هذه الأسماء في موضعين أحدهما الوقف، والآخر الوصل، فأما الوقف فكل اسم متمكن منون وقفت عليه في رفعه أوجره حذفته إعرابه وتوينته))^(٧)، ولكن ثمة سؤال يفرض نفسه ها هنا وهو إذا كان التنوين نوناً ساكنة، والعربية لا تفضل الوقف على متحرك فلماذا يحذف التنوين وهو ساكن ليوقف بالتسكين؟ ففي تنوين الرفع تقول: (هذا محمدٌ)، وفي تنوين الجر تقول: (مررت بمحمدٍ) وعند الحذف يذهب التنوين والإعراب فنقول (هذا محمدٌ) و (مررت بمحمدٌ)^(٨) لقد فسر النحاة سقوط النون آخرأ سواء أكانت تنويناً أم نوناً خفيفة بأنها جاءت طرفاً، والطرف موضع تغير وهي خفية، وقد فسر هذا البحث معنى الخفاء في حديث سابق بأن النون وقعت في هامش المقطع الأخير من الكلمة، وطبقاً للنبر في مقاطع الكلمة العربية فإن المقطع الأخير منها لا يكون منبوراً إلا إذا جاء من

(٢) المرجع السابق، ص ١٦٢

(٣) عمايرة، إسماعيل أحمد، بحوث في الاستشراق واللغة، ص ٢١٦

(٤) انظر الضباع، محمد علي، الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص ٤٧

(٥) المرجع نفسه ص ٤٩، وانظر السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج ١ ص ١١٨

(٦) انظر الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ص ٤٧٠

(٧) ابن حني، سر صناعة الإعراب ج ٢ ص ٥١٨

(٨) انظر المرجع نفسه ص ٥١٨

نوع معين، مع ملاحظة أنّ قمة الإسماع في المقطع الذي نتحدث عنه تقع على الضمة أو الكسرة^(١)، ومن ثم يمكن فهم معنى خفاء النون بأنها احتلت موقعا هامشيا من المقطع، وتوضيح ذلك مقطوعياً كما يلي: في لفظ (محمد) المنون = م / ح / م / م / د / ن، mu/ham/ma/dun وعند حذف التنوين يكون كما يلي: (محمد) = م / ح / م / م / د / ن mu/ham/ma/du فيكون الوقف هنا على مقطع غير مستحب في العربية، وهو: (د) (du) = (ص ح) مقطع قصير مفتوح، ويتم التخلص منه بحذف الصائت المسبب له وهو الضمة (u) فيصير اللفظ: (محمد) mu/ham/mad، ثم يندمج ما تبقى منه في المقطع السابق له، وفي حال الجر تقول: " مررت بخالد": hā/li/din تصير (خالد) hā/li/di بعد حذف النون، وهو مقطع غير مستحب في حال الوقف فيحذف الصائت (i) ويندمج ما تبقى من المقطع في المقطع الذي يسبقه: hā/lid، وبهذا يتم الوقف على مقطع طويل مغلق؛ أي يكون الوقف على ساكن و يتضح أنّ الإجراء المتبع في حذف التنوين يتطابق تماماً مع الإجراء المتبع عند الوقف بالتسكين.

أمّا الوقف على صلة هاء الضمير أو ميم الجمع، فيكون بحذفها وقفاً، وصلة هاء الضمير عبارة عن: ((النطق بهاء ضمير المكنى عن المفرد الغائب موصولة بحرف مدّ لفظي يناسب حركتها فيوصل ضمها بواو وكسرها بياء))^(٢)، إنّ هذا الوصل أو الإشباع يكون في حال الوصل حسب، أمّا عند الوقف فلا يكون في موضعه إلا الحذف والتسكين، قال سيبويه: ((اعلم أنّك لا تبيّن الواو التي بعد الهاء ولا الياء في الوقف، ولكنهما محذوفتان ... ألزمو الحذف هذا الحرف الذي يُحذف في الوصل، ولو تُرك كان حسناً وكان على أصل كلامهم))^(٣)، وكذلك أكد في صلة ميم الجمع ففي الوصل يكون لك الخيار في وصلها بالواو أو الياء بحسب ما يقتضيه الحال ولكن: ((إذا وقفت لم يكن إلا الحذف ولزومه))^(٤)، وقد يطرأ أمر يبيح الصلة في الوقف وهو عند الترقيم في القوافي، بذلك صرح ابن جني^(٥)، و من الناحية الصوتية فإنّ الإجراء المتبع عند الوقف بالحذف، هو التخلص من المقطع المنتهي بصائت طويل يمثل له في حال صلة ميم الجمع كما يلي: (لهمو) ل ه م = la/hu/mū وعند الوقف: (لهم) ل ه م = la/hum، وفي حال صلة هاء الضمير كما يلي: (بدارهي) ب د ر ه =

(١) انظر عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي ص ٢٩١، ٢٩٢

(٢) الضباع، الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص ١٤، وانظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١

ص ٢٣٩ طبعة دار الكتب العلمية ٢٠٠٢

(٣) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤ ص ٣٠٧

(٤) المصدر نفسه والصفحة ذاتها، وانظر القيسي، مكي بن أبي طالب، كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعلها

وحججها ط (٥)، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٧م، ج ١ ص ١٢٧

(٥) انظر ابن جني الخصائص، ج ٣ ص ١٣٤، ١٣٥

bi/dā/ri/hī ، وعند الوقف: بداره : ب _ د _ ر _ ه = bi/dā/ri/h ، فيتقلص عدد المقاطع الصوتية المنطوق من ثلاثة مقاطع إلى مقطعين في الحالة الأولى، ومن أربعة إلى ثلاثة في الثانية، وبذلك يقل الجهد المبذول في النطق تحقيقاً لمبدأ الاستراحة، فالوقف موضع الاستراحة وربما يكون هذا هو مقصد سيوييه بقوله: ((وإِذَا حَذَفُوا وَأَسْكَنُوا اسْتِخْفَافًا لَا عَلَىٰ أَن هَذَا مَجْرَاهُ فِي الْكَلَامِ وَحْدَهُ وَإِن كَانَ ذَلِكَ أَصْلَهُ))^(١)، وبهذا تكون العربية قد اعتمدت الوقف عن طريق التخلص من جزء من المقطع الطويل المفتوح بحذف الصائت الطويل.

حذف الياءات الزوائد :

وهذا الضرب من الحذف مختص بالأسماء المنقوصة، من ذلك ما ذكره سيوييه أن الأفعال: ((.. لَا يُحذف مِنْهَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّهَا لَا تَذْهَبُ فِي الْوَصْلِ فِي حَالٍ، وَذَلِكَ لَا أَقْضِي وَهُوَ يَقْضِي وَيَغْزُو وَيَرْمِي ... إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا لَا أَذْرُ))^(٢)، أما في الأسماء فذلك أمر مطرد في نحو قوله: ((هَذَا قَاضٍ، وَهَذَا غَازٍ، وَهَذَا عَمٌّ، تَرِيدُ الْعَمِّيَّ أَذْهَبُهَا فِي الْوَقْفِ كَمَا ذَهَبَتْ فِي الْوَصْلِ... حَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ وَيُونُسُ أَنَّ بَعْضَ مَنْ يُوَثِّقُ بِعَرَبِيَّتِهِ مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُ: هَذَا رَامِي وَغَازِي وَعَمِّي، أَظْهَرُوا فِي الْوَقْفِ حَيْثُ صَارَتْ فِي مَوْضِعٍ غَيْرِ التَّنْوِينِ ... وَلَمْ يَحذفُوا فِي الْوَصْلِ فِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْحَقْهُ فِي الْوَصْلِ مَا يَضْطَرُّهُ إِلَى الْحذفِ كَمَا لَحِقَهُ وَلَيْسَتْ فِيهِ أَلْفٌ وَلامٌ، وَهُوَ التَّنْوِينُ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ))^(٣)، نلاحظ في هذا النص أن الأساس الموجب للحذف هو التقاء الياء و التنوين وهما ساكنين- بحسب المتعارف عليه عند المتقدمين من النحاة- ولكن كيف التقى هذان الساكنان وهل في الحقيقة في الأمر ثمة التقاء ساكنين؟. قال أبو بكر الأنباري: ((اعلم أن الياء إذا سكنت ولقيها تنوين سقطت كقوله عزّ وجلّ: ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا﴾ (يوسف ٤٢) كان الأصل فيه " ناجي" فاستتقلوا الضمة على الياء فحذفوها فبقيت الياء ساكنة والتنوين ساكن فحذفوا الياء لاجتماع الساكنين فالوقف عليه (ناج) بغير ياء))^(٤).

(١) سيوييه، كتاب سيوييه، ج ٤ ص ٣٠٨

(٢) المصدر نفسه، ج ٤ ص ٢٩٨

(٣) المصدر نفسه، ج ٤ ص ٢٩٩

(٤) الأنباري، أوبكر، الإيضاح في الوقف والابتداء، ج ١ ص ٢٣٣

وفق التحليل الصوتي للظاهرة، يبدو أنّ السبب في الحذف هو وقوع الياء التي هي نصف صائت بين الصائت القصير الكسرة، والصائت القصير الضمة، وهي ضعيفة لذلك سقطت^(١) فيلتقي الصائتان القصيران الكسرة أمامي، و الضمة خلفي، وفي ذلك صعوبة على اللسان في أن ينتقل من النطق بالكسرة إلى النطق بالضمّة، ومن أجل التخلص من هذا الثقل حُذِف الصائت الواقع في الطرف (الضمّة)، وعُوِّض عنه بالتتوين، وقد جري الأمر كما يلي: naǧiyu ، قبل الحذف و naǧiu ، بعد حذف الياء لوقوعها بين صائتين مختلفين، ثم حذف الصائت الواقع طرفاً لصعوبة نطق الصائتين المختلفين و عوض عنه بالتتوين naǧin .

وقد تنبه أبو بكر الأنباري إلى هذا قائلاً ((واعلم أنّ العرب تستنقل الضمة والكسرة في الياء المكسور ما قبلها ... فيقولون هذا قاض ، ... على معنى هذا قاضي ... ومررت بداع على معنى مررت بداعي فاستنقلوا الكسرة في الياء فأسقطوها))^(٢)، فالسبب في إسقاط الياء و وقوع الياء بين الكسرة و الضمة لصعوبة نطقها، وهذا في حال قوله: (هذا قاضي)، وأمّا في حال قوله: (مررت بداعي)، فإنّ نصف الحركة (الياء) وقعت بين حركتين قصيرتين (كسرتين) فسقطت الياء لضعفها، وكانت الحركتان متماثلتين فشكلتا حركة طويلة (الياء)، ولما جاءت هذه الحركة الطويلة آخرًا فهي عرضة للحذف، فحذفت وعُوِّض عنها بالتتوين، وبهذا يتبيّن أنّ السبب في سقوط الياء ليس التتوين، وإمّا هو توالي الصوائت المختلفة، أو المتفقة، وإمّا جاء التتوين عوضاً عنها، وليس الحذف من أجل التتوين، أو لالتقاء الياء الساكنة والتتوين كما قال سيبويه، بل إنّ حذف الياء جاء بسبب صوتي، وهو وقوع الياء بين صائتين مختلفين، أو متفقين، وهي ضعيفة ومن ثم حذفت، وجيء بالتتوين تعويضاً عن المحذوف ودليل ذلك أننا نجد من يثبت الياء وقفاً لعدم وجود الصائت الثاني، فهو محذوف بالوقف على الساكن، جاء في كتاب أسرار العربية: ((وذهب يونس إلى أن إثبات الياء أجود لأن الياء إنّما حُذفت لأجل التتوين، ولا تتوين في الوقف، فوجب ردّ الياء، وقد قرأ بهما القراء قال تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٌ﴾ بغير ياء وقد قرأ بعضهم بالياء))^(٣)، وقد جاء في النشر أنّ بعض القراء أثبت الياء وقفاً وهم ابن كثير، ويعقوب، وورش^(٤)، وبهذا يتضح تساوي الحذف والإثبات في الياء وأنّ الحذف لا يتم إلا إذا توفرت مسوغات صوتية معينة.

(١) انظر البكوش، الطيب (١٩٧٣ م)، التصريف العربي ط(٢) من خلال علم الأصوات الحديث، مؤسسة عبد الكريم بن

عبدالله، تونس، ص ٥٣ ، ٥٤

(٢) الأنباري، أبو بكر، الإيضاح في الوقف والابتداء، ج ١ ص ٢٣٦

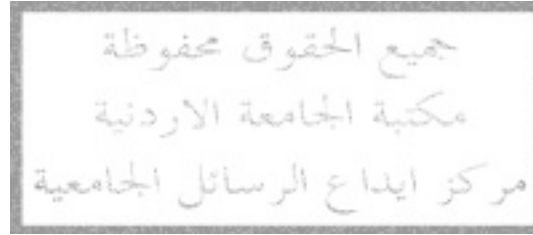
(٣) ابن الأنباري، عبد الرحمن، أسرار العربية، ج ١ ص ٥٦

(٤) انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ١٠٢ ١٠٣ طبعة دار الكتب العلمية ٢٠٠٢

وقد تكون الغاية من الحذف ترنيمية في قوافي الأشعار وفواصل الآيات، قال سيبويه: ((وجميع ما لا يُحذف في الكلام وما يختار فيه أن لا يحذف يحذف في الفواصل والقوافي، فالفواصل قوله عزّ وجلّ ﴿والليل إذا يسر﴾ ، و﴿وما كنا نبغ﴾، و﴿يوم التناد﴾... أما القوافي فنحو قوله وهو زهير [من الكامل] :

وأراك تفري ما خلقت وبعـ ض القوم يخلق ثم لا يفر^(١).

فقد حذفت الباءات هنا دون أن يتوفر في السياق النطقي سبب صوتي أو صرفي إلا الغاية التتخيمية لخلق التوازن مع الفواصل السابقة والتالية في الآيات، ومع الأبيات الشعرية السابقة واللاحقة .



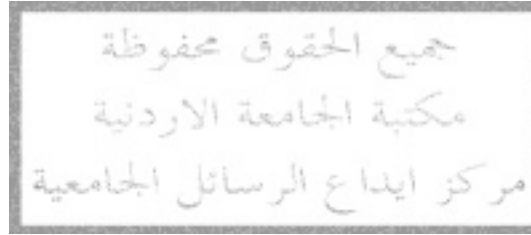
(١) سيبويه كتاب سيبويه، ج ٤ ص ٢٩٩، وانظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥ ص ٢٢٩

المبحث الثاني:

إمالة الحرف الموقوف عليه وترقيقه وتفخيمه

أسباب الإمالة

موانع الإمالة



الإمالة والوقف

التفخيم والتغليظ

إمالة الحرف الموقوف عليه وترقيقه وتفخيمه :

في المباحث السابقة تحدثت البحث عن كيفية الوقف؛ أي الإجراءات الصوتية المتبعة عند الوقف، وتبين أنها تنصب في الغالب على إسقاط بعض من المقطع الأخير من الكلمة الموقوف عليها، كما قد تكون مداً وإشباعاً للصوائت الموقوف عليها؛ لتكييف المقطع الصوتي مع ما تعودت عليه العربية، من عدم الوقف على مقطع قصير مفتوح، وفي هذا المبحث سيكون الحديث عن طرق أخرى تتبعها العربية عند الوقف، وهي ناتجة من تأثير الأصوات في بعضها، ولكن هذه الإجراءات الصوتية ليست من سمات الوقف فقط؛ بل يتصف بها الكلام وصلاً أيضاً، وهي الفتح والإمالة و الترفيق و التفخيم، وهذه المظاهر الصوتية عبارة عن صور فرعية للأصوات الأساسية التي تُعرف في علم الأصوات المعاصر بالفونيمات، بينما تُعرف أصواتها (صورها الفرعية) بالأفونات، وهي التي تظهر في حال الإمالة والتفخيم والتغليظ، وفي الحقيقة إن الإمالة والتفخيم والتغليظ عبارة عن تغيرات تحدث للأصوات نتيجة لالتقاءها بأصوات محددة، فتؤثر فيها ويختفي ذلك التأثير بغياب السبب في الغالب .

أما الفتح فهو: ((عبارة عن فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف، وهو فيما بعده ألفاً أظهر، ويقال له التفخيم أيضاً، وربما قيل له النصب))^(١)، يبدو أن المقصود بالفتح هو أداء الحرف دون تأثير واضح من الأصوات المجاورة له، بدليل ورود هذا التعريف في مقابل الإمالة التي هي تآثر الأصوات بما سبقها أو لحقها من الأصوات الأخرى، وإن خُصص مصطلح الإمالة -في الغالب- للتعبير عن تآثر الفتحة بالكسرة أو الألف بالياء على اختلاف طول كل منهما^(٢)، وذلك في أي موقع جاءتا فيه من الكلمة؛ أي في وسط الكلمة أو في آخرها دون النظر إلى السابق منهما .

أما الإمالة فهي: ((أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة و بالألف نحو الياء ...))^(٣)، وقد يُطلقون على الإمالة الترفيق، والإضجاع، والبطح، وبين اللفظين، والتلطيف، وبين بين، والمعنى في كل ذلك التقريب بين الصائتين الألف والياء؛ فالإمالة تتم بتصدد اللسان من موضع النطق بالألف

(١) ابن الجزري، النسر في القراءات العشر، ج ٢ ص ٢٩، وانظر محمد على الضباع، الإضاءة في بيان أصول القراءات، ص ٢٨

(٢) لقد نظر إبراهيم أنيس إلى كيفية الإمالة في الصوائت؛ قصيرة كانت أم طويلة، من الناحية العضوية فوجدتها واحدة في الحلتين "فلا فرق إذن بين أن تمال الفتحة أو تمال ألف المد لأن العملية العضوية واحدة" في اللهجات العربية، ص ٦٤ ، ٦٥، وانظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥ ص ٢٠٥

(٣) ابن الجزري، النسر في القراءات العشر، ج ٢ ص ٢٩، وانظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥ ص ١٨٨، و عبد الرحمن الأنباري، أسرار العربية ص ٢٠٢

تجاه موضع النطق بالياء دون بلوغه فيُنطق بصوت وسط بينهما^(١)، والسبب في ذلك طلب المناسبة^(٢) أو التشاكل بين الأصوات لئلا تختلف فتتأخر^(٣)، والأمر أوسع من مجرد تقريب الألف من الياء، لأن طلب التناسب والتشاكل يحدث عند توالي الصوامت المتحدة المخرج أو المتقاربة المخارج أيضاً، كما يحدث عند توالي الصوائت كالفتحة والكسرة دون النظر إلى طولهما، والكسرة والضمة دون النظر إلى طولهما، قال ابن جني مشيراً إلى ذلك: ((فقد تجده أيضاً بين الحركات، حتى أنك تجد الفتحة المشوبة بشيء من الكسرة، أو الضمة منحوراً بها إليهما، وتجده الكسرة مشوبة بشيء من الضمة، و الضمة مشوبة بطرف من الكسرة، ولا تجد الكسرة ولا الضمة مشوبة بشيء من الفتحة))^(٤)، وهذا يفيد أن طلب التناسب ذو وجوه متعددة حتى بين الصوائت ذاتها. إن الأسباب التي تؤدي إلى الإمالة - بحسب المشتهر عند علماء النحو وعلماء القراءة - متعددة، فقد أحصى منها بعضهم عشرة أسباب^(٥) وجعلها عبد الرحمن الأنباري ستة^(٦) وفي الحقيقة يمكن إرجاع تلك الأسباب إلى ثلاثة أسباب رئيسة .

أسباب الإمالة:

السبب الأول : التقاء الصائتين الفتحة، والكسرة، أيًا كانت درجتها طولاً وقصراً، وموقعهما من الكلمة مع عدم وجود مانع صوتي - هذا من الناحية القياسية - أمّا من الناحية الواقعية فإنّ الإمالة قد تتم مع وجود ذلك المانع، وقد تتم الإمالة مع عدم وجود ما يسوغها ؛ كما سيأتي.

السبب الثاني: لهجات القبائل العربية، فقد صرح بذلك كثير من النحاة وعلماء القراءة؛ قال سيبويه: ((ومما يميلون ألفه كل شيء كان من بنات الياء والواو؛ مما هما فيه عين إذا كان أول "فَعَلتْ" مكسوراً، نحواً نحو الكسرة، كما نحواً نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء، وهي لغة لبعض أهل الحجاز))^(٧)، ومن ذلك ما جاء في النشر أنه قيل للكسائي: ((إنك تميل ما قبل هاء التأنيث، فقال هذا طباع العرب))^(٨)، ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابن الجزري عن الداني أنه قال: ((والإمالة والفتح لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة فصحاء العرب... فالفتح لغة أهل

(١) انظر المطلبي، غالب الأصوات اللغوية ص ١٦٣

(٢) انظر الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب ج ٣ ص ٤، وانظر السيوطي، همع الهوامع مج ٣ ص ٤١٤

(٣) انظر ابن الأنباري، عبد الرحمن، أسرار العربية ص ٢٠٢

(٤) ابن حني، سر صناعة الإعراب، ج ١ ص ٥٢

(٥) انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ٣١، ٣٢

(٦) انظر ابن الأنباري، عبد الرحمن، أسرار العربية ص ٢٠٢، ٢٠٣، وهي عند محمد علي الضباع ثمانية انظر

الإضاءة في

بيان أصول القراءة ص ٢٩، وهي ستة عند ابن يعيش، في شرح المفصل ج ٥ ص ١٨٩

(٧) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤ ص ٢٣٧، ٢٣٨

(٨) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ٧٥

الحجاز، والإمالة لغة عامة الناس من تميم وأسد وقيس^(١)، وأغلب ما ذكر العلماء أنه إمالة لأجل الإمالة يندرج تحت هذا العامل؛ إذ لا نجد له مسوغاً صوتياً إلا العادة اللهجية نحو قول بعضهم: ((واعلم أنه ما كان من "فعل" فإن إمالة ألفه جائزة وذلك نحو "صار بمكان" و"باع زيد مالا" إنما أملت لتدل على أن أصل العين الكسرة؛ لأنه من "بعث" و"صيرت")^(٢)، وذلك أنه لم يرد في الكلمة المنطوقة ما يُجيز الإمالة؛ بل جاء في نحو: "صار" مانع من موانع الإمالة وهو حرف (الصاد) لأنه من حروف الاستعلاء^(٣)؛ إذن لا مسوغ يبيح الإمالة هنا سوى العامل اللهجي؛ لذلك كان توفر شروط الإمالة ليس موجبا لها؛ أي أنه قد تجتمع شروط الإمالة في لفظ ما، ولكن الناطق لا يُميل؛ بسبب كون لهجته لا تميل للفظ أو لا تميل على كل حال، قال الأسترابادي: ((اعلم أن أسباب الإمالة ليست موجبة لها؛ بل هي المجوزة لها عند من هي في لغته، وكل موضع يحصل فيه سبب الإمالة جاز لك الفتح))^(٤)، إذن العامل اللهجي هو المهيمن على إمالة ما يمال في هذه الحال، فمن كانت لهجته تُميل لا مفر له منها، ومن كانت لهجته لا تُميل فهو لا يُميل، وعامل اللهجات هذا من أوسع العوامل وأكثرها في سبب الإمالة، فقد ذكر السيوطي أن الإمالة لغة أهل اليمن وهي الغالبة على السنتهم في أكثر كلامهم^(٥)، وذكر عبد الفتاح إسماعيل شلبي^(٦) أن الإمالة من خصائص لغة أهل الحجاز، وأن في تميم وأسد وقيس إمالة أيضاً .

السبب الثالث: التنغيم والترنيم الموسيقي البحث ويأتي في رؤوس الآيات وذلك: ((كقوله تعالى: " والضحي" أميل ليزواج "قلى" وسهل ذلك كونه في آخر الكلام وموضع الوقف))^(٧) إنما أميل "الضحى" ليجانس "قلى" وكان المتوقع في كلمة الضحى التفتيح وفق مقاييس منع الإمالة، فأصل الألف هنا واو، وقد سُبقت بصوت مستعل تعقبه ضمة، ولكن حدث العكس لغرض التجانس والتناسب بين فواصل الآي، ولقد أمالوا رؤوس الآيات في عدد من السور للغاية نفسها، قال السيوطي: ((وأمالوا رؤوس الآي من إحدى عشرة سورة جاءت على نسق هي: طه، و النجم، وسأل، والقيامة، والنازعات، وعبس، والشمس، والليل، والضحي، والعلق))^(٨)، وليس كل

(١) المصدر السابق ج ٢ ص ٢٩

(٢) المبرد، المقتضب، ج ٣ ص ٣٥

(٣) قال المبرد: " والحروف التي تمنع الإمالة وهي حروف الاستعلاء وهي سبعة أحرف الصاد والضاد والطاء والظاء والقاف والخاء والعين وذلك أنها حروف اتصلت من اللسان بالحنك الأعلى" المقتضب ج ١ ص ٣٨

(٤) الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج ٣ ص ٤، ٥

(٥) انظر السيوطي، همع الهوامع، ج ٢ ص ٢٠٤

(٦) شلبي، عبد الفتاح إسماعيل (١٩٥٧م)، في الدراسات القرآنية و اللغوية، الإمالة في القراءات القرآنية واللهجات

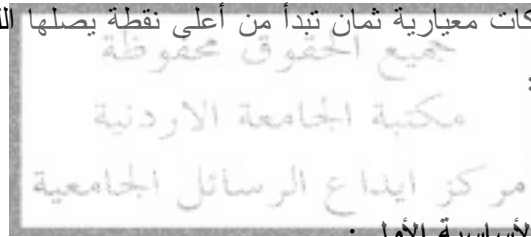
العربية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص ٩٥

(٧) الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج ٣ ص ١٣، ١٤

(٨) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج ١ ص ١٢٢

ما أميل في رؤوس هذه السور مما تتوفر فيه شروط الإمالة، بل كان للجانب التنغيمي أثر واضح في ذلك.

والإمالة درجات بحسب ارتفاع اللسان نحو الغار واقترابه من الياء، فاللغويون وعلماء القراءة يجعلونها على ضربين؛ شديدة ومتوسطة، قال ابن يعيش: ((الإمالة في العربية عدول بالألف عن استوائه، وجنوح به إلى الياء فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء، وبحسب قرب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة، وبحسب بعده تكون خفتها))^(١)، وهذا يتفق مع ما توصل إليه علم الأصوات المعاصر^(٢)، فوفق علم الأصوات المعاصر فإن الحركات الأساسية تُصنف وفق معايير محددة؛ تعتمد أساساً على وضع اللسان عند النطق بها، كما تهتم بوضع الشفتين، فينظر إلى وضع اللسان عمودياً؛ ارتفاعاً وانخفاضاً، و أفقياً؛ تقدماً وتراجعاً، أما وضع الشفتين فيُنظر إليه من حيث الانفراج و الاستدارة والمحايدة، وبناءً على هذه المعطيات تتكون حركات معيارية ثمان تبدأ من أعلى نقطة يصلها اللسان مرتفعاً نحو الحنك، وذلك على النحو التالي:



الحركة المعيارية الأساسية الأولى:

وتسمى الحركة الأمامية الضيقة، أو المغلقة غير المدورة، و يرمز لها بـ(i) تتكون من ارتفاع اللسان إلى أعلى نقطة في الجزء الأمامي من الفم حال إنتاج الحركات ويعرف هذا النوع من الحركات في العربية بالكسرة أو الياء المدية في نحو: (سيري)

الحركة المعيارية الأساسية الثانية:

وتسمى الحركة الأمامية نصف المغلقة غير المدورة، ويرمز لها بـ(e) تتنطق هذه الحركة عندما يكون اللسان عند نهاية الثلث الأول من المسافة هبوطاً من الحركة المعيارية الأولى تجاه الحركة المعيارية الرابعة، وبهذا تكون أقرب إلى الحركة المعيارية الأولى .

الحركة المعيارية الأساسية الثالثة:

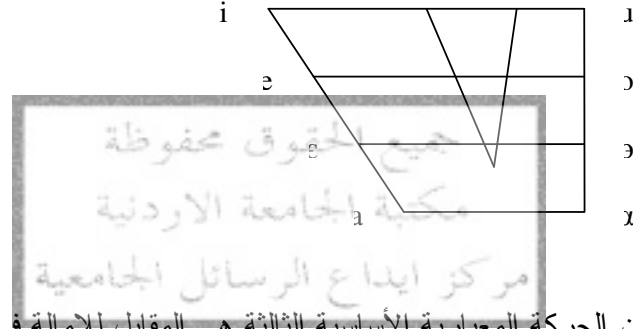
وتسمى الحركة الأمامية نصف المفتوحة غير المدورة، ويرمز لها بـ (e) تتنطق هذه الحركة عندما يكون اللسان عند نهاية الثلث الثاني هبوطاً من الحركة المعيارية الأولى تجاه

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥ ص ١٨٨، و انظر أنيس، إبراهيم في اللهجات العربية، ص ٦٥
(٢) انظر المطليبي، غالب، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص ١٦٢

الحركة المعيارية الرابعة، وبهذا تكون أقرب إلى الحركة المعيارية الرابعة أي أنها أكثر انفتاحاً، ويمثل لها في العربية بالإمالة كما في رواية ورش .

الحركة المعيارية الأساسية الرابعة:

وتسمى الحركة الأمامية المفتوحة غير المدورة يرمز لها بـ (a) ويكون إنتاجها عند هبوط اللسان إلى أدنى مستوى له في قاع الفم، ويمثل لها في العربية بالفتحة و ألف المد .
أمّا الحركات المعيارية الأساسية الخلفية المدورة يمكن النظر إليها من خلال الرسم اللاحق والذي تظهر فيه جميع الحركات المعيارية الأساسية^(١) .



وبهذا تكون الحركة المعيارية الأساسية الثالثة هي المقابل للإمالة في العربية، وتقع في الثلث الثاني من المسافة بين الحركة المعيارية الأساسية الأولى والرابعة، وهي أقرب إلى الألف منها إلى الياء، وتكون الحركة المعيارية الثانية (e) هي المقابل للإمالة الشديدة في العربية.

(١) هذه التعريفات مقتبسة بتصريف من استثنائية، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية انظر ص ٢١٧، ٢١٩

موانع الإمالة:

لقد ذكر النحاة وعلماء القراءة أنّ موانع الإمالة هي حروف لها صفة صوتية محددة تتعارض مع الصفات الصوتية للإمالة، وقد أطلقوا على تلك الصفة: الاستعلاء، والحروف التي هذه صفتها يجمعها قولهم: قط ، خص ، ضغط^(١)، قال سيبويه: ((وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى... فلما كانت الحروف مستعلية وكانت الألف تستعلي وقربت من الألف كان العمل من وجه واحد أخف عليهم))^(٢) إذن المنع جاء من وضع اللسان عند نطق الأصوات المستعلية الذي يقترب من وضعه عند نطق الألف أو الفتحة، ويتناقض مع وضعه عند نطق الإمالة، فالإمالة تتطلب أن يرتفع الجزء الخلفي من اللسان تجاه مقدم الحنك بحيث لا يصل إلى موضع نطق الياء، ونطق الأصوات المستعلية يتطلب أن يرتفع أقصى اللسان عند النطق بها ملابساً أقصى الحنك^(٣)، وعند النطق بالألف ينخفض الجزء الخلفي من اللسان إلى قاع الفم أدنى انخفاض له، وعند نطق الأصوات المستعلية يرتفع الجزء الخلفي من اللسان قليلاً ليتناسب مع ارتفاع أقصى اللسان^(٤).

وأما قول الأسترابادي: ((إن حروف الاستعلاء وهي ما يرتفع بها اللسان... تمنع الإمالة... وذلك لمنافضتها للإمالة لأنّ اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الحروف))^(٥)، فيلاحظ فيه تناقض شكلي بين الوصف الذي سبق ذكره للإمالة وهذا الوصف، فاللسان يكون في حال تصعد عند الإمالة، وهنا يكون في حال انخفاض عند الأسترابادي، وفي الحقيقة لا تناقض في هذا؛ لأنّ الجزء الموصوف من اللسان هنا غير الجزء الموصوف هناك، فالموصوف هنا الجزء الأمامي من اللسان انطلاقاً من بداية أصل اللسان في الفم تجاه طرفه؛ أي الجزء الخلفي انطلاقاً من طرف اللسان تجاه الحلق، فهو يتصعد تجاه سقف الفم عند نطق الأصوات المستعلية. على أنّ مجرد وجود هذه الأصوات في الكلمة لا يمنع الإمالة في كل الأحوال، بل في حالات محددة، وهي أن تأتي حروف الاستعلاء في وضع معين وتأتي الصوائت المسببة للإمالة في مواضع محددة، يرى الزمخشري أنّه إذا وقعت الأصوات المستعلية قبل الألف بحرف وهي مكسورة

(١) الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج ٣ ص ١٤ ، ١٥ ، وانظر أبا جعفر النحاس إعراب القرآن ص ١٦٨

(٢) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤ ص ٢٤٤

(٣) انظر عبد الفتاح الزين (١٩٩٩ م)، بين الأصالة والحداثة، قسمات لغوية في مرآة الألسنية، المؤسسة الجامعية، بيروت، ص ٨٤

(٤) الجبوري، مي فاضل (٢٠٠٠ م)، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث ط(١)، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، ص ١٢٨ ، ١٢٩

(٥) الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج ٣ ص ١٤ ، ١٥

أو ساكنة بعد حرف مكسور لا تمنع الإمالة في نحو: "صِعَاب" و"صِحَاح" و"ضِعَاف"^(١) أما عدم قدرة هذه الحروف المستعلية على منع الإمالة في نحو صِعَاب و صِحَاح و ضِعَاف، فإن الأمر يرجع إلى طبيعة الكسرة ذاتها لما لديها من صفات فيزيائية؛ فقد تحدث بذلك سمير إستيتية^(٢)، عند حديثه عن عدم تأثير القاف في الكسرة في نحو: "قيام" رغم استعلاء القاف وتفخيمها، ومرد ذلك إلى ترددات الكسرة التي هي أعلى من ترددات القاف، والقياس على ذلك في عدم منعها للإمالة بدليل أن عدم منعها للإمالة لا يحدث إلا في هذه الحال فلو تقدمت عليها الكسر أو تأخر عنها منعت الإمالة، فالإمالة تمتنع في نحو: (نافخ و نافق)^(٣)، حيث الكسرة متقدمة على الحرف المستعلي، كما تمتنع في نحو: غالب و طالب حيث الكسرة متأخرة عن الحرف المستعلي، بل قد تمتنع الإمالة مع وجود حرفين حاجزين بين الألف والحرف المستعلي^(٤) في نحو: مناشيط ومعاريض؛ إذن عدم منعها للإمالة في تلك الحال يرجع إلى لحاق الكسرة الحرف المستعلي مباشرة دون فاصل، وقد تنبه عبد الرحمن الأنباري إلى ذلك حيث يقول: ((فإنك إذا أتيت بالمستعلي مكسوراً أضعفت استعلاءه))^(٥) ومن ثم يفقد الحرف المستعلي قدرته على منع الإمالة.

الإمالة والوقف:

إن الإمالة في الوقف يمكن تقسيمها على أقسام عدة هي:

إمالة الألف، وإمالة هاء التانيث، وإمالة الراء، وإمالة الحروف المفردة، وهذا هو المتبع في حال الوقف عند علماء القراءة والنحاة .

إمالة الألف:

يستثنى بعض الألفات من الإمالة إذا تغيرت بنية الكلمة في حال الوقف بالحذف، يقول ابن الجزري: ((إن كل ما يُمالُ أو يُلطَّفُ وصلًا فإنه يُوقَفُ عليه كذلك من غير خلافٍ عند جميع أئمة القراءة إلا ما كان من كلم أميلت ألفه من أجل كسرةٍ، وكانت الكسرة متطرفة في نحو: الدَّار، والحِمار، و هار... هذا إذا وقفت بالسكون اعتداداً بالعارض))^(٦)، فالوقف بالسكون يعني إزالة أحد العاملين المؤديين إلى الإمالة، والتي لا تتم الإمالة إلا إذا اجتمعا وهو الكسرة، وعند سيبويه يتساوى الأمر بين الوقف بالإمالة والوقف من دونها بحسب الموروث اللهجي عند

(١) انظر الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ٤٤٢، وانظر الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج ٣ ص ١٨

(٢) انظر استيتية، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص ٣٠٤

(٣) انظر سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤ ص ١٢٩

(٤) انظر الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج ٣ ص ١٩

(٥) ابن الأنباري، عبد الرحمن، أسرار العربية، ص ٢٠٣

(٦) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ٦٩، ٧٠.

الناطق، قال: ((ومما يُميلون ألفه كل اسم كانت في آخره ألفٌ زائدة للتأنيث أو لغير ذلك؛ لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء، ألا ترى أنك لو قلت في "مِعْرَى" و"حُبْلَى": "فَعَلْتُ" على عدة الحروف لم يجيء واحدٌ من الحرفين إلا من بنات الياء، فكذلك كل شيء كان مثلهما))^(١)، وعقّب على ذلك قائلاً إن ناساً كثيرين من العرب لا يميلون الألف في هذه المواضع بل يفتحونها، وكان السبب في الوقف بإمالة الألف هو البيان^(٢)؛ أي أظهر الحرف الموقوف عليه، وفي مواضع مختلفة من البحث يؤكد النحاة أن الألف خفية عند الوقف عليها؛ لذلك جلبت هاء السكت لبيانها، وهذا إجراء صوتي آخر لبيان الألف وذلك بإمالتها .

إمالة هاء التأنيث:

في الغالب ترجع إمالة الهاء إلى العامل اللهجي عند القبائل العربية لأنها أخف عليهم من الإتيان بالهاء من دون إمالة، والغاية من الإمالة الإبانة كما هو الحال في الألف، قال ابن الجزري: ((والإمالة في هاء التأنيث، وما شابهها من نحو: همزة ولمزة وخليفة وبصيرة هي لغة الناس اليوم الجارية على ألسنتهم في أكثر البلاد... لا يحسنون غيرها... يرون ذلك أخف على ألسنتهم، وأسهل في طباعهم))^(٣)، وفي القراءات القرآنية ثمال هذه الهاء بشروط عند من أمالها؛ إذ أغلب القراء على فتحها^(٤) إذا سبقها أحد حروف الاستعلاء، أو كانت هاء سكت، أو كانت مسبوقة بالهمز، أو الهاء، أو الراء، أو الكاف، مع تحرك هذه الحروف بالفتح أو الضم، أو أن تسبق بالألف أو الواو^(٥)، ومع هذه الشروط نجد بعض القراء يُميل، قال ابن شريح: ((وكان بعض القراء يأخذ بإمالة هاء التأنيث إذا كان قبلها الكاف أو الهمزة على كل حال))^(٦)، إن مخالفة تلك الشروط يمكن إرجاعها إلى العامل اللهجي، وهو ما تعود عليه اللسان .

إن من أسباب إمالة هاء التأنيث شبهها بالألف، ذكر ذلك غير واحد من النحاة، وأوجه الشبه بينهما متعددة، قال الأسترابادي: ((ولما كان هاء التأنيث يُشابه الألف في المخرج والخفاء، ومن حيث المعنى لكون الألف أيضاً كثيراً للتأنيث؛ أميل ما قبل هاء التأنيث كما يُمال ما قبل الألف))^(٧)

(١) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤ ص ٢٣٧

(٢) انظر المبرد، المقتضب، ج ٣ ص ٣٦، والأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج ٣ ص ٢٤

(٣) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ٨٩

(٤) انظر أبا بكر الأنباري، الإيضاح في الوقف والابتداء، ج ١ ص ٤٠١

(٥) انظر ابن شريح، أبا عبد الله محمد، الكافي في القراءات السبع، ص ٦٦، ٦٧

(٦) المرجع نفسه ص ٦٧

(٧) الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج ٢ ص ٢٤

وذكر أبو بكر الأنباري^(١) عن أبي العباس أن الكسائي كان يميل الهاء في الوقف؛ لأنّ الهاء أخت الـياء والـواو والألف، وبهذا يكون الشبه قد اتسع فشمّل أصوات المد كلها، ويرى ابن الجزري أنّ الشبه بين الألف والهاء ليس مطلقاً؛ بل بين الهاء وألف التانيث خاصة قال: ((و وجّه الشبّه بين هذه الهاء وألف التانيث أنّهما زائدتان، وأنّهما للتانيث، وأنّهما ساكنتان، وأنّهما مفتوح ما قبلهما، وأنّهما من مخرج واحدٍ عند الأكثرين، أو قريباً المخرج... وأنّهما حرفان خفيان قد يحتاج كل واحد منهما إلى أن يُبيّن بغيره كما بيّنوا ألف النّديّة... بالهاء... بيّنوا هاء الإضمار بالواو والياء))^(٢)، وإنّما شابته الهاء أصوات اللين - وفق علم الأصوات المعاصر - لما تتميز به الهاء من خصائص مزدوجة، فللهاء صفات الصوائت: ((وذلك أنّ هذا الصوت عند النطق به إنّما يكون صوت النفس الخالص لا يلقي مروره اعتراضاً في الفم))^(٣)، ويرى البحث أنّ هذه الصفة للهاء ردّ ناجع على إنكار إبراهيم أنيس^(٤) على القدماء قولهم بأن الصوت المنطوق هو الهاء فيما أسموه هاء السكت وهاء التانيث والهاء التي يوقف بها على صوت اللين الطويل، وللهاء صفات الصوامت، وذلك لأنّ عند النطق بها ((يضيق مجرى الهواء الخارج من الرئتين في موضع من المواضع بحيث يحدث بالهواء احتكاكاً مسموعاً))^(٥)، فصفة القدرة على الامتداد في بعض صور الهاء صفة مشتركة بينها وبين أصوات المد واللين، وهذا ما جعلها خاضعة لما تخضع له الألف من حيث الإمالة والخفاء.

إمالة هاء السكت:

أما هاء السكت فقد اتفق القراء على عدم إمالتها في نحو "كتابه" و"ماليه" لأنّها فقدت شرطاً من شروط الإمالة، وهو أنّ تكون مكسورة، أو أنّ تكون مسبوقة بكسر وهي مفتوحة، وإنّما جيء بهاء السكت لبيان الفتحة، قال ابن الجزري: ((هاء السكت ... لا تدخلها الإمالة لأن من ضرورة إمالتها كسر ما قبلها وهي إنّما أتت بها بياناً للفتحة قبلها))^(٦)، فالمانع من الإمالة هو غياب بعض العناصر المسببة لها، وأهمها أنّ الهاء هنا جاءت في موضع الوقف فهي ساكنة.

(١) انظر الأنباري، أبا بكر، الإيضاح في الوقف والابتداء، ج ١ ص ٤٠١

(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ٨٢

(٣) محمود السعران، محمود السعران (١٩٦٢م)، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، القاهرة، ص ١٦٠

(٤) قال " ما ظنه القدماء (هاء) منطرفة هو في الواقع امتداد النفس حين الوقوف على صوت اللين الطويل أو كما يسمى عند القدماء ألف المد وهي نفس الظاهرة التي شاعت في الأسماء المؤنثة المفردة... فليس يوقف عليها بالهاء كما ظن النحاة بل بحذف آخرها ويمتد النفس بما قبلها من صوت لين قصير (الفتحة) فيخيل للسامع أنّها تنتهي بالهاء " اللهجات العربية ص ٩٩

(٥) السعران، محمود، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، ص ١٨٩ ، وانظر ياقوت، أحمد سليمان (١٩٨٩ م) الهاء في

اللغة العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ٩

(٦) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ٨٥

إمالة الراء :

يرى النحاة أنّ السبب في إمالة الراء هو ما فيها من التكرار، فقد ذكر سيبويه أنّه عند النطق بالراء تلفظ مكررة كأنّها حرفان قال: ((والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنّها مضاعفة، والوقف يزيدّها إيضاحاً، فلمّا كانت الراء كذلك قالوا: هذا راشد، وهذا فراش، فلم يميلوا به لأنّهم كأنّهم تكلموا براءين مفتوحتين... أمّا في الجرّ فتميلُ الألف، كان أول الحرف مكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً لأنّها كأنّها حرفان مكسوران فتميلُها هنا ... وذلك قولك من حمارك و من عوارِه))^(١)، في القسم الأول من كلامه إشارة إلى الحركة التي تلي الراء وتأثيرها في الألف اللاحقة بها، فتحة الراء في (راشد) منعت إمالة الألف على الرغم من وجود الكسرة بعد الألف وهي من عوامل الإمالة؛ لأنّ الفتحة هنا كأنّها فتحتان لتكرير في نطق الراء^(٢)، كما منعت الراء الإمالة وهي متوسطة بين الكسرة والألف في (فراش) لذلك السبب، وفي القسم الثاني في حال كسر الراء يكون العكس فيُمال في نحو الأمثلة المذكورة، وقد تبع النحاة سيبويه كما تبعه علماء القراءة؛ في أنّ صفة التكرير هي العامل الرئيس الذي يقوي إمالة ما فيه الراء إذا كانت مكسورة^(٣)، ولكن القراء يحذرون من المبالغة في إظهار صفة التكرير في الراء أو المبالغة في ترقيقها أيضاً ويعدون ذلك لحناً وخطأ لا يجوز قراءة القرآن به^(٤)، وقد نبه سيبويه إلى هذا الأمر، فعلى الرغم من أنّ الراء كأنّها حرفان إلا أنّها بزنة حرف واحد، قال: ((لأنّها وإن كانت كأنّها حرفان ... فإنّما هي حرف واحد بزنته))^(٥)، وهي إشارة مهمة إلى أنّ نطق الراء يجب أن يكون متساوياً بزنة الحروف الأخرى من حيث زمن النطق، وإتّما التكرار صفة طبيعية للراء، تحدث بتعدد ضربات اللسان على موضع نطق الراء دون تجاوز الزمن الكافي لنطق أي حرف آخر. وثمة رأي آخر في سبب إمالة الراء، وهو إنّما أميلت الراء بسبب من الألف فلا تمال الراء إلا في حال وجود الألف بعدها، فإنّ حُذفت الألف امتنعت الإمالة، قال ابن الجزري: ((إنّما يسوغ إمالة الراء وجود الألف بعدها، فتمال من أجل إمالة الألف، فإذا وصلت حذفت الألف للساكن وبقيت الراء ممالة على حالها، فلو حذفت تلك الألف أصالة لم تجز إمالة تلك الراء، وذلك نحو: أو لم ير الذين، و أو لم ير الإنسان...))^(٦)، ذلك لأنّ في حال الوصل تقصر الألف

(١) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤ ص ١٣٦

(٢) في الحقيقة من الناحية الصوتية لا توجد فتحة قبل الألف لأن الألف عبارة عن فتحة طويل بمقدار فتحتين تليان الراء .

(٣) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩ ص ٦١

(٤) انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٢١٩

(٥) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤ ص ١٣٧

(٦) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ٧٦

الأولى وتحذف الثانية في نحو: (يرى الذين) ويظهر ذلك في التمثيل المقطعي كما يلي:
 يَ / رَ لَ / لَ / ذَ - رَ - نَ / يا/ral/la/ṭī/na ومن ثم فإنّ العناصر الواجب توفرها
 لتتم الإمالة موجودة، وهي الياء والفتحة، أمّا في حالة الجزم وذلك قوله: (أو لم ير الذين)، فإنّ
 الفتحة باقية في اللفظ؛ أي أنّ الألف في (يرى) انشطرت فذهب منها شطر فقط، ومن ثم تبقى
 العناصر المسببة للإمالة وهي الياء والفتحة بعدها كما هو بيّن في التمثيل المقطعي:

يَ / رَ لَ / لَ / ذَ - رَ - نَ / يا/ral/la/ṭī/na إنّ هذا من الناحية القياسية حسب، أمّا
 من حيث الأداء فقد يغلب العامل اللهجي فلا يُمال، وبهذا نجد أنّ السبب في الإمالة هو ما ذكر
 سابقاً وهو التقاء الفتحة والكسرة مهما كان طولهما فيعمل اللسان على النطق بصوت وسط بينها
 بغض النظر عن وجود الراء، بدليل أنّه في حال غياب أحد السببين تمتنع الإمالة من الناحية
 القياسية، قال سيبويه: ((ولا تكون إمالة في لم يعلمها، ولم يخفها لأنّه ليست ههنا ياء ولا كسرة
 تميل الألف))^(١)، وقد ورد عن القراء وغيرهم من النحاة عدم إمالة الراء المتطرفة المجرورة
 عند الوقف الذي يتطلب إسقاط الكسرة في نحو: الغار، والديار، والكفار، قال أبو البركات
 الأنباري: ((أجمع أصحاب الإمالة على إمالة النّار لكسرة الراء في حال الوصل واختلفوا في
 حالة الوقف فمنهم من لم يُمل، وقال إنّ الإمالة إنّما كانت لأجل الكسرة، وقد زالت الكسرة في
 حالة الوقف فينبغي أن تزول الإمالة ...))^(٢)، وقد ذكر البحث رأي ابن الجزري في سبب إمالة
 الراء التي تليها الألف، وهو وجود الألف بعدها، فإذا زالت الألف امتنعت الإمالة، وهو أحد
 الأسباب الرئيسية للإمالة .

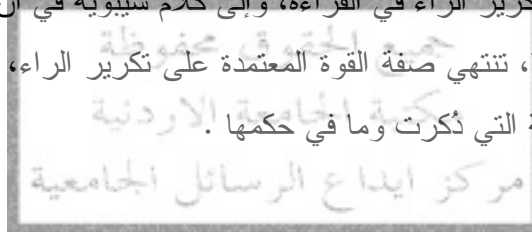
أمّا قول ابن خالويه: ((قوله تعالى " وعلى أبصارهم" يُقرأ بالإمالة والتفخيم وكذلك ما
 شاكله مما كانت الراء مكسورة في آخره، فالحجة لمن أمال؛ أنّ للعرب في إمالة ما كانت الراءُ
 في آخره مكسورة رغبة ليست في غيرها من الحروف ... فلما كانت الكسرة للخفض في آخر
 الاسم والألف قبلها مستعلية أمال ما قبل الألف، لتسهل له الإمالة، ويكون اللفظ من وجه واحد،
 والحجّة لمن فحّم أنه أتى بالكلام على أصله))^(٣)، فقد جعل سبب الإمالة راجعاً إلى اللهجة مع
 توفر السبب الأقوى لها، وهو توالي الألف والكسرة، و قال ابن الجزري: ((اتفق أبو عمرو من
 رؤاتيه و الكسائي من رواية الدوري على إمالة كلّ ألف بعدها راء متطرفة مجرورة ... نحو:

(١) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤ ص ١٢٤

(٢) أبو البركات، ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، البيان في غريب القرآن، تحقيق عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة
 للكتاب، ١٩٨٠م، ص ٢٣٥، وانظر الأسترلابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج ٣ ص ٨

(٣) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع ص ٢٢، ٢٣

الدار والغار والغفار والنهار والديار... وقرأه الباقون الباب كله بالفتح))^(١)، إنما فتح من فتح في حال الوقف لغياب إحدى العلتين المسببتين للإمالة، وهي الكسرة الواقعة طرفاً في الأمثلة المذكورة، فإنها تسقط في الوقف لأنها كسرة إعراب، وأما من أمال مع غياب السبب الصوتي، فإن ذلك يرجع إلى العادة اللهجية في الغالب - كما أشار البحث في غير موضع - ويعززه قول ابن خالويه السابق أن للعرب رغبة في إمالة ما كانت الراء في آخره مكسورة، ولكن ثمة ما يستوجب التوقف هنا، وهو تأثير الراء المكسورة وعملها الإمالة إذا جاءت بعد الأصوات المانعة للإمالة؛ أي بعد حروف الاستعلاء، قال عبد الرحمن الأنباري: ((فإن قيل فلم غُلبت الراء المكسورة حرف الاستعلاء نحو: "طارِد" والراء المفتوحة نحو: "دار القرار" وما أشبه ذلك؟، قيل إنما غُلبت الإمالة للراء المكسورة مع الحرف المستعلي؛ لأن الكسرة في الراء اكتسبت تكريراً فقويت لأن الحركة تقوى بقوة الحرف الذي يتحملها))^(٢)، بالعود إلى كلام القراء الذي يحذر من المبالغة في تكرير الراء في القراءة، وإلى كلام سيبويه في أن الراء في زنة حرف من حيث زمن النطق بها، تنتهي صفة القوة المعتمدة على تكرير الراء، ويبقى العامل اللهجي هو الراجح في إمالة الأمثلة التي ذُكرت وما في حكمها. الأردنية



إمالة الحروف المفردة الواقعة في فواتح السور:

إنما أميلت الحروف المفردة التي تفتتح بها بعض السور؛ للفرق بينها وبين حروف المعجم على رأي سيبويه، بمعنى أن تلك الحروف الواقعة في مستهل السور أسماء للحروف وليست هجاء، قال السيوطي: ((وأما إمالة للفرق بين الاسم والحرف فكإمالة الفواتح، كما قال سيبويه: إن إمالة (تا) و(يا) في حروف المعجم لأنها أسماء، فليست مثل (ما) و(لا)، وغيرها من الحروف))^(٣)، على أن الحروف التي ذكر ابن الجزري أنها تُمال في فواتح السور هي: الراء من (الر) في مستهل سور يونس، و هود ويوسف، و إبراهيم، و الحجر، والراء من (المر) أول سورة الرعد، والهاء من (كهيعص) أول سورة مريم، و(طه) أول سورة طه، والياء من (كهيعص) أول سورة مريم، و(يس) أول سورة يس، والطاء من (طه)، و(طسم) أول سورة الشعراء وسورة القصص، و(طس) أول سورة النمل، والحاء من (حم) أول السور السبع^(٤)، الملاحظ في هذه الأصوات التي ذكر ابن الجزري أنها تُمال في فواتح السور عند النطق

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ج ٢ ص ٥٣

(٢) ابن الأنباري، عبد الرحمن، أسرار العربية، ص ٢٠٣، ٢٠٤

(٣) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج ١ ص ١٢٢

(٤) انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٥٠، ٥٢، ٥١، ٥٣

بأسماؤها تقول: راء، هاء، ياء، طاء، حاء أي منتهية بألف بعدها همزة فربما سوّغ إمالتها وجود الألف، ولا سيما وقوع الهمزة طرفاً، وهي غالباً تسقط في مثل هذا الموضع، وهي كذلك في القراءة إذ تنطق (را)، (ها)، (يا)، ومن هنا أميلت الألف لوقوعها طرفاً فهي غالباً تمال من دون توفر السبب الموجب للإمالة، وقد صرح بذلك ابن خالويه في قوله: ((قد تُمال الألف في الأواخر وإن لم يكن ما يُلزم الإمالة...))^(١) ولم يذكر ابن الجزري إمالة أسماء أصوات أخرى كصاد، وقاف، و نون، وسين وميم، وعين، وكاف، و لام و ألف، لأنها لا تُمال وذلك لغياب الألف طرفاً لعدم سقوط الحرف الواقع بعد الألف .

الترقيق والتفخيم والتغليظ:

قال الضباع: ((الترفيقُ عبارةٌ عن نُحول يدخلُ على جسمِ الحرفِ فلا يملأ صداه الفم، فهو ضد التفخيم والتغليظ، وقد يُطلق على الإمالة بنوعيتها... والتفخيمُ عبارةٌ عن سمن يدخل الحرف فيمتلئ الفم بصداه، والتغليظُ مرادفٌ له))^(٢)، وقد خصّصوا استعمال مصطلح التفخيم في الراء، ومصطلح التغليظ في اللام، إذن الموضوع ينصب على ترقيق الراء وتفخيمها، وعلى ترقيق اللام وتغليظها، والأمر يقتضي بداية فك التداخل الذي أشار إليه الضباع بين الترفيق والإمالة، في الحقيقة إنّ الترفيق والإمالة يلتقيان في السبب المسوغ لهما وهو وجود الكسرة، أو الياء مع الراء في اللفظ، وهذا جعل بعض المهتمين بعلم القراءة يجعلونهما شيئاً واحداً منهم الداني وبعض المغاربة^(٣)، ومع هذا الاشتراك بين الترفيق والإمالة فإنّه ثمة فرق بينهما؛ وهو أنّه: ((يمكن اللفظ بالراء مرفقة غير مماله، ومفخمة مماله،... ولا يجوز مع الإمالة إلا الترفيق))^(٤) كما أنّ العوامل المانعة للإمالة هي المانعة للترقيق.

(١) ابن خالويه، الحجة ص ٨٢

(٢) الضباع، الإضاءة في أصول القراءة، ص ٣٠

(٣) انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ٦٨

(٤) المصدر نفسه، والصفحة ذاتها

ترقيق الراء :

تُرَقِّق الراء إذا جاءت بعد كسر وهي مفتوحة منونة في مثل " شاكراً، وسامراً، ونصيراً"، كما تُرَقِّق إذا جاءت بعد كسر فُصِّل بينهما بساكن صحيح مظهر أو مُدغم نحو: " ذِكْراً، وسِتْراً، ووزراً ، ومستقراً " أو جاءت بعد ياء ساكنة نحو: " خيراً، وطيراً، وسيراً" أو بعد ياء المد كما في " قديراً، وخبيراً، وبصيراً"^(١) النتيجة هي أنّ الراء تُرَقِّق إذا سُبقت بالكسرة أو الياء بشرط عدم وجود عامل يؤدي إلى التفخيم؛ كحروف الاستعلاء قبل أو بعد الراء، والضم أو الفتح في مواضع محددة، مع ذلك نجد التجاذب بين الترقيق والتفخيم في بعض الألفاظ لتوفر شروط كل منهما؛ من ذلك ألفاظ مثل: (سراعاً، وذراعاً، ذراعيه) قال ابن الجزري: ((ففخهما من أجل العين صاحب العنوان وشيخه وطاهر بن غلبون... ورقها الآخرون من أجل الكسرة))^(٢) ومن ذلك ألفاظ مثل: (وزرك، وذكرك) في سورة ألم نشرح .

أمّا تفخيم الراء؛ فكل راء مفتوحة أو مضمومة تكون مفخمة، وكذلك الراء الساكنة إذا سبقت بضم أو فتح، إلا إذا كان ما قبلها حرفاً مكسوراً، أو كان قبلها ياء فإنها تُرَقِّق عند بعضهم^(٣)، في نحو "قِرْعُون ، وشِرْعَة، والفرْدوس" ، وفي علم الأصوات الحديث يفسر التفخيم ولا سيما في حال وجود الأصوات المستعلية بأنّ أعضاء النطق عند الإنسان تُشرع في اتخاذ وضع النطق بالصوت المفخم قبل النطق به، ويستمر تأثير التفخيم بعد النطق به؛ مما يجعله مؤثراً في الأصوات السابقة له واللاحقة به، قال إبراهيم عبد الفتاح تحت عنوان الاستباق: ((وتتمثل في أنّ أعضاء النطق تنهياً لإبراز خاصية أو خصائص صوت ما أثناء نطق صوت أو أصوات سابقة له، مثل ذلك الطاء المفخمة في كلمة "سوط" sawt يقتضي أنّ يتهيأ جهاز النطق لإنتاج التفخيم منذ بداية النطق بالحرف الأول من الكلمة، وينتج عن هذا أنّ يخالط السين والفتحة والواو شيء من التفخيم الذي يقتضيه الحرف الرابع من حروف الكلمة))^(٤)، والأمر متفق مع تفخيم الراء حين تسبق بأحد حروف الاستعلاء؛ إذ يترتب على ذلك استعداد جهاز النطق لنطق الصوت المستعلي قبل الشروع في نطقه، ويستمر التأثير حتى بعد الانتهاء منه، فتتأثر الراء بذلك سواء أتقدمت على الصوت المستعلي أم تأخرت عنه، أمّا ترقيق الراء فيرجع الأمر في ذلك إلى الكسرة والياء السابقة لها؛ فمقدمة اللسان في النطق بالكسرة والياء تكون في أعلى نقطة من الارتفاع فينطلق من ذلك الموضع إلى النطق بالراء بدال أن يعود إلى الموضع الطبيعي للنطق

(١) انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ٦٩، ٧٠

(٢) المصدر نفسه ج ٢ ص ٧٢، ٧٣

(٣) المصدر نفسه ج ٢ ص ٧٠

(٤) إبراهيم، عبد الفتاح، (١٩٩٠م) مدخل في الصوتيات، دار الجنوب، تونس، ص ١٦٢

بالراء وفي ذلك تسهيل له، ومن ثم تنطق الراء متأثرة بالكسرة.

أما ترقيق الراء وتفخيمها وقفاً، فإنّ الراء ترقق في الوقف إذا توفرت لها شروط وهي أن يكون قبلها كسرة أو ياء ساكنة، وإن فصل بينهما بساكن، ولكن إذا كان الساكن حرف استعلاء فالقراء على خلاف في نحو: "مصر" و"القطر" فبالترقيق قرأ أبو عمرو الداني وبالتفخيم قرأ أبو عبد الله بن شريح^(١) والسبب في ذلك توفر شروط الترقيق والتفخيم .

ترقيق اللام وتغليظها:

لا تغلظ اللام إلا بسبب، وهو أن تجاور الحروف المستعلية، وقد اشترطوا فيها أن تكون مفتوحة، واشترطوا في حروف الاستعلاء أن تكون مفتوحة أو ساكنة، وحدد ابن الجزري حروفاً معينة من الحروف المستعلية لتغليظ اللام حال كونها سابقة للام وهي: الصاد، والطاء، والظاء^(٢)، في نحو الصلاة والصلوات وصلح، والطلاق وانطلق والمطلقات، وظلم وظلموا وظلام، ولكن قد يتوافر في الكلمة ما يسوغ الترقيق وما يسوغ التغليظ في نحو: يصلى وسيصلى ومصلى، فوجود الحرف المستعلي يبيح التغليظ، ووجود الألف طرفاً مما يجعل بعضهم يُميل، قال ابن الجزري: ((فروى بعضهم تغليظها من أجل الحرف قبلها وروى بعضهم ترقيقها من أجل الإمالة))^(٣)، وقد اختصت اللام من لفظ الجلالة بالتغليظ إذا سبقت بالفتح نحو: شهد الله، وأخذ الله، أو الضم نحو: رُسِلُ اللهُ، وَيَسْهَدُ اللهُ، وإذا كان قبله كسر فلا خلاف في ترقيق اللام من لفظ الجلالة في نحو: بسم الله، والحمد لله.

أما تغليظ اللام وقفاً، فقد اختلف القراء فيه فمنهم من يقف بالتغليظ ومنهم من يقف بالترقيق، في نحو: ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾^(٤)، و﴿فَلَمَّا فَصَلَ﴾^(٥)، و﴿قَدْ فَصَلَ لَكُمْ﴾^(٦) : ((فروي جماعة الترقيق في الوقف ... وروى آخرون التغليظ ... والأرجح فيهما التغليظ))^(٧)، أما السبب الصوتي في تغليظ اللام فهو خاصية الصوامت قبل الفتحة أو الضمة تتطلب من الجهاز الصوتي عند الإنسان أن ينهياً لنطقها قبل الشروع فيها ويستمر هذا التأثير إلى ما بعد النطق بها، فاللام فيما ذكر من الأمثل جاءت بعد الأصوات المستعلية.

(١) انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ٨٠

(٢) انظر المصدر نفسه، ج ٢ ص ٨٤

(٣) المصدر نفسه، والصفحة ذاتها

(٤) سورة البقرة، الآية ٢٧

(٥) سورة البقرة، الآية ٢٤٩

(٦) سورة النعام، الآية ١١٩

(٧) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ٨٥

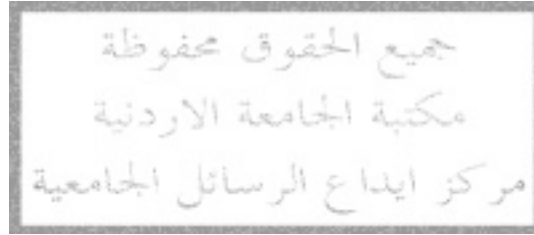
المبحث الثالث:

أثر الرسم القرآني في الحرف الموقوف عليه

رسم الألف

رسم الياء

رسم الواو



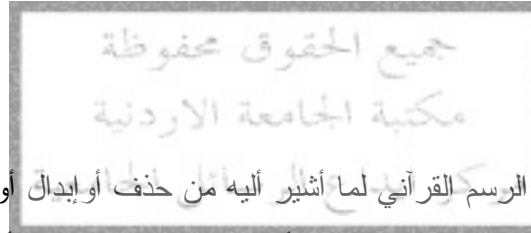
رسم تاء التانيث

ما رُسم موصولاً مرةً ومفصلاً مرةً

أثر الرسم القرآني في الوقف :

يتميز الرسم القرآني بصفات خاصة يخالف فيها الرسم القياسي أحياناً، وإن كانا في الغالب منقنين، وتظهر مميزاته في زيادة بعض الحروف، أو حذف ما يثبت في الرسم القياسي، أو إبدال بعض الحروف من بعض، أو وصل رسم بعض الكلمات التي ينبغي رسمها مفصولة وفق الرسم القياسي . ومدار البحث هنا هو ما خالف فيه رسم المصحف الرسم القياسي في العربية وأثر ذلك في الوقف .

قال الضباع: ((رسم المصحف هو ما كُتِبَ به الصحابة المصاحف زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه؛ ولذا ينسب إليه فيقال: الرسم العثماني، ويقال له الاصطلاح، ورسم المصحف أكثره موافق لقواعد الرسم القياسي، ومنه ما يخالفه))^(١)، فيما يلي سنذكر بعض الأوجه التي خالف فيها الرسم القرآني الرسم القياسي، وكيف تعامل القراء معها مع تحليل أسباب ذلك صوتياً.



رسم الألف :

تتعرض الألف في الرسم القرآني لما أشير إليه من حذف أو إبدال أو زيادة، ففي حذفها رسماً قال أبو عمرو الداني: ((... عن نافع بن أبي النعيم القارئ قال: الألف غير مكتوبة يعني في المصاحف في قوله تعالى في البقرة (س٢): " وما يُخَدِّعُونَ " ، " وإذ وَعَدْنَا موسى))^(٢)، في الحقيقة ما جرى في هذه الكلمات إنما هو تقصير للفتحة الطويلة فما الألف سوى فتحة طويلة، يظهر ذلك من خلال رسم هذه الكلمات بالتمثيل الصوتي، ففي (بخادعون) قبل تقصير الفتحة الطويلة *yuḥādīcūna* ، وبعد تقصيرها (يُخَدِّعُونَ) تصير *yuḥādīcūna* ، هذا من حيث الرسم حسب، ولكنها تنطق في الأداء الصوتي فتحة طويلة.

كما تُحذف الألف في الرسم القرآني بعد ياء النداء في نحو (يأيها)، و بعد هاء التنبيه في نحو (هأنتم)، و(هذا)، ولكنها تنطق في الأداء الصوتي فتحة طويلة، كما تُقصر رسماً في "الرحمن حيث وقع" والكتب، والأسماء الأعجمية نحو إبراهيم وإسحق، والأسماء العربية نحو صلح وملك لما كثر استعمالها^(٣).

(١) الضباع، محمد على (١٩٣٨م) سمر الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، مكتبة عبد الحميد حنفي، القاهرة، ص ٢٧

(٢) الداني، أبو عمرو، المقنع، ص ٢٥، ٢٠

(٣) المرجع نفسه ص ٢٥، ٣٥، وانظر السجستاني، أبو داود سليمان ثابت بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ)، كتاب المصاحف، تصحيح آرثر جفري، مؤسسة الخانجي، القاهرة، ١٩٣٦م ج ١ ص ٣٩٩، ٤٠٠، والأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ص ٨٥، ٨٦، و القرطبي، أبو عبد الله محمد بن يوسف ابن معاذ، الجهيني، كتاب البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان رضي الله عنه، تحقيق غانم قدوري، عمان دار عمار، ٢٠٠٠م، كتاب البديع ص ٤٨، ٤٩

و تُقصر الألف بعد اللام من لفظ (الملئكة و ملئكة)، وفي الجمع السالم المؤنث، فهذه الأمثلة تبين حذف الألف بحسب تعبير القدماء - من وسط الكلمة، دون أن يؤثر على الجانب الصوتي عند النطق بهذه الكلمات في الغالب، ولكن القراء اختلفوا في قراءة بعض الكلمات، فمنهم من تقيد في نطقه بما يتفق مع رسمها، ومنهم من أثر إتباع القواعد المعيارية فأثبت الألف في نحو: " ملك"، وهي قراءة توافق الرسم تقديراً، قال ابن شريح: ((وذلك مثل قراءة ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ (الفاحة:٤) بإثبات الألف فيها، فإنّ هذه القراءة لا توافق الرسم تحقيقاً وصرّاحة؛ لأنّ هذه الكلمة كُتبت بحذف الألف في جميع المصاحف، ولكنها توافقه في التقدير والاحتمال...))^(١)، و إذا نظرنا إلى ذلك من الناحية الصوتية فإنّ الذي حدث هو حذف أحد الصائتين القصيرين وهو (فتحة) في حال (ملك)؛ إذ الأصل قبل الحذف: mālik فصارَت بالحذف: malik؛ لأن الصوائت الطويلة ما هي إلا إشباع للصوائت القصيرة، قال ابن جني: ((فقد ثبت بما وصفناه من حال هذه الأحرف أنّها نوابغ للحركات، ومنتشئة عنها... وأنّ الألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة، والواو ضمة مشبعة...))^(٢)، إذن الأمر يتعلق بتقصير الصائت الطويل وليس بحذفه، كما أن هذا الخلاف في النطق لم يؤثر في المعنى.

وقد أدى تقصير الألف وسطاً إلى اختلاف القراء؛ لما تحتمله الألفاظ لتي قصرت فيها الألف من قراءة من حيث الأفراد والجمع في نحو: (كلمت وكلمات) التي وردت في سورة الأنعام، وفي سورة يونس، وفي سورة غافر - على سبيل المثال - لقد قرأ قالون عن نافع الآيات التالية: قوله تعالى: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾^(٣) وقوله: ﴿ كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا﴾^(٤) وقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٥) قراءها بالجمع، و وافقه ابن عامر^(٦)، ومن ذلك (غيابت وغيابات) في سورة يوسف وفيها أيضاً (آيت و آيات)^(٧)، والسبب في اختلاف قراءة هذه الكلمات يرجع إلى احتمال قراءتها بالوجهين فالتاء المفتوحة توحي بأنّها جمع وهو المألوف في الرسم المعياري، وتقصير الألف في الرسم القرآني من هذا الموضع قياسي؛ لأنّه جمع مؤنث سالم، ولكن اللافت للنظر هو أنّ من قرأ هذه الكلمات بالجمع وقف بالتاء، ومن قرأها بالأفراد وقف عليها بالهاء، قال أحمد خالد شكري: ((من قرأ آياً من هذه الألفاظ بالجمع وقف عليها بالتاء ومن قرأها بالأفراد فهم على أصولهم : ابن كثير وأبو

(١) ابن شريح، الكافي في القراءات السبع ص ١١ (المقدمة)

(٢) ابن حني، سر صناعة الإعراب ج ١ ص ٢٣

(٣) سورة الأنعام الآية ١١٦

(٤) سورة يونس الآية ٣٣

(٥) سورة يونس الآية ٩٦

(٦) انظر ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص ٢٦٦

(٧) انظر الضباغ، الإضاءة في بيان أصول القراءة ص ٦١

عمرو والكسائي ويعقوب يقفون بالهاء والباقون بالتاء^(١) -سيأتي الحديث عن الوقف على ما رسم بالتاء والهاء لاحقاً- ولكن ما يسترعي الانتباه، هو أنّ ما رسم بالتاء وُقف عليه بالهاء، دون أي رابط صوتي ملحوظ، سوى مراعاة أصل رسم الكلمة القياسي، وهو غير موجود في الخط، وإثما وجوده في ذاكرة القارئ.

مما تقدم تبين أنّ ما عُرف عند القدماء بحذف الألف رسماً من وسط الكلمة ما هو إلا تقصير لها، كما أنه لا يخضع لمعيار ثابت، وهو ما جعل ابن وثيق الأندلسي يقول فيه: ((وهذا باب كثير الاضطراب متشعب لا يرجع إلى قياس فيحصر))^(٢)، ولما كان متشعباً استعصى على وضع قواعد تحصره.

وأما حذف الألف آخرًا في (أيها) حيث رُسمت (أيّه)، وقد وقعت في ثلاثة مواضع^(٣) ﴿أيّه المؤمنون﴾ في النور، و ﴿أيّه السّاحر﴾ في الزخرف، و ﴿أيّه الثقلان﴾ في الرحمن) اختلف القراء في الوقف عليها؛ إذ وقف عليها بالألف خلافًا للرسم: ((أبو عمرو والكسائي ويعقوب، ووقف عليها الباقون بالحذف إبتاعاً للرسم، إلا أنّ ابن عامر ضم الهاء على الإبتاع لضم الياء))^(٤)، وهذا يعني أنّ من وقف بالهاء قد حذف الألف تماماً فيقول: أيّه = 'ayyuh'، ومن وقف بالألف قال: أيّها = 'ayyuhā'، مقطعيًا تكون كالتالي: أيّه = 'ay/yuh'، وأيّها = 'ay/yu/hā' وإثما حُذفت الألف لوقوعها طرفاً وهو موضع التغير والاستراحة، وأمّا ما نُسب إلى ابن عامر من ضم الهاء فهو مجانسة صوتية مع الضمة قبلها .

أما زيادة الألف فقد زادوها وسطاً في ألفاظ مخصوصة نحو: (لشايء)^(٥) و(مائه)، وكتبت (الربوا) في بعض المصاحف بألف بعد الواو^(٦) و الألف هنا لا تُلَفظ، كما أثبتوها باطراد في لفظ ابن وابنة و ابنت.

وأما زيادة الألف طرفاً في الرسم القرآني فقد زادوها بعد واو ضمير الجمع للمذكر المتصل بفعل ماضٍ أو مضارع أو أمر.

(١) شكري، أحمد خالد، الوقف بما يوافق الرسم تقديراً، بحث غير منشور، ص ١٤

(٢) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٤٥٥

(٣) انظر ابن معاذ، كتاب البديع، ص ٤٩، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ١٣٧

(٤) وابن الجزري، النشر في القراءات العشر ط (١)، قدم له صاحب الفضيلة الأستاذ علي محمد الضباع، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠٢م، ج ٢ ص ١٣٤، وانظر أحمد خالد شكري، الوقف بما يوافق

رسم المصحف تقديراً، بحث غير منشور ص ١٨

(٥) سورة الكهف الآية ٢٣

(٦) انظر الداني، المقنع ص ٨٣

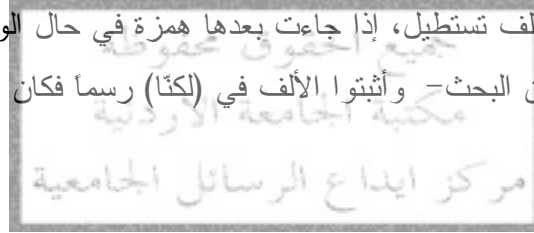
و الخلاف في زيادة الواو يظهر جلياً في تنوين لفظ (ثمود) وعدم تنوينه إذا جاء في موضع النصب؛ إذ بالاعتماد على الرسم فإنه رُسم بحيث يجب تنوينه، وبذلك يكون الوقف عليه بالألف وعملاً بقواعد الممنوع من الصرف لا ينون، فانقسم القراء بين ذلك^(١) قال أبو بكر الأنباري: ((ولا استحَب لمن لم يجز " ثمود" أن يقف عليه (ألا إنَّ ثمود) بلا ألف لأنه يخالف المصحف))^(٢)، إذن الرسم القرآني هو السبب في لزوم هذا الإجراء، وقال أيضاً: ((ومن لم يجز " ثمودا" قال هو اسم للأمة أو القبيلة، فصار بمنزلة أسماء المؤنث))^(٣)، وذلك عملاً بالقواعد اللغوية التي تمنع ذلك، ومن ذلك الوقف على لفظ (قواريرا)، و (سلاسلا)، فقد ((كان الأعرج وأبو جعفر وشيبة و نافع وعاصم و الأعمش والكسائي يقرؤون (سلاسلا) و(قواريرا) بألف في الوقف والتنوين في الوصل، وكان حمزة يقرأ: (سلاسلا) و(قوارير. قوارير من فضة) بغير إجراء ويقف عليهن بغير ألف))^(٤)، فكان الذين يقفون على (قواريرا) الأولى بالألف لكونها رأس آية، وهي مرسومة بالألف في المصاحف، وهو أمر يخالف القواعد اللغوية فهي ((لا تتصرف في معرفة ولا نكرة))^(٥)، ويرجع الفراء ثبوت الألف في الأمثلة السابقة إلى العامل اللهجي قال الفراء: ((كتبت "سلاسلا" بالألف وأجراها بعض القراء لمكان الألف التي في آخرها، ولم يجز بعضهم، وقال الذي لم يجز: العرب تثبت فيما لا يجري الألف في النصب، فإذا وصلوا حذفوا الألف، وكل صواب، ومثل ذلك قوله " كانت قواريرا" ... وأهل الكوفة والمدينة يثبتون الألف فيهما جميعاً))^(٦).

و يرى البحث أن الألف في هذا الموضع جاءت لتتنسق وتتناغم مع رؤوس الآي التي تنتهي بالتنوين في " مذكورا " ، سميماً بصيرا " (الإنسان ١ ، ٢)^(٧)، فالسبب الذي استوجب الألف في هذه الألفاظ تنغمي بحت، يؤكد ذلك إطلاق الألف والواو والياء في القوافي لغاية ترنيمية حسب^(٨)، وهذه الألف قبل إشباعها عبارة عن فتحة، ففي السبيل = assabīla، وقوارير = qawarīra، ولمّا عُبر عنها في الرسم القرآني بالألف صار لازماً إتباعه، و لاسيما في المصاحف التي وردت فيها مثل مصاحف أهل مكة، والمدينة، والكوفة^(٩)، كما يرجع إثبات الصوائت المدية في حال الوقف إلى العامل اللهجي عند بعض القبائل العربية، قال الشنقيطي :

(١) روي عن عاصم أنه كان يجري التي في النجم (أي ثمودا) ... وكان يحيى بن وثاب والأعمش يجريان ثمود في كل شيء من القرآن ... وكان حمزة لا يجري ثمود ولا ينونه ، انظر أبا بكر الأنباري ، الإيضاح في الوقف والابتداء ج ١ ص ٣٦٣
(٢) الأنباري، أبو بكر ، الإيضاح في الوقف والابتداء ج ١ ص ٣٦٥
(٣) المصدر نفسه ج ١ ص ٣٦٥
(٤) المصدر نفسه ج ١ ص ٣٦٧
(٥) محمود حسني محمود مغالسة (٢٠٠٢ م) أبحاث في اللغة والنحو والقراءات ط(١) مؤسسة الرسالة، عمان، ص ٢٣٣
(٦) الفراء، معاني القرآن، ج ٣ ص ٢١٤
(٧) الأنباري، أبو بكر ، الإيضاح في الوقف والابتداء ج ١ ص ٣٦٩
(٨) المصدر نفسه ج ١ ص ٣٧٦
(٩) المصدر نفسه ج ١ ص ٣٧٠

((وإبدال التنوين مطلقاً ألفاً بعد الفتحة، وواواً بعد الضمة، وياءً بعد الكسرة، وهي لغة لأزد))^(١)
.

كما زادوا الألف بعد نون ضمير المتكلم (أنا) فكان القراء يثبتونها في الوقف ويحذفونها في الوصل إلا نافعاً، فقد كان إذا تلاها همزة قطع مضمومة أو مفتوحة^(٢) أو مكسورة^(٣) أثبتتها وصلأ و وقفاً، إنَّ ثبات الألف " الفتحة الطويلة" في حال الوقف يرجع إلى كراهية العربية الوقف على مقطع قصير مفتوح، ففي الوقف على لفظ (أنا) بالتمثيل الصوتي 'anā' وهي مقطعياً 'a/nā' أي يتم الوقوف على مقطع طويل مفتوح، وأما في حال تقصير الفتحة الطويلة فالأمر على النحو التالي: بالتمثيل الصوتي 'ana' وهي مقطعياً 'a/na' أي يتم الوقوف على مقطع قصير مفتوح، وهو مما تكرهه العربية، وأما ما يروى عن نافع بأنه إذا جاء بعد ألف (أنا) همزة قطع أثبتتها، فهو من باب ما أطلق عليه علماء القراءة المدّ المنفصل، فلا خلاف من الناحية الصوتية في أنّ الألف تستطيل، إذا جاءت بعدها همزة في حال الوصل - سيتم مناقشة هذا الأمر في موضعه من البحث - وأثبتوا الألف في (لكتنا) رسماً فكان القراء يثبتونها في الوقف ويحذفونها في الوصل.



رسم الياء:

جاءت الياءات في الرسم القرآني على ضربين؛ ياءات أطلقوا عليها ياءات إضافة، ويقصد بها ياء ضمير المتكلم، وهي تتصل بالاسم والفعل والحرف، ومحلها من الإعراب النصب أو الجر^(٤)، ولا تكون إلا ثابتة في الرسم، و لا تأتي إلا في حالة الوصل^(٥) وإنما اختلفهم في فتحها وتسكينها.

وياءات أطلقوا عليها الياءات الزوائد، وهي التي تقع متطرفة محذوفة رسماً، لكن القراء اختلفوا في إثباتها وحذفها لفظاً^(٦)، وهي على قسمين؛ قسم لا خلاف في حذفه وهو ما حُذِف من آخر الاسم المنادى نحو: ﴿يا قوم لقد أبلغتكم﴾ و﴿يا قوم إن كنتم﴾ و﴿يا أبت﴾، ((واختلفوا في

(١) أحمد الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع، ص ٥٦٠، وانظر أبا بكر الأنباري، الإيضاح في الوقف والابتداء، ج ١ ص ٣٧٦

(٢) انظر ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٨٨

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٩١

(٤) انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ١٢١ ط دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠٢

(٥) انظر المصدر نفسه، ج ٢ ص ١٣٦ ط دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠٢، والضباع، الإضاءة في بيان أصول القراءات، ص ٥٢

(٦) انظر الضباع، الإضاءة في بيان أصول القراءات ص ٥٢، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر ج ٢ ص ١٣٥، وابن معاذ، كتاب البديع، ص ٥٦، ٥٧

﴿ يا عبادي لا خوف عليكم ﴾ في الزخرف فعن أبي عمرو أنه وجدها ثابتة في مصاحف أهل المدينة، فكان يثبتها وصلاً ووقفاً، وأهل الكوفة يحذفونها...^(١)، إذن العامل الرئيس في إثبات الياء وحذفها هنا هو الرسم، فمتى رسمت الياء في المصحف يوقف عليها بالإثبات، ومتى حذفت من الرسم تحذف من اللفظ أيضاً، وقسم تكون فيه الياء محذوفة رسماً، ولكن القراء اختلفوا في إثباتها لفظاً في حالي الوصل والوقف أو في إحدى الحالتين فقط، وتأتي هذه الياء في وسط الآي وفي رأسها^(٢)، والتي في وسط الآي تكون أصلية في مثل (الداعي) و(يأتي) وتكون ياء متكلم في نحو: (إذا دعان)، وأما التي في رؤوس الآي فمنها ما هو أصلي مثل (المتعال)، و(التلاق)، و(التناد)، ومنها ما هو ياء متكلم أيضاً مثل (فارهبون)، و(فاتقون)، و(ولا تكفون)^(٣)، قال أبو بكر الأنباري: ((واختلف القراء في الياءات المحذوفة من رؤوس الآي كقوله ﴿ و إِيَّاي فَا رْهَبُون ﴾ البقرة ٤٠ و ﴿ أَيَّاي فَا تَقُون ﴾ البقرة ٤١ فكان القراء أجمعون يحذفونها في الوصل والوقف، إلا عيسى بن عمر فإنه كان يحذفها في الوقف ويثبتها في الوصل))^(٤)، ما جرى في هذه الحال هو تقصير الصائت الطويل وليس حذفه ففي نحو (فاتقون) وهي صوتياً fat/ta/qū/ni بحذف إحدى الكسرتين، وقبل الحذف كانت fat/ta/qū/nî، وبذلك يكون الوقف على مقطع قصير مفتوح وهو مما لا تحبزه العربية، وقد ذكر زكريا الأنصاري أن يعقوب يثبت الياء في هذه المواضع وقفاً^(٥) وبهذا يتم التخلص من الوقوف على المقطع القصير المفتوح.

ولمّا كان الحذف وصلاً أو وقفاً يوجبه إتباع الرسم، فما الحجة الصوتية المسوغة للإثبات في حال الوقف؟

قال أبو بكر الأنباري: ((ويجوز عندي لمن قرأها ﴿ تهدي العمى ﴾ أن يقف (تهد) بغير ياء لأن العرب تكتفي بالكسرة من الياء فتحذفها))^(٦)، قياساً على هذا يكون الأمر في نحو (فاتقون)، وبذلك صرح ابن الجزري بقوله: ((... ﴿ ربّ إني نذرت ﴾ وهذا القسم مما لا خلاف في حذف الياء منه ... استغني بالكسرة عنها))^(٧)، في هذه الحال يكون المحذوف بعضاً من الصائت الذي يتكون في الأصل من كسرتين حُذفت إحداهما فليست الياء المدية إلا كسرة أشبع نطقها أو طال

(١) الأنصاري، زكريا، المقتصد لتلخيص ما في المرشد، ص ٣٧

(٢) انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ١٣٥

(٣) انظر المصدر نفسه ج ٢ ص ١٣٦

(٤) الأنباري، أبوبكر، الإيضاح في الوقف والابتداء، ج ١ ص ٢٥٧

(٥) انظر الأنصاري، زكريا، المقتصد في الوقف والابتداء، ص ٣٣، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢

ص ١٤١

(٦) الأنباري، أبوبكر، الإيضاح في الوقف والابتداء، ج ١ ص ١٤٢

(٧) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ١٧٣

زمن النطق بها، وفي الواقع ما حدث في حال إثبات الياء هو الهروب من الوقف على مقطع قصير مفتوح، فـ(تهدي) بتقصير الياء تصبح (تهد)، صوتياً : تَ هـ / د ر ر ← تَ هـ / د ر = tah/di ← tah/dī فيكون الوقف على مقطع قصير مفتوح وهو غير مستحب في العربية ومن ثم تخلصت منه بمد الصائت لئتم الوقف على مقطع طويل مفتوح : tah/dī .

رسم الواو:

الواوات المحذوفة في الرسم القرآني أربع واوات وهي (يدعُ الإنسان) بسبحان، و(يمحُ الله الباطل) بالشورى، و(يوم يدعُ الداع) بالقمر، و(سندعُ الزبانية) بالعلق، فالوقف عليها وفقاً للرسم القرآني بترك الواو، ولكن يعقوب وقف عليها بالواو على الأصل^(١)، فمن الناحية الصوتية معروف إن العربية تكره الوقف على ما يسميه المتقدمون من النحاة "المتحرك" الذي هو مقطع قصير مفتوح ومن ثم أشبع الصائت القصير (ُ) في الألفاظ المذكورة، فتولد عن ذلك صائت طويل (و) الذي هو في عرف المتقدمين ساكن وبذلك يتم التخلص من الوقف على المقطع القصير المفتوح، وقد جرى الأمر على النحو التالي: سندعُ : نامعية

sanadcū ← sanadcu = سندعو، ومن الناحية المقطعية sa/nad/cū ← sa/nad/cu يتم الوقف على مقطع طويل مفتوح .

كما حذف باطراد من الرسم القرآني الواوات التي هي صلة ميم الجمع في نحو: عليهم وأنذرتهم نحو: (له) .

أمّا زيادة الواو في الرسم القرآني فقد زيدت في مثل الكلمات التالية: أولئك، أولئكم، أولات وسيأتي الحديث عنها في موضعه من البحث.

ما رسم موصولاً مرة ومفصلاً مرة :

يتصف الرسم القرآني بكتابة بعض التراكيب اللغوية مفصولة عن بعضها، وهو ما يوافق الرسم القياسي في العربية كما تميز بكتابتها موصولة، وهو أمر أدى إلى اختلاف القراء في تلك المواضع عند الوقف، فمنهم من تقيد بالرسم القرآني على كل حال، ومنهم من تقيد بقواعد اللغة القياسية .

(١) انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ج ٢ ص ١٠٥، طبعة دار الكتب العلمية ٢٠٠٢

مما رسم في المصحف على سياق واحد لام الجرّ المتصلة بالأسماء المبهمة نحو: (هذا، الذي)، وما في حكمها فقد رسمت مفصولة ولكنها عند اتصالها باسم صريح أو ضمير تكتب موصولة، قال ابن معاذ: ((واعلم أنه إذا اتصلت لام الخفض باسم مبهم مثل هذا والذي ... فهي في المصحف مقطوعة، وإذا اتصلت باسم مظهر أو مضمّر فهي موصولة، والقياس أن يكتب كل ذلك بالوصل))^(١)، يعني في نحو ﴿مال هذا الكتاب﴾^(٢)، و﴿مال هؤلاء القوم﴾^(٣)، و﴿مال هذا الرسول﴾^(٤)، و﴿مال الذين كفروا﴾^(٥)، وهي مواضع أربعة في القرآن الكريم لا يوجد غيرها^(٦).

وأما ما كتبت موصولاً مرةً ومفصولاً أخرى، فهو على قسمين؛ قسم يغلب عليه ما رسم مفصولاً، وقسم يغلب عليه ما رسم موصولاً، فما غلب عليه الفصل (كي لا) قال ابن معاذ: ((..باب كي لا) وجميع ما في كتاب الله من ذكر (كي لا) فهو في المصحف مقطوع إلا في ثلاثة مواضع الأول في الحج: ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدُ عِلْمٌ شَيْئاً﴾ (٥) ...))^(٧)، وقوله: ((...باب أن لن)) وجميع ما في كتاب الله من ذكر (أن لن) فهو بالنون إلا موضعين...))^(٨)، قصد أن (أن) رسمت بالنون أي مفصولة عن (لن)، و دلّ الاستثناء على غلبة المستثنى منه.

ومما كتبت متصلاً قال ابن معاذ: ((..باب عمّن) وجميع ما في كتاب الله من ذكر (عمّن) فهو موصول إلا موضعين في النور قوله: ﴿عَنْ مَنْ يَشَاءُ يَكَادُ﴾...))^(٩)، أما عن السبب في رسم ما رسم موصولاً فصوتي في الغالب لثمائل الصوتين نطقاً، أو تقاربهما في المخرج أو الصفة، وهي عوامل توجب الإدغام نطقاً، فعُومل الخط وفق المسموع، قال الأسترابادي: ((وأما الوصل فقد وصلوا الحروف وشبهها بـ(ما) الحرفية نحو: إنمّا إلهكم إله، وأينما تكن أكن... بخلاف إن ما عندي حسن، وأين ما وعدتني... وكذلك عن ما، ومن ما، وقد تكتبان متصلتين لوجوب الإدغام... ووصلوا (أن) الناصبة للفعل مع (لا)... ووصلوا (إن) الشرطية بـ(لا)، و(ما) نحو: إلا تفعلوا وإمّا تخافن))^(١٠)، إذن توفر شروط الإدغام وتمثلها نطقاً كان له التأثير القوي في رسمها وفق نطقها، يؤكد ذلك قول ابن معاذ في رسم (إن لا) موصولة: ((والأصل في ذلك أن تكتب بالنون ومن كتبها بغير نون فإنه يذهب إلى أنها مدغومة في اللام

(١) ابن معاذ، كتاب البديع، ص ٣٠

(٢) سورة الكهف الآية ٤٦

(٣) سورة النساء الآية ٧٨

(٤) سورة الفرقان الآية ٧

(٥) سورة المعارج الآية ٣٦

(٦) انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ١٠٨

(٧) ابن معاذ، كتاب البديع، ص ٢٦

(٨) المرجع نفسه ص ٢٧

(٩) المرجع نفسه والصفحة ذاتها

(١٠) الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج ٣ ص ٢٢٥

وهي غير ظاهرة ((^(١))؛ أي أنّ النون لا تظهر في النطق والسمع، وإنما تنطق لأمّاً مشددة وهي الظاهرة في السمع، ومن ثم جاء الخط بما يوافق المسموع .

وقد رُسمت بعض التراكيب موصولة من دون وجود أي تأثير صوتي من حيث التماثل، أو التجانس، أو التقارب نحو: (فيما)، (وكلما)، و (بئسما)، و (إئما)، و (أئما)، و (كيلا)، فلا يوجد سبب صوتي في رسم هذه الكلمات موصولة، وتجدر الإشارة إلى أنّ من الباحثين المعاصرين من أرجع ذلك إلى قلة عدد مقاطع هذه الكلمات، فوصل بعضها ببعض قاتلاً: ((يبدو أنّ السبب الأساسي في ذلك هو كون هذه الكلمات قليلة المقاطع، فتميل إلى الاتصال بغيرها كما جاءت الكلمات ذات الحرف الواحد متصلة بغيرها ((^(٢))، ولا أوافق هذا الرأي؛ إذ إنّ الكلمات المشار إليها تتمتع بالحد الأدنى من المقاطع الذي تأتي عليه الكلمة العربية، كما إنّها جاءت في بعض المواضع مفصولة، و من الناحية المقطعية برغم وصلها صوتياً إلا أنّها تُكتب مفصولة مقطعيّاً، فمثلاً: كلما ترسم مقاطعها كما يلي: ك ل / ل / م / م / م (ما) التي يرى أنّها قليلة المقاطع رُسمت كما لو أنّها مستقلة وكذلك فيما: ف ي / م / م ، وهكذا في سائرهما، والذي أراه أنّ السبب يرجع إلى زمن السكت بين الكلمتين، فإذا كان زمن السكت كافياً لنطق حرف أو صائت قصير يفصل بين الكلمتين، تُرسم الكلمتان مفصولتين، وإذا كان دون ذلك لم يفصل نحو ما نلاحظه في حال الإدغام في: ممّا فإذا أطلنا زمن السكت بين (من) و (ما) كان رسمها مفصولة أولى، وإذا أسرعنا في النطق وقصرنا زمن السكت كان رسمها موصولة أولى، وقد أشار أبو بكر الأنباري^(٣) إلى سبب آخر في وصل "إنّ" ب"ما" في القرآن الكريم خاصة وذلك بعد إحصاء لهذا التركيب في القرآن، فتوصل إلى أنّ وصل "إنّ" ب"ما" مرتبط بوظيفة "ما" فإذا كانت بمعنى (الذي) رُسمت موصولة، وإذا كانت بمعنى غير ذلك رُسمت مفصولة، وترتب على ذلك جواز الوقف على "إنّ" فما رسم موصولاً لا يجوز فيه الوقف دون "ما" وما رسم مفصولاً جاز فيه الوقف، ومن ذلك يومئذ وحينئذ رسمتا موصولتين فلا يوقف على أولها^(٤) لاتصالها بإذ خطأ.

وأما ما أشار إليه الأسترابادي في قوله السالف الذكر: (بخلاف إنّ ما عندي حسن) يعني وجوب رسم مثل التركيب مفصولاً؛ إذ السياق يقتضي فصل (إنّ) عن (ما) لمقتضيات دلالية فلو وصل لاختلف المعنى، وهذا يقود إلى القول إنّ ثمة أسباباً توجب الفصل رسماً مع توفر شروط الوصل، أهمها أمن اللبس دلاليّاً، من ذلك رسم (يومهم) موصولاً و (يوم هم) مفصولاً

(١) ابن معاذ، كتاب البديع، ص ٢٩

(٢) الحمد، غانم قدوري (٢٠٠٤) رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية ط(١)، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ص ٣٨٦

(٣) انظر أبا بكر الأنباري، الإيضاح في الوقف والابتداء، ج ١ ص ٣١٢، ٣١٣

(٤) انظر الأنصاري، زكريا، المقتصد لتلخيص ما في المرشد، ص ٦٨، ٦٩

لأن الأصل في ذلك أن يرسم ما كان مضافاً موصولاً وما كان وقتاً مفصولاً^(١) لاختلاف معنى التركيبين، إن دور السكت أساسي في الفصل بين الكلمتين في هذه التراكيب، ومما كان السبب الدلالي عاملاً في رسمه موصولاً مرة ومفصولاً مرة ما ذكره الفراء بقوله: ((إذا رأيت حروف الاستفهام قد وصلت ب"ما" مثل أينما، و متى ما، و أي ما، و حيث ما، وكيف ما، و "أيًا ما تدعون"، كانت جزاء، ولم تكن استفهاماً، فإذا لم توصل ب"ما" كان الأغلب عليها الاستفهام وجاز فيها الجزاء))^(٢)، فالوظيفة الدلالية لهذه الألفاظ حال انفصالها غير وظيفتها حال اتصالها، وقد أدى اختلاف رسم الكلمات إلى اختلاف القراء في موضع الوقف فمثلاً في (كأين) يقف القراء عند النون إبتاعاً للمصحف، و وقف أبو عمرو بغير النون^(٣) اعتماداً على أن أصل اللفظ هو (أي) دخلت عليها كاف التشبيه، وهي بمعنى (كم) وثبت في المصاحف فيها النون بعد الياء، فالنون عنده لاحقة على الأصل، وهي تنوين، والتنوين يُحذف في الوقف، وقد رُسم التنوين نوناً ((من أجل احتمال قراءة ابن كثير وأبي جعفر))^(٤)؛ لذلك لم يعتد به، واختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا ﴾ (النمل ٢٥) بين التثقيب والتخفيف في (ألا)^(٥) فمن قرأ بالتثقيب و هم نافع، وعاصم، وأبو عمرو، وحمزة، يقفون على (ألا) ويبدوون (يسجدوا)، ومن قرأ بالتخفيف وهم أبو عبد الرحمن السلمي، والحسن، وأبو جعفر، وحميد، والكسائي، وكانوا يقفون على (ألا يا)، ويبدوون (اسجدوا)، هنا نلاحظ سعة الاحتمالات التي يوفرها الرسم القرآني للقراءات الممكنة، وهو أمر يؤكد ما ذهب إليه محمد سالم محيسن من أن الرسم القرآني هو الذي خضع للقراءات المتواترة وليس العكس^(٦).

رسم تاء التانيث:

تاء التانيث في القرآن الكريم رسمت على ضربين؛ مرة تاءً ومرة هاءً مما جعل القراء ينقسمون على قسمين في الوقف عندها، فمنهم من تقيد بما جاء في الرسم ورأى عدم مخالفته، فما جاء في المصحف بالبناء وقف عليه بالبناء وما جاء فيه بالهاء وقف عليه بالهاء، ومنهم من

(١) ابن معاذ، كتاب البديع، ص ٢٦

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج ١ ص ٨٥، وانظر ابن هشام، معني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٣٩٥، ٣٩٦

(٣) انظر القيسي، مشكل أعراب القرآن ط(٢)، حققه وعلق عليه ياسين محمد السوَّاس، دار اليمامة، دمشق،

٢٠٠٠م، ص ١٤٦

(٤) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ج ٢ ص ١٠٧ طبعة دار الكتب العلمية ٢٠٠٢

(٥) انظر الأنباري، أبا بكر، الإيضاح في الوقف والابتداء ج ١ ص ١٦٩، ١٧٠

(٦) محيسن، الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية ص ٦٦

جوّز الوجهين؛ أي الوقف على ما رسم بالتاء بالهاء، والوقف على ما رسم بالهاء بالتاء^(١)، ولكن أبا بكر الأنباري يرد على من جوّز الوجهين رافضاً ذلك بقوله: ((لأنه لو جاز خلاف المصحف في الوقف لجاز خلافه في الوصل، فلما اجتمع القراء على ترك كلّ قراءة تخالف المصحف كان من تعمد خلاف المصحف في الوصل أو الوقف مخطئاً))^(٢).

من الكلمات التي كتبت في المصحف بالتاء مرة وبالهاء مرة (الرحمة ، النعمة ، السنة ، المرأة ، الكلمة ، اللعنة، الثمرة، المصيبة ، الشجرة ، الجنة...)^(٣) وكان الغالب في هذه الألفاظ أن ترسم بالهاء والاستثناء أن ترسم بالتاء قال ابن معاذ: ((... وكلّ ما وقع في كتاب الله من ذكر (الثمرة) فهو بالهاء إلا في حم السجدة قوله تعالى ﴿ مِنْ ثَمَرَاتٍ مِنْ أَكْمَامِهَا ﴾ (٤٧) فإنه وقع بالتاء))^(٤)، وهكذا في سائر الكلمات، ويلاحظ قلة الكلمات التي رُسمت بالتاء مقارنة بالتاء التي رُسمت بالهاء، قال زكريا الأنصاري: ((فالنعمه كُتبت بالهاء إلا في أحد عشر موضعاً فبالتاء ... والرحمة كُتبت بالهاء إلا في سبعة مواضع فبالتاء... والمرأة كُتبت بالهاء إلا في سبعة مواضع فبالتاء... والكلمة كُتبت بالهاء إلا في ثلاثة مواضع فبالتاء... والمعصية كتبت بالهاء إلا في موضعين فبالتاء... ويجوز في جمع المستثنيات أن يوقف عليها بالهاء))^(٥)، وقد احتج أبو بكر الأنباري لهذه الأزواجية في رسم هذه الكلمات بالتاء مرة وبالهاء أخرى قائلاً: ((وإنما كتبتوا في المصحف بالهاء لأنهم بنوا الخطّ على الوقف، والمواضع التي كتبوها بالتاء الحجة فيها أنهم بنوا الخطّ على الوصل))^(٦)، يلاحظ في الوقف بالهاء في الكلمات السابقة أنّ الهاء مسبوقه بالصائت القصير (الفتحة) وهذا يُمكن من القول: إنّ ما حدث في الوقف على الكلمات مثل الرحمة والثمرة والنعمة عند الوقف عليها بالتاء امتنع الوقف عليها بالسكون؛ لأنّ التاء من الأصوات المقالقة، فلا يوقف عليها إلا بالقلقة و إلا امتنع ظهور التاء من الناحية الصوتية، فلجأ المتلفظ العربي إلى إجراء صوتي آخر، وهو الحذف الذي هو أحد الإجراءات المتبعة عند الوقف، فصارت الكلمة رحم = rahma ، فيكون الوقف بذلك على متحرك بحسب تعبير المقدمين من النحاة، وهو وقف غير مستحب في العربية، وبحسب علم الأصوات المعاصر يكون الوقف على مقطع قصير مفتوح: rah/ma ، وللتخلص منه جيء بهاء السكت وهو إجراء متبع في العربية أيضاً، فقالوا: رحمه rahmah ؛ ليتم به الوقف على الساكن وعلى مقطع طويل

(١) انظر الأنباري، أبا بكر، الإيضاح في الوقف والابتداء، ج ١ ص ٢٨١، ٢٨٢، الأنصاري، زكريا، المقتصد لتلخيص ما في المرشد، ص ٤١، ٤٢، وأبو البركات الأنباري، البيان في غريب القرآن، ص ٧١

(٢) الأنباري، أبو بكر، الإيضاح في الوقف والابتداء، ج ١ ص ٢٨٢

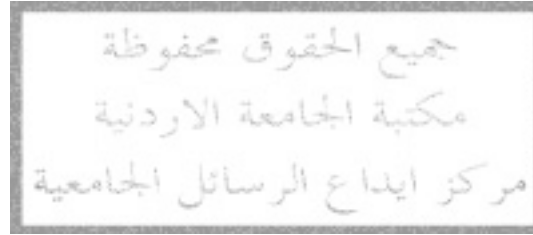
(٣) انظر ابن معاذ، كتاب البديع، ص ٣١ إلى ٣٦

(٤) المرجع السابق، ص ٣٥

(٥) الأنصاري، زكريا، المقتصد لتلخيص ما في المرشد، ص ٤٥، ٤٦، ٤٧

(٦) الأنباري، أبو بكر، الإيضاح في الوقف والابتداء، ج ١ ص ٢٨٧

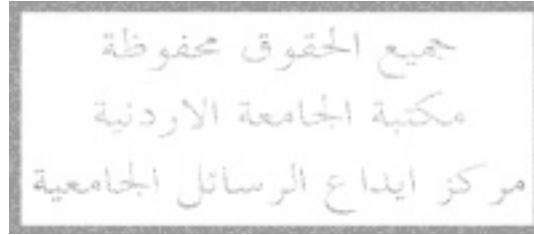
مغلق rah/mah ، ولا يختلف هذا الإجراء عن الإجراء الذي حدث بجلب هاء السكت بعد الصوائت الطويلة ويغلب الظن أنه ذات السبب في الفتحة في المواضع المشار إليها هنا فما الصوائت الطويلة إلا إشباع للصوائت القصيرة وأما عند الوقف على هذه الكلمات بالتاء فلا بد من قلقنتها لتظهر في المسموع .



الفصل الثالث: أثر الوصل عند علماء النحو وعلماء القراءات

المبحث الأول: أثر الإجراءات الصوتية وصلأ

المبحث الثاني: أثر الوصل في الرسم القرآني



المبحث الأول: أثر الإجراءات الصوتية وصلأ

المدّ:

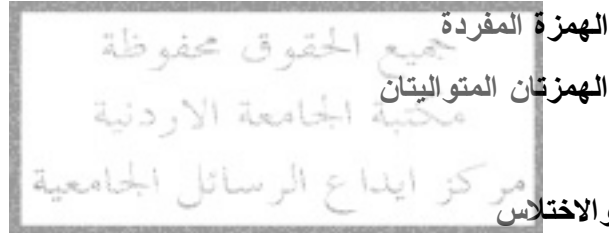
الأسباب الصوتية للمدّ

الصلة:

الصلة والمجانسة الصوتية

الصلة وتنويع المقاطع الصوتية

التسهيل



موانع الإدغام

الإدغام الكبير

الإدغام الصغير

النقل

نقل حركة الهمز إلى ال التعريف

نقل الحركة إلى ما قبل همزة الوصل

نقل الحركة والإدغام

المدّ والصلة :

إنّما جمع البحث بين هذين الإجراءين الصوتيين؛ لأنّهما ينالان الصوائت الطويلة والقصيرة من حيث إشباعها أو نطقها على وفق القياس.

تهدف الدراسة إلى إيّانة ما يتّبع عند نطق هذه الأصوات في حال الوصل بإطالتها وإشباعها أو نطقها على وفق ما يقتضيه القياس، مع تحليل أسباب ذلك من الناحية الصوتية.

المدّ:

يعرّف الضبّاع المدّ بقوله: ((المدّ في اللغة: الزيادة، ومنه "يُمدِّدُكُمْ رَبُّكُمْ" أي يزدنكم، واصطلاحاً: إطالة الصوت بحرف من حروف المدّ واللين أو من حروف اللين فقط))^(١)، من هذا التعريف نجد أنّ الإجراءات الصوتية تنصب على أصوات المدّ الألف والواو والياء، وتعرف في علم الأصوات الحديث بالصوائت، وهي الفتحة والكسرة والضمة طويلة كانت أوقصيرة، مع ملاحظة أنّ الفرق بينهما ليس في الطول فقط؛ لأنّه ثمة فروقاً دقيقة بين الصوائت الطويلة والقصيرة، فقد أثبتت الدراسات الصوتية المعاصرة أنّ الفرق بينهما لا يكمن في الطول فحسب؛ بل في الكميّة، وموضع النطق، وفي درجة الانفتاح أو الضيق^(٢)، وتنصب هذه الإجراءات الصوتية على أنصاف الصوائت أيضاً، وهي الواو والياء اللينتين غير المدينتين.

لقد جاء اهتمام علماء القراءة وعلماء النحو في دراستهم لهذه الأصوات منصّباً على المواضيع التي يمكن أطالتها فيها أو تقصيرها فيها، كما تحدثوا عن أطوالها وفق مقاييس حددها، ولكنهم اعترفوا بأنّ تلك المقاييس ليست ثابتة^(٣)، لقد بات معروفاً أنّ الصوائت من هذه الأصوات تتصف بالقدرة على الامتداد إلى أنّ يفرغ الهواء من جهاز النطق عند الإنسان ومن ثم يكون تحديد مداها غير ممكن، ولكن تقدير أطوالها في الكلام المتصل ممكن^(٤) من خلال التعود، وإنّ اختلاف القراءة في مقدار أطوال الصوائت بحسب ما قرأ به كل واحد منهم عن سابقه، كما أنّ العلم الحديث له من القدرات التقنية ما يمكّنه من قياسها حال مجيئها داخل السلسلة الكلامية، وقياس الزمن الذي يستغرقه الحرف المنطوق في الكلام قد اهتم بدراسته علم اللغة الحديث^(٥) حيث يقيس زمن النطق بالحرف والأسباب التي تؤدي إلى تقصيره أو إطالته.

(١) الضبّاع، الإضاءة في أصول القراءة، ص ١٥

(٢) انظر عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي ص ٣٢٩، و غالب المطلبي، في الأصوات اللغوية، ص ٢٢١

(٣) انظر القيسي، مكي بن أبي طالب، تمكين المد في أتى وأمن وأدم وشبهه ط(١)، تحقيق أحمد حسن الزيات، دار الأرقم، الكويت، ١٩٨٤م، ص ٣٦

(٤) انظر أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية ص ١٠٨

(٥) انظر برتيل مالمبرج، علم الأصوات، ص ١٧٥

ولكن قبل الشروع في دراسة الإجراءات الصوتية المتبعة وصلاً عند النطق بهذه الأصوات، لابد من وقفة للتعرف على صفاتها، وعلاقتها بأنصاف الصوائت؛ الواو والياء غير المديتين. إن أول صفات هذه الصوائت أنّها حركات^(١) ذات قدرة على الامتداد فهي لا يعوق مرور الهواء عند نطقها أي عائق، يقول برتيل مالمبرج: ((إن الحركات أصوات انطلاقية يندفع الهواء خلال النطق بها عبر مجراه في الفم، ودون أي عائق يعترضه))^(٢)، وهذا يؤكد النحاة العرب القدماء منذ عصر الخليل^(٣) ثم سيبويه^(٤) وابن جنى^(٥) وابن يعيش ومن جاء بعدهم، كما تتميز هذه الحركات بأنّها مجهورة كلها، وأنّ أهم صفة لها: ((هي الوضوح السمعي (sonority)))^(٦)، وهذه هي الصفات المشتركة بين الصوائت قصيرة كانت أو طويلة، ولكنها تختلف عن بعضها من حيث موضع نطق كل صوت منها، ودرجة إسماعه وسعة مخرج كل منها أو ضيقه، فالكسرة على اختلاف طولها صوت أمامي ضيق غير مدور، يحدث بارتفاع أقصى اللسان نحو الحنك الصلب أقصى ارتفاع له وهو متقدم أقصى تقدم له دون أن يحدث اقترابه من الحنك حفيفاً^(٧)، والفتحة تكون بانخفاض اللسان إلى قاع الفم أقصى ما يكون عليه الانخفاض ((مع انحراف قليل في أقصى اللسان نحو أقصى الحنك))^(٨)، ويكون ذلك مع استواء اللسان في قاع الفم، وأما الضمة فيقول إبراهيم أنيس: إنّها تحدث بالنظر ((إلى نسبة صعود اللسان نحو الحنك، فأخر ما يصل إليه أقصى اللسان في الصعود نحو أقصى الحنك، ليكون الفراغ بينهما من السعة بحيث لا يحدث الهواء أي نوع من الحفيف، هو المقياس الأخير لأصوات المد .. وهو الذي يشبه الضمة المرققة في اللغة العربية))^(٩)، أمّا الوضوح السمعي للحركات فالفتحة أكثرها في الوضوح السمعي تليها الياء، ثم الواو أقلها في الوضوح السمعي، ومن أهم ما يجب الوقوف عنده في هذا المقام هو علاقة الصوائت بأنصاف الصوائت، وتكمن هذه العلاقة في طريقة نطقها المتقاربة، فالياء اللينة (نصف الصائت) تختلف عن (الكسرة الطويلة) في درجة اقتراب أقصى اللسان من الحنك يكون اللسان عند النطق بالياء (نصف الصائت) أكثر اقتراباً ، وبذلك

(١) يطلق على الصوائت عدة مصطلحات منها الصوائت والحركات والمصوتات وأصوات المد واللين.

(٢) مالمبرج، علم الأصوات، ص ٧٥

(٣) انظر الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي (ت ٣٧٠هـ-)، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون،

راجعه محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٤م، ج ١ ص ٥١، ٥٢

(٤) في مواضع مختلفة من كتابه، كتاب سيبويه أنظر ج ٢ ص ٢٥٢، ٣٥١ ج ٣ ص ١٦٧

(٥) انظر ابن جنى، سر صناعة الإعراب، ج ١ من ص ٦ إلى ص ٣٠، و الخصائص ج ٢ ص ٣١٥ وبعده

(٦) بشر، كمال، الأصوات العربية، ص ٧٤

(٧) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٣٢، و بشر، كمال، الأصوات العربية، ص ١٤٠، و عبد الجليل عبد القادر

الأصوات الغوية ١٠٨، ١٠٩.

(٨) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية ص ٣٣، وانظر عبد الجليل عبد القادر الأصوات الغوية، ١٠٨، ١٠٩.

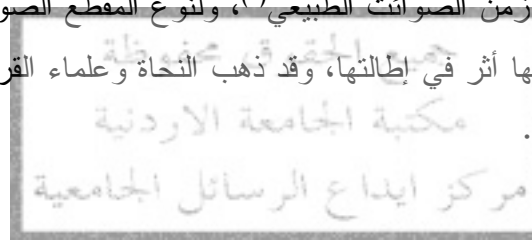
(٩) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية ص ٣٤، وانظر بشر، كمال، الأصوات العربية ص ١٤١، و عبد الجليل عبد القادر،

الأصوات اللغوية ١٠٨، ١٠٩.

يكون ((الفراغ بين مقدم اللسان وبين الحنك الأعلى ... يكون أضيق منه في حال الياء المدية وبذلك يكون لها حفيف عند النطق))^(١)، الواو والياء نصف الصائتين أقصر زمناً في النطق، وأقل وضوحاً في السمع من الواو والياء (الصائتين)^(٢)، مع هذه الفوارق فإننا نجد تداخلاً دقيقاً بينها ((فالعلاقة بين صوتي المد الضمة والكسرة ونصف المد الياء والواو تصل إلى درجة التداخل الفونيمي بحيث يحل صوت المد محل نصف المد أو بالعكس في التغيرات الصرفية من غير أن يشعر المتكلم والسامع بهذا التحول ... في نحو جيل < أجيال ، يقول < أقوال))^(٣).

الأسباب الصوتية للمد:

إن أسباب مدّ الصوائت ترجع إلى طبيعتها وهي قبولها للمد مطلقاً كما تقبل التقصير مطلقاً إلى زمن أدنى من زمن الصوائت الطبيعي^(٤)، ولنوع المقطع الصوتي الذي ترد فيه و نوع الصامت الذي يليها أثر في إطالتها، وقد ذهب النحاة وعلماء القراءة إلى تحديد أسباب مدّ أصوات المدّ في قسمين.



القسم الأول :

ما كان المدّ فيه بسبب معنوي وهو المدّ للتعظيم أو للتبرئة .
فأمّا مدّ التعظيم فيرى البحث أنّه يدخل ضمن ما أطلقوا عليه المدّ المنفصل وهو قسم من أقسام المدّ بسبب من الهمزة عندما تلي أصوات المدّ، وذلك لأنّ النصوص التي ذكروها ينطبق عليها ما ينطبق على المدّ المنفصل وهي قوله تعالى: ﴿ لا إله إلا هو ﴾^(٥) وقوله: ﴿ لا إله إلا أنت ﴾^(٦) وقوله: ﴿ لا إله إلا الله ﴾^(٧) وقوله: ﴿ لا إله إلا أنا ﴾^(٨) وقوله: ﴿ لا إله إلا الذي ﴾^(٩) هذه الآيات جاء فيها الصائت الطويل (الألف) متلواً بالهمزة ومن ثم لا تختلف من الناحية الصوتية عن الآيات الأخرى التي جاء فيها هذا الصائت متلواً بالهمزة، ولكن الفرق بينها من حيث الغاية التي يسعى الناطق إلى تحقيقها من خلال المعنى الكامن في توحيد الله سبحانه وتعالى، فهذا

(١) بشر، كمال، الأصوات العربية، ص ٨٤

(٢) المرجع نفسه والصفحة ذاتها

(٣) المطلبي، غالب فاضل، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص ٢١٦، ٢١٧

(٤) كما يحدث عند الروم، والاختلاس، والإشمام.

(٥) سورة البقرة، الآية ١٦٢

(٦) سورة الأنبياء، الآية ٣٧

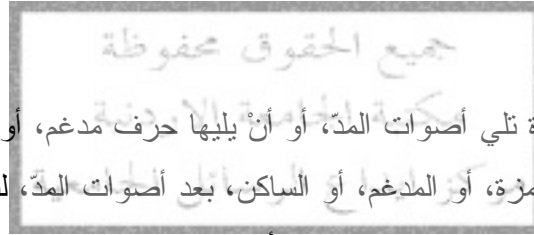
(٧) سورة الصافات، الآية ٣٥

(٨) سورة النحل، الآية ٢

(٩) سورة يونس الآية ٩٠

النوع من المد ضرب من التنغيم الصوتي، قلت إن هذا القسم من المدّ ينتمي إلى ما أطلقوا عليه المدّ المنفصل لأنّ المدّ المنفصل بحسب تعريفهم له هو: ((ما اجتمع فيه حرف المدّ والهمز في كلمتين نحو: بما أنزل، قالوا آمنا، في أنفسكم، سُمّي بذلك لانفصال حرف المدّ عن سببه))^(١)، والأمر في الآيات التي ذكرت انفصلت فيها ألف المدّ عن الهمزة، فكل واحدة منهما جاءت في كلمة، فمن الناحية الصوتية لا فرق بين أن نمدّ الألف في (بما أنزل) وأن نمدّها في (لا إله إلا هو)، وقد أكد سميّر استثنائية أن هذا النوع من المدّ أتما هو من المد المنفصل، كما أكد عدم وجود دور للمعنى في مده^(٢).

وأما المدّ الذي أطلقوا عليه مدّ التبرئة^(٣) في نحو: (لا ريب)^(٤) و(لا شية فيها)^(٥)، فقد جاء ولم تتوفر فيه الأسباب الصوتية المذكورة، فلم يلي الألف همزة ولا ساكن فهو مدّ لغاية معنوية حسب، ويرجع سببه إلى طبيعة الصائت في قدرته على الامتداد فوظفت هنا للغاية المعنوية.



القسم الثاني:

مدّ بسبب من همزة تلي أصوات المدّ، أو أن يليها حرف مدغم، أو أن يليها ساكن، وتحدثوا عن تفاصيل مجيء الهمزة، أو المدغم، أو الساكن، بعد أصوات المدّ، لقد ذكر البحث أن القدماء من النحاة وعلماء القراءة قد راعوا مواضع أصوات المدّ، وهذا يعني النظر بعين الاعتبار إلى المقطع الصوتي الذي جاء فيه صوت المدّ، كما اهتموا بنوع الصامت الذي يلي الصائت المطول، فقد يكون همزة، أو مشدداً، أو ساكناً، قال ابن جني: ((الحروف الممتولة هي الحروف الثلاثة اللينة المصوّتة، وهي الألف والياء والواو، واعلم أن هذه الحروف أين وقعت وكيف وُجِدَتْ بعد أن تكون سواكن يتبعن بعضهنّ غير مدغمات، فيها امتداد ولين، نحو: قام، وسير به، وحت، و كوز...إلا أن الأماكن التي يطول فيها صوتها وتتمكن مدتها ثلاثة وهي أن تقع بعدها - وهي سواكن توابع لما هو منهن، وهو الحركات من جنسهن - الهمزة أو الحرف المشدد أو أن يوقف عليها عند التذكر))^(٦)، وهذا من الناحية المقطعية يعني أن الهمزة لا بد أن تكون إمّا في نهاية مقطع مغلق ومن ثم فهي جزء من مقطع مشترك مع الصائت الطويل قبلها (ص ح ح ص)، وإمّا أن تكون الهمزة مرتكزاً في بناء مقطع جديد، وهذا يعني أن الصائت المطول يكون

(١) الضباع، الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص ١٨

(٢) انظر استثنائية، تحليل الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات ع ١، مج ٤، ١٩٩٦م، ص ٢٠.

(٣) انظر الضباع، الإضاءة في أصول القراءة، ص ١٧

(٤) سورة البقرة الآية ٢

(٥) سورة البقرة، الآية ٧١

(٦) ابن جني، الخصائص، ج ٣ ص ١٢٧

في نهاية مقطع طويل مفتوح (ص ح ح) بمناقشة الأمثلة التي يمثل بها لأضرب المدّ المختلفة يتبين موضع الصائت المطول في المقطع الصوتي، ((فالمتصل - يعني المدّ - أولئك ، أولياء ، يشاء ، السواى ، من سوء ...))^(١)، بالتحليل المقطعي لـ(أولئك) = 'u/lā/'ik نجد فيه الهمزة قد جاءت في مستهل مقطع جديد يلي المقطع الذي ينتهي بالصائت الطويل، والسبب في جعل الصائت الطويل هنا مطولاً وقوعه طرف المقطع، والاستعداد للنطق بصامت شديد يتطلب النطق به جهداً كبيراً، أمّا (أولياء، ويشاء) فنلاحظ أنّ الهمزة والصائت الطويل ويقعان في مقطع واحد : يشاء = 'ya/sā' ، أولياء = 'aw/li/yā'، ويرى النحاة وعلماء القراءة أنّ السبب في مد الصائت في هذا الموضع هو الهمزة لصعوبة نطقها، قال ابن الجزري: ((ووجه المد من أجل الهمزة؛ لأن حرف المدّ خفيٌّ والهمز صعبٌ فزيد في الخفي ليتمكن من النطق بالصعب))^(٢)، وهذا التحليل لا يبعد كثيراً عما توصل إليه علم الأصوات المعاصر، قال سمير استيتية: ((ويزيد طول الحركة إذا كان الصامت الذي يليها مما يحتاج إلى جهد عضلي مميز tense عند إنتاجه))^(٣)، وإن كان المقصود هنا الزيادة النسبية على القياس الطبيعي للحركة فإنه يوضح ما دفع القراء إلى إطالة الحركة وإشباعها عند الهمزة، وقد أشار ابن جنّي إلى ازدياد طول الصوائت عند الهمزة حيث قال: ((إذا وقعت بعدهن الهمزة ازددن طولاً وامتداداً وذلك نحو يشاء، وبداء، ويسوء، ويهوء ...))^(٤)، وهذه الزيادة التي أشار إليها نسبية، وليست من قبيل الإشباع الذي عُرف عند القراء.

وأما في حال ما أطلقوا عليه المدّ المنفصل فلا يكون الصائت الطويل والهمزة في مقطع واحد مطلقاً، بل يكون الصائت الطويل من مقطع والهمزة في المقطع التالي، قال ابن الجزري: ((والمنفصل نحو بما أنزل، يا أيّها، قالوا آمناً، أمره إلى الله، ... ونحو: عليهم أنذرتهم، خشي ربّه إذا زلزلت ...))^(٥) كل الأمثلة تنفصل فيها الهمزة عن الصائت المطول؛ إذ جاءت في مستهل مقطع جديد نحو: أمره إلى = 'am/ru/hū/'i/lā ، يا أيّها = 'yā/'ay/yu/hā، وجاء الصائت الطويل في نهاية مقطع طويل مفتوح، يلاحظ أن المقطع الذي فيه الصائت المطول في المدّ المتصل جاء على نوعين (ص ح ح) و(ص ح ح ص)، أمّا في المد المنفصل فقد جاء الصائت في مقطع طويل مفتوح في صورة واحدة (ص ح ح).

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٢٤٦، طبعة دار الكتب العلمية ٢٠٠٢

(٢) المصدر نفسه والصفحة ذاتها

(٣) استيتية، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص ٢٦٠

(٤) ابن جنّي، أبو الفتح، سر صناعة الإعراب، ج ١ ص ١٩، ٢٠

(٥) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٢٤٦، طبعة دار الكتب العلمية ٢٠٠٢

أمّا في حال التقاء الصائت الطويل والصوت المدغم أو الساكن فمهما كان وضع الصامت في التركيب اللغوي من حيث كونه متصلاً بالصائت المطول أو منفصلاً عنه، فإنّه يشكل مع الصائت السابق له مقطعاً طويلاً مغلقاً، نجد ذلك في أمثلة ابن الجزري التي ساقها وفق التصنيفات المشار إليها حيث قال: ((أمّا الساكن فإمّا أن يكون لازماً وإمّا أن يكون عارضاً، وهو في قسمين إمّا مدغم أو غير مدغم، فالساكن اللازم المدغم نحو: " الضالّين، دابّه ، الذّكرين... " و" تأمرونيّ أعبد ، وتعداني " عند من أدغم، ونحو: " والصفات صفاً... فالمغيرات صباحاً... " والساكن العارض المدغم نحو: قال لهم، قال ربكم... والساكن اللازم غير المدغم نحو: " لام ميم، صاد، نون" من ففتح السور ونحو: " محياي " في قراءة من سکن الياء ونحو: "بير، و ذيب، والضان " عند من أبدل الهمزة))^(١)، وتجدر الإشارة إلى اختلاف القراءة في مدّ صوت المدّ عند السكون العارض في نحو: نستعين، وتعلمون، قال الداني: ((فأهل الأداء مختلفون في زيادة التمكين لحرف المدّ في ذلك، منهم من يزيد في تمكينه... من أجل الساكن... ومنهم من لا يبالغ في إشباعه... وعلى ذلك ابن مجاهد... ومنهم من يمكن مدّه ولا يشبعه))^(٢)، فلو أخذنا أيّاً من الأمثلة المذكورة لوجدنا الصائت والساكن بعده في مقطع واحد نحو: الضالّين ad/dāl/līn، وفي "تأمرونيّ" عند من أدغم ta'/mu/rūn/ni، وفي "قال لهم": qāl/la/hum، وفي (لام) ميم lām، يبرز الخط الغليظ المقطع المقصود، ويتضح فيه الصائت المطول وسطاً وينتهي المقطع بالصامت الساكن سواء كان مدغماً أم غير مدغم، وبالنتيجة أكان سكونه لازماً أم عارضاً، أمّا نوع المقطع هنا فهو (ص ح ح ص)، مما تقدم يلاحظ أن المد بسبب الهمزة والمد للساكن والمدغم قد اشتركا في نوع المقطع وهو (ص ح ح ص) هنا تجدر الإشارة إلى ملمح هام وهو أنّ إطالة الصائت في هذا الموضع تتناقض مع سلوك الصوائت عندما تلتقي صوتاً ساكناً فهي عادة تميل إلى أن تقصّر في مثل هذه الحال، ولكن هنا حدث العكس إذ امتدت الصوائت، قال إسماعيل عمايرة: ((ومن المعلوم أنّ العربية تميل إلى تقصير المقاطع أحياناً، ومن ذلك أن تنتهي الكلمة بصائت طويل وتليها أخرى بصامت ساكن... نحو (في) فإنها منفردة تكون مقطعاً طويلاً مفتوحاً، وكذلك (ري) من قولك: (يجري) فإذا وصلناها فإنّ الياء في (في) والياء الثانية في (يجري) تصبحان كلتاها صائتاً قصيراً في نحو: في البيت fil/bayt، ويجري الولد (yaġ/ri/la/wa/la)^(٣)، والسبب في مدها في هذا الحال هو وقوعها في مقطع منبور^(٤)،

(١) المصدر نفسه، والصفحة ذاتها.

(٢) الداني، التحديد، ص ١٣٧

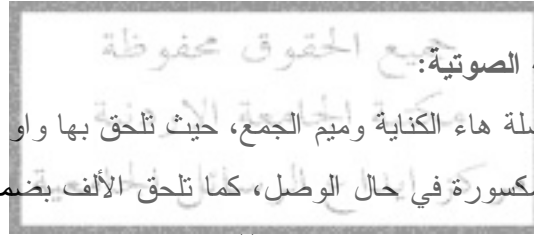
(٣) عمايرة، إسماعيل، المستشرقون والمناهج اللغوية، ص ١٤٣، وانظر ص ١٤٥

(٤) انظر أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية ص ١٢٠

فالنبر يقتضي علو الصوت بمط الصائت الذي يحتل قمة المقطع، وقد علل عبد الصبور شاهين المدّ المشبع قبل الهمزة أو المدغم بأنه تركيز للنبر على المقطع: ((اليعين ذلك على تحقيق الهمزة أو إظهار حرفٍ مشدد أو ساكن))^(١)، كما جاء المقطع (ص ح ح) في المد بسبب الهمزة في المنفصل وفي المتصل .

الصلة:

لقد جاء تحديد علماء النحو والقراءة لمواضع مدّ الواو والياء طبقاً لمواضعها في سلسلة المقاطع الصوتية، إذ نظروا إلى ما قبلها إن كان ساكناً أو متحركاً، مع ملاحظة أثر ذلك في تحديد نوع الصائت وفق قاعدة الانسجام الصوتي أو الإتياع بحسب اصطلاح القدماء، كما نظروا إلى ما بعدها إن كان ساكناً أو متحركاً بل قد ينظرون إلى ما قبل ذلك من الأصوات وتبعاً لتحرك أو سكون ما قبل الصائت أو ما بعده يقرّون مدّ الصائت أو عدم مدّه.



تتمثل الصلة في صلة هاء الكناية وميم الجمع، حيث تلتحق بها واو مدية إذا كانت مضمومة، وياء مدية إذا كانت مكسورة في حال الوصل، كما تلتحق الألف بضمير المؤنث وفقاً ووصلاً، قال زكريا الأنصاري في صلة ضمير المؤنث: ((فإن كانت لمؤنث - يقصد الهاء- لحقتها وفقاً ووصلاً؛ لأنها من مخرجها ولأنها كهي في الخفاء، فضمت الألف لبيانها فيقال ضربها وضربتها))^(٢)، ففي قوله تصريح بالتجانس الصوتي بين الهاء والألف، وتلتحق بهاء ضمير المذكر المفرد أو ميم الجمع لحرف لفظية تناسب حركتها في حال الوصل يطلقون عليها الصلة وهي عبارة عن: ((النطق بهاء ضمير المكنى عن المفرد الغائب موصولة بحرف مدّ لفظي يناسب حركتها فيوصل ضمها بواو وكسرهما بياء))^(٣)، إن هذه الصلة تعني إشباع الصائت الذي هو في النطق ضمة أو كسرة، وقد تحدثت كتب علم القراءة عن اختلاف القراء في التعامل مع هذين الصائتين وصلاً ووقفاً، فبين الإثبات والحذف اختلاف القراء قال زكريا الأنصاري: ((واختلف القراء في إثبات الياء بعد الهاء المكسورة والواو بعد الهاء المضمومة، فمن أثبتها فعلى الأصل ومن حذفها كره أن يجتمع ساكنان في نحو اضربهي... لأن الهاء ليست حاجزاً حصيناً))^(٤)، ويذهب ابن النحاس إلى أنّ في "عليهم" خمس لغات قرئ بها جميعاً قال: ((قرأ

(١) شاهين، عبد الصبور (١٩٨٧ م)، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، مكتبة الخانجي القاهرة، ص ١١٦

(٢) الأنصاري، زكريا، المقتصد لتلخيص ما في المرشد ص ٥٦،

(٣) الضباح، الإضاءة في بيان أصول القراءة ص ١٤، وانظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ج ١

ص ٢٣٩ طبعة دار الكتب العلمية ٢٠٠٢، و الأنصاري، زكريا، المقتصد ص ٥٦

(٤) الأنصاري، زكريا، المقتصد لتلخيص ما في المرشد، ص ٥٧

ابن أبي إسحاق " انعمت عليهمو " ... وقرأ الحسن " انعمت عليهم " ... وقرأ أهل المدينة " عليهم " ... وقرأ حمزة وأهل الكوفة " عليهم " ... واللغة الخامسة قرأ بها الأعرج " عليهم " ((^(١)))، إن هذه المجانسة الصوتية ضرب من التسهيل على اللسان كي يعمل من جهة واحدة، ومن تعدد طرق الأداء عند القراءة في (عليهم) قال ابن مجاهد: ((وكان أبو عمرو، وابن عامر، والكسائي، يكسرون الهاء ويسكنون الميم، فإذا لقي الميم حرف ساكن اختلفوا فكان عاصم، ونافع، وابن كثير، وابن عامر، يمضون على كسر الهاء ويضمون الميم إذا لقيها ساكن في مثل ﴿ عليهم الذلة ﴾ البقرة ٦١ .. وكان حمزة والكسائي يضمان الميم والهاء معاً فيقولون (عليهم الذلة) ... فأما كسر الهاء ووصل الميم بواو وهو قول ابن كثير ونافع ... فإنه استنتقل ضمة الهاء بعد الياء فأتى بالكسرة لأن الكسرة من جنس الياء)) ((^(٢)))، هذه مجانسة صوتية تخفيفاً على اللسان إمّا بأن تتوالى الكسرات، وإمّا بأن تتوالى الضمّات.



ذكر ابن مجاهد^(٢) أنه إذا تحرك ما قبل هاء الضمير بالفتح أو الضم يوصل بالواو، نحو: (إِنَّهُ هُوَ) بالتحليل المقطعي: in/na/hū/hu/wa' يبدو أن الغاية من هذا الإجراء بمدّ الصائت هي التنويع في المقاطع الصوتية، فلو لم يُشبع الصائت لتوالى أربعة مقاطع متماثلة، ويرى ابن الجزري أيضاً أنه إذا تحرك ما قبل الهاء بالكسر يوصل بالياء، نحو: (يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا)، وكذلك هنا لو وصل من دون إطالة الصائت لتوالى ثلاثة مقاطع متماثلة (به كثيرًا): bi/hī/ka/tī/ran، إن التدخل المقصود لتغيير بنية التركيب اللغوي، من خلال تغيير نوع المقطع الصوتي، من دون سبب صوتي يوجب ذلك، وليس غريباً عن العربية، فقد عُرف عن بعض القراء أنهم يسكنون الهاء من "هو وهي" إذا سبقت بالواو أو الفاء أو اللام، قال مكي القيسي في (وهي، وهو، و فهي، ولهي، وثم هو): ((قرأ ذلك أبو عمرو والكسائي وقالون بإسكان الهاء حيث وقع إذا كان قبل الهاء واو أو فاء أو لام أو ثمّ، وقرأ الباقون بضم الهاء من هو وكسرها من هي ...)) ((^(٤)))، ومن ذلك قراءة الكلمات التي أولها لام الأمر بتسكين اللام في حال وصلها بما قبلها، قال أحمد مفلح القضاة في الكلمات التي أولها لام الأمر ((نحو) ليقطع ليقضوا) ... فكلمة ليقطع قرأها بكسر اللام ابن عامر وأبو عمرو و ورش و رويس، وقرأها الباقون بالتسكين)) ((^(٥))) فتسكين اللام

(١) النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٧م، ص ١٢٤، ١٢٥

(٢) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص ١٠٩

(٣) انظر المرجع نفسه، ١٣٠، ١٣١

(٤) القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج ١ ص ٢٣٤

(٥) القضاة، أحمد مفلح (٢٠٠٣م) 'كيفية البدء بالكلمات القرآنية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، م ٥ اع ١

جاء للتخفيف من تتابع المقاطع المتماثلة، وقد أكد نهاد الموسى هذا الملمح بقوله: ((وأغلب الظن أنّ تسكينها - يقصد لام الأمر - عند ذلك يعود إلى عامل التيسير في النطق عن طريق المراوحة بين الحركة والإسكان بصورة متناسبة))^(١)، وهذا الإجراء بالتسكين لا يختلف عن تسكين الضاد من عضد و الخاء من فخذ، فهو تنويع في المقاطع الصوتية كسراً لتوالي مقاطع صوتية متماثلة، وقد يتخذ تنويع المقاطع الصوتية طريقاً أخرى وهي تحريك الساكن في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمُ بَخِيلًا وَرَجَلًا﴾^(٢) قراءة حفص: ورَجَلِك ، وقراءة شعبة: ورَجَلِك ((وقراءة حفص هي التي تم فيها العدول عن الأصل بإدخال صائت بعد الجيم هو الكسرة القصيرة))^(٣).

وفيما سُبقت هاؤه بالفتح، أو الضم، أو ساكن غير ياء، يرى ابن الجزري: ((ضمه من غير صلة عند كل القراء نحو: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ..﴾ (التوبة ٤٠)، و﴿لَهُ الْمُلْكُ﴾ (الأنعام ١٧٣) (...))^(٤)، وفي هذه الأمثلة نلاحظ أنّ الصائت القصير بقي على طوله الطبيعي، ولكنه دخل في تكوين مقطع يربط التركيب اللغوي ففي: (نصره الله) na/sa/ra/hul/lāh ، وبهذا الربط جيء بمقطع مختلف عن المقاطع المتوالية قبله، وأما ما سُبقت هاؤه بالكسر أو بياء ساكنة فإنّ هاءه تكسر من غير صلة^(٥) نحو قوله تعالى: ﴿عَلَى عِبْدِهِ الْكِتَابُ﴾^(٦) وقوله ﴿مَنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ﴾^(٧) وفي هذه الأمثلة نجد أنّ الصائت بقي على طوله الطبيعي؛ أي كسرة بسبب الاستغناء عن الصائت بعده لأنه للوصل، وقد ذكر البحث أن مثل هذا الصائت إذا سبق بصائت قبله يحذف لصعوبة نطق صائتين مختلفين متتاليين من دون فاصل، ولكن ابن الجزري يرى أنّ السبب في عدم مدّ الصائت يرجع إلى ما يسبقه؛ بل إنّ ما ذكره يصلح لتحديد نوع الصائت بسبب الإتيان وليس سبب تقصيره، مما يؤكد مراعاتهم للمقطع الصوتي قول ابن مجاهد: ((وأما ترك الهاء مكسورة، وضم الميم عند الساكن؛ فلأن الميم لا بد من حركتها للساكن الذي لقيها... والذين كسروا الميم للساكن الذي لقيها والهاء مكسورة أتبعوا الكسر الكسر لثقل الضم))^(٨)، وفي كلمات معينة اختلفت القراء في إشباع الصوائت بعد الهاء فيها وهي: (يؤده ، ونؤته، ونوله، نصله) فانقسموا إلى مذاهب شتى فقد ((أسكنها أبو عمرو، وحمزة، وأبو بكر... وكسرها فيها من غير

(١) الموسى، نهاد، في تاريخ العربية، ص ١٣١

(٢) سورة الإسراء، الآية ٦٤

(٣) المتولي، صبري المتولي (١٩٩٨ م)، التوجيه اللغوي والبلاغي لقراءة الإمام عاصم، دار غريب، القاهرة، ص ٢٨٥، ٢٨٦

(٤) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٢٣٩ طبعة دار الكتب العلمية ٢٠٠٢

(٥) المصدر نفسه، والصفحة ذاتها

(٦) سورة الكهف، الآية ١

(٧) سورة المؤمنون، الآية ٣٣

(٨) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات ص ١١٠

صلة يعقوب، وقالون، وأبو جعفر... وروى النقاش و أحمد وابن شنبوذ من جميع طرقهم عن الجمال بإشباع كسرة الهاء في الأربعة.... ولابن ذكوان وجهان الصلة والاختلاس، ولهاشم الثلاثة الإسكان والاختلاس والصلة^(١)، وهذا الاختلاف يؤكد ما سعى البحث إليه من أن مثل هذه الصوائت يرجع إلى طبيعتها النطقية حيث تنطق دون أن يعترضها عائق وكذلك يرجع إلى قدرتها على الاستمرار وقابليتها للتقصير.

مما تقدم تبين أن الصائت الطويل يُنطق مطوّلاً إذا جاء في مقطع مغلق بقصد زيادة النبر، كما يطوّل إذا وليه صامت بحاجة إلى جهد في نطقه، كما يطول إذا جاء في مقطع مفتوح مطلقاً تلاه في ذلك صامت ساكن أو لم يأت بعده، وهذا يقودنا إلى القول؛ بلا شك إن المقطع المغلق يتطلب إطالة الصائت قبل الساكن فيه لغرض زيادة نبر المقطع، كما يتطلب الصامت الذي يحتاج إلى جهد في نطقه إطالة الصائت قبله أيضاً، ولكن تلك الإطالة نسبية فلا تصل إلى مضاعفة الصائت أضعاف طوله، إذ إن تلك الإطالة تحدث حتى مع الطول الطبيعي للصائت، لذلك فإنّ الرأي عندي في إطالة تلك الصوائت أضعاف طولها الطبيعي يرجع أولاً إلى قدرتها الطبيعية في الامتداد، فهي تمدّ وإن لم تتوفر فيها شروط المقطع المغلق، أو الصامت الذي يتطلب جهداً في نطق؛ بدليل مدها وإطالتها دون أن يليها ذلك الصامت، و دون أن تكون في ذلك المقطع، كما هو الحال فيما أشار إليه ابن جني من أنها تطول عند وقوعها طرفاً عند التذكر، ومثلما هو الشأن في رواية ورش حيث يطيلها عندما تلي الهمزة في نحو: (مستهزؤون، ومتكئين، و أوتى، وأتينا)^(٢)؛ أي بعكس ما ذكر، كما أنه قد يطول الصائت في نحو (عليهم) وإن لم يليه الساكن أو الهمزة، قال أحمد محمد الحفيان: ((وإذا لم يكن المتحرك همزة قطع مثل (الذين أنعمت عليهم) كان حكمها الضم مع الصلة وصلاب لابن كثير وأبي جعفر وقالون))^(٣)، فالصوت التالي ل(عليهم) هو الغين المفتوح و والواو المفتوحة، وهذا يفيد أن مدّ الصائت لا يتقيد بما يتلوه من الصوائت؛ بل قد يطول من دون سبب صوتي في السياق المنطوق إلا لطبيعته القابلة للإطالة وتعود القارئ .

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ج ١ ص ٢٤١ طبعة دار الكتب العلمية ٢٠٠٢

(٢) انظر القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج ١ ص ٤٦

(٣) الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات، ص ١٨٠

التسهيل:

من الإجراءات الصوتية المتبعة عند الوصل: التسهيل، وهو يختص بالهمزة نظراً لما تنصف به من صعوبة في نطقها يلجأ المتكلم إلى تسهيلها وفق قواعد وضوابط محددة، ولكن قبل الشروع في الحديث عن تفاصيل تلك الضوابط والشروط نقف للتعرف على الهمزة مخرجاً وصفة .

الهمزة بحسب وصف سيبويه لها صوت يخرج من أقصى الحلق قال: ((فأقصاها مخرجاً الهمزة...))^(١)، وهي عنده مجهورة وشديدة قال: ((ومن الحروف الشديدة وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه وهو الهمزة...))^(٢)، من دون أن ندخل في قضايا يثيرها كلام سيبويه عن الهمزة من حيث الموضع الذي حدده مخرجاً لها، ووصفه لها بالجهر نختر ذلك ونأخذ بالوصف الحديث للهمزة فهي وفق علم الأصوات المعاصر تحدث بأن ((تسد الفتحة الموجودة بين الوترين الصوتيين حال النطق بهمزة القطع، وذلك بانطباق الوترين انطباقاً تاماً، فلا يسمح للهواء بالمرور من الحنجرة ثم ينفرج الوتران فيخرج الهواء فجأة محدثاً صوتاً انفجارياً))^(٣)، وبهذا الوصف يتحدد موضع نطق الهمزة، وتتقي عنها صفة الجهر والهمس معاً، وكان علماء النحو قد أدركوا أن الهمزة أقصى الحروف مخرجاً، ولم تسعفهم الظروف لمعرفة الوترين الصوتيين، ولكن وصفهم للهمزة بالشدة كان دقيقاً وعليه بنوا حكمهم بتقلها نطقاً، وما ترتب على ذلك من العمل على تسهيلها، قال ابن يعيش: ((اعلم أن الهمزة حرف شديد مستقل يخرج من أقصى الحلق؛ إذ كان أدخل الحروف في الحلق ما استتقل النطق به؛ إذ كان إخراجها كالتهوع، فلذلك من الاستتقال ساغ فيها التخفيف))^(٤)، وكان هذا الثقل مبعثاً لتعرض الهمزة لصور عدة عند نطقها، فمن العرب من ينطقها محققة، ومنهم من يبدلها، ومنهم من يحذفها، قال أبو بكر الأنباري على لسان الفراء: ((للعرب في الهمزة مذاهب؛ التحقيق، وترك الهمز وهو يراد، والإبدال منه))^(٥)، أما التحقيق فلغة تميم وقيس، وأما الإبدال فلغة قريش وأكثر أهل الحجاز^(٦) وأما صور تخفيفها فتكون بإبدالها أو حذفها، أو بأن تنطق بين بين، ولكنها لا تخفف إلا إذا تقدمها شيء بمعنى أن الهمزة المبتدأ بها الكلام محققة البتة، قال الزمخشري: ((ولا تخفف الهمزة إلا إذا تقدمها شيء فإن لم يتقدمها نحو: "ابتدأ" و"أب" و"أم" و"إبل" فالتحقيق ليس إلا))^(٧).

(١) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤ ص ٤٣٣

(٢) المصدر نفسه، ج ٤ ص ٤٣٤

(٣) بشر، كمال، الأصوات العربية، ص ١١٣

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥ ص ٢٦٥

(٥) الأنباري، أبو بكر، الإيضاح في الوقف والابتداء ج ١، ص ٤٠٠، وانظر الزمخشري، المفصل، ص ٥٩

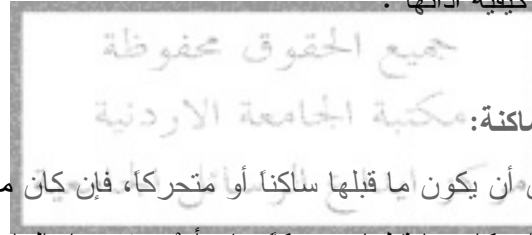
(٦) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥ ص ٢٦٥

(٧) الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ص ٥٩

جاءت نظرة المتقدمين من النحاة وعلماء القراءة إلى الهمزة تبعاً لكيفية ورودها في الكلام، فقد تأتي مفردة في الكلمة، وقد تأتي مكررة وفي الحالتين تحيط بها ظروف كانت موضع اهتمامهم.

الهمزة المفردة :

الهمزة المفردة كغيرها من الحروف تتعرض لما يتعرض له أي حرف في درج الكلام فقد تكون ساكنة أو متحركة، وقد تسبق بصوت ساكن أو متحرك، وقد تأتي في أول الكلمة أو في وسطها أو في آخرها، ولكل موضع من هذه المواضع أثره في الهمزة، ولما كانت الهمزة صعباً نطقها انعكس ذلك على كيفية أدائها .

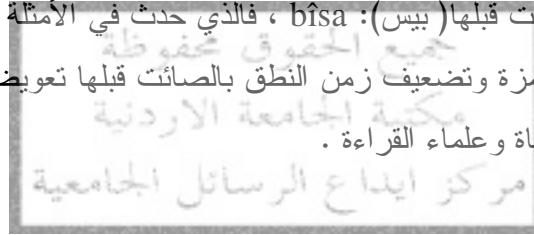


لا تخلو الهمزة من أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً، فإن كان ما قبلها ساكناً لزم تحريكه للالتقاء الساكنين ، ((وإن كان ما قبلها متحركاً جاز أن تخفف بإبدالها حرفاً من جنس حركة ما قبلها فتبدل ألفاً في كاس، وياءً في ذيب، و واواً في بوس...))^(١)، واللافت للانتباه هاهنا قولهم إن الهمزة تبدل حرفاً من جنس حركة ما قبلها، وفي ذلك نظر لأن ما قبلها لا تتوفر فيه شروط الإبدال مع الهمزة وهي أن يشترك المبدل والمبدل منه في المخرج، أو يتقارب المخرجان، أو أن يشتركا في الصفة، ولم تشترك الهمزة والصوائت التي تسبقها في المخرج، ولم تتقارب معها في المخرج ولا في الصفة، فلكل صوت من الصوائت مخرجه الذي لا يتفق مع مخرج الهمزة، وهي تشترك في صفة الجهر، فالألف مخرجها من ما بين وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى، والياء مخرجها من وسط الحنك، والواو من وسط اللسان، وكلها مجهورة وقد أشار البحث إلى أن الهمزة لا تتصف بالجهر ولا بالهمس^(٢)، ومخرجها من بين الوترين الصوتيين، إذن لا إبدال بين الهمزة والصوائت، فلا مسوغات صوتية تبيح ذلك، فما الذي حدث إذن؟ . في الحقيقة وفق علم الأصوات الحديث الذي حدث هو حذف الهمزة لتقلها والتعويض عنها بمدّ الصائت القصير قبلها أي بتضعيف زمن النطق به تعويضاً عن الهمزة المحذوفة، فتولد عن تضعيف الفتحة

(١) السيوطي، همع الهوامع، ج٤ ص٤١٧، وانظر الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ص٤٥٩، وأبا بكر الأنباري، الإيضاح في الوقف والابتداء ج١، ص١٦٥، ١٦٦، ١٦٧

(٢) انظر بشر، كمال، علم اللغة العام "الأصوات"، ص١١٢

(الألف) بحسب اصطلاح القدماء وفتحة طويلة بحسب علم الأصوات الحديث، وهكذا الأمر في حال سُبقت بالضمّة أو الكسرة، يظهر ما يسعى البحث إلى تأكّيده من خلال تحليل بعض الأمثلة التي استشهد بها علماء النحو وعلماء القراءة، قال ابن الجزري في الهمزة المفردة: ((وهو يأتي على ضربين: ساكن ومتحرك ويقع فاءً من الفعل وعيناً ولاماً، فالضرب الأول الساكن ويأتي باعتبار حركة ما قبله على ثلاثة أقسام: مضموم ما قبله نحو: (يؤمنون، ويؤتى، ورؤيا، ومؤتفة...)) ومكسور نحو: (بئس، وجئت، وشئت، ورئياً) ... ومفتوح نحو: (فأتوهن، وفأذنوا، أتوا، وأمر...)) قرأ أبو جعفر ذلك بإبدال الهمز فيه حرف مدّ بحسب حركة ما قبله^(١)، بالتحليل الصوتي يتضح ما يلي: (يؤمنون) قبل سقوط الهمزة : yu'minūna تصير (يومنون): yūminūna وفي (فأتوهن) قبل سقوط الهمزة: fa'tūhunna ، وبعد إسقاط الهمزة والتعويض عنها بمدّ الصائت قبلها (فاتوهن): fātūhunna ، وفي (بئس) قبل إسقاط الهمزة: bi'sa ، وبعد إسقاطها ومدّ الصائت قبلها (بيس): bīsa ، فالذي حدث في الأمثلة بحسب ما أظهره التحليل الصوتي هو سقوط الهمزة وتضعيف زمن النطق بالصائت قبلها تعويضاً عنها وليس إبدالها كما ذكر المتقدمون من النحاة وعلماء القراءة .



الهمزة المحركة الساكن ما قبلها:

قال الأسترابادي: ((فإن كان ما قبلها ساكناً نقلوا حركتها إلى ما قبلها وحذفوها ثم حذفوا الحركة للوقف نحو: الخبُّ والرّدُّ والبَطُّ...))^(٢)، وقد تحدث البحث عن نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها في حالة الوقف في فصله الثاني، وسيرد الحديث عن نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها في حال الوصل في المستقبل من البحث.

الهمزة المحركة المحرك ما قبلها:

لقد نظر علماء القراءة إلى حركة الهمزة وحركة ما قبلها ليقروا إبدالها إمّا على وفق حركة ما قبلها وإمّا على وفق حركة الهمزة إذا تلاها ما يفرض ذلك على النحو التالي:

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٣٠٣، طبعة دار الكتب العلمية ٢٠٠٢
(٢) الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ج ٢ ص ٣١٣، ٣١٤، وانظر المبرد، المقتضب، ج ١ ص ١٩٢، ١٩٣

أن تكون الهمزة مفتوحة مضموماً ما قبلها، فإن كانت فاءً من الفعل ((اتفق أبو جعفر و ورش على إبدالها واواً على نحو: (يوده، يواخذ، يولف...))^(١)، وإن كانت عيناً للفعل فالأصبهاني عن ورش يبدلها في (الفواد ، فواد)، وإن كانت لاماً من الفعل فإن حفصاً اختص بإبدالها في (هزوا)، و(كفوا) الملاحظ في هذه المواضع أن الهمزة حذفت و عُوِّض عنها بنصف صائت مجانس للصائت الذي قبلها كما يلي: (يواخذ) قبل الحذف صارت (يواخذ) بعد الحذف صوتياً تكون: $yu'āhiṭ \leftarrow yuwāhiṭ$ ، يبدو أن الذي حدث هو التقاء صائتين طويلين مختلفين من دون فاصل صامت بينهما؛ وفي ذلك صعوبة على اللسان في الانتقال من وضع نطق الضمة الطويل إلى الفتحة، فتحول الصائت القصير إلى نصف صائت من جنس الحركة قبل الهمزة، والسبب في سقوط الهمزة في هذه الكلمات وقوعها بين صائتين الضمة (u) و الفتحة (a) ((إذ إن موقعاً من هذا القبيل قد يؤدي بالصامت إلى الاضمحلال أو الضعف أو الانحراف عن مخرجه ... وقد لوحظ أن معظم الأصوات التي تخضع لهذا القانون ... من الأصوات التي أطلق عليها مصطلح الانفجاري وهو صوت يكاد يكون الضد الرئيس لصوت المد))^(٢)، فهما في تضاد في طريقة حدوث كل منهما؛ إذ تعتمد أصوات المدّ عند حدوثها على مرورها دون عائق في المجرى الصوتي، في حين يُعدّ الانسداد في المجرى أهم صفة للأصوات الانفجارية؛ لذلك تعمل أصوات المد على الحد منه عندما تلتقي الأصوات الانفجارية فتحذف إذا توسطت بين صائتين، وذلك ما حدث في (الفواد) $alfuwād$ بحذف الهمزة والتعويض عنها بنصف صائت (w) وكذلك الأمر في (هزوا) حيث حذفت الهمزة و عُوِّض عنها بنصف الصائت (الواو)، ما دفعنا إلى القول إن الهمزة عُوِّضت بنصف صائت في الأمثلة المذكورة هو لو تم تعويض الهمزة بصائت من جنس الصائت الذي يسبقها لتعذر ذلك صوتياً، ولأدى إلى اختلال في البنية المقطعية للكلمة فمثلاً (الفواد) $alfu'ād$ بتعويض الهمزة بإطالة الصائت قبلها (الفواد) $al/fū'ād$ فيكون المقطع التالي للصوت الممدود الذي مدّ تعويضاً يكون من دون قاعدة البداية، ومن ثم كان التعويض بنصف الصامت، فصار (الفواد) $al/fu/wād$ فكان أن بدأ المقطع الأخير من الكلمة بنصف صائت (w).

وقد تكون الهمزة مفتوحة، وما قبلها مكسوراً، ((فكان أبو جعفر يبدلها ياءً في «رئاء الناس» "٢٦٤ في البقرة، والنساء، والأنفال"، وفي «خاسياً» ٤ في الملك"، وفي «ناشيئة الليل» ٦ في

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٣٠٧

(٢) المطليبي، غالب، الأصوات اللغوية، ص ١٨٠

المزمل...))^(١)، من الناحية الصوتية حذفت الهمزة في الأمثلة المذكورة وعُوِّض عنها بنصف صائت يجانس حركة ما قبلها كما يلي: (خاسئاً) بالحذف والتعويض عن الهمزة بنصف الصائت (خاسياً) صوتياً: hāsiyan والسبب في تحول الصائت (الكسرة) إلى نصف الصائت (الياء) هو الفرار من التقاء صائتين مختلفين أحدهما أمامي وهو الكسرة، والآخر خلفي وهو الفتحة، وفي النطق بهما صعوبة على اللسان^(٢) أن ينتقل من الأمام إلى الخلف مباشرة، والأمر في ناشئة، ورتاء، لا يختلف عما حدث في خاسئاً .

وقد تكون الهمزة مضمومة بعد كسر وبعدها واو، في هذه الحال ((فإنّ أبا جعفر يحذف الهمزة، ويضم ما قبلها من أجل الواو نحو: (مستهزون، و الصابون، و متكون، و مالون ...))^(٣)، بالتحليل الصوتي مستهزؤون: mustahzi'ūn وبعد حذف الهمزة مستهزون: mustahziūn فالذي حدث هو حذف الهمزة، فالنقى الصائت القصير قبائها وهو الكسرة بالصائت الطويل بعدها وهو الواو، ومن أجل التخلص من الحركة المزدوجة (hiatus) - وهي أمر صعب على اللسان نطقه - تم التخلص منها وفقاً لقاعدة التماثل بين الصائت التي تنص على أنّ الصائت القصير يماثل الصائت الطويل إذا التقى صائتان مرتفعان قصير وطويل^(٤)، وفي هذا الموضع انتقت "بعد حذف الهمزة" الكسرة وهي صائت قصير مرتفع مع الواو وهي صائت طويل مرتفع فقلبت الكسرة ضمة، ثم شكلت الضمة القصير والضمة الطويلة صائتاً طويلاً واحداً وهو الواو، وقد تم الأمر في مراحل هكذا :

mustahzi'ūn ← mustahziūn ← mustahzuūn ← mustahzūn .

ويذكر أبو بكر الأنباري طرفاً أخرى تُقرأ بها (مستهزؤون) حيث قال: ((فمن حقق قال استهزأت ومستهزؤون، ومن أبدل من الهمزة قال استهزيت، كما يقول استقصيت، ويقول مستهزون كما يقول مستقصون، ومن ترك الهمز وهو يريد أن يستهزات بغير همز، وقال مستهزون بكسر الزاي وتسكين الواو من غير مدّ ولا همز))^(٥)، وفي قوله: (استهزيت) إشارة إلى ما أجازه بعض النحاة أمثال الأخفش الذي يرى تخفيف الهمزة المتوسطة المضمومة

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٣٠٧

(٢) انظر إستيتية، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص ٢٣٢

(٣) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٣٠٨

(٤) انظر إبراهيم، عبد الفتاح، مدخل في الصوتيات، ص ١٨٠

(٥) الأنباري، أبو بكر، الإيضاح في الوقف والابتداء ج ١، ص ٤٠٠

المكسور ما قبلها بجعلها بين الهمزة والياء^(١) أي بتخفيفها بين الهمزة وما قبلها، (استهزيت) = 'istahzayt .

وإذا كانت الهمزة مضمومة بعد فتح، قال ابن الجزري: ((فإنّ أبا جعفر يحذفها في (ولا يطون، ولم تطوها، وإنّ تطوهم ...))^(٢)، التحليل الصوتي لهذه الكلمات: يطؤون ، قبل الحذف yata'ūn وبعد حذف الهمزة يطون yatawn وعند حذف الهمزة يتم ما يلي: yataūn يلتقي صائتان مختلفان وفي ذلك صعوبة على اللسان أن يأتي بهما متتابعين من دون حاجز بينهما، كما أن الانتقال من الصائت إلى الصامت بعده يتطلب استعداد أعضاء النطق مما يجعلها تقيم حاجزاً بسيطاً بينهما بسبب الاستباق^(٣)، وهو ما يجعل الضمة تنطق واوا في هذه الحال فتصير yataūn ← yatawn ، وهذا الإجراء الصوتي يعرف بالانزلاق، قال عبد الصبور شاهين ((الواو والياء، أو حرفا العلة- كما يقال- هما من الناحية الصوتية نتيجة تتابع الحركات طويلة أو قصيرة، فإذا تتابعت الفتحة والكسرة... (a + i = y)، نتج صوت الياء، وإذا تتابعت حركتان الفتحة والضمة... (ā + u = w) نتج صوت الواو؛ أي أن الانزلاق بين الحركتين هو في الحقيقة ما يسمى بالياء أو الواو))^(٤).

وقد تكون الهمزة مكسورة بعد كسر بعدها ياء وكان أبو جعفر يحذف الهمزة في (مكتئين... و الخاطئين) بالتحليل الصوتي مكتئين muttaki'īn وبعد حذف الهمزة تصير muttakiīn ثم يشكل الصائتان القصير والطويل صائتاً طويلاً واحداً muttakīn قال عبد الفتاح إبراهيم: ((إذا كانت الحركتان قصيرة وطويلة من جنس واحد أنجزتا حركة طويلة نظراً لأنّ العربية لا تفرق صوتياً إلا بين الحركة الطويل والحركة القصيرة بغض النظر عن طول مدى الطويلة))^(٥)، وإذا كانت الهمزة مفتوحة بعد فتح، فإنّ بعض القراء أمثال نافع وأبي جعفر على تسهيلها بين بين في (أرأيت)، إذا وقعت بعد همزة الاستفهام نحو: (أرأيتكم، و أرأيتم، و أفرايتم، حيث وقع) وقد تحدث سيبويه^(٦) عن تخفيف الهمزة بنطقها بين بين، ويقصد بذلك أنّ تنطق الهمزة بصوت بينها وبين الصائت الذي يليها فإذا كان ما بعدها فتحة تنطق بين الهمزة والفتحة، وإذا كان الصائت اللاحق بالهمزة ضمة نطقت بين الهمزة والضمة، وإنّ كان الصائت الذي يلي الهمزة كسرة نطقت الهمزة بين الهمزة و الكسرة، ولكن ما حقيقة ما يطلقون عليه (همزة بين بين)؟. لقد

(١) انظر الجبوري، مي، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، ص ٥٦، ٥٧

(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٣٠٩

(٣) انظر إبراهيم، عبد الفتاح، مدخل في الصوتيات، ص ١٨٠، ١٨١

(٤) شاهين، عبد الصبور، (١٩٨٠م) المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة للصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ٢٠

(٥) إبراهيم، عبد الفتاح، مدخل في الصوتيات، ص ١٧٨

(٦) انظر سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٣ ص ٥٤٢

تحدث سيبويه عن هذه الهمزة بأنها: ((بزنتها محققه غير أنك تضعف الصوت ولا تتمه وتخفي لأنك تقربها من الألف - في حال يليها الفتحة - وذلك قولك سأل في لغة أهل الحجاز إذا لم تحقق كما يحقق بنو تميم ... فكل همزة تقرب من الحرف الذي حركتها منه))^(١)، وهذا يعني بقاءها في وزن الكلمة رغم اختفاء صورتها الانفجارية، إنَّ اختفاء الصورة الانفجارية للهمزة في الحقيقة يشجع على القول إنها محذوفة وبحدفها قال إبراهيم أنيس^(٢)، لأنها لا تظهر في المسموع، والرأي في كيفية نطق هذه الهمزة لا يتم بانطباق الحبلين الصوتيين تمام الانطباق كما يحدث في حال تحقيقها، وذلك لأن الناطق يريد الخلط بين الألف والهمزة فلا يأتي بالهمزة على تمامها، ولا يبقى على الألف على انفتاحها^(٣) فقد وصف بعض دارسي الأصوات^(٤) الإخفاء الذي أشار إليه سيبويه بأنه إسكات لذبذبة الأوتار الصوتية ثم عودتها للتذبذب، إنَّ توقف الأوتار الصوتية عن الذبذبة يعني فقدانها للجهر الذي تتصف به الألف والتي يراد تقريب الهمزة منها، وبذلك يقترب الصوت المنطوق من صوت الهمزة فهي غير مجهورة أيضاً، والسبب في جعل الهمزة بين بين وعدم حذفها كاملة والتعويض عنها بالنبر الطولي هو أن سقوطها سيؤدي إلى خلل في البنية المقطعية للكلمة فمثلاً (أرأيتمكم) 'a/ra/ay/tu/kum' بحذف الهمز دون تعويض (أرأيتمكم) 'a/ra/ay/tu/kum' يلاحظ أن المقطع المميز بالخط العريض يبدأ بصائت، وليس له قاعدة البداية، وبهذا يتضح قول سيبويه إنَّ الهمزة رغم عدم نطقها بزنتها محققه، بمعنى أنها موجودة في البنية الجوانية أو العميقة للفظ، ولذلك في التمثيل الصوتي يجب أن تبقى الهمزة في صورتها المألوفة بالرغم من عدم نطقها تحقيقاً لعدم وجود رمز خطي لها في حال كونها بين بين .

الهمزتان المتواليان:

تأتي الهمزتان المتواليان على صورتين إما في كلمة واحدة وإما في كلمتين تكون الهمزة الأولى في آخر الكلمة الأولى والثانية في مستهل الكلمة الثانية، وتتعدد زوايا النظر إلى الهمزتين من حيث كون الأولى للاستفهام أو أصل في الكلمة، أو من حيث كونها همزة قطع أو همزة

(١) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٣ ص ٥٤٢

(٢) انظر أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٧٣

(٣) انظر الجبوري، مي، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، ص ٦٧، ٦٨

(٤) انظر المرجع نفسه ص ٩٠

وصل، وإلى حركة الهمزة الثانية هل هي فتحة أو ضمة أو كسرة، وغير ذلك مما سينضح خلال الحديث التالي .

الهمزتان المجتمعتان من كلمة:

تكون الهمزة الأولى منهما للاستفهام وهي مفتوحة دائماً، والثانية إما أن تكون همزة وصل، وإما أن تكون همزة قطع، فإن كانت للقطع فلا بد أن تكون مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة. الهمزة الثانية التي هي همزة القطع المفتوحة، ويكون ما بعدها ساكناً أو متحركاً والساكن بعدها يكون حرف مدّ أو غيره، فالساكن غير حرف مدّ نحو: "أنتم" و "أنذرتهم" و "أنت" قال ابن الجزري: ((فسهلها بين الألف والهمزة ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر... أما الأزرق فأبدلها عنه ألفاً خالصة صاحب التيسير...))^(١)، أما في حال إبدالها ألفاً خالصة فإن الذي حدث هو أن تحذف الهمزة فيلتقي الصائتان القصيران؛ فتحة الهمزة الأولى وفتحة الهمزة الثانية (المحذوفة) فيشكلان صائتاً طويلاً (الألف) ففي نحو: (أنت) صوتياً : 'a'anta بعد حذف الهمزة 'ānta = 'aanta، وقد أكد فوزي الشايب أن التقاء الحركتين القصيرتين بعد سقوط الهمزة يتشكل منه حركة طويلة، وذلك ((مثل قراءة ورش " أنذرتهم" من قوله تعالى ﴿وسواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم﴾^(٢)، فالحركة الطويلة هنا لم تنشأ تعويضاً عن الهمزة المحذوفة وإنما تشكلت من التقاء الحركتين القصيرتين))^(٣)، ولم تعوض الهمزة هنا بتضعيف الصائت الذي قبلها لتعذر ذلك صوتياً، وأما تسهيلها بين الهمزة و الألف فقد تحدثت البحث عنه .

والضرب الثاني من توالي همزة الاستفهام وهمزة القطع يحتمل قراءتين؛ على الاستفهام أو على الخبر، فمن قرأ على الخبر قرأ بهمزة واحدة، ومن قرأ على الاستفهام قرأ بتحقيق الأولى والثانية، أو بتسهيل الثانية، أو بالفصل بينهما بألف، في نحو: ((أن يُؤتى أحدٌ ﴾ ٧٣ في آل عمران" فكلهم قرأ بهمزة واحدة على الخبر إلا ابن كثير، فإنه قرأه بهزتين على الاستفهام، وهو في تسهيل الهمزة الثانية، و ﴿ أعجمي وعربي ﴾ ٤٤ فصلت" رواه بهمزة واحدة على الخبر قنبل وهشام و رويس .. والباقون ممن قرأ بالاستفهام بالتسهيل...))^(٤)، وتسهيل الهمزة الثانية يكون بحذفها، ومن ثم تلتقي الحركتان حركة الهمزة الأولى مع حركة الثانية فتشكلان صائتاً طويلاً، وهو الألف، وأما إدخال ألف بينهما أي بين الهمزتين عند التخفيف فهو عبارة عن

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٢٨٣

(٢) سورة البقرة الآية ٤

(٣) الشايب، فوزي (١٩٨٣م) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، رسالة جامعية لنيل درجة الدكتوراه، جامعة

عين شمس، كلية الآداب، ص ٣٥٠

(٤) المصدر نفسه ج ١ ص ٢٨٥

مدّ حركة الهمزة الأولى وهي الفتحة وهي همزة استفهام، ولا يختلف المد هنا في نظري عن مدّ الصوائت وإشباعها قبل الهمزة، فالتركيبية الصوتية واحدة والاختلاف أحياناً في عدم تحقيق الهمزة، وقد بين البحث أنّ الهمزة في حال بين بين كامنة في البنية العميقة للكلمة.

والأمر لا يختلف مع الهمزة الثانية المكسورة فقد رويت بالتسهيل وتسهيلها هو حذفها، ولكن الصائت التالي لها وهو حركتها التي هي الكسرة تختلف عن حركة الهمزة قبلها وهي همزة الاستفهام المفتوحة، فهنا تلتقي حركتان مختلفتان في نحو: ﴿أَيْنَ لَنَا لِأَجْرًا﴾^(١) و ﴿أَيْنَكَ لِمَنْ﴾^(٢) قال ابن الجزري: ((سهلها نافع وابن كثير وأبو عمرو...))^(٣)، ففي (أين) وهي قبل الحذف (أين) صوتياً 'a'inna ← 'ainna بعد حذف الهمزة، ثم عوّض عنها بنصف صائت من جنس حركتها هو هنا (الياء) فصار (أين) 'ayinna .

وكذلك الأمر في الهمزة الثانية المضمومة تعوض بنصف حركة من جنس حركتها نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوْنَبِيْكُمْ﴾^(٤) وقوله: ﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ﴾^(٥)، ((فسهل الثانية نافع وابن كثير وأبو عمر...))^(٦)؛ أي تكون (أُونَبِيْكُمْ) 'a'unabbi'ukum تصير بعد الحذف والتعويض أُونَبِيْكُمْ 'awnabbi'ukum .

أما همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام فتأتي على ضربين مكسورة ومفتوحة، والمكسورة بعد الاستفهام تسقط في الدرج ولا تعوض نحو قوله تعالى: ﴿أَقْتَرَى عَلَى اللَّهِ﴾^(٧)،

(١) سورة الشعراء، الآية ٤١

(٢) سورة النمل الآية ٥٢

(٣) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١، ص ٢٨٨

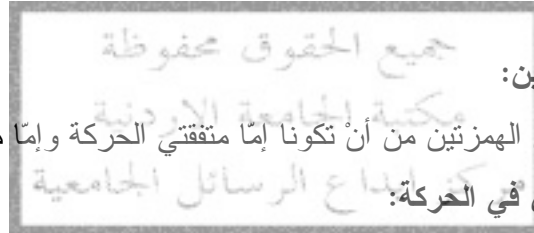
(٤) سورة آل عمران، الآية ١٥

(٥) سورة، ص الآية ٧

(٦) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١، ص ٢٩١

(٧) سورة سبأ، الآية ٨

وقوله: ﴿ أَسْتَعْفَرْتُ لَهُمْ ﴾^(١)، وإِثْمًا سقطت استغناء عنها بالصائت قبلها الذي أدى وظيفة الانتقال إلى الساكن التي كان يقوم بها الصائت القصير الذي يطلق عليه المتقدمون من النحاة وعلماء القراءة همزة وصل، وأمّا همزة الوصل المفتوحة فتسهل على وفق ما يسهل غيرها .
 أمّا الهمزتان المتتاليتان من غير أن تكون أولهما للاستفهام، وهما في نحو: " أئمة" فقد سهل الثانية نافع وأبو عمرو و ابن كثير؛ أي تكون بعد حذف الهمزة (أيمّة)، بالكتابة الصوتية 'ayimmah ؛ أي أنها تعوض بنصف صائت من جنس حركتها ذلك؛ لأنها لو حُذفت دون تعويض لأدى ذلك إلى التقاء صائتين قصيرين مختلفين وهو أمر لا يتأتى صوتياً، كما يؤدي ذلك إلى تكون مقطع ليس له قاعدة بداية مثلاً (أيمّة) 'a/im/mah بحذف الهمزة من دون تعويض فجاء نصف الصائت منطلقاً نموذجياً للمقطع الجديد 'a/yim/mah.



الهمزتان من كلمتين:
 لا يخلوا أمر هاتين الهمزتين من أن تكونا إمّا متفتحتي الحركة وإمّا مختلفتي الحركة .
الهمزتان المتفتحتان في الحركة:

تكونان متفتحتين في الكسر نحو قوله تعالى: ﴿ هُوَ لَاءِ إِنْ كُنْتُمْ ﴾^(٢)، وقوله: ﴿ مِنْ السَّمَاءِ إِلَّا ﴾^(٣)، وقوله: ﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ ﴾^(٤) أو متفتحتين في الفتح نحو قوله تعالى: ﴿ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ ﴾^(٥)، وقوله: ﴿ وَجَاءَ أَحَدُكُمْ ﴾^(٦)، و ﴿ تَلَقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ ﴾^(٧)، أو تكونان متفتحتين في الضم نحو قوله تعالى: ﴿ أَوْلِيَاءُ أَوْلِيَاءِكُمْ ﴾^(٨)، ذكر ابن الجزري أنّ القراء اختلفوا في تخفيف الهمزتين أو إسقاط الثانية فقرأ بإسقاط الأولى في الأقسام الثلاثة أبو عمرو، وسهل الأولى من المكسورتين والمضمومتين بين بين قالون والبيزي^(٩)، في هذه الحال الذي سقط هو الهمزة الثانية والحركة بعدها، فمثلاً في (أولياء أولئك) من الناحية الصوتية: 'awliyā'u 'ulā'ik ← 'awliyā'ulā'ik وهذا يعني سقوط أحد المقطعين المتماثلين تخفيفاً الأمر لا يختلف في الهمزتين المفتوحتين والمكسورتين.

(١) المنافقون، الآية ٦

(٢) سورة البقرة، الآية ٣١

(٣) سورة النساء، الآية ٢٢

(٤) سورة هود الآية ٧١

(٥) سورة المائدة، الآية ٦

(٦) سورة الأنعام، الآية ٦١

(٧) سورة الأعراف، الآية

(٨) سورة الأحقاف الآية ٣٢

(٩) انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٢٩٧

الهمزتان المختلفتان وتكونان من مفتوحة ومكسورة نحو قوله تعالى: ﴿شهداء إذا﴾^(١) ، و﴿
عَنْ أَشْيَاءَ إِنَّ يُبْدُ لَكُمْ﴾^(٢).

ومفتوحة ومضمومة نحو قوله تعالى: ﴿جاءَ أُمَّةٌ﴾^(٣) ومضمومة ومفتوحة نحو قوله
تعالى: ﴿السُّفْهَاءُ أَلَا﴾^(٤)، وقوله: ﴿نشأُ أصبنا﴾^(٥)، ومكسورة تليها مفتوحة نحو قوله تعالى:
﴿منْ حِطْبَةِ النَّسَاءِ أَوْ﴾^(٦)، وقوله: ﴿هؤلاءِ أهدى﴾^(٧)، ومضمومة تليها مكسورة نحو قوله تعالى:
﴿يشأءُ إلی﴾^(٨) وقوله: ﴿الشهداءُ إن﴾^(٩) تحدث ابن الجزري عن مذاهب القراء في تسهيل
هذه الآيات، وذكر أنّ نافعاً وابن كثير وأبا عمرو وأبا جعفر، يحققون الهمزة الأولى من الأقسام
الخمس المذكورة ويسهلون الثانية منهما بأن يجعلوها بين بين في القسم الأول والثاني، ويقلبوها
واواً خالصة في القسم الثالث، وياءً في الرابع، وأمّا في القسم الخامس فهم على ضربين منهم
من يقلبها واواً خالصة مكسورة ومنهم من يجعلها بين بين^(١٠)، الإجراءات الصوتية المتبعة في
الهمزتين من كلمتين لا تختلف عمّا فصلّ البحث فيه القول في الهمزة من كلمة، وكذلك التحليل
الصوتي لأسباب تسهيل الهمزة في المواضع المختلفة هو ذاته، فحيث توفرت الشروط الصوتية
للحذف والتعويض، أو نطق الهمزة بين بين تكرر الإجراء نفسه، ذلك لأنّها في حالة الوصل
يتصل الأداء الصوتي للتركيب اللغوي من دون النظر إلى الحدود المعيارية للكلمة .

(١) سورة البقرة، الآية ١٣٣

(٢) سورة المائدة، الآية ١٠١

(٣) سورة المؤمنون، الآية ٤٤

(٤) سورة البقرة، الآية ١٣

(٥) سورة الأعراف، الآية ١٠٠

(٦) سورة البقرة، الآية ٣٥

(٧) سورة النساء، الآية ٥١

(٨) سورة البقرة، الآية ٢١٣

(٩) سورة آل عمران، الآية ١٣

(١٠) انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٣٠٢

الإدغام :

الإدغام لغة :

قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: ((دغم: الدغمُ كسرُ الأنفِ إلى باطنه هسماً، تقول: دغمته دغمًا، والأدغم: الأسودُ الأنفِ، والدُّغمَةُ اسمٌ من إدغامِك حرفاً في حرف، وأدغمتَ الفرسَ اللجامَ أدخلتهُ في فيه، والأدغمُ: الديرَج))^(١)، وقال الأسترابادي: ((الإدغامُ في اللغة: إدخالُ الشيء في الشيء، يقال أدغمتُ اللجامَ في فمِ الدابةِ؛ أي أدخلته فيه، وليس إدغامُ الحرفِ إدخالَ فيه على الحقيقةِ بل هو إيصاله به من غير أن يُفكَّ بينهما))^(٢).

والإدغام في الاصطلاح: ((الإدغامُ ... أن تصلَ حرفاً بحرفٍ مثله من غير أن تفصلَ بينهما بحركةٍ أو وقفٍ فينبو اللسانُ عنهما نبوةً واحدةً ... وهو على ضربين ؛ إدغامُ حرفٍ في مثله من غير قلبٍ، و إدغامُ حرفٍ في مقاربه بعد القلب))^(٣)، بهذا يتضح مفهوم الإدغام بأنه النطق بحرفين متلين دفعة واحدة بشرط التتالي وسكون الأول أو تسكينه، وهو أيضا النطق بحرفين متفقين مخرجا أو صفة دفعة واحدة، وطبقا لهذين المعطيين قسم المتقدمون من النحاة وعلماء القراءة الإدغام إلى نوعين فسموا أحدهما: الإدغام الصغير أو الأصغر، وهو ما كان أول الحرفين فيه ساكنا، وسموا الآخر: الإدغام الكبير أو الأكبر، وهو ما كان فيه الحرفان متحركين^(٤)، والغاية من هذا الإجراء الصوتي المتبع في الإدغام هي تقريب صوت من صوت، قال ابن جني: ((قد ثبتَ أن الإدغامَ المألوفَ المعتادَ إمّا هو تقريبُ صوتٍ من صوتٍ ... ألا ترى أنك في قطع ونحوه قد أخفيتَ الساكنَ الأوّلَ في الثاني حتى نبا اللسانُ عنهما نبوةً واحدةً و زالتَ الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدغمه في الآخر فإن أنت أزلتَ الوقيفة والفترة على الأول خلطته بالثاني فكان قربه منه وإدغامه فيه أشدَّ لجذبه إليه وإلحاقه بحكمه ... وأما إن كانا مختلفين ثمّ قلبتَ وأدغمتَ فلا إشكال في إثارتَ تقريب أحدهما من صاحبه؛ لأن قلب المتقارب أكد من تسكين النظير))^(٥)، الملاحظ في فكرة ابن جني عن الإدغام أنه قد جمع القسمين المشار إليهما بالإدغام الصغير والإدغام الكبير في قسم واحد وعبر عنه بالإدغام

(١) الفراهيدي، كتاب العين، ج ٤ ص ٣٩٥، وانظر ابن منظور، لسان العرب، ج ١٢ ص ٢٠٢

(٢) الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب ج ٣ ص ٢٣٥، وانظر الضباع، الإضاءة في بيان أصول القراءة،

ص ١١، ومحمد سالم المحيسن، الهادي، ص ١٢٧

(٣) ابن الأنباري، عبد الرحمن، أسرار العربية، ص ٢٠٧

(٤) انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٢٧٣، وابن جني، الخصائص، ج ٢ ص ١٤١ وعلي محمد

الضباع، الإضاءة في أصول القراءة، ص ١٢، ١٣

(٥) ابن جني، الخصائص، ج ٢ ص ١٤٠ ١٤٢

الأكبر، يقابله الإدغام الأصغر، وهو عنده: ((تقريب الحرف من الحرف و إدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك))^(١)، وقصد بذلك جملة من الإجراءات الصوتية وهي الإمالة التي هي تقريب الفتحة من الكسرة، وأن تكون فاء افتعل صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً فتقلب تاؤه طاءً، وأن تكون فاء افتعل زايماً أو دالاً فتقلب تاؤه دالاً، قال ابن جني: ((ومن ذلك أن تقع السين قبل الحرف المستعلي فتقرب منه بقلبها صاداً))^(٢)، والقسمان المشار إليهما يندرجان تحت المماثلة بحسب تصنيف علم الأصوات المعاصر وسيأتي الحديث عنها لاحقاً، وفي تحليلهم للظاهرة الإدغام توصلوا إلى أن لها شرطاً وسبباً ومانعاً^(٣)، أمّا الشرط اللازم توفره ليتم الإدغام فأن يتوالى الحرفان المراد إدغامهما خطأ من دون فاصل بينهما مع سكون الأول أو تسكينه، وأمّا السبب الموجب للإدغام فهو التماثل؛ وهو أن يتفق الحرفان مخرجاً وصفةً، أو التجانس؛ وهو أن يتفق الحرفان مخرجاً ويختلفا صفةً، أو التقارب؛ وهو أن يتقارب الحرفان مخرجاً أو صفةً أو مخرجاً وصفةً، وأمّا ما يمنع الإدغام فمتعدد، تفصيله كما يلي:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية
موانع الإدغام:

وهي أن يكون الحرف الأول تاء ضمير، أو مشدداً، أو منوناً، أو أن يكون ما قبل الحرف المراد إدغامه مخفياً^(٤)، على أن هذه الموانع ليست هي كل ما يمنع الإدغام وإنما هي الأسس المطردة في منع الإدغام، وللبحث وجهة نظر في تفسير منع هذه الأسس للإدغام تختلف عما جاء عند المتقدمين من النحاة وعلماء القراءة، كما سيأتي، ويجدر بالذكر أنه ليس كل متقاربين يدغمان وليس كل متباعدين لا يدغمان، قال الزمخشري: ((وليس بمطلق أن كل متقاربين في المخرج يُدغم أحدهما في الآخر، ولا أن كل متباعدين يمتنع ذلك فيهما، فقد يعرض للمقارب من الموانع ما يحرمه من الإدغام، وينفق للمباعد من الخواص ما يُسوّغ إدغامه))^(٥)، أمّا ما ذكره بأنه ما نع للإدغام فيمكن إرجاعه إلى أسباب غير التي ذكرت وذلك على النحو التالي:

أما قولهم إن تنوين الحرف الأول ممّا يُراد إدغامه يمنع الإدغام؛ فإنما امتنع الإدغام في حال التنوين لأنه لم يلتق المثلان في الأساس وذلك نحو: "واسعٌ عليم"، و"سميعٌ عليم"، و"غفورٌ رحيم" فلم تلتق العين من الكلمة الأولى مع العين من الكلمة الثانية في قولهم "واسعٌ عليم"،

(١) المرجع نفسه ص ١٤٣

(٢) المصدر نفسه ص ١٤٤

(٣) انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٢٧٧

(٤) انظر ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ص ١٠، و الضباع، علي محمد، الإضاءة في أصول القراءة، ص

١٣

(٥) الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ص ٥٢٣، وانظر سيبويه، كتاب سيبويه ج ٤ ص ٥٨٣، ٥٨٥

فبالكتابة الصوتية: **wasicun calīm** يتبين أنّ الحركة أو الصائت وهو الضمة والنون الساكنة (التنوين) تفصل بين العين من الكلمة الأولى والعين من الكلمة الثانية، وبذلك لم يلتق المثلان وغاب ركن أساسي مما يوجب الإدغام، وهو أن يلتقي المثلان دون فاصل صائت بينهما.

وأما قولهم إنّ المشدد يمتنع أن يُدغم في مثله إذا التقيا؛ فذلك لأثّه لم يلتق المثلان أيضاً، ففي قولهم "تمّ ميفات" بالكتابة الصوتية **tamma mîqāt** فلم يلتق المثلان هنا بل هما مفصولان بحركة؛ أي بصائت قصير وهو الفتحة، وقد ذكر المبرد في تعريفه للإدغام أن الفصل بين المتماثلين بحركة يمنع الإدغام حيث يقول: ((اعلم أنّ الحرفين إذا كان لفظُهُما واحداً فسكّن الأولُ منهما فهو مدغمٌ في الثاني، وتأويلُ قولنا "مُدغمٌ" أنه لا حركة تفصلُ بينهما))^(١)، فإذا فصل بينهما بالحركة لم يكن الإدغام ممكناً، وفي المسألة قول آخر وهو في حال العمل على إدغام المثليين بتسكين الأول يلتقي ساكنان في وسط التركيب اللغوي، وهو أمر لا ترغب فيه العربية، ففي المثال السابق: **tamm mîqāt** من الناحية المقطعية يكون الأمر كما يلي: **tamm/mî/qāt** وبذلك يتواجد مقطع مديد بصامتين (**tamm**) = (ص ح ص) في وسط التركيب اللغوي، ولا ترغب العربية في هذا النوع من المقاطع إلا إذا جاء آخرًا ومن هنا امتنع الإدغام. أما قولهم كون الحرف الأول تاء ضمير غير مكسور نحو قوله تعالى: ﴿كنتُ تراباً﴾، وقوله: ﴿خَلَقْتُ طِيناً﴾^(٢)، إذا سَكُن الضمير فإن المانع من الإدغام هو أنه لو حاولنا إدغام التاء في التاء من "كنتُ تراباً" من حيث مقاطع الكلمة: **kunt/tu/rā/bā**، يلتقي ساكنان في وسط التركيب اللغوي فيشكلان مقطعاً مديداً مغلقاً بصامتين: (**kunt**) = (ص ح ص) في وسط التركيب، وذلك غير مستحب في العربية إلا إذا جاء طرفاً مع ملاحظة أن النون هنا ساكنة جاء بعدها أحد الحروف التي تخفى معها .

أما الإخفاء قبل الحرف المراد إدغامه في نحو: ﴿فلا يَحْزُنْكَ كُفْرُهُ﴾ فإن النون هنا ساكنة بغض النظر عن صفة الاستمرارية التي تتصف بها الغنة التي عبّر بها عن النون، فلو نُطقت من موضعها لنطقت ساكنة، ومن ثمّ عند محاولة الإدغام يتم تسكين الحرف التالي للنون الساكنة لغرض الإدغام فيلتقي ساكنان في وسط التركيب اللغوي كما يلي:

yah/zun/ka kuf/ruh ← yah/zunk/kuf/ruh وبذلك يتكون مقطع مديد مغلق بصامتين

وهو: **zunk**، والعربية لا تستحب مثل هذا المقطع إلا آخرًا ولذلك امتنع الإدغام .

(١) المبرد، المقتضب ج ١ ص ٢٢٧

(٢) سورة الإسراء الآية ٨١

النتيجة هي إنّ مواعن الإدغام الأساسية التي ذكرها علماء النحو هي في الغالب فرار من تكوين مقطع مديد مصمت في وسط التركيب اللغوي، وعلى الرغم مما قيل إنّ العربية تفرّ من هذا النوع من المقاطع إلا أنّه قد يأتي في وسط التركيب اللغوي في نحو قول سيبويه: ((إنّ شئت أخفيت في "ثوبُ بكر" وكان بزنته متحركاً وإنّ أسكنت جاز... فلما كانوا يصلون إلى إسكان الحرفين في الوقف من سواهما أحمّل هذا في الكلام))^(١)، وله نظير في قراءة أبي عمرو بن العلاء لقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾، فكان ((إذا التقى الحرفان وهما من كلمتين على مثال واحد متحركين أسكن الأول و أدغمه في الثاني، ولا يبالي أكان ما قبل الأول ساكناً أم متحركاً))^(٢)، وفي قراءة ابن كثير في (الذنين) بتشديد النون فبالتحليل المقطعي لـ(الذنين) متحركاً))^(٣)، فالمقطع (al/la/ṭayn/ni) من نوع (ص ح ص ص) وبهذا النهج يتكون المقطع المصمت وسط التركيب اللغوي في العربية.

ومما ذكره النحاة وعلماء القراءة أنّه مانع للإدغام هاء السكت في نحو قوله تعالى: ﴿مَالِيَةَ هَلَك﴾ قال السيوطي في إدغام المثليين: ((وهو واجب - أي الإدغام - بشرط أن يسكن الأول في نحو: "أضربُ بكرًا" ولم يكن هاء سكت بخلاف نحو: ﴿مَالِيَةَ هَلَك﴾ الحاقّة ٢٨، ٢٩، فإنّها إذا وصلت تنوي الوقف عليها والابتداء بما بعدها فتعين الفك))^(٤)، أنّ النية هنا لا علاقة لها بالأمر؛ إذ لا يمكن الفصل بين الصوتين إلا بسكتة قصيرة، ولكن إذا وصلت من دون السكت فلا يكون ثمة إلا الإدغام؛ لأنّ الأسباب الموجبة له من الناحية الصوتية قد توفرت وهي التقاء صوتين مثليين في حال وصل من دون فاصل بينهما، وهما هاء (مالية) وهي ساكنة وهاء (هلك)، وهي محرّكة، وقد ((قرأ بها كثيرون من القراء أمثال نافع وابن كثير وعاصم والكسائي وأبي جعفر، وهي قراءة صحيحة متواترة))^(٥)، وبذلك قرأ ورش، ويرى أبو حيان أنّ القراءة بالإدغام ضعيفة بقوله: ((ولهذا أظهرها القراء عند الوصل ولم يدغموها إلا رواية عن ورش بالإدغام، وهو ضعيف من حيث القياس))^(٥)، ولا أرى وجه الضعف في ذلك من الناحية القياسية؛ بل إنّ القياس هنا هو الحجة لمن أدغم في هذه القراءة، وغير القياس هو مراعاة بيان أنّ هذه الهاء ليست من بنية الكلمة، وليست ضميراً، وإتّما ألحقت لغاية تنغيمية حسب، ولكن الناحية الصوتية تُفرض الاعتداد بها .

(١) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤ ص ٤٤١

(٢) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص ١١٦

(٣) السيوطي، همع الهوامع، مج ٣ ص ٤٨٢

(٤) محيسن، الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية، ص ١٠٧

(٥) المرجع نفسه والصفحة ذاتها

ومما ذكره النحاة وعلماء القراء أنه يمنع الإدغام حذف الحرف الفاصل بين المثليين بالجزم أو ما ينوب عنه^(١) نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ ﴾^(٢)، وقوله: ﴿ يَخْلُ لَكُمْ ﴾^(٣)، وقوله: ﴿ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ ﴾^(٤)، الذي حدث في الأمثلة المذكورة هو تقصير الصائت الطويل وليس الحذف كما زعم المتقدمون من النحاة وعلماء القراء يتبين ذلك من خلال التحليل الصوتي ففي (يبتغ) الأصل قبل تقليص الصائت الطويل الذي هو الياء في الأصل (يبتغي) yabtagī، وبعد حذف جزء من الصائت الطويل yabtagi وهذا يعني بقاء الكسرة حاجزا بين المثليين ومن ثم امتنع الإدغام، والأمر في بقية الأمثلة لا يختلف عما ذكر.

الإدغام الكبير:

يحدث الإدغام الكبير عندما يلتقي الحرفان المثلان، أو المتقاربان، أو المتجانسان، وهما متحركان، وهو إدغام جائز بشرط تسكين الأول، ولكن الملاحظ عند القراء أنهم لا يدغمون إلا أبا عمرو بن العلاء، ((فقد أدغم في كلمتين مما هو من كلمة واحدة، وهما («مَناسِكُمْ»^(٥)، «مَا سَلَكَكُمْ»^(٦)))^(٧)، وأما إدغام الحرف في مثله من كلمتين، فقد ورد في سبعة عشر حرفاً وهي الباء، والتاء، والثاء، والحاء، والراء، والسين، والشين، والغين، والفاء، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون، والواو، والهاء، والياء^(٨)، وأمثلة ذلك (الكتابُ بالحق)، و(الموت تحبسونهما)، و(حيثُ تَقَفْتُمُوهم)^(٩)، ولا تعليق من الناحية الصوتية إذا سَكَنَ الأول من المتماثلين فليس ثمة إلا الإدغام في حال الوصل، ومن الناحية الصوتية في هذه الحال يكون بإسقاط حركة الحرف الأول وهو مما يخفف من البنية المقطعية للفظ، ويقلل من الجهد في النطق على النحو التالي:

قبل الإدغام: 'al/ki/tā/bu bil/haq ← 'al/ki/tāb/bil/ha' وبعده تغير عدد مقاطع التركيب اللغوي من ستة مقاطع إلى خمسة، إضافة إلى تسهيل حركة اللسان التي أشار إليها

(١) انظر مفتاح، محمد علي (١٣٧١هـ)، رواية قالون عن نافع المدني، دراسة نحوية صرفية ط(١)، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ص ٤٥٧

(٢) سورة آل عمران الآية ٨٥

(٣) سورة يوسف، الآية ٩

(٤) سورة النساء، الآية ١٠٢

(٥) سورة البقرة، الآية ٢٠٠

(٦) سورة المدثر، الآية ٤٢

(٧) انظر ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٢١ .

(٨) انظر ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، ص ٩

(٩) المرجع نفسه والصفحة ذاتها، وانظر الضباع، علي محمد، (١٩٥٣)، شرح الشاطبية، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة، ص ٣٦

النحاة وعلماء القراءة، كما يؤدي النطق بالحرفين دفعة واحدة إلى تقليص الزمن المفترض للنطق بالحرفين منفصلين، وبهذا يقل الجهد المبذول عند النطق .

الإدغام الصغير:

يكون الإدغام الأصغر بأن يلتقي الحرفان المثلان أو المتقاربان أو المتجانسان الأول منهما ساكن، وله حكمان وجوب الإدغام وجوازه.

فأما وجوبه فبالشرط المذكور، وأضافوا بالا يكون الحرف الأول هاء سكت وقد بين البحث أنه في حال هاء السكت من الناحية الصوتية ليس ثمة إلا الإدغام، كما اشترطوا ألا يكون أولهما من حروف الحلق لعسر ذلك صوتياً .

وأما جوازه فهو جائز متى توفرت الشروط السالفة الذكر، ولكن ورد فيها الخلاف بين القراء إذا جاءت حروف معينة في تركيب محدد وتلاها حروف تقاربها في المخرج، فعمل بعضهم على إدغام الحرفين المتتاليين، وأبقى بعضهم عليهما منفصلين، وتلك الحروف هي: دال قد، وذال إذ، وتاء التانيث، ولام هل، ولام بل^(١) إذا تلاها حروف معينة -كما سيرد في الأمثلة- ، كما ورد الخلاف في إدغام الحروف المتقاربة المخارج وعدم إدغامها إذا تلاها حروف معينة وعددها سبعة عشر حرفاً، وهي: الباء الساكنة إذا تلاها الفاء، الباء المحركة أو الساكنة إذا جاء بعدها الميم، والتاء إذا جاء بعدها التاء أو الذال، والذال إذا تلاها التاء، والراء الساكنة إذا جاء بعدها اللام، والفاء إذا جاء بعدها الباء، واللام في ستة مواضع، والنون إذا تلاها الصاد أو الواو أو الميم^(٢)، يبدو جلياً أن السبب في إدغام هذه الحروف هو المماثلة من حيث النطق لتقارب مخارجها أو صفاتها.

أما دال قد، وذال إذ، وتاء التانيث، ولام هل، ولام بل فقد اختلف القراء في إدغامها أو تركها من دون إدغام، أما دال قد فقد اختلفوا في إدغامها في ثمانية حروف هي: الذال والطاء والضاد والجيم والشين والسين والصاد والزاي في نحو: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا الْأَعْرَافَ ١٧٩﴾، و﴿فَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ البقرة ٢٣١، و﴿فَذُضِلُوا﴾ النساء ١٦٧، و﴿قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ آل عمران ١٧٣، ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ يوسف ٣٠، و﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ المائدة ١٠٢، و﴿وَلَقَدْ صَدَقَ سَبًّا ٢٠﴾، و﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا الْمَلَكَ ٥﴾ وفيما شاكل هذه الآيات، قال ابن الجزري: ((فأدغمها فيهن أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف وهشام ...

(١) انظر ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر ط(٢)، تحقيق عطوة عوض، دار الحديث، ١٩٩٢م، ص٤٧، والضباع، شرح الشاطبية، ص٩٤

(٢) ابن الجزري النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ٨ ١٧

وأظهرها الباوقن عند حروفها الثمانية، وهم ابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، وقالون))^(١)، وأما ذال إذ فقد اختلفوا في إدغامها وإظهارها إذا تلاها ستة أحرف وهي: التاء والجيم والذال والسين والصاد والزاي في نحو: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ﴾ البقرة ١٦٦، و﴿إِذْ جَعَلَ﴾ المائدة ٢٠، و﴿إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾ الكهف ٣٦، و﴿إِذْ سَمَعْتُمُوهُ﴾ النور ١٢، و﴿إِذْ صَرَّفْنَا﴾ الأحقاف ٢٩، و﴿إِذْ زَيْنَ﴾ الأنفال ٤٨ ((فأدغمها في الحروف الستة أبو عمرو وهشام، وأظهرها عندها نافع، وابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب))^(٢)، أما تاء التأنيث فقد اختلف القراء في إدغامها وترك إدغامها إذا تلاها ستة حروف وهي: التاء والجيم والطاء والسين والصاد والزاي، قال ابن الجزري: ((فأدغمها في الحروف الستة أبو عمرو، وحمزة، والكسائي... والباوقن بإظهارها عند الأحرف الستة وهم ابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، وقالون، و الأصبهاني عن ورش))^(٣)، وقال في اختلافهم في إدغام لام هل وبل: ((اختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ثمانية أحرف وهي: التاء والثاء والزاي والسين والصاد والطاء والظاء والنون...فالتاء نحو: ﴿هَلْ تَنْقُمُونَ مِنْهَا﴾ المائدة ٥٩... والثاء نحو: ﴿هَلْ تُؤْتِي السَّيِّئَاتِ﴾ المطففين ٣٦... والزاي نحو: ﴿بَلْ زَيْنَ لِلَّذِينَ﴾ الرعد ٣٣،... والصاد نحو: ﴿بَلْ ضَلُّوا﴾ الأحقاف ٢٨، و الطاء ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ النساء ١٥٥، والظاء ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ﴾ الفتح ١٢، والنون ﴿بَلْ نَنْبِعُ﴾ البقرة ١٧٠...فأدغم الكسائي في الأحرف الثمانية...وأظهر الباوقن اللام منهما عند الحروف الثمانية إلا أبا عمرو فإنه يدغم اللام من (هلُ ثرى) في "الملك" و"الحاقة")^(٤)، نؤجل التحليل الصوتي لأسباب إدغام هذه الأصوات في بعضها أو عدم إدغامها في بعض إلى ما بعد الفراغ من الحديث عن اختلاف القراء في إدغام الحروف المتقاربة المخارج؛ لأن الأسباب الصوتية مشتركة و لتكرار بعض الحروف في الحاليين.

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ٤٥ طبعة دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠٢، وانظر ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١١٤

(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ج ٢ ص ٣، وانظر ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١١٩

(٣) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ج ٢ ص ٥، ٦

(٤) المصدر السابق ج ٢ ص ٧٦

الإدغام في الحروف المتقاربة المخرج :

أمّا الباء الساكنة عند الفاء ((فأدغم الباء في الفاء فيها أبو عمرو والكسائي ... و رواه الجمهور عن هشام بالإظهار وعليه أهل المغرب قاطبة...))^(١)، وذلك في نحو: ﴿أَوْ يَغْلِبُ قَسَوَفَ﴾ النساء ٧٤، و﴿وَإِنْ تَعَجَبْتَ فَعَجَبٌ﴾ الرعد ٥، وأمّا الباء في الميم في قوله تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ البقرة ٢٨٤، و﴿ارْكَبْ مَعَنَا﴾ هود ٤٢ قد قرأ بالإدغام أبو عمرو والكسائي وخلف ويعقوب وقرأ الباقون بالإظهار^(٢)، وأمّا الفاء في الباء في ﴿نَخَسَفْ بِهِمْ﴾ سبأ ٩ أدغمها الكسائي وأظهرها الباقون، وأمّا الراء الساكنة في اللام نحو: ﴿اصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ﴾ مريم ٦٥، فقد أدغمها أبو عمرو من رواية السوسي وروي عن ابن مجاهد الإظهار، واللام الساكنة في الذال نحو: ﴿مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ البقرة ٢٣١ أدغمها أبو الحارث عن الكسائي وأظهرها الباقون، والثاء في الذال في ﴿يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾ الأعراف ١٧٦، أظهرها نافع وأبو جعفر وعاصم وهشام وذلك على خلاف فثمة من أقر لهم إدغامها^(٣)، وأمّا الذال في التاء نحو: ﴿اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾ البقرة ٥١، و﴿قُلْ أَفَاتَخَذْتُمُ الرَّعْدَ﴾ اقل ابن الجزري: ((فأظهر الذال عند التاء ابن كثير وحفص ...))^(٤)، وقد ذكر ابن مجاهد لنافع إدغامها قال: ((... فما اجتمعت عليه الرواة عنه أنه أدغمه: الذال إذا سكنت ولقيها التاء من كلمة واحدة كقوله: ﴿اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾ البقرة ٥١، ﴿أَخَذْتُمُ﴾ آل عمران ٨١...))^(٥)، وأمّا إدغام التاء في التاء فقد أدغمها أبو عمرو وحمزة والكسائي وهشام^(٦)، وأمّا الدال في الذال في نحو: ﴿ص ذِكْرٌ﴾ مريم ١، فقد أدغمها أبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وأظهرها الباقون^(٧)، وأمّا النون في الواو في نحو: ﴿يس والقرآن﴾ يس ١، أدغمها الكسائي ويعقوب وخلف، وقرأ الباقون بالإظهار وهم أبو عمرو وحمزة وأبو جعفر^(٨) و أمّا النون في الميم في ﴿طسم﴾ الشعراء ١، فقد أظهر النون عندها حمزة وأبو جعفر والباقون بالإدغام^(٩)، وبعد هذا الذكر الموجز عن التقاء الحرفين المتقاربين في المخرج وذكر اختلاف القراء في إدغامهما أو عدم إدغامهما ستكون وقفنا عند الجانب الصوتي لمعرفة الأسباب الموجبة للإدغام صوتيًا والأسباب

(١) المصدر السابق، ج ٢ ص ٨

(٢) انظر المصدر نفسه، ج ٢ ص ٩ ١٠

(٣) انظر ابن الجزري النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ١١ ١٢

(٤) المصدر نفسه، ج ٢ ص ١٣

(٥) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١١٤

(٦) انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ١٤

(٧) المصدر نفسه والصفحة ذاتها

(٨) المصدر نفسه ج ٢ ص ١٤، ١٥

(٩) المصدر نفسه ج ٢ ص ١٥

التي تبيح الفصل بين الحرفين المتقاربين، فأما من الناحية المقطعية فإنّ الذي يحدث عند إدغام المتقاربين هو ما يلي:

في نحو: قد ظلمك، واتخذتم: qad/ za/la/mak ← qaz/za/la/mak ، فقد بقي عدد المقاطع في الكلمة كما هو، ولكن وقع التسهيل في حركة اللسان إذ يعتمد للصوتين اعتماداً واحداً، وكذلك الأمر في اتخذتم والأمثلة الأخرى: 'it/ta/hat/tum ← 'it/ta/hat/tum، ووجه التسهيل في النطق بالصوت المضاعف يكمن في الزمن المستغرق في نطق الصوتين دفعة واحدة فهو أقل من زمن نطق المثلين^(١)، أو المتقاربين منفصلين؛ إذ في النطق بهما متصلين ينحسر زمن الفصل أو السكت، وهو مقدر في حدّه الأدنى بزمن النطق بصائت أو صامت .

وفي إدغام الحرفين المتقاربين أقول إنّ لمكي بن أبي طالب القيسي توضيحاً للأسباب الصوتية التي تفرض إدغام الحرفين المتقاربين وفق قوة الحرف أو ضعفه، ولكن ينبغي الإشارة أولاً إلى ملحظ هام تحدث عنه، وهو تقسيمه الحروف تبعاً لمخارجها وجعلها في ثلاثة مخارج يشكل كل مخرج مجالاً تتصف فيه الحروف التي تخرج منه بأنها تدغم في بعضها في الغالب، ولا تدغم فيما هو خارج عن مخرجها ، وذلك على النحو التالي:

١- اعلم أنّ المخارج على الاختصار ثلاثة: الفم والحلق والشففتين^(٢)

٢- فيجب أن تعلم أنّ حروف الحلق لا تدغم في حروف الفم ولا في حروف الشفتين، ويدغم بعض حروف الحلق في بعض لتقارب المخارج، وتعلم أنّ حروف الفم لا تدغم في حروف الحلق و لا في حروف الشفتين، ولكن يدغم بعضها في بعض، وفيها يقع أكثر الإدغام خلا الياء فلا تدغم في غيرها، ولا يدغم غيرها فيها، وتعلم أنّ حروف الشفتين لا تدغم في حروف الحلق ولا في حروف الفم لبعدهما بينهما في المخرج، ويدغم بعضها في بعض خلا الواو^(٣) فلا تدغم في غيرها ولا غيرها فيها، وخلا النون الساكنة والتنوين يدغمان في الياء والواو، وكذلك الميم لا تدغم في الياء^(٤).

ولا شك أنّ كل مخرج من هذه المخارج يشكل سمات صوتية مميزة للأصوات التي تصدر عنه، وتجدر الإشارة إلى استثنائه للصائتين الطويلين الواو والياء المديين؛ فهما يمتدان عبر القناة الصوتية كلها ومن ثم لا غرابة إن تأثرا بغيرهما أو أثرا في غيرهما، قال مالمبرج:

(١) انظر الجبوري، مي القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، ص ٧٧ ، ٧٨

(٢) مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع ج ١ ص ١٣٩

(٣) الواو وفق علم الأصوات المعاصر ليست شفوية تماماً هي من وسط الفم ولكن للشفتين دور في نطقها

(٤) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع ج ١ ص ١٤٠

((إنّ الحركات تتأثر بالصوامت التي تجاورها))^(١)، أمّا التتوين والنون الساكنة فهما صائتان أنفيان يشاركان الصوائت صفة الامتداد والجهر، ومن ثم صار من الممكن التلفظ بالحروف الأخرى مع النطق بالغنة فتتأثر الغنة بها أو تؤثر فيها.

عود إلى حديث القيسي عن قوة الحرف حيث تكمن قوته أو ضعفه في رأيه فيما يتمتع به من الصفات قال: ((اعلم أنّ الضعف في الحرف يكون بالهمس والرخاوة فإذا اجتمعا في الحرف كان أضعف له... واعلم أنّ القوة في الحرف تكون بالجهر، وبالشدّة، وبالإطباق، والتفخيم، والتكرير، وبالإستعلاء، وبالصفير، وبالإستطالة، وبالغنة، وبالنفسي))^(٢)، وأكد أنّه إذا التقى الحرفان المتقاربان في المخرج وكان أحدهما قد اجتمعت فيه صفات القوة والآخر أضعف منه فإنّ الغلبة تكون للحرف الذي هو أقوى، وربّما تعادلت قوتا الحرفين، فيجوز الإدغام كما يجوز الإظهار، ووفق هذا التجاذب بين طرفي القوة والضعف توصل إلى ما يلي:

- ١- إذا كان الحرفان متقاربين في المخرج، والحرف الأول أضعف من الثاني فيصير بالإدغام إلى زيادة قوة لأنك تبدل من الحرف الأول حرفاً من جنس الثاني ...
- ٢- أنّ يكون الحرفان المتقاربان في القوة سواء كالمثلين فيحسن الإدغام إذ لا ينقص الأول من قوته قبل الإدغام.
- ٣- من إدغام المتقاربين ضعيف قليل، وهو أنّ يكون الحرف الأول أقوى من الثاني فيصير بالإدغام أضعف من حاله قبل الإدغام.^(٣)

إنّ هذا التنظير يتفق مع نظرية الصوت الأقوى أو الجهد الأقوى التي جاء بها المعاصرون من علماء الأصوات، حيث يذهبون إلى أنّ الصوت الذي لديه صفات قوية في خصائصه يؤثر في الصوت الأضعف المجاور له بل يهيمن عليه بأن يغيره^(٤)، وقد عُرف هذا الإجراء بقانون جرامونت^(٥) (Grammont) يلخصه أحمد مختار عمر بقوله: ((حينما يؤثر صوت في آخر فإنّ الأضعف بموقعه في المقطع، أو بامتداده النطقي، هو الذي يكون عرضة للتأثر بالآخر))^(٦)، والأمر في نظرية القيسي - إن جاز التعبير - يتعلق بالامتداد النطقي للصوت، وما يخالطه من صفات الصوت المنطوق قبله أو بعده، ويظهر تأثير الصوت الأقوى من خلال دراسة التطبيقات التي قام بها القيسي في هذا الصدد حيث قال: ((فالذي يزداد قوة مع الإدغام هو كإدغام التاء في

(١) مالبرج، علم الأصوات، ص ٧٥، وانظر أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٣٦

(٢) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع، ج ١ ص ١٣٨

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ذاتها

(٤) انظر عبد الجليل عبد القادر الأصوات اللغوية ص ٢٦٨

(٥) جرامونت هو العالم فرنسي الذي صاغ القانون فعرف باسمه، انظر برتيل مالبرج، الصوتيات، ص ١٣٠

(٦) عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٧٢

الطاء نحو: ﴿قَالَتْ طَائِفَةٌ﴾ آل عمران ٧٢،... لأنّ التاء حرف ضعيف للهمس الذي فيه والطاء حرف قوي للإطباق والجهر والاستعلاء والشدة اللواتي فيها، فهو أقوى من التاء كثيراً فإذا أدغمت التاء قلبتها من ضعف إلى قوة مكررة^(١) فقد تغلبت عناصر القوة التي في الطاء على الضعف الذي في التاء، فقلبت طاء بل أدغمت التاء في الطاء بفعل بعض السمات الخاصة للطاء ولا سيما الإطباق. وربما تقاربت عناصر القوة والضعف في الصوتين ومن ثم يجوز الإدغام كما يجوز الإظهار قال القيسي: ((فإذا نقصت قوة الحرف الثاني وهو مع نقص قوته أقوى من الحرف الأول حسن الإدغام والإظهار نحو: ﴿لَهْدِمَتْ صَوَامِعُ﴾ الحج ٤٠))^(٢)، فالصوتان متقاربان من حيث القوة والضعف، فالتاء ضعيفة لأنها مهموسة وقوية لأنها شديدة والصاد ضعيف لأنه مهموس وقوي بما فيه من الصفير والاستعلاء و الإطباق.

وقد يتساوى الحرفان في القوة والضعف، ومن ثم يتساوى فيهما الإدغام والإظهار قال القيسي: ((والذي تساوى قوة الحرفين فيه إدغام الذال في التاء وذلك أنّ الذال فيها ضعف وقوة فالضعف من جهة أنّها رخوة والقوة من جهة أنّها مجهورة، وكذلك التاء فيها ضعف وقوة فالضعف من جهة أنّها مهموسة والقوة من جهة أنّها شديدة))^(٣). وقال: ((والذي يقبح الإدغام لقوة الأول وضعف الثاني، فهو نحو إدغام الراء في اللام وهو قبيح لقوة الراء بالجهر والتكرير اللذين فيه وضعف اللام لعدم التكرير وضعف الجهر فيه، فإذا أدغمت قلب الأقوى إلى الأضعف وذلك مكروه ضعيف))^(٤)، وهذا يدل على أنّ قانون تفوق الصوت الأقوى ليس بدائم التأثير، فقد يخضع الصوت الأقوى للأضعف بتأثير من موقعه بحسب تحليل علم الأصوات المعاصر، ولا اتفق مع القيسي في وصفه لإدغام الراء في اللام بالقبح والضعف، وذلك لأنّ إدغام الراء في اللام إجراء صوتي لا علاقة له بهوى المتكلم^(٥) يحدث متى توفرت شروطه الصوتية، ومن جهة أخرى فإنّ وصفه لهذا الإجراء بالضعف يردّه ما أورده عبد الصبور شاهين من الأمثلة ووصفه بإها بأنها كثيرة إذ يقول في إدغام الراء في اللام: ((وأمثلة هذا النوع من الإدغام كثيرة منها ﴿الأنهار لهُ﴾ البقرة ٢٦٦، ﴿المصير لا﴾ البقرة ٢٨٥، ﴿الغرور لتبلون﴾ آل عمران ١٨٥...))^(٦)، وقد أكد في موضع آخر أنّ إدغام الراء في اللام تحتمه القوانين الصوتية^(٧)، وفي المثالين الثاني والثالث الأمر مرتبط بوصول الآية بالتالي تليها، وليس القيسي وحده الذي

(١) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع ج ١ ص ١٣٥ ١٣٦

(٢) المرجع نفسه والصفحة ذاتها

(٣) المرجع نفسه والصفحة ذاتها

(٤) المرجع نفسه والصفحة ذاتها

(٥) انظر شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ص ٢٣٣

(٦) المرجع نفسه ص ١٤٧

(٧) انظر المرجع السابق ص ٣٨١

ينكر إدغام الراء في اللام، فقد ذكر الزركشي^(٢) أن الزجاج ينكر على أبي عمرو إدغامه الراء في اللام، ويعد ذلك خطأ فاحشاً.

إذا واصلنا تحليل الأصوات التي أدغمت في بعضها لتقارب مخارجها وجدناها لا تخرج عن نظرية الصوت الأقوى سواء أكان ذلك فيما ساقه القيسي من الأمثلة أم فيما ورد عند القراء، أو مما هو في كلمات الخاصة كقد، وإذ، وهل، فكان الإدغام فيها في الصوت الأقوى بسبب من اختلاف قوة الصوتين وهيمنة الصوت الأقوى بصفاته، فأما الإظهار فلا يتم في الأصوات المتقاربة السابق ذكرها إلا مع السكت على الصوت الأول وذلك لتقارب المخرجين وكون الأول منهما ساكناً .

المماثلة: (Assimilation)

إنّ الإجراءات الصوتية السالفة الذكر تندرج في علم الأصوات المعاصر تحت ما يعرف بالمماثلة (Assimilation)، والمماثلة تتطابق تماماً مع ما أطلق عليه سيبويه^(٣) وابن جني التقریب^(٤)؛ أي تقريب صوت من صوت، وقد عرفها خليل عطية بقوله: ((والمماثلة عبارة عن استبدال صوت بأخر تحت تأثير صوت ثالث قريب منه في الكلمة أو في الجملة))^(٥)، ولا يوافق البحث ما ذهب إليه عطية في هذا التعريف؛ لأنه يجعل مجال المماثلة محصوراً في استبدال صوت بأخر تحت تأثير صوت ثالث، في نحو ما يحدث عند النقاء النون الساكنة بالياء فتقلب ميماً، أو قلب الهاء حاءً عند العين، فأين قلب التاء طاءً عند الطاء بقوة صفة الإطباق؟ و أين الإدغام بغنة وأمثله كثيرة؟، وأين بقاء استعلاء القاف مع الكاف؟ والرأي في هذا ما ذهب إليه عبد الصبور شاهين في تعريفه للمماثلة بقوله: ((إن إطلاق المماثلة شامل في نظر المحدثين لكل تأثير يحدث بين صوتين متجاورين فيقارب بينهما مهما يكن مبلغه))^(٦)، وهذا تعريف

(٢) انظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن ج ١ ص، ٣٢٢، وانظر أبا بكر الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ص ٨٣

(٣) تحدث سيبويه عن التقريب قاصداً به المماثلة عندما تحدث عن إمالة الفتحة إلى الكسرة بتقريبها منها واستطرد فبين أن من التقريب تقريب الصاد من الزاي قال: "... وإنما أمالوا للكسرة - يقصد الألف التي بعدها أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حيث قالوا صدر فجعلوها بين الزاي والصاد" كتاب سيبويه ج ٤ ص ١١٧

(٤) انظر ابن جني، الخصائص، ج ٢ ص ١٤٠، ١٤٢

(٥) عطية، خليل (١٩٨٣)، البحث الصوتي عند العرب، دار الجاحظ للنشر بـغداد، ص ٧١

(٦) شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو، ص ٢٣٥

يستغرق الأمثلة كافة سواء ما كان فيه التحول كلياً أم جزئياً^(١)، والمماثلة نوعان تقديمية و رجعية وفق موضع الصوت المؤثر.

المماثلة الرجعية (regressive assimilation):

وتكون بأن يتأثر الصوت الأول بالصوت الثاني وهذا النوع هو الغالب في العربية في نحو: يتذكر، و يتأقل، و ينطهر، فتتطرق على التوالي يتذكر ويتأقل، و ينطهر، والذي حدث من الناحية الصوتية في يتذكر التفت التاء وهي شديدة مهموسة مع الذال وهي مجهورة رخوة، فكان أن اعتمد لهما اللسان اعتماد واحد لما في الذال من جهر، ولتقارب المخرجين تسهيلاً على اللسان لئلا يتحرك في موضعين متقاربين مرتين متتاليتين، ولكن في ذات الوقت بدأ الحبلان الصوتيان بالتذبذب قبل الانتهاء من النطق بالتاء لتتكيف مع الذال التي تليها فكان أن اكتسبت التاء صفة الجهر، وفي "ينطهر" قلبت التاء طاءً لما في الطاء من الإطباق والاستعلاء، وفي هذا النوع من المماثلة والإدغام يكون لموقع الصوت المدغم أثر كبير في عملية الإدغام، فهو لا يكون إلا في نهاية المقطع وبذلك يكون ضعيفاً في حين يكون الصوت التالي في بداية المقطع ومن ثم يكون في موضع قوي مما يزيد في تأثيره في الصوت السابق له^(٢)، أمعية

المماثلة التقديمية (progressive assimilation):

تكون بأن يؤثر الصوت السابق على اللاحق على نحو ما يحدث في صيغة افتعل في العربية، من أمثلة ذلك تأثير الزاي في التاء في زجر فالأصل في افتعل من زجر ازتجر ولكنها تتطرق (ازدجر) بقلب التاء دالا حيث كانت الزاي قوية بما فيها من الجهر و الصغير، وضعفت التاء بهمسها مع شدتها، ومن ذلك اصطبر من صبر فأصل افتعل من صبر اصتبر؛ إذ التفت الصاد وهي مفخمة ومطبقة ومستعلية ومهموسة وبها صغير، مع التاء الشديدة المهموسة فكان أن اعتمد اللسان للتاء مع صفة الإطباق والاستعلاء تخفيفاً من تعدد الحركة، فكان أن نُطق بالطاء التي توافق التاء في الشدة وتوافق الصاد في الاستعلاء فنطقت اصطبر، قال ابن يعيش: ((ومن العرب من يبدل التاء إلى ما قبلها فيقول اصبر ويصبر ومصبر واضرب و يضرب ومضرب ... وقد قرئ " أن يصالحا" ... وكان هؤلاء لما أرادوا ما ذكرنا من تجانس الصوت وتشاكله قلبوا الحرف الثاني إلى لفظ الأول وأدغموه فيه))^(٣).

(١) انظر عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي ص ٢٨٣

(٢) انظر شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو، ص ٢٣٧

(٣) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص ٣١٩

وتتجاوز المماثلة في اهتمامها متابعة علاقة الأصوات الصامتة وتأثير بعضها في بعض إلى تأثير الصوائت فيما بينها.

الاختلاس:

من القضايا التي تبرز في دراسة موضوع الإدغام عند النحاة والقراء حديثهم عن الاختلاس والروم والإشمام، وقد تحدث البحث عن الإشمام و الروم و حدد المفهوم المشترك الذي يؤدي إلى تكرار مناقشتها في مرات عدة، والحديث هنا ينصب على الاختلاس لتعلقه بالإدغام، فقد ذكر بعضهم أنّ أبو عمرو بن العلاء إذا أدغم اختلس حركة المدغم سواء أكانت فتحة أم ضمة أم كسرة، قال ابن الجزري: ((اعلم أنّه ورد النص عن أبي عمرو... أنّه كان إذا أدغم الحرف الأول في مثله أو مقاربه سواء أسكن ما قبل الأول أو تحرك إذا كان مرفوعاً أو مجروراً أشار إلى حركة))^(١)، ومضمون الاختلاس هو الإسراع في نطق الحركة قال سيبويه في حديثه عن إطالة الحركة وتقصيرها: ((فأما الذين يشبعون فيمطون وعلامتها واو وياء... وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا))^(٢)؛ أي أنهم يقصرون زمن النطق بالحركة، وقال الداني: ((أما المختلس حركته فحقه إن يسرع اللفظ به إسراعاً يظن السامع أنّ حركته ذهبت من اللفظ لشدة الإسراع، وهي كاملة في الوزن تامة في الحقيقة إلا أنّها لم تمطط ولا ترسل...))^(٣)، ومن هذا المنطلق نجد تناقضاً بين الإدغام والنطق بحركة الحرف المدغم التي صرح بها ابن الجزري، فالإشارة تعني الروم أو الإشمام بحسب ما ذكر البحث في حديثه عن الإشمام، فإذا كانت الإشارة التي يقوم بها أبو عمرو هي الروم، فقد أثبت البحث أنّها حركة تظهر في التمثيل المقطعي للكلمة، كما تظهر في التقطيع العروضي، و إذا ظهرت حركة الحرف المراد إدغامه امتنع الإدغام من الناحية الصوتية والقياسية، إذ لا بد من تسكين المدغم قبل إدغامه.

إمّا إذا كانت الإشارة إشماماً، فقد أكد البحث أنّ الإشمام لا يتم إلا بعد الفراغ من النطق بالصوت ساكناً، ومن ثم يُشار إلى الحركة، ولا تكون الحركة المُشَمَّة إلا ضمة، و بذلك يكون قد فُصل بين المدغم و المدغم فيه بسكت ولن يكون الإدغام حينئذ البتة.

بقيت حالة الإسراع في نطق أول المدغمين فإذا أسرع به فـ((لا بد أنّ الصوت سيكون خفياً فيكون لفظ الساكنين أيسر على اللسان))^(٤)، وهذا القول يفترض أنّ ما قبل الحرف المراد إدغامه ساكناً وهو أمر عسير صوتياً وإن كان علماء القراءة يقرّونه ويؤكدون صعوبته فقد جاء

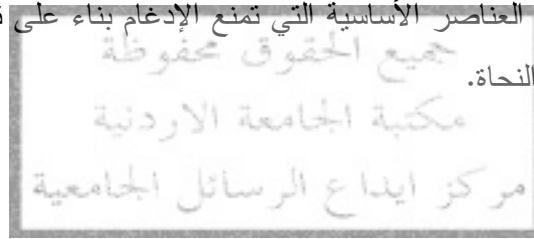
(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٢٩٦

(٢) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٢ ص ٢٩٧

(٣) الداني، التحديد في الإتقان والتجويد، ص ٩٧

(٤) الجبوري، مي، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، ص ١٠٨

عند ابن الجزري في إدغام الضاد في الشين في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾^(١)، قال: ((بلغني عن ابن مجاهد أنه كان لا يُمكنُ من إدغامه إلا حاذق))^(٢)، و مثلها قراءة أبي عمرو بن العلاء لقوله تعالى: ﴿ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً﴾^(٣)، وقوله: ﴿الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(٤) لقد قرأ بإدغام الشين في السين في (العرش سبيلاً)^(٥)، والراء من العرش ساكنة، وتسكين الشين لأجل إدغامها في السين يؤدي إلى التقاء ساكنين، وكذلك في إدغام السين في الشين من قوله: (الرأس شيباً) فالهمزة من (الرأس) ساكنة، ويذهب محمد بن يزيد إلى استحالة الجمع بين التسكين وتشديد الحرف التالي قال رداً على قولهم إنَّ أبا عمرو بن العلاء ونافع يسكنان العين من ﴿نَعْمًا﴾^(٦): ((وأما إسكان العين والميم مشددة فلا يقدر أحد أن ينطق به))^(٧)، وهذا يؤكد استحالة الإدغام مع وجود ساكن قبل المدغم، وقد رأينا فيما تقدم من البحث أن الإدغام يمتنع في مثل هذه المواضع التي تؤدي إلى تكون مقطع مديد مغلق في وسط التركيب اللغوي وهذا النوع من المقطع عدّه البحث من العناصر الأساسية التي تمنع الإدغام بناء على تحليل موانع الإدغام التي قال بها المتقدمون من النحاة.



النقل:

- (١) سورة النور، الآية ١٧٧
(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٢٩٢
(٣) سورة الإسراء، الآية ٤٢
(٤) سورة مريم، الآية ٤
(٥) انظر مغالسة، محمود حسني (١٩٨٥)، قراءة أبي عمرو بن العلاء، دراسة علمية ونقدية، مجلة دراسات مؤتة، المجلد ٢ العدد ٣
(٦) سورة البقرة، الآية ٥٨
(٧) النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، ص ١٩٨

من الإجراءات الصوتية المتبعة في حال الوصل نقل الحركة إلى الساكن قبلها، ويكاد يختص بالهمزة^(١)؛ أي نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها بعد حذفها .

نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها في حال الوصل ينقسم على قسمين؛ الأول: نقل حركة همزة القطع، والثاني نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها، وفي القسمين تنقل الحركة إلى صامت ساكن أو إلى أل التعريف وإذا توفرت شروط الإدغام يتم الإدغام في القسمين.

نقل حركة الهمزة إلى أل التعريف:

تعد (ال) التعريف حرفاً منفصلاً عن الكلمة التي يدخل عليه على رغم اتصاله بما بعده في الرسم، قال ابن الجزري: ((لام التعريف وإن اشتمت اتصالها بما دخلت عليه وكتبت معه كالكلمة الواحدة فإنها مع ذلك في حكم المنفصل الذي ينقل إليه، فلم يوجب الاتصال خطأً أن تصير بمنزلة ما هو من نفس البنية))^(٢)، ولما كانت لام التعريف بهذه الصفة جاز أن تُنقل إليها حركة الهمزة بعدها مثل غيرها من الحروف لأنها لا تكون ساكنة، ولكن سيبويه^(٣) يرى أن أداة التعريف هي (ل) اللام فقط وليس همزة الوصل -بل الصائت الذي يسبق اللام- سوى وسيلة جيء بها للتوصل إلى النطق بالساكن بعده، من هذا المنطلق قُسم النقل إلى (ال) التعريف على قسمين: قال ابن الجزري: ((فإما أن يُجعل حرف التعريف (ال) أو اللام فقط، فإن جعلت أل ابتداءً بهمزة الوصل وبعدها اللام محرّكة بحركة همزة القطع فتقول الرض والآخره واليمان ... وإن جعلت اللام فقط، فإما أن يعتد بالعارض وهو حركة اللام بعد النقل، أو لا يعتد بذلك ويعتبر بالأصل، فإذا اعتدنا بالعارض حذفنا همزة الوصل، وقلنا لرض، والآخره، واليمان ... وإن لم نعتد بالعارض واعتدنا بالأصل جعلنا همزة الوصل على حالها وقلنا الرض والآخره واليمان))^(٤)، بالتحليل الصوتي لهذا الكلام يتبين ما يلي:

الأول: باعتبار أن أداة التعريف هي (ال)؛ أي مع الاعتداد بالصائت قبل اللام، وقد أشار البحث أن هذا الصائت قد يتحول إلى همزة محققة عند استهلال الكلمة، ومن ثم يُرسم صوتياً (al'ard') وعند نقل الحركة إليه في نحو الأرض، والآخره، والآن، والإيمان، يكون نطق (الأرض) بعد سقوط الهمزة (أرض) وترسم صوتياً: 'alard'، وفي الحقيقة من الناحية الصوتية ليس ثمة نقل للحركة وذلك لأنّ الصوت الذي قبل الهمز ساكن وكان بعد الهمزة حركة فلماً

(١) ذكر ابن مالك في التسهيل نقل الحركة في مثل شَمِئْتُ بعد حذف الميم الثانية فتصير شِمْتُ قال: ((يجوز في لغة سليم حذف عين الفعل الماضي المضاعف المتصل ببناء الضمير أو نونه مجعولة حركتها على الفاء)) ص ٣١٤

(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٤٠٨

(٣) انظر سيبويه، كتاب سيبويه،

(٤) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ج ١ ص ٤٠٨، ٤٠٩

سقطت الهمزة نطق المتكلم بالحركة التي بعد الهمزة التي سقطت؛ لأن الصوت الساكن يعني أنه لا حركة تليه في النطق .

والثاني: أن تعتبر اللام هي أداة التعريف فيحذف الصائت قبلها (همزة الوصل)، فتتطق كلمة الأرض: لرض، وترسم صوتياً lard ، وفي هذا الإجراء تسهيل كبير بحذف همزتين وتقلص عدد مقاطع الكلمة إلى مقطع واحد، وقد قرأ ورش بالطريقتين، و بهما يُقرأ لنافع وأبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب في "عاداً الأولى"^(١).

النقل إلى ما قبل همزة الوصل:

أجاز النحويون نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها، وفي الواقع ما اعتبره النحاة نقلاً لحركة همز الوصل ما هو إلا نطق بالصائت الذي جُلب للتوصل به إلى النطق بالساكن بعده، وفي حال الوصل يتوسط ذلك الصائت الكلمتين ليؤدي وظيفته، ولاسيما إذا كانت الكلمة التي تسبقه تنتهي بساكن، وقبل العمل على التحليل الصوتي لبعض التراكيب اللغوية في هذا المجال، ينبغي التذكير بأن ما يسميه النحاة همزة وصل أو ألف الوصل عبارة عن صائت قصير ولكن في حال استهلال الكلمة يسبق بهمزة محققة، وفي حال الوصل ينطق كما هو صائتاً قصيراً، يتبين ذلك من خلال التحليل الصوتي كما يلي: في قوله تعالى: ﴿مَتَاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيبٍ*﴾ الذي ﴿عند وصل (مریب) بـ (الذي) تنطق (مریبين للذي) وترسم صوتياً: murībinallatī هذا في الوصل، ولكن كلمة (الذي) قبل دخولها في التركيب من الناحية الصوتية تكون: allatī بمعنى أنّ الصائت القصير (الفتحة) موجود في الحالين؛ الوصل والابتداء، ولكن عند الابتداء يسبق بهمزة مقطوعة كما يلي: 'allatī'، إنّ وجود الصائت في حال الوصل له وظيفة هامة وهي كونه مرتكزاً للانتقال إلى النطق بالساكن بعده، فلو لم يكن ثمة صائت لحدث ما لا ترغب فيه العربية في الوصل، وهو تكون مقطع مديد مسط كما يلي: مریب الذي، قبل حذف الصائت: mu/rī/bin/al/la/ṭī وبعد حذف الصائت : mu/rī/binl/la/ṭī ، فيتكون المقطع (binl) (ص ح ص ص) وهو مقطع مديد مغلق توالى فيه صامتان في وسط التركيب اللغوي دون فاصل بينهما، وهو ما لا تسمح به العربية في وسط التركيب اللغوي في الغالب، وهذا التخلص من المقطع المرفوض وسطاً بنطق الصائت القصير نجده فيما اختلف فيه القراء، واختلف فيه النحاة في حال الوصل في نحو: (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله)، (الم الله) وفي قراءة أبي جعفر

(١) انظر المصدر السابق، ج ١ ص ٤٠٩

(٢) سورة ق، الأيتان ٢٥، ٢٦

بن القعقاع^(١)، ﴿و إذ قلنا للملائكةُ اسجدوا﴾^(٢)، أي بالضمّة بعد التاء وليس بالكسرة، وفي نحو (الرحيمَ الحمد لله)، (المَ الله) تفرض القواعد اللغوية أن يكون الصائت الانتقالي كسرة، ولكن البصريين من النحاة تنبهوا إلى وظيفة الصائت الانتقالية حين قالوا: إنّ الفتحة في هذا التركيب جاءت لالتقاء الساكنين^(٣) أي للتخلص من ذلك المقطع، بمعنى أنّ الميم من (الرحيم) ساكنة و اللام من (الله) ساكنة ومن ثم لا بد من تحريك الميم فجاء بالفتحة لهذا الغرض، وقد أكد سيبويه وظيفة هذه الصوائت بأنّها وسيلة للنطق بالسواكن عامة حيث قال: ((وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به))^(٤)، و لكن البحث لا يوافق النحاة في رأيهم أن الصائت ليس الفتحة التي تسبق اللام من (الحمد) أو (الله) بل هي ذاتها، وبذلك صرح الفراء^(٥) و الكسائي^(٦)، وقال أبو البركات الأنباري: ((... فتحت الميم ها هنا لسكونها وسكون اللام بعدها... وقيل: فتحت لأنّه ألقي عليها حركة همزة الوصل من (الله) (...))^(٧)، والذي يبدو هو أنّ النحاة قد ربطوا بين وظيفة هذه الصوائت النحوية في الإعراب^(٨)، و وظيفتها الصوتية في كونها وسيلة للفصل بين ساكنين، فقد أجازوا أن يكون الصائت الانتقالي في (الرحيم الحمد) كسرة بعيداً عن وظيفتها الإعرابية^(٩)، كما أجازوا أن يكون فتحة، وقرأ بعض القراء قوله تعالى: ﴿للملائكةُ اسجدوا﴾ و﴿للملائكةُ اسجدوا﴾؛ أي بالضمّة حيناً وبالكسرة حيناً، وقرأ بعضهم ﴿قالتُ اخرج﴾ وقرأ آخرون ﴿قالتُ اخرج﴾^(١٠) ومن ذلك ما ذكره محمود حسني مغالسة أنّ عبد الله بن أبي إسحاق: ((كان يقرأ قوله تعالى: ﴿ قل هو الله أحدُ الله الصمدُ﴾^(١١)

(١) انظر أبا البركات، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢ ص ٧٤١، ٧٤٢

(٢) سورة البقرة، الآية ٣٤

(٣) انظر أبا البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢ ص ٧٤١، ٧٤٢، وعبد العال سالم مكرم، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، دت، ص ٦١، ٦٢

(٤) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤ ص ٢٤١

(٥) قال أبو زكريا الفراء " وإذا كان الحرف ينوي به الوقف نوي بما بعده الاستئناف فكانت القراءة (ل م الله) فتركت العرب همزة الألف من (الله) فصارت فتحتها في الميم لسكونها" معاني القرآن، ج ١ ص ٩

(٦) ذكر أبو جعفر النحاس أنّ الكسائي قال: " حروف التهجي إذا لقيتها ألف الوصل فحذفت ألف الوصل حركتها بحركة الألف فقلت (المَ الله) و(المُ اذكروا)...، إعراب القرآن ص ٣٠٧، ٣٠٨

(٧) أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ص ١٨٩

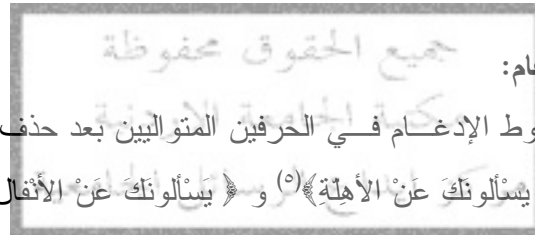
(٨) بدليل عندما نفوا أن تكون الفتحة التي في (الرحيم الحمد) هي الفتحة التي تسبق (الحمد) تأولوها بأنها فتحة إعراب على تقدير أمدح، انظر أبا البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢ ص ٧٤١، ٧٤٢

(٩) انظر أبا بكر الأنباري، الإيضاح في الوقف والابتداء، ج ١ ص ٤٥٣، ٤٥٤

(١٠) سورة يوسف، الآية ٣١

(١١) سورة الإخلاص، الآية ١، ٢

بحذف التتوين من أحد لالتقاء الساكنين أي (أحدُ الله ...) ^(١)، وقد أقرّ ابن يعيش أنّ الضمّ جيء به إبتاعاً للحركة بعده قال: ((والأصل فيما حُرِّكَ منهما - يقصد الساكنين - أن يُحْرَكَ بالكسر والذي حُرِّكَ بغيره، فلأمر نحو ضمهم في نحو: "وقالتُ اخرج"، و "عذابُنُ اركض"، و "عيونُنُ ادخلوها" للإبتاع .. وذلك أنّه اتبع ضمة التاء في قالت ضمة الراء في اخرج)) ^(٢)، ومن المعلوم أن النحاة قد بنوا حركة همزة الوصل إبتاعاً لحركة الحرف الثالث في الكلمة، إذن الحركة التي اتبعت هي نفسها في الحلين، بهذا يتّضح أنّ وظيفة الصائت عند التقاء ساكنين وصلاً تسهيل الانتقال إلى الساكن الثاني دون تخصيصه، فقد يكون كسرة أو فتحة أو ضمة، المهم في الأمر أن يكون في التركيب اللغوي ما يسوغه ^(٣)، وقد أكد نهاد الموسى أنّ التخلص من التقاء الساكنين في العربية قد تحل من وحدة الحركة التي هي الكسرة في الغالب فصار ((لا يبالي أن تكون الحركة هي الكسرة أم الفتحة أم الضمة)) ^(٤) .



نقل الحركة والإدغام:

إذا توفرت شروط الإدغام في الحرفين المتواليين بعد حذف الهمزة فإن بعض القراء يدغمونها في نحو: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾ ^(٥) و ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ ^(٦) و ﴿لِمَنِ الْأَيْمِينَ﴾ ^(٧) في هذه الآيات سكنت النون من (عن) و(من) و التقت اللام بعد حذف الهمزة، فبعد حذف الهمزة تُطق بعد لام التعريف حركة ومن ثم استغني عن الصائت الانتقالي الذي يؤتى به للنطق بالساكن، فالتقت النون واللام وهما متقاربان في المخرج وكانت النون ساكنة، فوفقاً للقواعد الصوتية في مثل هذا الحال يتم الإدغام فأدغمت النون في اللام، بالتحليل الصوتي في (عنْ الأهْلَة) صارت بعد إسقاط الهمزة (عَنْ لَهْلَة) وبادغام النون في اللام صارت (عَهْلَة) تكبت صوتياً : can al'ahillati ← canlahillati ← callahillati ، قال ابن الجزري: ((وعلى ذلك قرأنا لابن محيصة... بالإسكان في النون وإدغامها، وهو وجه قرأ به نافع ومن معه (عَادَا الأولى) في "النجم" ^(٨)، أي بحذف الهمزة وإدغام نون التتوين في اللام كما يلي: (عادا الأولى) تصير بعد حذف الهمزة والاستغناء عن الصائت الانتقالي (عادنْ لولى) وبالإدغام تصير

(١) مغالسة، محمود حسني، قراءة عبد الله ابن أبي إسحاق في الميزان، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات المجلد ٥ العدد ٢١٩٩٠م

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥ ص ٢٩٤، ٢٩٥

(٣) انظر المطلبي، غالب في الأصوات اللغوية، ص ٢٦٢

(٤) الموسى، نهاد، في تاريخ العربية، ص ١٤٦، ١٤٧

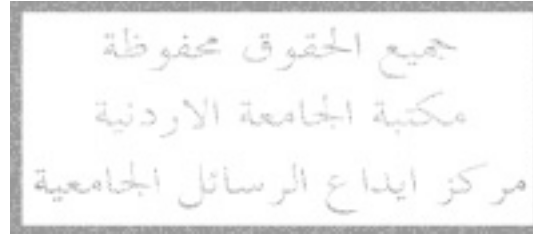
(٥) سورة البقرة، الآية، ١٨٩

(٦) سورة الأنفال، الآية، ١

(٧) سورة المائدة، الآية ١٠٦

(٨) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٣٢٣، طبعة دار الكتب العلمية ٢٠٠٢

(عادلولى) صوتياً: cādan 'al'ūlā ← cādan lūlā ← cādallūlā ، وفي هذا الإجراء الصوتي تسهيل كبير بحذف الهمز وتقليص عدد مقاطع التركيب اللغوي.

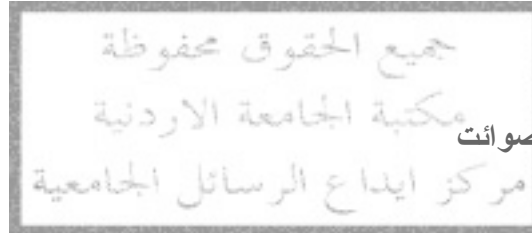


المبحث الثاني: أثر الوصل في الرسم القرآني

أثر الوصل في رسم الصوامت

ما رسم بسبب الإدغام

ما رسم بسبب التماثل



أثر الوصل في رسم الصوائت

رسم الصوائت القصيرة في صورة الألف

رسم الصوائت القصيرة في صورة الطويلة

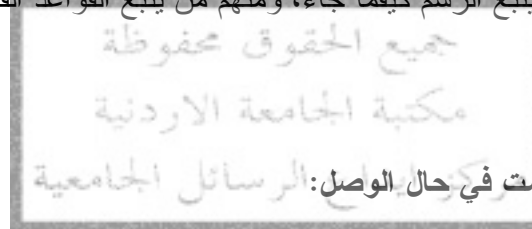
رسم الصوائت الطويلة في صورة القصيرة

أثر الوصل في الرسم القرآني:

لقد تحدثت البحث في فصله الثاني عن أثر الرسم القرآني في الوقف وتبين هناك أن للرسم أثراً كبيراً في الإجراءات الصوتية المتبعة عند الوقف تقيد بها بعض القراء، وبعضهم أثر التقيد بما تفرضه القواعد اللغوية وإنْ خالف ما جاء في الرسم، والأمر هنا شبيهه بذلك، ولكنه يتعلق بأمرين هما:

الأول: نتاج التفاعلات الصوتية بين الصوامت من إدغام أو مماثلة فيُرسَم الصوت وفقاً لها، أو يُرسَم وفق القواعد القياسية في العربية .

الثاني: تقصير وإطالة الصوائت بحسب ما تقتضيه القواعد الصوتية وصلاً ومن ثم رُسم الخط بما يوافق ذلك حيناً، ورسم وفق القواعد المعيارية في العربية حيناً آخر، و القراء في ذلك على طريقتين منهم من يتبع الرسم كيفما جاء، ومنهم من يتبع القواعد القياسية وإنْ خالف بذلك ما جاء في الرسم القرآني.



يتضح أثر الإجراء الصوتي في رسم الصوامت في حال الإدغام والمماثلة.

في حال الإدغام :

رسم (أم) مع (ما) في نحو قوله تعالى: ﴿أَمَا اشْتَمَلْتُمْ﴾^(١)، وقوله: ﴿اللَّهُ خَيْرٌ أَمَا يُشْرِكُونَ﴾^(٢)، ورسم (أن) مع (ما) في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ اسْتَعْزَى﴾^(٣)، فالسبب في رسم (أن) موصولة بـ(ما) هو الإدغام، والذي يحدث من الناحية الصوتية عند نطق (أن) موصولة بـ(ما)؛ هو أن القواعد الصوتية تُحتم أن ينطق بهما مدغمتين لتوفر شروط الإدغام حيث سكنت النون وتلاها الميم، ومن ذلك (إن) الشرطية إذا تلاها (ما) الموصولة في نحو: ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ﴾^(٤) حيث رسمت موصولة في سائر القرآن إلا في موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿وَأِنْ مَا تُرِيدَنَّ بَعْضَ الَّذِي نَعْدُهُمْ﴾^(٥) فقد رسمت مفصولة وكان السبب في رسمها مفصولة مراعاة للقواعد اللغوية التي تجعل لكل كلمة لغوية حدوداً في حال انفصالها، ومما كان الإدغام سبباً في رسمه

(١) سورة الأنعام، الآية ١٤٤

(٢) سورة النمل، الآية ٥٩

(٣) سورة عبس، الآية ٥

(٤) سورة الأنفال، الآية ٥٨

(٥) سورة الرعد، الآية ٤٠

موصولاً (من) الجارة مع (ما) الموصولة نحو قوله تعالى: ﴿مِمَّا نزلنا على عبدنا﴾^(١)، وباختصار كل نون ساكنة أو ميم ساكنة في نحو: مِنْ وَمَنْ وَإِنْ وَأَنْ، وَعَنْ، وَأَمْ وَلَكِنْ، رسمت موصولة بما بعدها إذا كان ممّا توجب قواعد اللغة إدغامها فيها، في نحو: ممّا، وأمّا، وأمّن وإمّا، وألاً، وإلاً، وألم، وعمّا، وعمّن، ولكثّاء، وأمثلة ذلك لا تكاد تحصى في القرآن الكريم، والسبب في رسمها موصولة هو إدغامها في الأداء الصوتي، ولكن الرسم لا يتقيد به في كل الأحوال^(٢)، بل إنّنا نجد في بعض الأحيان يرسمها مفصولة وفق القواعد المعيارية التي تجعل كل كلمة منفصلة عن غيرها.

في حال المماثلة:

من المماثلة رسم السين صاداً في الألفاظ التالية (الصراط)، (بصطة)، (بمصيطر)، قال أبو البركات الأنباري: ((و أصل الصراط : السراط إلا أنهم أبدلوا من السين صاداً لتوافق الطاء في الإطباق ومن هم من أبدل منها أيضاً زايًا))^(٣)، فما تمّ هنا هو موافقة الرسم للمنطوق، دون النظر إلى أصل الكلمة الذي يفرض رسمها بالسين، وقد قرأها ابن عباس بالسين، قال أبو جعفر النحاس: ((قرأ ابن عباس " السراط " بالسين وبعض قيس يقولها بين الصاد والزاي ... وقال قطرب إذا كان بعد السين في نفس الكلمة طاء أو قاف أو خاء أو غين فلك أن تقلبها صاداً))^(٤)، والذي جرى عند مجاورة السين للطاء تغلب الصوت الأقوى بصفاته على الصوت الأضعف على نحو ما وضح البحث، فقد بدأ جهاز النطق بتكيف نفسه لإطباق الطاء وتقخيمها واستعلائها قبل أن ينتهي من النطق بالسين^(٥)، فكان الصوت المنطوق صوتاً وسطاً بينهما له صفات الطاء في الإطباق والاستعلاء والتفخيم وله صفات السين في الهمس والرخاوة وذلك هو الصاد فجاء الرسم موافقاً للمنطوق.

ومن ذلك رسم تاء افتعل طاءً أو دالاً، في نحو: (اصطبر، ويصطرخون)، (مذكّر ومزجّر)^(٦) من الناحية الصوتية في مذكّر ومزجّر تم نطق صوت ثالث بين التاء والذال وبين التاء

(١) سورة البقرة الآية ٢٣

(٢) انظر ابن معاذ، كتاب البديع، ص ٢٠، ٢١، و الداني، المقنع، ص ٧٣، ٨٠ والقسي، مشكل إعراب القرآن، ص ١٦١، ١٦٢، و الحرّازي، مهدي محمد (٢٠٠١م)، بغية المرید في أحكام التجويد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ص ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١

(٣) أبو البركات، الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ص ٣٨

(٤) النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، ص ١٢٣، ١٢٤، وانظر ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات ص ١٠٥

(٥) انظر الزين، عبد الفتاح، قضايا لغوية في ضوء الأسنوية، ص ٦٤

(٦) انظر القيسي، مشكل إعراب القرآن، ص ٦٤٨

والزاي؛ أي بصوت يحمل صفات كل منهما، فمن صفات التاء أخذ الشدة و من صفات الدال والزاي الجهر، وهو الدال فجاء رسم الصوت وفق نطقه .

ومن المماثلة رسم الصوائت بالتبادل:

يختص برسم الألف فتارة تُرسم بصورة الواو وفي تارة أخرى ترسم بصورة الياء، والحجة في رسمها واواً إنّما ترسم كذلك عندما تكون مفخمة، أمّا رسمها ياءً فالحجة في ذلك أنّها مماله، ولكن ذلك لا يتم على سياق واحد في الحالين، في رسم الألف بصورة الواو، قال أبو عمرو الداني: ((ورسموا في كل المصحف الألف واواً في أربعة أصول وأربعة أحرف ...، الأصول هي: "الصلواة" و "الزكوة"، و"الحيواة"، و "الربوا" حيث وقعن، والأربعة الأحرف هي قوله تعالى في الأنعام "س٦٥٢١" والكهف "س٢٨١١٩"، (بالغدوة)، وفي النور "س٣٥٢٤" (كمشكوة)، وفي المؤمن "س٤١٤٠" (النجوة)، وفي النجم "س٢٠٥٣" (منوة) ...))^(١)، فالمنطوق في هذه الكلمات هو الألف أي الفتحة الطويلة، والمرسوم هو الواو، فكلمة الزكاة وفق نطقها عند الوقف ترسم: azzakāh، ولكنها رسمت كما يلي: azzakūh، وكان السبب في رسم الألف واواً في الكلمات السابقة هو أنّ النطق بها يصاحبه التنخيم نظراً لكونها مسبوقه بأصوات مفخمة، وبذلك تماثلت مع الضمة فرسمت بصورة الضمة الطويلة، وهذا ما صرح به سيبويه^(٢) وابن يعيش^(٣)، إنّ هذا الإجراء الصوتي يتضمن الجواب عن السؤال الذي طرحه البحث في معرض حديثه عن الإشمام، حيث تساءل عن سبب إحساس النحاة وعلماء القراء بوجود ضمة غير منطوقة، وإنّما حدث ذلك لتهيؤ أعضاء النطق لنطق الصوت المفخم كما هو الحال هنا؛ بل هو ملمح فيزيائي ناتج من ((حركات عضوية تغير من شكل حبرات الرنين بالقدر الذي يعطي هذه القيمة الصوتية المفخمة))^(٤). ولكن يلاحظ أنّ هذا الإجراء في رسم الألف بصورة الواو إذا ما فحمت لا يكون في سائر الأحوال، فقد وُجد في الرسم القرآني حالات اجتمعت فيها أسباب التنخيم ولكنها رسمت بالصورة المعيارية في نحو: (الضّالون، وطاغون، وأصابه)، في قوله تعالى: ﴿ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴾^(٥)، وقوله: ﴿ وَ أُولَئِكَ هُمُ الضّالُّونَ ﴾^(٦)، وقوله: ﴿ وَ أَصَابَهُ الْكِبَرُ ﴾^(٧) فلم ترسم الألف هنا بصورة الواو رغم توفر أسباب تفخيمها، ونطقها مفخمة.

(١) الداني، المقنع، ص ٦٠

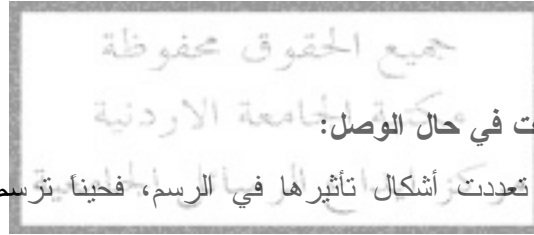
(٢) انظر سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤ ص ٤٣٢

(٣) انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١٠ ص ٦١

(٤) حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة ص ٩٠

(٥) سورة الذاريات، الآية ٥٣

رسم الألف بصورة الياء، في نحو: الموتى، والسلوى، و المرضى، والأسرى، وفي حال اتصالها بالضمير ترسم الألف ياء أيضاً في نحو: إحداهما، و بشرىكم، وأخريكم، ومجربها، وكان الغاية من رسمها على هذا النحو إظهار أنها مما يُمال على رأي الداني حيث قال: ((واعلم أنّ المصاحف اتفقت على رسم ما كان من ذوات الياء من الأسماء و الأفعال بالياء على مراد الإمالة وتغليب الأصل))^(١)، إنّ الصورة المرسومة تخالف ما ينطق به القارئ، وهو إجراء لا تسانده القواعد الصوتية، ولكن بعض ما كان حكمه مشابهاً لما ذكر يُرسم وفق ما ينطق به نحو: العصا، والأقصا، وتولاه، و سيماهم، وطغا، ويرى الداني أنه رُسم بالألف على مراد التفتيح^(٢)، ومنها أيضاً ما كان رسمه بسبب إتباعه لما قبله في المنطوق وإتّما جاء الرسم بهذه الصورة ((على وجهة الإتيان لما قبل ذلك وما بعده مما هو مرسوم بالياء لتأتي الفواصل على صورة واحدة))^(٣)، أرى أنّ الرسم ها هنا كان يراعي الجوانب الجمالية لتتوحد فواصل الآيات شكلاً كما توحدت صوتاً.



أما الصوائت فقد تعددت أشكال تأثيرها في الرسم، فحيناً ترسم الصوائت القصيرة في صورة الألف، وحيناً ترسم في صورة الصوائت الطويلة، وحيناً ترسم وفق نطقها؛ أي ترسم قصيرة، وفي حين آخر ترسم الصوائت الطويلة بصورة القصيرة، وفيما يلي تفصيل ذلك .

رسم الصوائت القصيرة في صورة الألف :

أعني بذلك ألف الوصل، قال سيبويه في حذف الألفات: ((واعلم أنّ هذه الألفات إذا كان قبلها كلامٌ حذف لأنّ الكلام قد جاء قبله ما يستغني به عن الألف، كما حذف الهاء حين قلت "ع يا فتى" فجاء بعدها كلام، وذلك قولك " يا زيد اضرب عمرواً" و" يا زيد اقتل واستخرج" ... وكذلك جميع ما كانت ألفه موصولة))^(٤)، قبل الخوض في كيفية رسم هذه الصوائت يجب القول أنه ليس ثمة ألف أساساً فيما دُكر، بل صوائت قصيرة وهي الكسرة أو الضمة أو الفتحة جيء بها للتوصل إلى النطق بالساكن، وهذا ما يثبتته التحليل الصوتي للأمثلة التي أوردها سيبويه ففي

(١) سورة آل عمران، الآية ٩٠

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٦٦

(٣) الداني، المقنع، ص ٦٨، ٦٩

(٤) انظر المرجع نفسه ص ٧٠

(٥) المرجع نفسه ص ٧٢

(٦) سيبويه، كتاب سيبويه، ج ٤ ص ٢٥٨، ٢٥٩

قوله: "يا زيدُ اضرب" بالتحليل الصوتي yā zaydu drib يلاحظ أنّ الحركة (u) قد ساعدت على نطق الصوت الساكن بعدها، وكان لفظ (اضرب) قبل دخوله في التركيب اللغوي : idrib أي أنّه يبدأ بصائت وهو الكسرة ولكن بدخوله في التركيب اللغوي وُجدت حركة قبل حركته التي الغاية منها التوصل بها إلى النطق بالساكن، ومن ثم استغني عنها بوجود حركة قبلها فليس يوجد ألف في اللفظ أصلاً، وهكذا الأمر في قوله " يا زيدُ اقتل، ولكن الحركة في (اقتل) ضمة، وفي قوله (واستخرج): wa stahrig قامت فتحة الواو بوظيفة التوصيل إلى النطق بالساكن في "استخرج" فحذفت حركة اللفظ وكانت قبل الحذف كسرة هكذا: istahrig، وهذا التبادل بين الحركات يؤكد وظيفتها التي أكدها ابن يعيش بقوله: ((إنّما سميت هذه الهمزة همزة وصل لأنّها تسقط في الدرج فتصل ما قبلها إلى ما بعدها ... وقيل إنّما سميت وصلاً لأنّه يتوصل بها إلى النطق بالساكن))^(١)، والشاهد على هذا التبادل ما جاء عند القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿أَخْرَجْ عَلَيْهِمْ﴾^(٢) فقد قرئت بكسر التاء كما قرئت بضمها في قراءة ورش^(٣) إذن يمكن القول إنّ المتقدمين من النحاة وعلماء القراءة قد وقعوا في الوهم حين ظنوا بوجود ألف سموها ألف الوصل أو همزة الوصل^(٤)، ولعل السبب في ذلك هو رسم تلك الصوائت في صورة الألف، كما أنّ في إطلاقهم على هذه الصوائت همزة الوصل أثراً كبيراً في هذا الوهم، فالهمزة المتصدرة ؛ أي التي تأتي في أول الكلمة تكتب على الألف، كما أنّ الصائت الذي جيء به للنطق بالساكن بعده يمكن أن يسبق بهمزة قبله أي يمكن تحقيق همزة الوصل ونطقها همزة صريحة، قال سميّر إستينيتية: ((إنّ همزة الوصل التي هي حركة يمكن تحقيقها حتى تصبح همزة قطع ... إنّ إقحام همزة القطع في بداية فعل الأمر إنّما هو بخلاف الأصل^(٥) الذي تم بمقتضاه الاكتفاء بإقحام الحركة لتجنب البدء بالساكن... مع أنّ ذلك ممكن جداً، بل إنّّه يحدث عندما نريد تحقيق مستهل الكلمة))^(٦)، وهذا يعني عند رسم اضرب واقتل بقطع الهمزة تكون "اضرب" idrib بدل: اضرب idrib ، وتكون إستخرج istahrig بدل استخرج: istahrig ، وهذا قياس كل ما أطلقوا عليه (همزة وصل) أو (ألف الوصل) سواء أكانت في فعل الأمر المجرد أم في غيره من الصيغ اللغوية، فكان لاجتماع الأمرين؛ رسم الصوائت القصيرة بصورة الألف، ورسم الهمزة على

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩ ص ١٣٧، وانظر ابن الأنباري، عبد الرحمن، أسرار العربية، ص ١٩٩

(٢) سورة يوسف، الآية ٣١

(٣) انظر مصحف القراءات والتجويد، ص ٢٣٩

(٤) لقد ذكر الأنباري، أبو بكر مذاهب النحويين في همزة الوصل أو ألف الوصل، انظر الإيضاح في الوقف والابتداء، ج ١ ص ١٥٣، ١٥٦

(٥) قال الزمخشري، " إثبات شيء من هذه الهمزات في الدرج خروج عن كلام العرب ولحن فاحش" المفصل في صناعة الإعراب، ص ٤٦٨ ، وانظر ابن يعيش ، شرح المفصل، ج ٥ ص ٣٠٩

(٦) إستينيتية، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص ٣٢٠، ٣٢١

الألف أكبر الأثر في توهم النحاة وعلماء القراءة أنّ تلك الصوائت ألف أو همزة، والسبب في سقوط (همزة الوصل) الصائت الثاني في حال الوصل في مثل " واستخرج: "wa stahrig" الصعوبة التي يلقاها اللسان في الانتقال من النطق بالفتحة (a) إلى النطق بالكسرة (i) فلا مجال في هذه الحال إلا أن يحذف الصائت الثاني أو يتكون صوت انزلاقي وهو نصف الصامت (الياء) وهكذا الأمر في الأمثلة الأخرى.

رسم الصوائت القصيرة في صورة الطويلة:

وذلك في نحو قول مكي القيسي: ((وكتبوا " لا أوضعوا" التوبة ٤٧، بألفين، وكذلك "أولا أدبته" النمل ٢١، وكذلك " لا إلى الجحيم " الصفات ٦٨... اللام فيه لام الإيجاب غير ممدودة لثلاث تصير لام النفي (...))^(١)، بمعنى أنّ حركة اللام في الأصل غير ممدودة، فهي صائت قصير وهو (الفتحة)، ولكنه رسم في صورة الصائت الطويل (الألف)، وقد علق على تعليل رسم الألف في الآية قال: ((وقيل هي فتحة أشبعت فتولد منها الألف، وهذا فيه بعد لأنه لا يجوز إشباع الفتحة هاهنا البتة وهذا إما هو تعليل لخط المصحف))^(٢)، فلم يرتض التعليل لمخالفته القواعد الصوتية، ولا يعدو الأمر من أن يكون إتباعاً لرسم سابق لا حجة صوتية تسنده، ومن ذلك لفظ (أنا) قال ابن معاذ: ((اعلم أيديك الله أنك تصل قوله تعالى: ﴿ أنا ومن اتبعني ١٢٨ ﴾ يوسف و ﴿ إني أنا ربك ١٢ ﴾ طه ... وما كان مثله من اللفظ إذا لم يأت بعده همزة مضمومة أو مكسورة بغير ألف، فإذا وقفت أثبت الألف إتباعاً للمصحف))^(٣)، ووصله من غير ألف يعني نطقه بفتحة واحدة؛ أي (ana)، وعند الوقف عليه يكون رسمه: (anā)، وقد جاء الرسم في هذه الحال موافقاً لصورة الصوت في حال الوقف، ومن ذلك رسم (الطنونا والرسولا والسبيلا) ((فنافع وابن عامر وأبو بكر عن عاصم يثبتون الألف في الوصل والوقف))^(٤)، فمن الناحية المعيارية كان ينبغي أن ترسم هذه الكلمات من دون ألف؛ أي أن ترسم بفتحة واحدة، فلا حجة صوتية تبيح ذلك إلا إتباع رسم المصحف، وقد تحدثت البحث عن الحجة في مدّ الصائت في (الطنونا، الرسولا، السبيلا) وهي المشاكلة الصوتية بين الآيات السابقة واللاحقة .

وقد ترسم الضمة بصورة الصائت الطويل الواو، قال أبو عمرو الداني: ((اعلم أنّ كتاب المصاحف أجمعوا على أن زادوا واو بعد الهمزة في قوله: "أولئك" و " أولئكم" و " أولي" و "ألو"

(١) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ص ٦٩٩

(٢) المرجع نفسه والصفحة ذاتها

(٣) ابن معاذ، كتاب البديع، ص ٦٢، ٦٣، وانظر أبا زرعة، حجة القراءات ص ١٤٢

(٤) المرجع نفسه، ص ٦٧، ٦٨

و " أولات " و " أولاء " حيث وقع^(٥)، في هذه الألفاظ نجد أنّ أصل الواو هو الضمة يظهر ذلك من خلال التمثيل الصوتي للألفاظ ففي " أولئك " : 'ulā'ika وفي " أولي " : 'ulī وفي " أولات " : 'ulāt وهكذا الأمر في سائر الألفاظ المذكورة، فليس ثمة واو بل ضمة، كما جاء مثل هذا في بعض الكلمات كقوله: ((ووجد في مصاحف أهل المدينة وسائر الطرق «سأوريكم دار الفاسقين»^(٦) "الأعراف" س ٨، آ ١٤٥٥ و «سأوريكم آياتي» الأنبياء س ٣٧٢١ بواو بعد الألف))^(١)، عند تحليل كلمة: (سأوريكم) يتضح أنّ الواو لا وجود لها، وإثما الموجود هو الضمة، فالأصل في (سأوريكم) : sa'urīkum (سأريكم) فلا وجود للواو في الأداء الصوتي؛ لهذا لم تظهر في البنية الصوتية للفظ، إنّ الذي حدث هنا هو رسم الهمزة مرتين مرة بصورتها ومرة بصورة ما يعوضها وهو الضمة فعند حذفها يتم الآتي: sa'urīkum ← saurīkum ← saūrīkum أي تُعوّض بمد الصائت الذي هو الضمة، وفي هذه الحال يقلب الصائت الطويل إلى نظيرة النصف صائت تخلصاً من التقاء صائتين مختلفين في مقطع واحد فتصير الكلمة sawrikum ، ولكن الرسم جاء بالإبقاء على الهمزة وإثبات الصائت الطويل، ويبدو أنّ للصورة التي كانت ترسم بها الهمزة قبل أن يضع لها الخليل بن أحمد رمزها النهائي أثراً في رسمها بصورتين، ذكر الأزهري في التهذيب: ((فأما الهمزة فلا هجاؤها إنّما تكتب مرة ألفاً ومرة واواً ومرة ياء))^(٢)، ومن الرسم المزدوج للهمزة ما يحدث عند (تقدير) حذفها والتعويض عنها بالضمة في نحو (نبؤاً) من قوله تعالى «نبؤاً عظيم»^(٣)، و(الملؤاً)، و(شركاؤ) فالتمثيل الصوتي لكلمة نبؤ: naba'ū ، أي بصائت طويل بعد الهمزة، وكان ينبغي أن يرسم بحسب التمثيل الصوتي بإحدى الصورتين التاليتين إمّا نبء: naba'u وإمّا نبو nabaw بحذف الهمزة والتعويض عنها بنصف الصائت، قال الزمخشري: ((وقد يبدلون الهمزة حرف لين تحرك ما قبلها أو سكن فيقولون "هذا الكلو"، و "الخبؤ والبؤطو والرؤو" و "رأيت الكلا والخبا والبؤا والردا" و"مررت بالكلي والخبي والبطي والردي"...)^(٤)، الملاحظ أنّ الهمزة تحذف ويعوض عنها بمد الصائت الذي قبلها.

ومن ذلك رسم الياء مراداً بها الكسرة، قال أبو عمرو الداني: ((اعلم أنّ كتاب المصاحف زادوا الياء في تسعة مواضع أولها في آل عمران "س ٣ آ ١٤٤٤ «أفأين مات أو قتل»، وفي الأنعام "س ٣٤ آ ١٦ «من نياي المرسلين»... ورأيت في مصاحف أهل المدينة وأهل العراق وغيرهما

(٥) الداني، المقنع، ص ٥٩

(١) المرجع السابق والصفحة

(٢) الأزهري، تهذيب اللغة، ج ١ ص ٥١

(٣) سورة التغابن الآية ٥

(٤) الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ص ٤٤٧

ملأيه" و"ملأهم" في جميع القرآن بالياء بعد الهمزة وكذلك رسمها ورسم جميع الحروف المتقدمة^(١)، وفي الأمثلة الواردة في هذا النص رُسم الصائت القصير وهو (الكسرة) بصورة الصائت الطويل (الياء) ففي نياً يكون التحليل الصوتي: naba'i، ولكن تم إطالة الصائت رسماً فصار: naba'ī، أول ما يلاحظ هو أنه ليس للألف وجود في الكلمة إنما الموجود هو الفتحة حسب، ويرى البحث أن السبب في رسمه بهذه الصورة يرجع إلى أن الهمزة حينما تحذف يعوض عنها بإشباع الصائت القصير(الكسرة) وقد جرى الأمر كما يلي: في (أفاين) 'afa'īn؛ إذ الأصل 'afa'īn، وب حذف الهمزة والتعويض عنها بإشباع الصائت يصير 'afa'īn فيلنقي صائتان مختلفان مما يسبب حركة مزدوجة (hiatus) وهو أمر صعب على اللسان نطقه فيتم التخلص منها وفقاً لقاعدة التماثل بين الصوائت التي تنص أن الصائت الطويل يقبل إلى نصف صائت من جنس حركته إذا سبقه صائت قصير منخفض^(٢)، وفي هذه الحال تقلب الكسرة الطويلة ياء لأنها سبقت بالفتحة ويكون الرسم الصوتي ل(أفاين): 'afa'īn ← 'afa'īn ← 'afayīn وهذا لا يختلف عن القاعدة التي تنص على تسهيل الهمزة وفق حركتها إذا كان ما قبلها ساكناً ومن المعروف اعتبار الألف عند المتقدمين ساكنة على نحو قولهم أوليك و الملائكة وخافين^(٣)، كما أنه توجد ملاحظة أخرى في الأمثلة السابقة وهي الرسم المزدوج لصوت واحد في ذات الكلمة، وكان ينبغي أن يرسم بإحدى الصورتين إما بالهمزة وإما بالصائت الطويل الياء بعد حذف الهمزة والتعويض عنها .

رسم الصوائت الطويلة بصورة القصيرة

رسم الصائت الطويل (الياء) بصورة الصائت القصير (الكسرة) قال الفراء: ((وقوله: ﴿ يوم تأتى لا تكلم ﴾ كتب بغير ياء ... فإن أثبت فيه الياء إذا وصلت القراءة كان صواباً، وأن حذفها في القطع والوصل كان صواباً، وقد قرأ بذلك الفراء ... وكل ياء أو واو تسكنان وما قبل الواو مضموم وما قبل الياء مكسور فإن العرب تحذفها وتجتزئ بالضممة من الواو وبالكسرة من الياء))^(٤)، وهذا يوضح تأثير الأداء الصوتي في الرسم فقد وافق الرسم الأداء الصوتي في

(١) الداني، المقنع، ص ٥٣، ٥٤

(٢) انظر إبراهيم، عبد الفتاح، مدخل في الصوتيات، ص ١٨٠

(٣) انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٣٣٥ طبعة دار الكتب العلمية ٢٠٠٢

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج ٢ ص ٢٧، وانظر المرجع نفسه ج ٢ ص ٩٠، ٩١، وانظر ابن معاذ، كتاب البديع، ص ٥١، ٥٢

إحدى صورته بتقصير الصائت الطويل في حال الوصل، وجاء مذهب القراء وفقاً لهذا التعدد في نطق الصائت، فكان نافع وحمزة، والكسائي وأبو عمرو، وأبو جعفر على إثبات الياء في الوصل دون الوقف، وكان ابن كثير، ويعقوب يثبتانها وصلًا ووقفًا، وكان ابن عامر وعاصم وخلف يحذفونها في الوصل والوقف^(١)، ومن هذا الباب الياء التي يرى النحاة وعلماء القراءة^(٢) أنها حُذفت اجتزاءً بالكسرة قبلها من الياء في نحو: (فارهبون)، و(فاتقون)، و(لا تكفرون)، فقد قُصرت الياءات هنا رسماً دون سبب صوتي أو صرفي إلا الغاية التنغيمية لخلق التوازن مع الفواصل السابقة والتالية في الآيات فمثلاً (فارهبون) جاءت في الآية ٤٠ من سورة البقرة و(فاتقون) في الآية ٤١ بعدها وقد سبقت بأي تنتهي بنون مسبوقه بصوت مدّ نحو (الظالمين) الآية ٣٥، و(متاع إلى حين) الآية ٥٦، و(الرحيم) الآية ٣٧، و(يحزنون) الآية ٣٨، ويؤكد أن الغاية هنا تنغيمية اختلاف الحركة التي على النون فهي الفتحة في (الظالمين) والكسرة في (حين)، ولكن الوقف على الجميع يكون بالسكون أي بحذف الحركة ومن ثم تساوى النغم في الجميع، ولا سبب من الناحية صوتية يجيز تقصير (الياء) في (فارهبون) في حال الوصل فما تلاها هو الواو (فارهبون * وأمنوا) وكذلك الأمر في (فاتقون و لا تلبسوا).

ومن ذلك رسم الصائت الطويل (الواو) بصورة الصائت القصير (الضمة)، قال أبو عمرو الداني: ((حذفت الواو من أربعة أفعال مرفوعة أولها في سبحان "س١١١٧" ﴿يدعُ الإنسان بالشر﴾ وفي عسق "س٢٤٤٨" ﴿يمحُ الله الباطل﴾، وفي القمر "س٧٥٤" ﴿يدعُ الداع﴾، وفي العلق "س١٨٩٦" ﴿سندعُ الزبانية﴾ ... واتفقت المصاحف على حذف الواو التي هي صورة الهمزة دلالة على تحقيقها في قوله "الرءيا" و"رءياك" و"رءياي" في جميع القرآن ... و في قوله: "توي" و"التي توي" ((^(٣)، إنَّ هذا الكلام ينقسم على قسمين؛ في القسم الأول رُسم الصائت الطويل وهو الواو من يدعو ويمحو وسندعو بصورة الصائت القصير (الضمة) وذلك نظراً لتقصيره صوتياً في حال الوصل، وبذلك جاء الرسم موافقاً للمنطوق وصلًا، يظهر ذلك في التمثيل الصوتي على النحو التالي: yadcû حيث تنتهي الكلمة بالصائت الطويل (û) هذا من الناحية المعيارية، أمّا من الناحية الصوتية في حال الوصل فيكون: yadcul'insān (يدعُ الإنسان) أي بالضمة (u) وليس الواو، وكان لهذا الإجراء أثر في بنية مقاطع التركيب اللغوي، فقبل تقصير الصائت الطويل كان كما يلي: yadcū 'al'insān مقطعيًا :

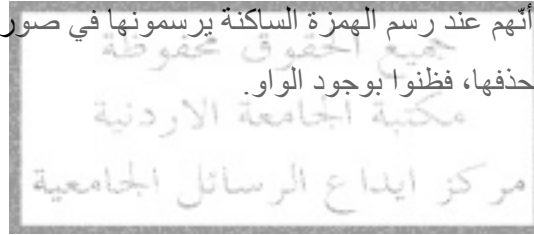
(١) انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج ٢ ص ١٧٩، ١٨٢

(٢) انظر الداني، المقنع، ص ٣٩، ٤٢

(٣) الداني، المقنع، ص ٤٢، ٤٣، ٤٤

yad/cû/ 'al/'in/sān وبعد تقصير الصائت ووصل التركيب اللغوي صوتياً صار yad/cul/'in/sān النتيجة هي تقليص عدد مقاطع التركيب في حال الوصل، وتقليل الجهد الحركي لجهاز النطق، وليس هذا الإجراء متبعاً بصورة دائمة في الرسم، فقد جاء في الرسم القرآني ما رُسم منه وفق القواعد القياسية، على الرغم من كونه مما يقصر وصلاً في نحو قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾^(١)، وقوله: ﴿اتَّبِعُوا مَا نَلَّوْا الشَّيَاطِينَ﴾^(٢)، وقوله: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ﴾^(٣).

أمّا في القسم الثاني فيبدو أنّ المتقدمين من النحاة وعلماء القراءة قد وقعوا في الوهم؛ إذ إنّ الرسم جاء صحيحاً في مطابقته للمنطوق ففي قوله: (الرُّعْيَا)، و (رُعْيَاك)، (رُعْيَاي)، و (تَوِي)، نجد التمثيل الصوتي يؤكد أنّ المنطوق هو الصائت القصير (الضمة) وليس الصائت الطويل (الواو)، وذلك كما يلي: رُعْيَاك = ru'yāk ، وتَوِي = tu'wī ، فليس ثمة واو بل ضمة، والسبب في هذا الوهم أنهم عند رسم الهمزة الساكنة يرسمونها في صورة الصائت الذي قبلها، كما يعوضونها بإطالته عند حذفها، فظنوا بوجود الواو.



(١) سورة الرعد، الآية ٣٩

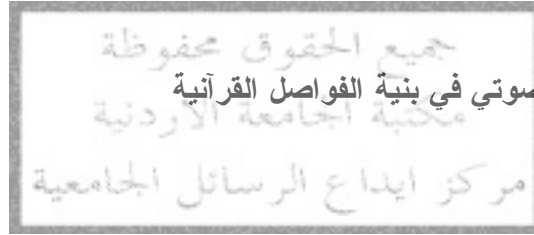
(٢) سورة البقرة، الآية ١٠٢

(٣) سورة العنكبوت، الآية ١٦

الفصل الرابع

أثر الفصل والوصل في السياق الصوتي والتركيبى

المبحث الأول:



أثر الإيقاع الصوتي في بنية الفواصل القرآنية

في الفصول السابقة من هذا البحث تناولنا الإجراءات الصوتية المتبعة عند فصل الكلمات عن بعضها، وعند وصلها ببعض، وفي هذا الفصل سيتم تناول أثر الفصل والوصل في السياق الصوتي والتركيب

والدلالي؛ أما أثر الفصل والوصل في السياق الصوتي فيتجلى في السياق الصوتي القرآني بما تميزت به فواصل آيات القرآن الكريم من تناغم صوتي منتظم، فُصد إليه قصداً بعيداً عن المباني القياسية للكلمات، أو التراكيب اللغوية؛ مما يعنى تجاوز المباني المعيارية للألفاظ بقصد الحفاظ على التناغم الصوتي للنص، كما يتناول هذا الفصل أثر بعض حروف المعاني أو (أدوات محددة) في بنية التركيب اللغوي فصلاً و وصلًا، فوفق المعنى الذي يرمي إليه النص يكون موضع تلك الأدوات في تسلسل البنية التركيبية للجملة، ومن ثم يتحتم فصل التركيب اللغوي أو وصله، ويتجاوز فصل التركيب اللغوي ووصله المعنى الدلالي للتركيب إلى البنية الوظيفية للمبنى اللغوي، وتلك هي العلاقات النحوية بين عناصر التركيب اللغوي، وبذلك تستحق أن يفرد لها حيز من الحديث .

أثر الإيقاع الصوتي في بنية الفواصل القرآنية:

يهدف هذا المبحث إلى تتبع أثر الإيقاع الصوتي، الذي يشكل جانباً هاماً من بنية الآية القرآنية، فهو يظهر جلياً في الطرق التي تأتي فيها الفواصل القرآنية- والتي هي مواضع الفصل- إذ إنها تأتي في إيقاع منتظم في الغالب، مع تنوع الإيقاعات في السورة الواحدة في الغالب، وتتعدد الطرق التي يسلكها القرآن الكريم للمحافظة على تلك الإيقاعات، وفي ذات الوقت تحنفظ الآيات بمعانيها، وهذا الملمح ليس جديداً في دراسة الفاصلة القرآنية، فقد شهد جدلاً طويلاً عند علماء البلاغة القرآنية، وذلك في حديثهم عن وجود السجع في القرآن أو عدم وجوده، فهم ينقسمون في ذلك على قسمين؛ قسم يقر بأن في القرآن سجعاً لأنّ السجع فنّ قولي تعرفه العرب، وقد جاء القرآن بلسان عربي مبين، ومن ثم كان استخدام السجع في القرآن لا يتنافى مع ما يعرفه العرب واعتادته العربية، قال ابن سنان الخفاجي: ((فإن قال قائل إذا كان عندكم السجع محموداً فهلا ورد القرآن كله مسجوعاً قيل إنّ القرآن نزل بلغة العرب، وعلى عرفهم، وعاداتهم، وكان الفصيح من كلامهم لا يكون كله مسجوعاً؛ لما في ذلك من أمارات التكلف والاستكراه... فلم يرد مسجوعاً، جرياً به على عرفهم في الطبقة العالية من كلامهم، ولم يخل من السجع لأته

يحسن في بعض الكلام))^(١)، ولا يرى بعض القدماء أنّ في السجع عيباً جاء في البرهان: ((قال حازم و كيف يعاب السجع على الإطلاق؟ وإتّما نزل القرآن على أساليب الفصيح من كلام العرب، فوردت الفواصل فيه بإزاء الأسجاع في كلام العرب، وإتّما لم يجئ على أسلوب واحد؛ لأنّه لا يحسن في الكلام جميعاً أنّ يكون مستمراً على نمط واحد لما فيه من التكلف))^(٢). وكان مؤيدو وجود السجع في القرآن يحتجون على المعارضين له، بكثرة وروده في القرآن وبمزاياه الدلالية، قال ابن الأثير: ((وقد ذمّه - يقصد السجع - بعض أصحابنا من أرباب هذه الصناعة، ولا أرى لذلك وجهاً، فلو كان مذموماً لما ورد في القرآن، فإنّه أتى منه بالكثير، حتى أنّه ليؤتى بالسورة كلها مسجوعة كسورة الرحمن وسورة القمر وغيرهما))^(٣)، أمّا أثر السجع في المعنى فقد قال فيه أبو هلال العسكري: ((وجميع ما في القرآن مما يجري من التسجيع والازدواج مخالف في تمكين المعنى، وصفاء اللفظ، وتضمين الطلاوة والماء لما يجري مجراه من كلام الخلق، ألا ترى قوله عزّ اسمه: ﴿والعاديَاتِ ضَبْحًا﴾ * فالْمُورِيَاتِ قَدْحًا * فالْمُعِيْرَاتِ صُبْحًا * فَأَثْرُنَ بِهِ نَقْعًا * فَوْسَطُنَ بِهِ جَمْعًا﴾^(٤)، قد بان عن جميع أقسامهم الجارية هذا المجرى))^(٥). أمّا منكر وجود السجع في القرآن، فقد كانت حججهم منقسمة على قسمين؛ قسم ينبعث من العقيدة، فهم ينفون بأن يكون القرآن سجعاً أو به شيء منه^(٦)؛ لزم القرآن الكريم لسجع الكهان، قال تعالى: ﴿وما هو بقول شاعر قليلاً ما تؤمنون﴾* ولا بقول كاهن قليلاً ما تدكرون﴾^(٧)، وقسم يعتمد الرؤية الفنية في التقريب بين السجع والفاصلة القرآنية، قال الرماني: ((إنّ الفواصل تابعة للمعاني وأمّا الأسجاع فالمعاني تابعة لها، وهو قلب ما توجه الحكمة في الدلالة؛ إذ كان الغرض الذي هو حكمه إتّما هو الإبانة عن المعاني التي الحاجة إليها ماسة، فإذا كانت المشاكلة موصلة إليه فهو بلاغة، وإذا كانت المسألة خلاف ذلك فهو عيب))^(٨)، وقد كان الباقلاني على مثل هذا التفكير والرأي حيث يقول: ((والذين يقدرّون أنه سجع فهو وهم؛ لأنّه قد يكون الكلام على مثال السجع وإن لم يكن سجعاً ... لأنّ السجع من الكلام يتبع المعنى فيه اللفظ الذي يؤدي السجع، وليس كذلك ما اتفق ممّا هو في تقدير السجع في القرآن؛ لأنّ اللفظ يقع فيه

(١) الخفاجي، ابن سنان، سر الفصاحة، تصحيح وتعليق عبد المتعال الصعيدي، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة ١٩٥٣م، ص ١٦٦

(٢) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١ ص ٨٧

(٣) ابن الأثير، المثل السائر، ج ١ ص ٢٣٣

(٤) سورة العاديَاتِ الآية ١، ٥

(٥) العسكري، أبو هلال، كتاب الصناعتين، ص ٢٨٥، ٢٨٦

(٦) انظر الخفاجي، سر الصناعة، ص ١٦٥

(٧) سورة الحاقة الآية ٤١، ٤٢

(٨) الرماني، أبو الحسين علي بن عيسى (ت ٣٨٦هـ) النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغول سلام، دار المعارف المصرية، القاهرة ١٩٧٦م، ص ٩٧

تابعاً للمعنى^(١))، نجد أن حجج المنكرين للسجع في القرآن مرجوحة أمام واقع النص القرآني الذي يستخدم الإيقاعات الصوتية في بنية الفاصلة، حتى ولو أدى ذلك إلى مخالفة القواعد اللغوية، فإذا عدنا إلى سورة العاديات السالفة الذكر، وجدنا أنه كي يتسق الإيقاع الصوتي وينتظم، خالف القرآن الكريم القاعدة اللغوية التي تنص على منع العطف بين جملتين مختلفتين؛ من حيث كون إحداهما اسمية والأخرى فعلية، فقد عطف بينهما سعياً إلى الحفاظ على التتابع النغمي في قوله: (فالمغيرات صباحاً * فأترن به نقعاً)، قال محمد سالم محيسن: ((ومما هو متصل بتناسق الفواصل، أننا نجد في القرآن الكريم الكثير من الأساليب التي جاءت في ظاهرها مخالفة لبعض القواعد النحوية، وما ذلك إلا حفاظاً على الموسيقى الصوتية لفواصل القرآن الكريم))^(٢)، و قال محي الدين رمضان: ((إن فواصل القرآن ومقاطعته، إنما هي من أبرز مصادر الموسيقى، و أبلغها إعجازاً موسيقياً، وذلك لأنها تقابل القوافي في الشعر، والقافية هي قرار الوزن وغاية الحركات والسكنات ... وأكثر ما في كتاب الله العزيز أمرها كذلك))^(٣). بهذا يمكننا القول إن القرآن الكريم وظف العديد من المظاهر الصوتية؛ في تثبيت النغم والموسيقى في فواصله، في ظاهرة صوتية مثيرة ولافتة تستوجب الوقوف عندها ودراسة مكنوناتها.

ويظهر الإيقاع الصوتي لفواصل القرآن الكريم في صور عديدة؛ فإما أن تأتي سور بأكملها على إيقاع واحد مختومة بحرف واحد؛ وذلك بالوقف ((عند حرف معين لا يتغير في الفاصلة كما في.. جملة من السور القصار كالقدر، والعصر، والفيل، والليل، والكوثر، والإخلاص، والناس، وجملة من السور الوسطى كالأعلى، والقمر، فيها جميعاً مراعاة المنهج الصوتي والبعد الإيقاعي))^(٤)، وإما أن يتنوع إيقاع الفواصل في السورة الواحد، كما هو في أغلب سور القرآن الكريم كالبقرة، و آل عمران والنساء والمائدة وغيرها .

(١) الباقلائي، أبو بكر محمد بن الطيب(ت ٤٠٣هـ) إعجاز القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة

١٩٥٤م، ص ٨٥

(٢) محيسن، الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية ص ٢١٠

(٣) رمضان، محيي الدين (١٩٨٣م)، وجوه من الإعجاز القرآني ط(١)، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان،

ص ٥٠، ٤٩

(٤) الصغير، محمد حسن علي(٢٠٠٠م) الصوت اللغوي في القرآن ط(١) دار المؤرخ العربي لبنان ص ١٤٩

مظاهر المجانسة الصوتية في فواصل القرآن الكريم:

قال السيوطي: ((اعلم أن المناسبة أمر مطلوب في اللغة يرتكب لها أمور من مخالفة الأصول، وقد تتبعت الأحكام التي وقعت في أواخر الآي مراعاة للمناسبة، فعثرت فيها على نيف وأربعين حكماً))^(١)، إن غرضنا هنا النظر في تلك المخالفات التي كانت بسبب المجانسة الصوتية بين الفواصل، ولما كانت بهذه الكثرة التي أشار إليها السيوطي سيقصر البحث في بعضها للاستشهاد على أثر مراعاة التجانس الصوتي في صوغ فواصل الآيات الكريمة، وذلك على النحو التالي .

تسكين الفواصل:

إن القرآن الكريم وظف سقوط الصوائت في حال الوقف، والتي هي علامات دالة على الإعراب، في توحيد الإيقاع الصوتي للفواصل، نحو قوله تعالى في سورة الصافات: ﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزَيْنَةٍ الْكَوَاكِبِ * وَحَفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ * لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَاءِ الْأَعْلَى وَيُقْذَفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ * دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَأَصِيبٌ * إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾^(٢)، فقد كانت العلامة الإعرابية في "كواكب وجانب" الكسرة في الكواكب والكسرة المنونة في جانب، وفي "واصب وثاقب" الضمة المنونة، ولكن من أجل التوازن النغمي للآيات باعتماد التسكين وقفاً اختفى الجرس النغمي الذي تتصف به كل من الكسرة والضمة، وتوحد النغم بالنطق بالباء الساكنة في فواصل الآيات، وثمة ميزة نغمية أخرى تعتمد على التقارب الصوتي بين الدال في "مارد" والباء في بقية الآيات لما فيهما من صفة الانفجار والقلقلة، وقد قال الزركشي: ((إن مبنى الفواصل على الوقف؛ لهذا شاع مقابلة المرفوع بالمجرور وبالعكس، وكذلك المفتوح والمنصوب غير النون ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ﴾ " ١١ الصافات" مع تقدم ﴿عَذَابٌ وَأَصِيبٌ﴾ ٩ الصافات ..))^(٣)، فالوقف يلغي الأجراس الصوتية التي يتميز بها كل صائت منها، و إذا أعدنا النظر في الآيات السابقة وفي كلماتها التي جاءت آخر الفواصل، وهي: الكواكب، مارد، جانب، واسب، ثاقب وجدناها من الناحية المقطعية تنتهي بتوالي مقطعين يماثل كل منها نظيره في سائر الكلمات، وفي تكرارهما إيقاع نغمي مميز^(٤)، وذلك على النحو التالي كواكب (واكب) wā/kib، جانب gā/nib، واسب wā/sib، ثاقب tā/qib، حيث توالى فيها مقطعان أولهما طويل مفتوح ينتهي بفتحة طويلة، والثاني طويل مغلق؛

(١) السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج ٢ ص ٢٩٦

(٢) سورة الصافات الآيات من ٥ إلى ١٠

(٣) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١ ص ٩٩، ١٠٢

(٤) قال جان كانتيو (١٩٦٦م)، " يعتمد الإيقاع في العربية القديمة على المقابلات بين مقاطع طويلة ومقاطع قصيرة تحتوي على قافية" دروس في علم أصوات العربية، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية، الجامعة التونسية، ص ١٩٨

أي (ص ح ح)، و (ص ح ص) يتوسط الثاني منها صائت قصير (الكسرة) في كل كلمة منها، ولا شك في أن تضافر هذه القيم الصوتية الإيقاعية مع المعنى يعطي ميزة فاعلة للنص ويجعله قوي التأثير في المتلقي، وهنا يجدر الحديث عن تصنيف علماء البلاغة لضروب التسجيع إلى المطرف والمتوازي والمتوازن^(١)، فقد ذكروا أن المطرف هو ما اختلفت فيه الفاصلتان وزناً نحو قوله تعالى: ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا * وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴾^(٢) لأن ثاني (وقار) متحرك وهو القاف، وثاني (أطوارا) ساكن وهو الطاء ولكن الإيقاع الموسيقي جاء متوازناً ليس فيه أي نشاز، إذن العامل في توازن الإيقاع هو شيء آخر فهو فيما يرى البحث اتفاق المقطعين الأخيرين من الفاصلة في النوع، وتلازم ذلك في سائر الفواصل؛ نجد في كلمة (وقارا) أنها تنتهي بمقطعين، وهما طويلين مفتوحين: wa/qā/rā، وكذلك الأمر في أطوارا: 'at/wā/rā، وإذا تتبعنا فواصل الآيات قبلهما وبعدهما وجدناها تنتهي بذات المقاطع، فهي في الآيتين الحادية عشر والثانية عشر (مدرارا، وأنهارا) وفي الآيتين الخامسة عشر والسادسة عشر (طباقاً وسراجاً)، وبتكرار الوحدة الوزنية المتفقة في كمية النغم، التي يقوم بها توالي المقاطع الصوتية، تتحقق موسيقى الفواصل، دون النظر إلى وزن الكلمة بوصفها وحدة كلامية مستقلة من حيث المعنى؛ لأن الوزن قد يتحقق بجزء من الكلمة وقد يحتاج إلى أكثر من الكلمة كي يتحقق، قال عبد الصبور شاهين: ((أما اعتبار الإيقاع فهو مرتبط بنوع المقطع وتوزيعه داخل الصيغة الموسزونة؛ ولذلك لا ينظر إلى المحاذاة اللازمة في الوزن الصوتي، بل إلى محاذاة أخرى هي مقابلة المقطع القصير بقصير مثله، والطويل المقفل بمثله، والمفتوح بنظيره في الميزان))^(٣).

وفي التوازي، ويقصد به اختلاف القرينتين من الفاصلتين في الوزن والتقفية، أو في الوزن فقط^(٤) أقول إن العبرة في التوازن النغمي في الفواصل تعتمد على المقاطع الأخيرة^(٥) من الفاصلة فما أشاروا إليه في اختلاف القرينة في قوله تعالى: ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ * وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ ﴾^(٦) نجد الكلمتين الواقعتين في نهاية الفاصلة متفتحتين في أنواع المقاطع المتوالية فيهما وبذلك يتحقق توالي النغم دون الحاجة إلى ما قبل الكلمة الواقعة في طرف الفاصلة، ولا يعني هذا إنكار ما أشار إليه البلاغيون من مميزات التوازي وغيره في التأثير على انتظام الإيقاع في

(١) انظر بسيوني، عبد الفتاح فيود (١٩٩٨)، دراسة تاريخية لأصول البلاغة ومسائل البديع، مؤسسة المختار، القاهرة، ص ٢٩٩، ٣٠٠

(٢) سورة نوح الآية ١٣، ١٤

(٣) شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٤٩

(٤) انظر محيسن، الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية ص ٢١٧

(٥) انظر عمارة، إسماعيل، المستشرقون والمناهج اللغوية ص ١٣٨

(٦) سورة الغاشية، الآية ١٣، ١٤

الفواصل، فإذا توفر الإيقاع الداخلي قبل الفاصلة وانتظم زاد التطريب في الآية وإن لم يعمل به فموسيقى الفواصل تؤدي الغرض .

إطالة أصوات المدّ:

ومن التنغيم والترنيم والتطريب^(١) في الفواصل، إطالة أصوات المد واللين عند وقوعها في المقطع الأخير من الفاصلة القرآنية، وقد ذكر البحث أن هذه الصوائت تتصف بقدرتها على

الاستمرار، فهي أصوات موسيقية بطبيعتها^(٢) يتم توظيفها في الترنيمة ومدّ الصوت، قال سيبويه: ((أمّا إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينونون وما لا ينون؛ لأنهم أرادوا مدّ الصوت))^(٣)، وفي القرآن الكريم يظهر ذلك فيما يعرف بالمد العارض للسكون، قال السيوطي: ((كثر في القرآن ختم الفواصل بحروف المد واللين والحق النون، وحكمته وجود التمكين والتطريب بذلك))^(٤)، فهذا التمكين لأجل فهم المعنى مصدره بنية اللفظ المؤثرة بوقعها الموسيقي ومعناها، وقد قال الزركشي: ((واعلم أن إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل حيث يطرد متأكد جداً و مؤثر في اعتدال نسق الكلام وحسن موقعه من النفس تأثيراً عظيماً))^(٥)، وهو يقصد بمقاطع الفواصل الجزء الأخير من الفاصلة الذي يتوافق مع ما يقع موقعه في الفاصلة السابقة له أو اللاحقة به حيث يقطع الصوت وتفصل الآيات بعضها عن بعض .

المزاوجة بين الأصوات المتقاربة:

ومن ذلك توظيف الأصوات المتقاربة في الفاصلة القرآنية وذلك في نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنُ الرَّحِيم * مَلِكِ يَوْمِ الدِّين * إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ * اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٦) فقد جاوز بين النون والميم في هذه الآيات لما بينهما من التقارب فهما يشتركان في صفة الغنة، ولكي يفيد من هذه الميزة اعتمد الوقف على رأس كل آية، فلو لم يقف بالسكون على ذلك كله لاختلف الوقع الموسيقي للنص؛ بسبب اختلاف حركة الإعراب آخر كل آية، فهي فتحة في (العلمين)، و كسرة في (الرحيم) و(الدين)، و ضمة في (نستعين)، وفتحة في (المستقيم)، فكان

(١) انظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١ ص ٩٩

(٢) قال تامر سلوم " ولأصوات المد واللين قيمة موسيقية ولحنية تلاحظ في تعاقبها أو تقابلها أو تكرارها أو تنشأ من العلاقات الهارمونية بينها" مجلة آفاق الثقافة والتراث العدد الثالث، حزيران ١٩٩٦م ص ٤٨

(٣) سيبويه، كتاب سيبويه ج ٤ ص ٢٠٥

(٤) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج ١ ص ١٣٤

(٥) الزركشي، البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٩١

(٦) سورة الفاتحة، الآيات من ١ إلى ٥

لوقوف بالسكون أثر في توحيد الإيقاع الصوتي، إضافة إلى صوت المد اللين (الياء) قبل النون أو الميم؛ حيث يحتل موقعا ثابتا من الألفاظ كلها؛ فهو يتوسط آخر مقاطع الفاصلة، وهو من نوع المقطع الطويل المغلق: (ص ح ص) العالمين (مين)، الرحيم (حيم)، الدين (دين)، نستعين (عين) ويمكن توظيف هذا النوع من المقطع في تنويع النغم بإطالة الصائت الطويل، أو تقصيره؛ بل هو متنوع بحسب اختلاف القراء في مدّه، كما يلاحظ أنّ الأصوات التي ختم بها المقطع الصوتي من الأصوات المجهورة، وبذلك يتحقق أكبر قدر من الإسماع .

الحذف:

ومن مظاهر محافظة القرآن الكريم على توحيد الإيقاع في الفواصل استخدامه لمبدأ الحذف^(١) في نحو قوله تعالى: ﴿والليل إذا يسر﴾^(٢) حيث قُصرت الياء لتتنسق فاصلة هذه الآية مع أجراس الفواصل في الآيات اللاحقة المنتهية بالراء المكررة، كما تتفق معها في الوزن النغمي، ومن ذلك قوله: ﴿الكبير المتعال﴾^(٣)، وفي قوله: ﴿يوم التناد﴾^(٤)، نجد الآية التي تسبقها تنتهي بـ (للعباد) والتي تليها تنتهي بـ (من هاد)، وحفاظا على التوازن النغمي حذف الياء أو الكسرة الطويلة من (التنادي)، ومنه قوله تعالى: ﴿يوم التلاق﴾^(٥) و قوله: ﴿ما ودّعك ربك وما قلى﴾^(٦) فالأصل وما قلاك، ولكن كي تتسق الفاصلة مع ما سبقها وما تلاها حذفت الكاف وهي مفعول به؛ أي حذف المفعول لأجل الإبقاء على الإيقاع متوازنا في الآيات.

الزيادة:

يوظف القرآن الكريم الزيادة لأجل الحفاظ على التوازن النغمي في آياته، وقد أشار البحث إلى أنّ إشباع الفتحة من (السبيلا، و الظنونا، والرسولا) في سورة الأحزاب وما في حكمها الغاية منه خلق التوازن النغمي بين رؤوس الآي في السورة، وكذلك الأمر في زيادة هاء السكت في (ماليه، و سلطانيه وحسابيه وكتابه) في سورة الحاقة، و (ما هيه) في سورة القارعة .

(١) انظر أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، ص ٣٥٩

(٢) سورة الفجر الآية ٢

(٣) سورة الرعد الآية ٩

(٤) سورة غافر الآية ٣٢

(٥) سورة غافر الآية ١٥

(٦) سورة والضحى الآية ٣

الإبدال بين الصيغ الصرفية:

ومن مظاهر الحفاظ على التوازن الإيقاعي في القرآن الكريم الإبدال بين الصيغ الصرفية نحو قوله تعالى: ﴿حِجَابًا مُسْتُوْرًا﴾^(١) فالقياس اللغوي يقتضي أن يأتي باسم الفاعل (ساتراً)، ولكن القرآن أتى باسم المفعول، وذلك لغرض الاستمرار على نعم موحد في رؤوس الآي، فقد ختمت الآيات التي سبقت بـ(كبيراً)، و(غفوراً)، وختمت التي تتلوها بـ(مسحوراً)، و(سبيلاً)، وكذلك في قوله: ﴿وَعَدًّا مَأْتِيًّا﴾^(٢)، وقد يأتي باسم الفاعل بدل اسم المفعول إذا اقتضى السياق الصوتي ذلك نحو قوله تعالى: ﴿عَيْشَةً رَاضِيَةً﴾^(٣) فالقياس يقتضي أن يكون اللفظ مرضية) (mar/diy/yah) ولكن السياق الموسيقي للآيات قبل وبعد فرض صيغة اسم الفاعل، فما سبق الآية هو (كتابه) و(حسابيه) وما تلاها هو (عالية) و (دانية)؛ أي بأن تتوافق المقاطع الأخيرة في الفواصل، ففي راضية rā/di/yah ، وفي كتابية ki/tā/bi/yah ، وفي عالية cā/li/yah ، إذ نجد المقاطع الثلاثة الأخيرة من الفواصل متماثلة مما يوفر إيقاعاً ثابتاً للنص، ومن تغير صيغة الكلمة قوله تعالى: ﴿فَرِيْقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيْقًا تَقْتُلُوْنَ﴾^(٤) كان المتوقع أن يكون تركيب القسم الأخير من الآية (وفريقاً قتلتم) ولكن السياق النغمي قضى بما جاء في الآية.

ومن الطرق التي اتبعتها القرآن الكريم في الحفاظ على التوازن الإيقاعي في الفواصل أن يغير من بنية الجملة كي تتفق مع ما سبقها من الفواصل، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿فَلْيَعْلَمَنَّ اللهُ الَّذِينَ صَدَقُوا و لِيَعْلَمَنَّ الكاذِبِينَ﴾^(٥) كان تركيب الجملة يقتضي أن تنتهي الجملة (وليعلمن الذين كذبوا) ولكن التوازن الموسيقي فرض البنية الثانية كما هي في الآية.

الإبدال بين المفرد والمثنى والجمع:

من مظاهر الحفاظ على توازن السياق الصوتي في القرآن الكريم استخدام المفرد بدل الجمع، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾^(٦)، ((كان القياس يقتضي جمع إمام على أئمة واجعلنا أئمة، ولكن المحاذاة بين نهايات الآيات هي التي جعلت المفرد في موضع

(١) سورة الإسراء، الآية ٤٥

(٢) سورة مريم، الآية ٦١

(٣) سورة الحاقة، الآية ٢١

(٤) سورة البقرة، الآية ٦٧

(٥) سورة العنكبوت، الآية ٣

(٦) سورة الفرقان، الآية ٧٤

الجمع^(١)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ ﴾^(٢) كان الموضع هنا للجمع أي في (جنات وأنهار) ولكن سعياً في أن تتسق الفاصلة مع ما سبقها من الآيات التي تنتهي بوقع صوتي محدد يتفق مع المفرد (نهر) خالف القرآن القياس اللغوي، أما إبدال المفرد بالمتنى ففي نحو قوله تعالى: ﴿ فَايُخْرِجَكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾^(٣) كان قياس العربية يقتضي (فتشقياً)، ولكن الحفاظ على موسيقى الفواصل تطلب المفرد.

التقديم والتأخير:

ومن ذلك التقديم والتأخير في نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾^(٤) وفق الترتيب القياسي في العربية في مثل هذا التركيب يجب أن يتأخر المفعول على الفعل والفاعل المضمر، ولكن البعد الإيقاعي المقصود فرض تقدم المفعول^(٥)، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ بَلْ أَلْقَوْا فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى * فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى * قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى ﴾^(٦)، فالترتيب القياسي في العربية في الآية الثانية يقتضي أن يتقدم الفاعل على المفعول، كما أن في هذا التركيب يعود الضمير على متأخر، وهو أمر يرفضه النحاة^(٧)، ولكن مراعاة الجانب الموسيقي قضت بتأخير (موسى) محافظة على نغم الفواصل، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَلْقَى السَّحْرَةَ سُجَّداً قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ مُوسَى ﴾^(٨) إنما قدم هارون على موسى هنا حفاظاً على أن تتسق فواصل الآي فهي تنتهي بالألف الممدودة أو المقصورة ولا فرق من الناحية الصوتية بينهما فالمنطوق هو فتحة طويلة في الحالين، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَهْؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾^(٩) ف(إياكم) مفعول به تقدم على فعله (تعبدون) لتتماثل الفواصل.

(١) رجب، عبد الجواد إبراهيم (٢٠٠١)، موسيقى اللغة ط(١)، دار الآفاق العربية، القاهرة، ص ٤١

(٢) سورة القمر، الآية ٥٤

(٣) سورة طه، الآية ١١٧

(٤) سورة الضحى، الآية ٩، ١٠

(٥) انظر أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، ص ٣١٢

(٦) سورة طه الآيات ٦٦، ٦٧، ٦٨

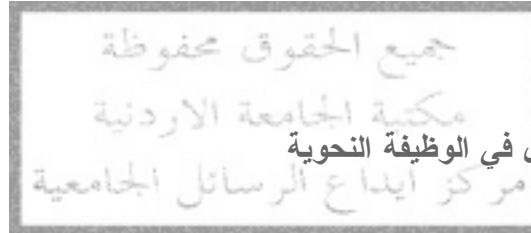
(٧) انظر ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٦٣٦

(٨) سورة طه الآية ٧٠

(٩) سورة سبأ الآية ٤٠

المبحث الثاني:

أثر الفصل والوصل في السياق التركيبي للجملة العربية



أثر فصل العناصر المكونة للجملة في المعنى

أثر الفصل والوصل في الوظيفة النحوية:

تعتمد البنية التركيبية للجملة العربية على تسلسل الوحدات اللغوية المكونة للتركيب، ولكل وحدة منها وظيفتها في التركيب إما بحسب موضعها من سلسلة التركيب وإما بحسب وظيفتها التي وجدت من أجلها في اللغة وسيتم تناول ذلك وفق ما يلي.

أولاً: أثر حروف المعاني في الفصل و الوصل :

تنصف بعض الأدوات التي لها وظائف محددة في التركيب اللغوي بتعدد معانيها الدلالية مما يجعل لها وضعاً مميزاً ذا حساسية عالية في الاستعمال، يؤثر على تسلسل التركيب اللغوي فصلاً و وصلًا، و تتحدد هذه الألفاظ في ثلاث كلمات وهي (كلا، وبلى، ونعم)، فإن هذه الحروف تحديداً تثير جدلاً واسعاً عند علماء القراءة فيما يتعلق بفصلها عما قبلها، أو وصلها به، أو الابتداء بها، وقد كان من آثار ذلك أن خصّها بعض المهتمين بعلم القراءة^(١) برسائل مستقلة زيادة على مناقشتها في متون كتب علم القراءة؛ كما اختلف النحاة في مكونات كل من كلا وبلى، وفي ضبط (نعم)، وهذا لا ينفي ما لحروف أخرى من تأثير في بنية الجملة العربية، فجلّ حروف المعاني يؤدي قطعها عما بعدها إلى فساد الجملة مبنى ومعنى، مثل (بين، وحيث، و إذا، وإذ، وبيد، وسوى، وعند، ولدن، و أولو، و قصارى، و لدى، وكلا، و كلتا)، ولكن مقصد البحث هنا هو تلك الحروف التي لها تأثير في فصل الجملة العربية أو وصلها؛ لما لها من معانٍ وظيفية تحتل فصلها عما قبلها، أو وصلها به، وفيما يلي تفصيل القول فيها:

كلا :

اختلف النحويون في تركيب هذا الحرف الذي يأتي لمعنيين في التركيب اللغوي، فقال بعضهم إنّه مركّب من كاف التشبيه ولا النافية، والسبب في تشديد اللام فيه إنّما هو لأجل تقوية المعنى، وكذلك لدفع توهم بقاء الحرفين على وظيفتيهما قبل دخولهما في التركيب^(٢)، ويذهب بعض النحويين إلى أنّها حرف واحد؛ أي أنّه حرف بسيط وليس مركباً، قال ابن هشام المصري: ((هي بسيطة- أي كلا- وهي عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف

(١) فقد خصها مكي القيسي بمؤلفين أحدهما (اختصار القول في الوقف على كلا وبلى ونعم)، والآخر (، شرح كلا وبلى ونعم)، و كتب فيها أو جعفر الطبري (رسالة كلا) و كتب فيها أحمد ابن فارس رسالة أسماها (مقالة كلا) ، وخصها السجاوندي بدراسة مستقلة في مقدمة كتابه في الوقف والابتداء انظر ص ١١٨ وغيرهم مما سيرد ذكره في المبحث.

(٢) انظر ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص ٢٤٩، ٢٥٠، و القيسي، شرح كلا وبلى ونعم ص ٢٢

معناه الزجر لا معنى لها عندهم غير ذلك))^(١)، نتفق مع هؤلاء النحاة في اعتبار (كلا) حرفاً بسيطاً بسبب وظيفته التي لا يشارك فيها كاف التشبيه مطلقاً، كما تتجاوز وظيفته وظيفة (لا) التي هي النفي أو النهي؛ لما يتضمنه من معاني الزجر والردع، قال أحمد بن فارس: ((أما كلا فكلمة بعيدة عن التشبيه ب"لا"))^(٢)، وقال أبو جعفر الطبري: ((كلا: كلمة جاءت لمعنى ليست باسم ولا فعل))^(٣)، ونشاط ابن هشام الرأي في عدم موافقته لسيبويه وغيره في أنّ كلا لا معنى لها غير الزجر و الردع، ف(كلا) ذات وظائف متعددة بحسب موقعها من الجملة، كما سيأتي، وتكمن أهمية كلا في تأثيرها في معنى الجملة بحسب موقعها فيها، وهي أيضاً تحدد مفاصل الكلام وفقاً لذلك. أما المعنى الذي تستخدم فيه فهي على معنيين هما: نفي ما قبلها وهي تقييد مع النفي الردّ و الزجر في نحو قول الأعشى:

كلا زعمتم أنا لا نقاتلكم إنا لأمثالكم يا قومنا قتل^(٤)

وتأتي في بداية الكلام للاستفتاح بمعنى (ألا)، في نحو ما ذكره الطبري: ((إنّ أول ما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ اقرأ باسم ربك الذي خلق ﴾ ... إلى قوله ﴿ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ ... ثم أتاه جبريل بقوله عزّ وجلّ ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ ﴾ ... إلى قوله ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ ﴾))^(٥)، وهذا يوضح أن كلا تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية .

أقسام كلا:

قال أبو جعفر الطبري: ((كلا : تقع في تصريف الكلام على أربعة أوجه: أولها الردّ ، والثاني الردع، والثالث صلة اليمين وافتتاح الكلام ك(ألا)، والوجه الرابع التحقيق لما بعده من الأخبار))^(٦)، وقد ذكر ابن هشام آراء النحاة في (كلا) بعد نفيه قولهم إنّها للزجر والردع فقط بقوله: ((ورأي الكسائي وأبو حاتم ومن وافقهما أنّ معنى الزجر والردع ليس مستمراً فيها، فزادوا فيها معنى ثانياً... على ثلاثة أقوال الأول للكسائي ومتابعيه قالوا تكون بمعنى حقاً، والثاني لأبي حاتم ومتابعيه قالوا: تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية، والثالث للنضر بن شميل والفراء ومن وافقهما قالوا: تكون حرف جواب بمنزلة إي نعم))^(٧)، لقد كانت نظرة علماء

(١) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص ٢٥٠

(٢) أحمد ابن فارس، مقالة كلا ص ٣٥

(٣) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ) رسالة كلا في الكلام والقرآن، ويليه مقالة كلا، تحقيق أحمد حسن

فرحات، دار عمار، عمان، ٢٠٠٢م، ص ١٥

(٤) ديوان الأعشى ص ١٧٧

(٥) الطبري، رسالة كلا، ص ١٦، ١٥، وانظر السجاوندي، كتاب الوقف والابتداء ص ١٢٢

(٦) المرجع نفسه ص ٣٧

(٧) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص ٢٥٠

القراءة إلى (كلا) مرتبطة بمدى ما تفيد من معنى في التركيب اللغوي، قال الزركشي: ((كلا في القرآن على ثلاثة أقسام، أحدها: ما يجوز الوقف عليه والابتداء به جميعاً باعتبار المعنيين، والثاني: ما لا يوقف عليه، ولا يبدأ به، والثالث: ما يبدأ به ولا يجوز الوقف عليه))^(١)، ويقسمها السيوطي إلى أربعة أقسام؛ ثلاثة منها وردت في قول الزركشي السالف الذكر، والرابع الذي لم يرد عند الزركشي هو: ((ما يحسن الوقف عليه ولا يجوز الابتداء به))^(٢)، وكل هذه التقسيمات تنبعث من الوظيفة الدلالية التي تقوم بها كلا في التركيب اللغوي، تظهر من خلال التفصيل التالي:

الوقف على كلا و الابتداء بها :

يكون الوقف على (كلا) عندما تكون بمعنى الردّ والإنكار لما قبلها في نحو قوله تعالى: ﴿ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمْ آتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا * كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا * وَنَرَاهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا ﴾^(٣) في الوقف على (كلا) يفهم معنى الرد على القول السابق عليها أي أنها نفت أن يكون قد اطلع على الغيب، وفي الابتداء بها يرى مكي القيسي^(٤) أنها تحمل أحد المعنيين "حقاً" أو "ألاً" الاستفهامية، وفي قوله تعالى: ﴿ وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا * كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾^(٥) بالوقف على (كلا) تكون رداً وإنكاراً لأن تكون الآلهة التي اتخذها الكافرون عزاً لهم، وفي الابتداء بها تكون على معنى (ألاً) أو حقاً^(٦)، مع ملاحظة أن الوقف على الموضوعين؛ أي على (كلا) أو ما قبلها لا يفسد معه المعنى ولا يتغير، وكذلك الابتداء بكلا أو ما بعدها لا يؤثر في المعنى، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ الْمُجْرِمِ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ بَكَدَا وَكَذَا ﴾^(٧) ثم يُنجِيه * كلا^(٨)؛ أي لن يفتدي المجرم يوم القيامة بشيء، وذكر الطبري أن أبا عثمان المازني قال: ((يمكن أن يكون الوقف " ثم ينجيه" ثم ابتداءً ﴾ كلا إنها لظى ﴿ أي ألا إنها لظى))^(٩)، ففي هذه التراكيب نجد (كلا) تصلح أن تكون رداً لما قبلها من

(١) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١ ص ٤٤٧، ٤٤٨

(٢) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج ١ ص ١١٦، وانظر القيسي، مكي بن أبي طالب، شرح كلا وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله عز وجل ط (١)، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار المأمون دمشق، ١٩٧٨ م، ص ٦٩، ٧٠

(٣) سورة مريم، الآية ٧٨، ٧٩

(٤) انظر القيسي، مكي بن أبي طالب، اختصار القول في الوقف على كلا وبلى ونعم ط (١)، حققه وقدم له أحمد حسن الزيات، منشورات دار عمّار للنشر والتوزيع والإعلان، ٢٠٠٢، ص ١٠، و الأنباري، أبو بكر، الإيضاح في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، ص ٤٢٥، ٤٢٦، وأبو جعفر الطبري، رسالة كلا، ص ٢٤، ٢٦

(٥) سورة مريم، الآية ٨١، ٨٢

(٦) انظر القيسي، شرح كلا وبلى ونعم، ص ٣٥

(٧) سورة المعارج، الآية ١٥، ١٦

(٨) الطبري، رسالة كلا، ص ٢٣

الكلام كما تصلح أن تكون افتتاحاً لما بعدها من الكلام، وبذلك تكون (كلا) قد احتلت موقعاً مفصلياً من بنية الجملة بل النص بأسره، تصلح وفقاً لموقعها أن يفصل ما بعدها عنها، وتصلح أن تتصل به وتتفصل عما قبلها.

ما لا يجوز الوقف فيه على كلا:

لا يجوز الوقف على "كلا" إذا كان الوقف عليها يؤدي إلى معنى غير مقصود من الآية أو يؤدي إلى معنى متناقض مع مضمونها، كما هو في نحو قوله تعالى: ﴿وما هي إلا تذكرةٌ للبشر * كلا والقمر﴾^(١) في وصل "كلا" بما قبلها والوقف عليها نفي لنص الآية، وهو أمر لا يتأتى؛ إذ إن مبنى الآية يتضمن معنى التوكيد، ولكن في الابتداء بكلا مضمون التوكيد والقسم، قال أبو بكر الأنباري في معنى "كلا" في هذه الآية: ((فالوقف على (كلا) قبيح لأنها صلة لليمين))^(٢)، ومما لا يجوز فيه الوقف على كلا قوله تعالى: ﴿كلا بل لا تخافون الآخرة * كلا إنه تذكرة﴾^(٣) ومنه قوله: ﴿يقول الإنسان يومئذ أين المفر * كلا﴾^(٤) قال مكي القيسي في الوقف على كلا في هذه الآية: ((الوقف على كلا لا يحسن لأنك لو وقفت عليها لنفيت ما حكى الله جل ذكره من قول الإنسان يوم القيامة (أين المفر) ... ويحسن الابتداء ب(كلا) على معنى (ألا) وعلى معنى (حقاً)))^(٥)، والسبب في منع الوقف على كلا فيما ذكر من الآيات معنى النفي الذي تتضمنه "كلا" في حال وصلها بما قبلها، وجاز فصلها عما قبلها لأنه في حال الابتداء بها يستقر معناها على الاستفتاح أو المصدرية^(٦) بمعنى حقاً، يلاحظ أن فصل (كلا) في هذه التراكيب عما قبلها سببه استقلال المباني اللغوية التي تسبق (كلا) بمعان لا يتأتى معها النفي وفق سياقها الدلالي، بينما ترتبط (كلا) بما بعدها بحسب معناها في السياق.

ما لا يجوز فيه الوقف على كلا ولا الابتداء بها:

وقد تقع كلا موقعاً تفيد فيه الربط بين قسمين من الكلام فلا تفصل عما قبلها ولا عما بعدها، وفي هذه الحال يكون الوقف عليها غير مفيد للمعنى المراد ويكون الابتداء بها أيضاً مخللاً بالمعنى، في نحو قوله تعالى: ﴿عم يتساءلون * عن النبا العظيم * الذي هم فيه مختلفون * كلا

(١) سورة المدثر، الآية ٣١، ٣٢

(٢) الأنباري، أبو بكر، الإيضاح في الوقف والابتداء، ج ١ ص ٤٢١، ٤٢٢

(٣) سورة القمر، الآية ٥٢، ٥٣

(٤) سورة القيامة، الآية ١٠

(٥) القيسي، شرح كلا وبلى ونعم، ص ٤٣، ٤٤

(٦) المرجع نفسه ص ٢٤

سَيَعْلَمُونَ* ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ^(١)، فالوقف على كلا الأولى لا يفيد معنى، و إذا حُمِلت معنى النفي جاء التركيب اللغوي بمعنى يناقض لمغزى الآية، وكذلك الوقف على كلا الثانية؛ إذ الوقف عليها يؤدي في أفضل الأحوال إلى توكيد (كلا) الأولى وهو توكيد جزئي، والتركيب كلُّ متكامل لا يستساغ إلا بتمامه^(٢)، لأن (كلا) في الآيتين جاءت تحقيقاً لما بعدها، وقال أبو جعفر الطبري: ((... منه في كتاب الله ﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ﴾ ف(إنّ) تكون تأكيدا و(كلا) زيادة تأكيد، ومثله ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ* ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ النبا ٤، ٥))^(٣).

ولمّا كانت (كلا) تحتل أكثر من معنى أثارت خلافاً عند كل من النحاة، و القراء؛ إذ وفقاً لمعناها يتحدد الوقف عليها أو وصلها بما بعدها، قال زكريا الأنصاري: ((وإذا كانت - يقصد كلا- للردع والزجر جاز الوقف عليها والابتداء بما بعدها، وإذا صلحت لذلك ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقدير))^(٤)، فقد ترك الاحتمالات مفتوحة أمام القارئ ليقرر معنى (كلا) بحسب ما جاء به التركيب، من ذلك قول أحمد بن فارس: ((أما قوله تعالى: ﴿وَإِخْذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً لِيُكَفِّرُوا بِهِمْ عَزًّا * كَلَّا﴾ "مريم ٨١، ٨٢" فإذا ردّ لما قبله وإثبات لما بعده لأنهم زعموا أنّ الإلهة تكون لهم عزا، وذلك قولهم ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ "الزمر ٤" فقول "كلا" أي ليس الأمر كما تقولون ثم جاء بعده بخبر وأكده ب"كلا" وهو قوله: ﴿سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ "مريم ٨٢")^(٥)، نلاحظ الاضطراب في قوله فقد أشار إلى ما يوحي أنّ في النص "كلا" مكررة أو أنّ تحمل (كلا) المعنيين معاً في تركيب واحد؛ أي تكون ردّاً لما قبلها، وتوكيداً لما بعدها، كما يلاحظ ربطه بين كلا وعملها للنفي معتمداً على نص غير مذكور قبلها وليس مذكوراً في السورة نفسها، ولكنه موجود في ذهن المتلقي وهو أمر يعزز فهم النص.

ومن ذلك ما ذكره كل من أبي بكر الأنباري ومكي القيسي في الوقف على "كلا" في قوله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَر﴾ فقد أشارا إلى أنّ الفراء يرى أنّ "كلا" هنا صلة قسم فلا يوقف عليها، و ذهب الأخفش إلى أنّ "كلا" ها هنا للردع والزجر مما يعني الوقف عليها^(٦)، ومما كان له أكثر من احتمال في معنى "كلا" ما جاء عند الطبري في قوله تعالى: ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ...كَلَّا﴾^(٧) قال: ((ردعهم من التكاثر ثم عاد أخرى، فقال "كلا" ثم عاد ثالثة فقال ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ﴾ يحتتمل أن

(١) سورة النبا الآية ١، ٥

(٢) انظر القيسي، شرح معنى كلا وبلى ونعم، ص ٦٣، ٦٤، وانظر القيسي، اختصار القول في الوقف على

كلا وبلى ونعم ص ١٧

(٣) الطبري، رسالة كلا ص ٤٨، ٤٩، وانظر ص ٢٨، ٢٩

(٤) الأنصاري، زكريا، المقتصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، ص ٦٠، ٦١

(٥) أحمد بن فارس، مقالة كلا ص ٤١، ٤٢

(٦) انظر الأنباري، أبا بكر، الإيضاح في الوقف والابتداء، ج ١ ص ٤٢١، ٤٢٢، والقيسي، شرح كلا وبلى ونعم ص ٤٠، ٣٩

(٧) سورة التكاثر الآية ١، ٢

يكون تحقيقاً لقوله " لترون الجحيم " (...))^(١)، إنّ المعاني المحتملة ل(كلا) وفرت احتمالات تعدد البنية التركيبية للجملة فصلاً ووصلاً، ومكنت النحاة وعلماء القراء من تفسير متعدد للمعنى .

بلى:

لقد اختلف النحاة حول ممّ تتركب (بلى) فقال الكوفيون: ((أصل بلى ... بل التي تفيد الاطراب زيدت الياء في آخرها علامة لتأنيث الأداة ليحسن الوقوف عليها))^(٢)، وقال ابن هشام المصري أن (بلى): ((حرف أصلي الألف، وقال جماعة بل الألف زائدة، وبعض هؤلاء يقول إنها للتأنيث (...))^(٣)، ويرى مكي القيسي أن أصلها بل، ولكن: ((زيدت الألف لتدل على الإيجاب في جواب الاستفهام الداخل على النفي، وفي جواب النفي قبل المنفي في الأصل))^(٤)، وربّما يرجع سبب هذا الجدل في مكونات بلى إلى وظيفتها في اللغة، فهي في التركيب اللغوي تؤدي دلالات متعددة بحسب موقعها فقد تكون رابطاً بين أجزاء التركيب اللغوي الذي ترد فيه، وقد تفيد نفي ما قبلها فقط .

جميع الحقوق محفوظة

أمّا وظيفة بلى فهي نفي ما تقدمها، قال الزمخشري: ((بلى: إيجاب لما بعد النفي))^(٥)، وجاء في التبيان في إعراب القرآن: ((بلى حرف يثبت به المجيب المنفي قبله))^(٦)، و(بلى) عند ابن هشام^(٧) حرف مختص بالنفي ويفيد إبطاله، وتدخل (بلى) على الاستفهام المنفي فتفيد الإجابة عن مضمون السؤال المنفي بالإيجاب، قال مكي القيسي: ((أن تقع جواباً لاستفهام دخل على نفي... فيصير معناها التصديق لما قبلها))^(٨) . وقد اختلف في الوقف على بلى، فقال بعضهم إنّ الوقف عليها في كل القرآن كاف؛ لأنّه ردّ للنفي الذي قبله بشرط ألا تتصل بالقسم^(٩)، ولكن الغالب في رأيهم هو أن بلى من حيث الوقف عليها والابتداء بها^(١٠) ووصلها بما بعدها على ثلاثة أقسام :

- (١) الطبري، رسالة كلا ص ٤٨، ٥٠
- (٢) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص ٥٢، ٥٣
- (٣) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص ١٥٣
- (٤) القيسي، شرح كلا وبلى ونعم، ص ٧٩، ٨٩، وانظر أحمد بن فارس، الصحابي في فقه اللغة، ص ١٠٣
- (٥) الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب ص ٤١٥
- (٦) أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ص ٤٦
- (٧) انظر ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص ١٥٣
- (٨) القيسي، شرح كلا وبلى ونعم، ص ٧١
- (٩) انظر الداني، المكتفي في الوقف والابتداء، ص ٢٣
- (١٠) ذكر القيسي أن بعض النحويين يختار الابتداء بها منهم الأخفش وأبي حاتم وأحمد بن جعفر، انظر شرح كلا وبلى ونعم ص، ٩١

قسم: لا يجوز الوقف فيه على بلى لتعلق ما بعدها بما قبلها^(١) و ذلك نحو قوله تعالى: ﴿ أليسَ هذا بِالْحَقِّ قَالُوا بلى وَرَبَّنَا ﴾^(٢)، وإِذَا امتنع فصل (بلى) عما بعدها لارتباطها بالقسم، وامتنع فصلها عما قبلها لكونها في موضع المفعول من (قالوا)، ولا يجوز الفصل بينهما لِمَا يترتب على ذلك من إفساد لمعنى الجملة .

وقسم: يجوز فيه الوقف على (بلى): ((وهو ما يختار فيه كثير من القراء وأهل اللغة الوقف عليها لأتجا جواب لما قبلها وغير متعلق بما بعدها))^(٣)، مثاله قوله تعالى: ﴿ وَ قَالُوا لَنْ نَمْسُنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ * بلى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً ﴾^(٤)، وقوله: ﴿ وَ قَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * بلى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ ﴾^(٥)، وممن يرى هذا الرأي الزركشي^(٦) حيث يرى عدم تعلق ما بعد (بلى) بما قبلها، ولكن الأشموني يذكر أن الوقف على (بلى) في هذين الموضعين خطأ: ((لأن بلى و ما بعدها جواب للنفي السابق قبلها، وهو لن في قوله "لن تمسنا" وفي الثاني "لن يدخل الجنة")^(٧)، إن نظرة الأشموني تتميز بأنها شمولية؛ إذ نظر إلى النص كلاً متكاملًا، فلو قطعنا القول عند (بلى) لانقطع المعنى المستفاد مما يلي (بلى) فإذا اعتدنا بالمعنى المستفاد بالوقف على (بلى) بأنها نفت مزاعم اليهود والنصارى؛ لفهمنا في الآيتين الأخيرتين أنّ بلى ردت قولهم، وأفادت أنّ الجنة يدخلها غيرهم حسب، ولكن ربط (بلى) بما بعدها يفيد شرطاً لمن يدخل الجنة وهو قوله (مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ...)، ولهذا أضاف الأشموني إلى شروط الوقف على (بلى) ألا يتصل بها شرط^(٨)، ومعلوم أنّ مضمون الشرط والجواب يرتبط بسببه، وسببه هو ما سبق من الآيات، فالنص هنا كل متكامل لا يجوز فصله عن بعضه، وإن حصل ذلك اختل المعنى، وقد ذكر زكريا الأنصاري عدم جواز الوقف على (بلى) في الآيتين لأن ((ما بعده -يقصد بلى- متعلق به، لأنه تنمة الجواب ... وفيه ردّ على أبي عمرو حيث قال: الوقف على (بلى) كاف في جميع القرآن؛ لأنه رد للنفي المتقدم))^(٩).

(١) انظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١ ص ٤٥٢، ٤٥٣، والسبوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج ١ ص ١١٦،

١١٧، والقيسي، اختصار القول في الوقف على كلا وبلى ونعم، ص ١٩

(٢) سورة النحل الآية ٣٠

(٣) القيسي، اختصار القول في الوقف على كلا وبلى ونعم، ص ١٩، ٢٤

(٤) سورة البقرة الآية ٨١

(٥) سورة البقرة الآية، ١١١، ١١٢

(٦) انظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١ ص ٤٢٥، ٤٢٦

(٧) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص ١٠١

(٨) المرجع نفسه والصفحة ذاتها

(٩) الأنصاري، زكريا، المقتصد لتلخيص ما في المرشد، ص ١٠٠، ١٠١، ١٠٢

وقسم: وقع فيه الخلاف بين القراء فمنهم من يجيز الوقف على (بلى) ومنهم من لا يجيزه، قال مكي القيسي: ((والأحسن أن لا يوقف فيها على بلى لأن ما بعدها متصل بما قبلها))^(١)، من ذلك قوله تعالى: ﴿ قال بلى ولكن ليطمئن قلبي ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿ قالوا بلى ولكن حقت ﴾^(٣) الملاحظ في ما بعد (بلى) في الآيتين أنه يتضمن بياناً وإيضاحاً لما قبلها ومن ثم يكون فصلهما بالوقف على (بلى) انقاصاً في المعنى المراد، وبهذا يكون الوقف على ما بعد (بلى) أمكن للمعنى، والذين أجازوا الوقف عليها تكون رداً على الاستفهام المنفي قبلها ويكون ما بعدها كلاماً مستأنفاً .

نعم :

يقتضي المقام أن يستهل الحديث في الفرق بين (بلى) و(نعم) لما بينهما من التداخل الوظيفي: قال الفراء: ((ف"بلى" بمنزلة "نعم" إلا أنها لا تكون إلا لما في أوله جحد قال الله تبارك وتعالى: ﴿ فهل وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً قالوا نعم ﴾ " الأعراف ٤٤ " و"بلى" لا تصلح في هذا الموضوع، وأما الجحد فقوله: ﴿ ألم يأتكم نذير ﴾ قالوا بلى قد جاءنا نذير ﴾ " الملك ٩ ، ١٠ " و لا تصلح ها هنا "نعم"))^(٤)، وقد ذكر الأشموني أن النوري فرق بين نعم وبلى بقوله: ((ما استقهم عنه بالإثبات كان جوابه نعم، وما استقهم عنه بالنفي كان جوابه بلى))^(٥)، فنعم بعكس بلى تقرر ما قبلها من الكلام بينما (بلى) تنفيه وتقرر عكسه، وقد تكون (نعم) للعدة أي للوعد بإنجاز ما في السؤال، قال مكي القيسي: ((وتكون للعدة تقول هل تحسن إليّ فيقول الراد نعم، فيعده بالإحسان فإن أراد ترك الإحسان قال لا، ولا يحسن هنا بلى))^(٦)، والفرق الدقيق بينهما هو أن نعم إذا أجيب بها السؤال المنفي أفادت الإيجاب على مضمون النفي في نحو ألم يأت زيد بالإجابة ب(نعم) يكون المعنى لم يأت زيد و ب(بلى) يكون المعنى أتى زيد فالموقع يحتملها، ولكن الفيصل والحكم هو المقام الذي يحدد إحداها .

وفي نعم لغات عدة قال مكي القيسي: ((ولغة أشياح قريش في "نعم" كسر العين وبذلك قرأ الكسائي، وهي لغة كنانة أيضاً))^(٧)، وبها قرأ عمر بن الخطاب، وابن مسعود رضي الله عنهما

(١) القيسي، اختصار القول في الوقف على كلا وبلى ونعم، ص ١٩، ٢٠، وانظر السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج ١

ص ١١٦، ١١٧

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٦٠

(٣) سورة الزمر، الآية ٧١

(٤) أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، ج ١ ص ٥٢

(٥) الأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص ١٠١

(٦) القيسي، شرح كلا وبلى ونعم، ص ٧٢، ٧٣

(٧) المرجع نفسه ص ١٠٨، وانظر ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٥٢

(٨) انظر الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، ص ٤١٦

^(١)، وجاء في كتاب أسرار العربية: ((نعم: فيها أربع لغات نَعِم بفتح النون وكسر العين وهو الأصل، ونَعَم بفتح النون وسكون العين، ونَعِم بكسر النون والعين، و نَعِم بكسر النون وسكون العين))^(٢).

جاءت نعم في النص القرآني على ضربين؛ ضرب يحسن الوقف فيه عليها، وهو ما كانت فيه جواباً للاستفهام الذي قبلها وتصديقاً له في نحو قوله تعالى: ﴿فهل وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً قالوا نعم* فَأَذَنَ مَوْذَنٌ﴾^(٣)، فالوقف هنا على (نعم) لأنها جواب عما قبلها، ولا توصل بما بعدها لأنه منفصل عما قبلها، ولا يتعلق به^(٤) بمعنى أن قول أهل النار انتهى بقولهم نعم، وما بعد (نعم) ليس من قولهم.

وضرب لا يوقف فيه على نعم، وإنما يوصل ما بعدها بما قبلها في نحو قوله تعالى: ﴿قال نَعَمْ وإِنتُمْ﴾^(٥) وقوله: ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنتُمْ دَاخِرُونَ﴾^(٦) قال الزركشي في مثل هذه المواضع: ((والمختار ألا يوقف على "نعم" في هذه المواضع لتعلقها بما بعدها وبما قبلها؛ لاتصاله بالقول))^(٧)، جاء الكلام متصلاً في معناه بين ما هو قبل "نعم" وما بعدها فامتنع الوقف على "نعم" لأن في ذلك إفساداً للمعنى، كما أنه يؤدي إلى الفصل بين متلازمين وهما: القول ومقوله، يبدو أن (نعم) لكونها يجاب بها عن مضمون السؤال بالإيجاب؛ سواء أكان منفيًا أم موجباً دخلها اللبس، قال ابن هشام: ((قال جماعة من الفقهاء لو قال أليس لي عليك ألف؟ فقال بلى لزمته، ولو قال نعم لم تلزمه، وقال آخرون تلزمه فيهما، وجروا في ذلك على مقتضى العرف))^(٨)، فتغليبهم للعرف وتخليهم عن الاستعمال القياسي يشير إلى شيوع استعمال نعم على غير القياس . وبهذا يتبين أثر هذه الأدوات في بنية الجملة العربية فصلاً ووصلاً وفقاً للمعنى الذي تقتضيه الأداة في التركيب.

ثانياً: اختلاف الإعراب باختلاف الفصل والوصل:

جاء في المقتصد لتلخيص ما في المرشد: ((... لا يبصرون) تام، قال أبو عمرو كاف، هذا على رفع ما بعده، فمن نصبه كابن مسعود فليس ذلك وفقاً إن نصب على أنه مفعول ثان

^(٢) ابن الأنباري، عبد الرحمن، أسرار العربية، ص ١٠٧

^(٣) سورة الأعراف، الآية ٤٤

^(٤) انظر السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ج ١ ص ١١٧، والقيسي، اختصار القول في الوقف على كلا وبلى ونعم، ص

٢٦، ٢٧، و شرح كلا وبلى ونعم، ص ١٠٥، ١٠٦.

^(٥) سورة الأعراف، الآية ١١٤

^(٦) سورة الصفات، الآية ١٨

^(٧) الزركشي، البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٤٥٤

^(٨) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص ١٥٤

لترك، فإن نصب على الذم جاز ذلك))^(١)، يقصد في قوله تعالى: ﴿وَتَرَكُهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾^(٢)، فمن وقف على لا يبصرون ولم يصلها بما بعدها يكون ما بعدها مستأنفاً، ويكون مرفوعاً على الابتداء أو الخبر، وهو قوله تعالى: ﴿صُمُّكُمْ عُمِّي فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾^(٣) ومن جعل الكلام متصلاً نصب؛ على جعله إياه مفعولاً ثانياً لترك؛ أي تركهم صماً بكماً عمياً، بمعنى أنه في حال الوصل يتغير الإعراب، ومما تغير أعرابه بتغير حاله فصلاً أو وصلاً^(٤) قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^(٥)، قال ابن الجزري: ((وقف تام على أن ما بعده مستأنف، وهو قول عائشة، وابن مسعود، وغيرهم، ومذهب أبي حنيفة، وأكثر أهل الحديث، وبه قال نافع، وابن كثير، ويعقوب، والفراء... وهو غير تام عند آخرين، والتمام عندهم على (الراسخون في العلم) فهو عندهم معطوف عليه))^(٦)، في حال العطف يكون موضع (الراسخون) الرفع لأنه معطوف على المرفوع؛ بينما يكون رفعه على الابتداء في حال الاستئناف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾^(٧)، قال مكي القيسي: ((هذا "مبتدأ" و"ما" الخبر، وهي بمعنى الذي، والهاء محذوفة من "وعد"، تقديره هذا ما وعده... والتقدير على هذا، وقال لهم المؤمنون، أوقال لهم الملائكة، هذا ما وعد الرحمن... فالوقف على هذا القول على "مرقدنا"، وتبتدئ ب(هذا ما وعد الرحمن)، ويجوز أن يكون "هذا" في موضع خفض على النعت لـ"مرقدنا"...) ^(٨)، فبالوقف على "مرقدنا" يكون ما بعده مقول قول محذوف، وبالوقف على "هذا" يكون في موضع جر على النعت .

ومن ذلك الوقف على (العفو) مرة بالنصب ومرة بالرفع من قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ الْعَفْوُ﴾^(٩)، جاء في الإيضاح في الوقف والابتداء: ((كان أبو جعفر وشيبة ونافع وابن كثير وعاصم والأعمش وحمزة والكسائي يقرؤون (قل العفو) بالنصب، وكان الحسن و قتادة و أبو عمرو يقرؤونها) (قل العفو) بالرفع، فمن قرأ (قل العفو) بالنصب كان له مذهبان أحدهما أن يقول جعلت (ماذا) حرفاً واحداً فنصبته ب(ينفقون) ونصبت (العفو) بإضمار ينفقون العفو، والوجه الآخر أن يقول جعلت (ماذا) حرفين ورفعت (ما) ب(ذا) و(ذا) ب(ما) ونصبت العفو

(١) الأنصاري، زكريا، المقتصد لتلخيص ما في المرشد، ص ٨٥، ٨٦

(٢) سورة البقرة، الآية ١٩

(٣) سورة البقرة الآية ٢٠

(٤) انظر القيسي، مشكل إعراب القرآن، ص ١٢٨

(٥) سورة آل عمران، الآية ٧

(٦) ابن الجزري النشر في القراءات العشر، ج ١ ص ٢٢٧

(٧) سورة يس، الآية ٥٢

(٨) القيسي، مشكل أعراب القرآن، ص ٥٦٢، ٥٦٣

(٩) سورة البقرة الآية ٢١٩

بإضمار ينفقون.... ومن رفع (العفو) أراد (قل هو العفو) ((^(١)))، فقد اختلفت الحالة الإعرابية وقفاً باختلاف تقدير بنية الجملة، و في قول تعالى: ﴿ وَادْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً * رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ ((^(٢))) قال الفراء: ((خفضها عاصم والأعمش، ورفعها أهل الحجاز، و الرفع يحسنُ إذا انفصلت الآية عن الآية)) ((^(٣)))، وهو يقصد تلاوة لفظ (رب) بالجر في حالة الوصل ليكون بدلاً من الضمير في (إليه) المذكور، و بالرفع ليكون مستأنفاً .

ثالثاً: أثر فصل العناصر المكونة للجملة ووصلها في المعنى

يقتضي النسق القياسي للجملة العربية أن تذكر العناصر المكونة لها كافة، دون أن ينقص أيّ عنصر منها، ولكن قد يطرأ وفقاً للسياق ما يسوغ نقصانها، أو تغير ترتيب عناصرها، ومع ذلك تبقى أسس يفرضها نظام الجملة في تسلسله تمتنع على الخرق، أو العدول عنها، منها فصل بعض أجزاء الجملة باستخدام عنصر الوقف، و إن تُسمَح بإقحام أدوات وظيفية بين أجزائها، وهنا ينبغي التذكير بلمح هام تحدث البحث عنه وهو الفرق بين السكت والوقف، فقد يجوز السكت بين أجزاء الجملة الواحدة، ولكن لا يجوز الوقف دون تمامها، فقد تثير بعض الجمل شبهة، ولذلك قال الأشموني: ((ينبغي للقارئ أن يراعي في الوقف الأزواج والمعادلة والقرائن والنظائر ... فلا يوقف على الأول حتى يأتي بالمعادل الثاني؛ لأنه به يوجد التمام، وينقطع تعلقه بما بعده لفظاً نحو ﴿ لها ما كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا ما اكْتَسَبَتْ ﴾ ((^(٤)))، ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ ((^(٥)))، ﴿ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ ﴾ ((^(٦)))... والأولى الفصل والقطع بين الفريقين، ولا تخطأ أحدهما مع الآخر بل يوقف على الأول ثم تبتدئ بالثاني)) ((^(٧))) يبدو لأول وهلة أن ثمة تناقضاً بين أول كلامه و آخره و من جلاء ذلك نقول: إنّ القطع الذي أشار إليه إنّما هو من وظيفة السكت وليس الوقف، فلو وقفنا في مثل الآيات السالفة الذكر وقطعناها عما يليها لانقطع بعض الكلام عن بعضه؛ أي تنفصل الجملة عن بعض مكوناتها فلا يستقيم معناها ولا مبناها، أمّا الوصل فقد عنى به إنّ المعادل الثاني تتم به الجملة فهي مبنية أساساً على الطرفين، وفقدان أيّ منهما يعني عدم الفائدة من حيث المعنى المقصود بهما معاً، وعلى هذا الفرق بنى علماء البلاغة نظريتهم في الفصل والوصل، وقد أشار البحث أيضاً إلى

(١) الأنباري، أوبكر، الإيضاح في الوقف والابتداء، ج ١ ص ٣٢٦، ٣٢٧

(٢) سورة المزمل الآية ٩، ١٠،

(٣) الفراء، معاني القرآن ج ٣ ص ١٩٨

(٤) سورة البقرة الآية ١٨٢

(٥) سورة البقرة الآية ٢٠٣

(٦) سورة لقمان الآية ٢٩

(٧) الأشموني، منار الهدى في الوقف والابتداء، ص ٥٠، ٥١

اعتماد البلاغيين على البنية التركيبية للجملة العربية واعتبار تمامها بذكر عناصرها كافة أساساً في تصنيفهم لتمام الجمل مبنى ومعنى، كما أنهم يجعلون الوصل مرتبطاً بأداة معينة وهي الواو وكانوا يعنون بالوصل العطف حسب، ويعنون بالفصل ترك العطف، ولا يتحقق الوصل عندهم إلا بالواو^(١)، وهذه نقطة الخلاف فالوصل والفصل الذي يعنى به هذا البحث أشمل بكثير من هذا، وقد وضع عبد القاهر الجرجاني ضوابط للفصل والوصل في ثلاثة أقسام وقيدها بالعطف قال: ((جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد، فلا يكون فيها العطف البتة، لشبهه العطف فيها لو عطفت بعطف الشيء على نفسه.

وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، فيكون حقها العطف. وجملة ليست في شيء من الحالين؛ بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء، فلا يكون إياه ولا مشركاً له في المعنى... وحق هذا ترك العطف البتة، فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية، والعطف لما هو وسط بين الأمرين ((^(٢)، ولكن النحاة اعتدوا بالأسس القائمة على مكونات الجملة وارتباط أجزائها، فمنعوا فصل أجزائها إلى أن تكتمل، مع التنبيه على أن السكت ليس عائقاً أو فاصلاً بين طرفي الجمل التي تتكون من جزأين، ولا شك في أن ثمة ما يستوجب ذلك السكت كما هو الحال بين جملة الشرط والجزاء وبين القسم وجوابه، وبين المميز والتميز، وغيرها مما هو متلازم يشكل طرفاه بنية الجملة، قال سلمان العاني معبراً عن السكت بالوقف غير الأخير: ((والوقف غير الأخير أقصر مدى بشكل عام من الوقف الأخير وكما يفهم من اسمه فإنه يشير إلى عدم انتهاء التعبير والتردد وعدم انتهاء الكلام))^(٣)، وكان النحاة يقررون عدم فصل جزأي التركيب بعضهما عن بعض، ولما كانت الإحاطة بأشكال التراكيب العربية بأسرها غاية لا تدرك في هذا المبحث نجتزئ منها بعضها استشهاداً على كلها.

يمتتع الفصل بين طرفي الجملة وفقاً لوظيفة الأداة، مثل الواو و (أو) فقد تسبق الواو بهمزة الاستفهام ومن ثم تتشاكل مع (أو) والاختلاف بينهما سكون واو (أو)، قال زكريا الأنصاري في قوله تعالى: ﴿ أَوْ مِنْ أَهْلِ الثَّرَى ﴾ وقوله: ﴿ أَوْ أَبَاؤُنَا الْأَوْلُونَ ﴾ ((قرئ بإسكان الواو وفتحها، فمن فتحها بجعلها واو عطف والهمزة للاستفهام كانت وما بعدها كلمة واحدة؛ لأنها لا تستقل

(١) انظر القزويني، محمد عبد الرحمن الخطيب (ت ٧٩١هـ)، تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبيدع، مكتبة

مصطفى البابلي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٨م، ص ١٧٥

(٢) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص ٢٤٦

(٣) العاني، سلمان حسن، التشكيل الصوتي في اللغة العربية فونولوجيا العربية ص ١٤٠

بنفسها، ومن أسكنها كانت (أو) التي للعطف وهي مستقلة فتكون كلمة وما بعدها كلمة، فعلى الأول لا يجوز الوقف على الواو و على الثاني (يجوز))^(١)، فتبعاً لوظيفة الواو وطريقة نطقها يتحدد فصل ما بعدها عما قبلها أو وصله به، وفي الحقيقة يفترض في الحالين وجود فاصل من السكت بين التركيبين.

الفصل بين التميز والمميز:

تأخذ الفصل بين أجزاء الجمل في الدرس النحوي منحيين أحدهما بأن يفصل بينهما بعنصر لغوي ما، و الآخر أن يفصل بينهما بالوقف وهذا الأخير هو موضع دراستنا. قال أبو بكر الأنباري في عدم الفصل بين المميز والتميز: ((أمّا المفسّر عنه دون المفسّر فقولته: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾^(٢) الوقف على (الأرض) قبيح لأن الذهب مفسّر وكذلك ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾^(٣) الوقف على (سفه) قبيح لأن (النفس) تنتصب على التشبيه بالتفسير...))^(٤)، إنّما عدّ الوقف فيما ذكر قبيحاً لأنه لو عمل به لترتب عليه فساد الكلام مبنى ومعنى؛ لفقدان عنصر أساسي في البنية اللغوية وهو التميز، فالتركيب يلح على طلبه إذا نقص دون تعويض، فإذا قلنا في الآية السابقة (فلن يُقبل من أحدهم ملء الأرض) لبقى ذهن المخاطب أو السامع في استفهام عن متمم الجملة من حيث المعنى، والجملة في ذات الوقت ناقصة من حيث عناصرها وكذلك الأمر في الآية الأخرى .

الفصل بين الصفة والموصوف:

كذلك لا يفصل بين الصفة والموصوف بالوقف فهما في التركيب اللغوي كالشيء الواحد، جاء في أسرار العربية: ((فالصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل أنه لا يجوز السكوت على الموصوف دون صفته في نحو قولك "يا أيها الرجل" ثم هما في المعنى كشيء واحد))^(٥)، فالتلازم الذي بين الموصوف وصفته يستدعيهما في المعنى كما يتطلب التركيب اللغوي تواليهما، لذلك امتنع الفصل بينهما.

الفصل بين البديل والمبدل منه:

(١) الأنصاري، زكريا، المقتصد لتلخيص ما في المرشد ص ٦٢، ٦٣

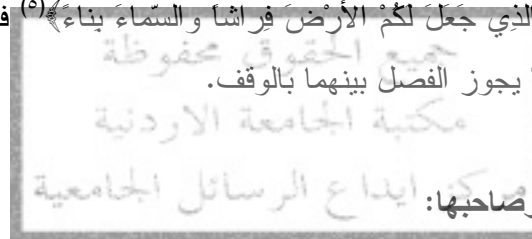
(٢) سورة آل عمران الآية ٩١

(٣) سورة البقرة الآية ١٣٠

(٤) الأنباري، أبو بكر، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، ص ١٣١، ١٣٢

(٥) ابن الأنباري، عبد الرحمن، أسرار العربية ص ٢٢٥

ومنه قول أبي بكر الأنباري في عدم الفصل بين البديل والمبدل منه: ((وأما المترجم عنه دون مترجمه فقولته تعالى: ﴿ اُنْدَعُونَ بَعْلًا وِتْرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبَّ ٱلْوَقْفِ ﴾^(١) الوقف على الخالقين غير تام لأن (الله) مترجم عن (أحسن) ومن قرأها (الله رَبُّكُمْ) فرفع على معنى (هو الله رَبُّكُمْ) لم يقف أيضاً على الخالقين لأنه مترجم عن (أحسن) ..^(٢)، إن هذا التركيب يقتضي توالي طرفية كي يكتمل معنى الطرف الثاني منه خاصة، وذلك لما يثيره من الاستفهام في حال قطعة عما قبله، صحيح إنّه يحمل معنى فطرياً إلا أنّه بحاجة إلى ما يسوغه في النص، كما أن الطرف الأول من الجملة في نطقه دون الطرف الثاني - في حال القطع - يثير سؤالاً وهو (من هو؟) فيأتي الطرف الثاني من الجملة جواباً لهذا السؤال المفترض، ومن ذلك قول الأشموني: ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾^(٣) ((ليس بوقف لفصله بين البديل والمبدل منه وهما كالشيء الواحد))^(٤) يعني أنها وقعت بين قوله تعالى ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ عِبْدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً ﴾^(٥) فالذي جعل لكم الأرض.. بدل من الذي خلقكم ولا يجوز الفصل بينهما بالوقف.



الفصل بين الحال وصاحبها:

ولا يفصل بين الحال وصاحبها في مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ * ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾^(٦) قال الأشموني: ((لأن ذرية حال من اصطفي إي اصطفاهم حال كونهم ذرية بعضها من بعض ... فلا يفصل بين الحال و ذويها ولا بين البديل والمبدل منه))^(٧)، يبدو واضحاً أنه قصد بالفصل هاهنا القطع بين طرفي التركيب اللغوي؛ لاتصال التركيب اللغوي وعدم وجود حاجز لفظي بين طرفيه.

(١) سورة الصافات، الآية ١٢٥، ١٢٦

(٢) الأنباري، أبو بكر، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، ص ١٣٢

(٣) سورة البقرة، الآية ٢١

(٤) الأشموني، منار الهدى في الوقف والابتداء، ص ٨٧

(٥) سورة البقرة، الآية ٢١، ٢٢

(٦) سورة آل عمران، الآية ٣٣، ٣٤

(٧) الأشموني، منار الهدى في الوقف والابتداء، ص ١٦٤

الفصل بين الجمل ذات الدلالة الانفعالية:

ويمتنع الوقف دون تمام التركيب اللغوي في الجمل ذات الدلالة الانفعالية أو الجمل ذات التركيب الدال على الحصر وهذا النوع من الجمل يتصف بإيقاع صوتي داخلي يوحي بنوع الجملة ودلالاتها، وذلك الإيقاع هو التنغيم، قال أحمد مختار عمر: ((وأكثر ما يستخدم التنغيم في اللغات للدلالة على المعاني الإضافية كالتأكيد و الانفعال والدهشة والغضب...))^(١).
وتختلف هذه الجمل عن بعضها بسحب ارتفاع درجة الصوت^(٢) ومواضعها، ويظهر ذلك في التفصيل التالي:

الفصل في الجمل ذات التركيب الحصري:

أما الجمل ذات التركيب الحصري، فهي تتكون في بنيتها التركيبية من شطرين، يتعاضد طرفاها بواسطة أدوات وحروف، كما يميزها التنغيم من خلال نبرة الصوت^(٣)، ولكنها من حيث المعنى فكل شطر منهما لا يمكن أن يستقل بالمعنى من دون الآخر، ففي نحو قولهم: ((لا رجل إلا زيد، ولا إله إلا الله، رفعت اسم الله وزيدا على التحقيق، لا يجوز أن تسكت دون تمامه، ألا ترى أنك إذا قلت لا رجل، لم يكن كلامك تاماً حتى تقول إلا زيد))^(٤)، وهذا نتيجة التلازم بين جزأي الجملة، فلا يستقيم لها معنى دون توفر طرفيها، كما أنه لا يكتمل بناءها بسقوط طرفها الثاني أو فصله عن مقدمته، فهذه البنية التركيبية تقوم على النفي في قسمها الأول ثم ينقض ذلك النفي المطلق بأن يُستثنى قسم مما وقع عليه النفي، فهي في الأساس مركبة من طرفين يخضعان دلاليًا لحكم واحد، ثم أخرج منها جزء، ومن هنا يكون الفصل بين طرفيها دلاليًا وتركيبياً غير مستساغ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ما قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا ما أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾^(٥)، وكذلك كل الجمل التي يفيد مضمونها الحصر مما سبق ب(ما أو لا أو ليس أو لن..)؛ أي ما كان طرفه الأول يفيد نفي أمر ما نفيًا مطلقًا، وطرفه الثاني ينقض ذلك النفي عن جزء منه.
إن فصل أحد طرفي الجملة التي تدل على الاستثناء عن الطرف الآخر يؤدي إلى فسادها مبني ومعنى، قال أبو بكر الأنباري: ((فقولته تعالى: ﴿ إِنَّ الإنسانَ لَفِي حُسرٍ إِلا الذِّينَ آمَنُوا و

(١) عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٦٦

(٢) يحدد سلمان العاني، النظام النغمي للجمل ذات الدلالة الانفعالية في مستويات أربعة حيث يقول: " يعمل في النظام النغمي أربعة مستويات لدرجة الصوت، تعرف هذه المستويات بالأرقام، الرقم (١) درجة منخفضة، الرقم (٢) درجة متوسطة، الرقم (٣) درجة عالية، الرقم (٤) درجة عالية جداً " وهذه الدرجات يمكن أن تأتي على ترتيبات متعدد بحسب تنغيم الجملة. انظر التشكيل الصوتي في العربية، ص ١٤١

(٣) انظر المنصف، عاشور (١٩٩١)، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية ط (١)، منوبة، جامعة تونس، ص ٢١٤

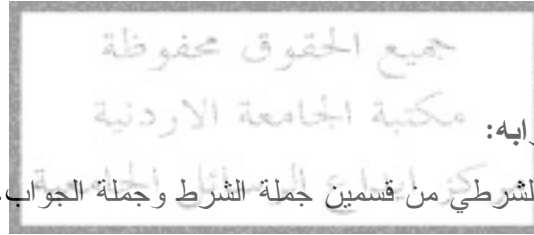
(٤) الفراهيدي، الجمل في النحو ص ١٧٦، ١٧٧

(٥) سورة المائدة الآية ١١٧

عَمَلُوا الصَّالِحَاتِ ﴿١﴾، الوقف على (خسر) غير تام لأنّ (الذين آمنوا) منصوبون على الاستثناء (من الإنسان) ﴿٢﴾ فالحكم الذي جاء في القسم الأول من الجملة عام يستغرق جنس الإنسان كله، وجاء القسم الثاني يستثني بعضاً من جنس الإنسان بشرط الإيمان والعمل الصالح، فلا يتأتى معنى التركيب إلا بتلازم طرفيه.

جملة القسم وجوابه:

تتكون جملة القسم من جزأين جملة القسم وجملة الجواب، ولا يتم معناها إلا بهما معاً ففي مثل قوله تعالى: ﴿ وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾ ﴿٣﴾ لا يتم المعنى ولا مبنى التركيب إلا عند قوله: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَىٰ﴾ ﴿٤﴾؛ لأنه جواب للقسم؛ لذلك امتنع الفصل بينهما بالوقف مع وجود السكت بين طرفيهما، ويتميز تركيب الجملة الدالة على القسم بارتفاع النغمة الصوتية عند انطلاق السلسلة الكلامية ثم هبوطها .



جملة الشرط وجوابه:

يتكون التركيب الشرطي من قسمين جملة الشرط وجملة الجواب، وهذا من حيث التركيب حسب، ولكن من حيث المعنى فالشطران يعدان تركيباً واحداً فلا يكون أيّ من الطرفين ذي معنى دون الآخر، ويتميّز هذا النوع من التركيب من الناحية التنغيمية بارتفاع نغمة قسمه الأول (جملة الشرط) ونزول نغمة قسمه الثاني (جواب الشرط) ﴿٥﴾، قال أبو بكر الأنباري: ((أما حروف الجزاء دون الفعل: ﴿وإن يأت الأحزاب﴾ الأحزاب ٢٠، الوقف على (أن) قبيح والوقف على (يأت) لأنّ (يودوا) جواب الجزاء، وكذلك قوله: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقْ وَيَصْبِرْ﴾ يوسف ٩٠، الوقف على (من) قبيح لأنها جازمة ل(يتق) وهما بمنزلة حرف واحد والوقف على (يصبر) غير تام لأن جواب الجزاء (الفاء) التي في قوله ﴿فإن الله لا يضيع أجر المحسنين﴾ ﴿٦﴾، يظهر أن المانع من الفصل بين أجزاء التركيب هو اتصالها في البنية العميقة حيث هي بمثابة حرف واحد مع تكونها من جزأين، كما أنّها تشكل معنى واحداً لا يفهم من أيّ من جزأي التركيب منفرداً.

(١) سورة العصر الآية ٢، ٣

(٢) الأنباري، أبو بكر، الإيضاح في الوقف والابتداء، ج ١ ص ١٣١

(٣) سورة الليل، الآية ١، ٢

(٤) سورة الليل الآية ٤

(٥) انظر المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية ص ٢١٤

(٦) الأنباري، أبو بكر، إيضاح الوقف والابتداء ص ١٣٥، ١٣٦

الخاتمة

من خلال تتبع قضايا الفصل والوصل التي ناقشها البحث توصل إلى أنّ علماء النحو وعلماء القراءات القرآنية قد توسعوا في استخدامهم لمصطلحات (الوقف والقطع والفصل)؛ وتبين أن السبب في ذلك يرجع إلى المعاني المعجمية لهذه الألفاظ، التي تدل على مطلق فصل الأشياء عن بعضها، ومن ثم انعكس ذلك في الاستعمال الاصطلاحي.

وفي مناقشة الفرق بين الوقف والسكت؛ توصل البحث إلى أن للسكت في العربية وظائف يقوم بها، وهي الوظائف النحوية والدلالية والوظائف المقطعية، ويتكامل الوقف والسكت في الأداء الوظيفي في العربية، فحيث يكون الوقف لا يكون السكت، وحيث يكون السكت لا يكون الوقف، وإثما التداخل بينهما جاء في المعنى المعجمي للفظين، وتميز الوقف بأن له مواضع محددة عند علماء القراءات القرآنية، كما أنّ له أقساماً و كصفات في أدائه.

أما تقسيمات علماء القراءة للوقف، فقد تبين للبحث أنّها تعتمد على البنية التركيبية للجملة العربية، فمتى كانت الجملة العربية مستوفية لعناصرها التركيبية، وهي مستقلة من حيث المعنى كان الوقف التام، ومتى نقص أحدها تغيرت صفة الوقف تبعاً لذلك، وقد أجرى البحث التناقض الذي وقع فيه محمد سالم محيسن في كتابه (الهادي، والكشف) وعلي محمد الضباع في كتابه (الإضاءة في بيان أصول القراءة) فيما يتعلق بالوقف الحسن فقد أكد البحث أن هذا النوع من الوقف يقوم على أساس ارتباط ما بعد الموقوف عليه بما قبله لفظاً ومعنى.

وفي دراسة أثر الفصل صوتياً عند علماء القراءات وعلماء النحو، توصل البحث إلى أنّ الفصل يكون بأحد الإجراءين الصوتيين؛ هما إما تسكين الصوت الموقوف عليه، وإما تحريكه، ولا يخرج أيّ من التصنيفات الموروثة عن السلف عن هذين الإجراءين، وفي دراسة الإشمام وضّح البحث التداخل الشديد بين الإشمام ومجموعة من المصطلحات، وهي الإمالة والروم والإشارة، وجعل مقاصد النص موضوع النقاش هي الفيصل في بيان المقصود، وأكد أنّ الوقف بالتضعيف لا يختلف عن الوقف الإدغام مبيناً اتفاق الإجراءين من الناحية الصوتية فلا فرق بينهما إلا في الموضع، فالإدغام يأتي في درج الكلام غالباً، والتضعيف يأتي في حال الوقف، وبين أن السبب في الوقف بالتضعيف إثما هو فرار العربية من الوقف على مقطع طويل مصمت، أمّا الوقف بالإلحاق بخاصة إلحاق هاء السكت فقد اتضح أن إلحاق هاء السكت

له أسباب صوتية؛ أهمها رغبة العربية في التخلص من الوقوف على مقطع قصير مفتوح، كما قد تلحق تعويضاً عن المحذوف، ولاسيما إذا بقي اللفظ على حرف واحد.

وأما الوقف بالنقل، فيرى البحث أن سببه هو التخلص من الوقف على ساكنين -بحسب تعبير القدماء- وهو تخلص من الوقف على مقطع طويل مغلق بصامتين، أما في حال امتناع الوقف بالنقل تحاشياً من الوقوع في الوزن المرفوض في العربية نحو (فعل و فعل) و (زيد) فإنّ السبب برأي البحث يكمن في جانب الأداء الصوتي حيث من الصعوبة على اللسان الانتقال من النطق بالصوائت الخلفية إلى الصوائت الأمامية وبالعكس ومن ثم امتنع النقل.

أما في حال إبدال تنوين النصب ألفاً فقد أكد البحث أنه ليس ثمة إبدال في هذا الموضع لعدم وجود مسوغ صوتي بين المبدل والمبدل منه، وإثما الذي حدث هو حذف التنوين والتعويض عنه بمدّ الصائت قبله وهو الفتحة، وفي حال ما أطلق عليه القدماء إبدال الياء جيماً وإبدال كاف المؤنث في الوقف جيماً فإنّ البحث يرجع هذا الإجراء الصوتي إلى المماثلة الصوتية لتقارب الأصوات المذكورة في المخرج.

وفي الوقف بالقلقة توصل البحث في حال الوقف على صوت الضاد المنطوق في العصر الحديث إلى ضرورة قلقلته بحسب صفاته المعاصرة، وأنّ صوت الضاد العربي القديم قد اندثر ولا يمكن تمثله بحسب وصف القدماء من النحاة وعلماء القراءة بالرغم من ادعاء القراء في العصر الحديث تمثله.

وفي الوقف بالحذف على الاسم المنقوص، فإنّ السبب في الحذف هو وقوع الياء بين صائتين مختلفين، ما أدى إلى حذفها، وحيثما بالتتنوين تعويضاً عنها، وليس الأمر كما ذهب إليه سيبيويه ومن جاء بعده، بقولهم (لسكون التنوين والياء) فالياء المدية حركة طويلة والحركة لا توصف بالسكون.

وفي مدّ أصوات المد فيما عرف بالمد والصلة عند علماء النحو وعلماء القراءات توصل البحث إلى أنّ الأسباب التي تؤدي إلى مدّها هي :

طبيعة هذه الأصوات القابلة للمدّ أضعاف طولها، كما أنّها قابلة للتقصير إلى حد يقصر عن طولها الطبيعي، ومما يساعد على مدّ هذه الصوائت نوع المقطع الصوتي الذي ترد فيه، وللصوت الصامت الذي يلي أصوات المدّ أثر في أطالتها إذا كان مما يتطلب جهداً عند نطقه، أو كان ساكناً، وهذه الإطالة نسبية وليست بأن يمدّ أضعاف طوله كما هو الحال عند القراء، ولكن هذا الاستعداد الطبيعي قد يسوغ إطالتها.

وفي تسهيل الهمزة تبيّن أنّ أسباب تسهيلها ترجع إلى ثقلها وصعوبة نطقها وهذا - بحسب ما ورد عن القدماء- مما أدى إلى التنوع في التخلص من هذا الثقل بحذفها وإبدالها وتسهيلها، أما إبدالها حرفاً من جنس الحركة قبلها، فقد أكد البحث عدم صواب هذا التحليل لعدم وجود مسوغ صوتي يبيحه؛ ذلك لأنه لا توجد علاقة صوتية بين الهمزة و الصوائت من حيث المخرج والصفة، وإثما الذي حدث هو حذف الهمزة والتعويض عنها بمدّ الصائت قبلها.

وفي حال وقوع الهمزة بين صائتين مختلفين تحذف الهمزة ويعوض عنها بنصف صائت من جنس الحركة بعدها بسبب صعوبة انتقال اللسان بين صائتين مختلفين من دون حاجز صامت بينهما. أمّا في حال النطق بالهمزة بين بين فالأمر هنا يتعلق بالمماثلة بين صوتين حيث ينطق بصوت ثالث بينهما.

وفي موانع الإدغام، يخالف البحث ما جاء به المتقدمون من علماء النحو وعلماء القراءة من تفسير للظاهرة، فقد أكد أنّ أسباب منع الإدغام في إدغام المشدد، وإدغام تاء الضمير، وإدغام المخفى، هي رفض العربية وجود مقطع طويل مقفل بصامتين في وسط التركيب اللغوي، وقد أكد البحث بطلان ما قال به النحاة من امتناع إدغام هاء السكت في هاء مثلها، فمتى توفرت شروط الإدغام لا يكون ثمة إلا الإدغام.

وفي الرسم القرآني توصل البحث إلى أن ما رسم من الصوائت بغير صورته المعيارية كان سببه المماثلة في مثل رسم التاء دالاً أو زايًا أو طاءً، ورسم السن صادًا.

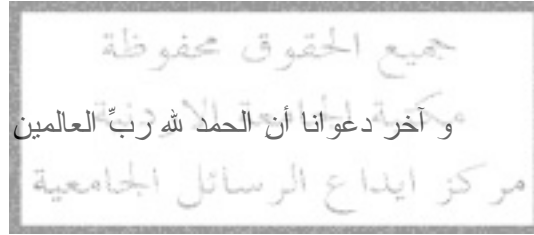
وفيما عرف بألف الوصل أو همزة الوصل أكد البحث أنه ليس ثمة ألف من الناحية الصوتية، إذ وقع المتقدمون من النحاة وعلماء القراءة في الوهم بسبب رسم الصوائت التي يؤتى بها لغرض التوصل إلى النطق بالسكن في صورة الألف، وبسبب رسم الهمزة على الألف .

ومن الوهم الذي وقع فيه المتقدمون من علماء القراءة وعلماء النحو الرسم المزدوج للهمزة فقد رسمت مرة على صورتها، ومرة بصورة أنصاف الصوائت أو الصوائت التي تعوضها بعد حذفها في نحو أفين وسأوريكم وأولئك.

وفي دراسة الإيقاعات الصوتية (السجع) لفواصل القرآن الكريم، أكد البحث أن حجج المنكرين لوجود السجع في القرآن الكريم، مرجوحة أمام واقع النص القرآني، الذي وظف الإيقاعات الصوتية في بنية الفاصلة، بأن تتوالى مقاطع صوتية متماثلة بانتظام في الفاصلة، واتخذ توظيفه لموسيقى الفواصل أشكالاً عديدة، هي تسكين الفواصل، أو إطالة أصوات المدّ، أو المزوجة بين الأصوات المتقاربة، أو الإبدال بين الصيغ الصرفية، أو التقديم والتأخير.

أما في دراسة الفصل والوصل والسياق التركيبي للجملة العربية، فقد برز لبعض الألفاظ أثر في البنية التركيبية للجملة العربية، وهي (كلا وبلى ونعم) فهذه الألفاظ تتميز بتأثيرها على موضع الوقف في الجملة التي ترد فيها وفقاً لمعاني هذه الألفاظ، كما تبين أن للفصل والوصل أثراً في تغير الحالة الإعرابية.

وفي فصل وصل الجملة العربية أجلى البحث التناقض الواضح في مقولات النحاة التي تؤكد ضرورة وصل الجملة العربية حتى تمام أجزائها، كما يقولون بوجود الوقف بين طرفيها، ولاسيما عندما تتكون من شطرين في بنيتها السطحية، حيث توصل إلى أن ما يقصدونه من لفظ (القطع أو الوقف) بين جزأي الجملة إنما هو السكت، ذلك لأن الفصل بين الجمل المتلازمة لا يكون بالوقف؛ بل بالسكت.



الطاهر محمد المدني علي

عمان، أيار، ٢٠٠٤

المصادر والمراجع :

أولاً : القرآن الكريم؛ **مصحف القراءات والتجويد** .

ثالثاً : المصادر والمراجع :

- الأزهرري، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي(ت ٣٧٠هـ)، **تهذيب اللغة** تحقيق عبد السلام محمد هارون، راجعه محمد علي النجار،الدار المصرية للتأليف و الترجمة، القاهرة، ١٩٦٤م.

- الأزهرري، خالد عبد الله، (٢٠٠٠م) **شرح التصريح على التوضيح**، أوالتصريح بمضمون التوضيح في النحو ط(١)، تحقيق، محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت،

- الأسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ) ، **شرح شافية ابن الحاجب**، مع شرح شواهد عبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحبي الدين عبد الحميد ،دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٢ م.

_ الأشموني، أحمد بن عبد الكريم (ق١١هـ)، **منار الهدى في بيان الوقف والابتداء**، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي ، مصر ، ١٣٩٣هـ - ١٩٨٥م.

_ الأنباري، أبوبكر محمد بن القاسم الأنباري النحوي، (ت ٣٢٨هـ)، **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ** ، تحقيق، محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق، ١٩٨٨م .

- ابن الأنباري، عبد الرحمن بن أبي الوفاء (ت٥١٣هـ) ، **أسرار العربية**، تحقيق، فخر صالح قدارة، دار الجيل بيروت ،سنة ١٩٩٥م.

- الأنصاري، ابن هشام المصري،(ت٧١٦هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعراب ط(٤)**، تحقيق مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر الحديث، لبنان، ١٩٧٢م.

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ط(٥) دار الجيل بيروت ١٩٧٩م

- الأنصاري، أبو يحيى زكريا ، (ت ٩٢٦هـ)، المقتصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء ط (١)، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٢م.
- أنيس، إبراهيم (١٩٦٥م) في اللهجات العربية، ط(٤) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- الباقلائي، أبو بكر محمد بن الطيب (ت ٤٠٣هـ) إعجاز القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٤م .
- برتيل مالمبرج (١٩٨٥م)، الأصوات اللغوية، تعريب، عبد الصبور شاهين، نشر مكتبة الشباب، القاهرة.
- برجستراسر (١٩٨٢م)، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه عبد التواب، رمضان، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة.
- بسيوني، عبد الفتاح فيود (١٩٩٨)، دراسة تاريخية لأصول البلاغة ومسائل البديع، مؤسسة المختار، القاهرة.
- أبو البركات، محمد بن سعيد الأنباري (ت ٥١٣هـ) ، البيان في غريب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للتأليف، ١٩٦٩م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ط(١) تحقيق مازن المبارك، دار الفكر ، دمشق، ١٩٨٨م.
- بشر، كمال، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة د ط، دت.
- (١٩٨٠م) علم اللغة العام(الأصوات)، دار المعارف، القاهرة.
- البغدادي، قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد (ت ٣٣٧هـ) كتاب نقد النثر، تحقيق طه حسين، و عبد الحميد العبادي، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٩م.
- أبو البقاء، محب الدين بن الحسين، (ت ٦١٦هـ) اللباب في علل البناء والإعراب ط (١) ، تحقيق، غازي مختار طليعات، دار الفكر، دمشق ١٩٩٥م.
- البكوش، الطيب (١٩٧٣م) ، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ط(٢)، مؤسسة عبد الكريم بن عبدالله، تونس .
- حسان، تمام (١٩٥٥م) ، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية للكتاب القاهرة.
- (١٩٧٤) ، مناهج البحث في اللغة ط(٢)، دار الثقافة، الدار البيضاء.

- الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (ت ٤٤٢هـ) شرح تصريف ابن حني، تحقيق إبراهيم بن سليمان النعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م.
- الجاحظ، أبو عمر عثمان، (ت ٢٥٥هـ) البيان والتبيين ط(٢)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الجبوري، مي فاضل (٢٠٠٠م)، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث ط(١)، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد.
- الجرجاني، عبد القاهر (ت ٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز، مطبعة المنار، القاهرة ١٣٣٠هـ .
- ابن الجزري، أبو الحسين محمد بن محمد الجزري، (ت ٨٣٣هـ)، النشر في القراءات العشر، المكتبة التجارية، القاهرة د ت .
- النشر في القراءات العشر ط (١)، قدم له علي محمد الضبّاع، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠٢م.
- التمهيد في علم التجويد، تحقيق علي حسن البواب، مكتبة المعارف الرياض، د ت.
- تقريب النشر في القراءات العشر ط(٢)، تحقيق عطوة عوض، دار الحديث، ١٩٩٢م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة الكتب المصرية، القاهرة، ط(٢)، ١٩٥٥م.
- سر صناعة الإعراب، تحقيق، مصطفى السقا وآخرون، مطبعة مصطفى البابي، القاهرة ١٩٥٤م.
- الحرازي، مهدي محمد (٢٠٠١م)، بغية المرید في أحكام التجويد، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- الحمد، غانم قدوري (١٩٨٦م)، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ط(١) مطبعة الخلود، بغداد.
- (٢٠٠٢م)، أبحاث في علم التجويد، ط (١) دار عمّار للنشر والتوزيع، عمان.
- (٢٠٠٤) رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية ط(١)، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان.

- الحفيان، أحمد محمود عبد السميع، (٢٠٠١م) أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الحموز، عبد الفتاح أحمد (١٩٨٥م)، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض.
- ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن خالويه (ت ٣٧٠هـ) الحجة في القراءات السبع ط (١)، تحقيق أحمد فريد المزيدي، قدم له أحمد حجازي، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٩م .
- الخفاجي، ابن سنان، سر الفصاحة، تصحيح وتعليق عبد المتعال الصعيدي، مكتبة محمد علي صبيح ، القاهرة ١٩٥٣م.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، الجمل في النحو ط (٥)، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الجيل بيروت، ١٩٩٥م
- كتاب العين، تحقيق مهدي المخرومي، و إبراهيم السامرائي، دار الرشيد بغداد ، ١٩٨٠م.
- خليل عطية (١٩٨٣)، البحث الصوتي عند العرب، دار الجاخذ للنشر بغداد.
- الداية، إبراهيم طه سليم (١٩٩٥)، المنهج المأمون إلى رواية قالون، عمان.
- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان (ت ٤٤٤هـ)، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقاط ط، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، دت .
- التحديد في الإتقان والتجويد، ط(٢) تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ، ١٩٩٩م.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي، (ت ٣٢١)، جمهرة اللغة، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٧٠م.
- الدويني، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو (ت ٦٤٦هـ) الشافية ط(١)، تحقيق حسن أحمد عثمان، المكتبة المكية، ١٩٩٥م.
- الرازي، محمد بن أبي بكر (ت ٧٢١هـ) مختار الصحاح ط(٢)، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٥م.

- رجب عبد الجواد إبراهيم (٢٠٠١)، موسيقى اللغة ط(١)، دار الآفاق العربية، القاهرة.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٦هـ) النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغول سلام، دار المعارف المصرية، القاهرة ١٩٧٦م.
- رضوان، محمد مصطفى، نظرات في اللغة ١٩٧٦م، مطابع دار الحقيقة، بنغازي.
- رمضان، محيي الدين رمضان (١٩٨٣م)، وجوه من الإعجاز القرآني ط(١)، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان.
- _ أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات ط(١)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه سعيد الأفغاني، منشورات جامعة بنغازي، ١٩٧٤م.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، خرّج حديثه وقدم له وعلق عليه مصطفى عبد القادر عطل، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠١م.
- الزمخشري، محمود بن عمر جار الله (ت ٥٣٨هـ) المفصل في صناعة الإعراب، قدم له و وضع هوامشه، أميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٩م.
- الكشف ط(١)، تحقيق الشيخ أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق فتحي عبد الرحمن، أحمد حجازي، مكتبة الرياض ١٩٩٨م.
- الزين، عبد الفتاح (١٩٩٩م)، بين الأصالة والحداثة، قسمات لغوية في مرآة الألسنية، المؤسسة الجامعية، بيروت.
- السجاوندي، أبو عبد الله محمد بن طيفور، (ت ٥٦٠هـ)، كتاب الوقف والابتداء ط(١)، تحقيق محمد هاشم درويش، دار المناهج عمان ، ٢٠٠١م.
- السجستاني، أبو داود سليمان ثابت بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ)، كتاب المصاحف، تصحيح آرثر جفري، مؤسسة الخانجي، القاهرة، ١٩٣٦م.
- السعران، محمود السعران (١٩٦٢م)، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، القاهرة.

- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن السكاكي، **مفتاح العلوم**، منشورات المكتبة العلمية الجديدة بيروت لبنان، دت
- سلوم، تامر (١٩٩٦) **الإنزياح الصوتي الشعري**، مجلة آفاق الثقافة والتراث، السنة الرابعة، العدد الثالث، سورية.
- استيتية، سمير شريف (٢٠٠٣م)، **الأصوات اللغوية، رؤية عضوية نطقية فيزيائية**، ط(١) دار وائل، عمان.
- (١٩٩٦م) **تحليل الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب**، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، مج٤، ع١، جامعة عمان الأهلية.
- السندي، حسن (١٩٥٩م)، **شرح ديوان امرئ القيس ط(٤)**، مطبعة الاستقامة، القاهرة.
- سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، **الكتاب ط(١)**، علق عليه و وضع حواشيه و فهارسه، إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٩م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت٩١١هـ)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المشهد الحسيني القاهرة ١٩٦٧م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق، عبد الحميد هندواوي، المكتبة الرفيعة، القاهرة، دت.
- شاهين، عبد الصبور، (١٩٨٠م) **المنهج الصوتي للبنية العربية**، رؤية جديدة **للصرف العربي**، مؤسسة الرسالة، بيروت .
- (١٩٨٧م)، **أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي**، مكتبة الخانجي القاهرة، .
- ابن شريح، أبو عبد الله محمد الأندلسي (ت٤٧٦هـ)، **الكافي في القراءات السبع ط(١)**، تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠٠م.
- الشايب، فوزي حسن (١٩٩٩م) **محاضرات في اللسانيات ط(١)**، وزارة الثقافة، عمان الأردن.
- شكري، أحمد خالد (٢٠٠٣)، **الوقف بما يوافق رسم المصحف تقديراً**، بحث غير منشور.

- الشنقيطي، أحمد الأمين (ت ١٣٣١هـ) الدرر اللوامع على شرح همع الهوامع ط(١)، وضع حواشيه، محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٩م.
- (١٩٨٣م) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، رسالة جامعية لنيل درجة الدكتوراه، جامعة عين شمس ، كلية الآداب.
- الصغير، محمد حسن علي (٢٠٠٠م)، الصوت اللغوي في القرآن ط(١)، دار المؤرخ العربي، بيروت لبنان.
- الضباع، علي محمد (١٩٩٩م)، الإضاءة في أصول القراءة ط(١)، الناشر المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- (١٩٥٣)، شرح الشاطبية، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة.
- (١٩٣٨م) سمر الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، مكتبة عبد الحميد حنفي، القاهرة.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ) رسالة كلاً في الكلام والقرآن، ويليها مقالة كلاً، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان، ٢٠٠٢م.
- العاني، سلمان حسن (١٩٨٣)، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، فونولوجيا العربية ط(١)، ترجمة د ياسر الملاح، مراجعة محمد محمود غالي، النادي الأدبي، جدة ، السعودية.
- عبد التوّاب، رمضان، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ط (١)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٣م،
- عبد العال، سالم مكرم(دت) ، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت.
- عبد الفتاح، إبراهيم ، (١٩٩٠م) مدخل في الصوتيات، دار الجنوب، تونس.
- (١٩٨٧م)، قضايا لغوية في ضوء الألسنية ط (١)، الشركة العلمية للكتاب، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- عبد القادر عبد الجليل، (١٩٩٨) الأصوات اللغوية ، دار الصفاء، عمّان.
- (٢٠٠٢) علم اللسانيات الحديثة، دار صفاء، عمان.

- العسكري، أبو هلال، الحسن بن عبد الله (ت ٣٩٥هـ)، كتاب الصناعتين؛ الكتابة والشعر، تحقيق: محمد البجاوي، محمد أبو الفضل، القاهرة دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٢م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ)، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ط(١)، راجعه وعلق عليه نجيب الماجدي، المكتبة العمرية صيدا بيروت ٢٠٠٢م.
- عميرة، إسماعيل أحمد (١٩٩٦م)، بحوث في الاستشراق واللغة ط(١)، مؤسسة الرسالة بيروت.
- (٢٠٠٢م) المستشرقون والمناهج اللغوية، ط(٢) دار وائل للنشر والتوزيع عمان/رام الله.
- عمر، أحمد مختار، (١٩٨٢م) البحث اللغوي عند العرب، منشورات عالم الكتب، القاهرة.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، (ت ٢٠٧هـ)، معاني القرآن ط (١)، تحقيق، أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، مكتبة دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٥٥م.
- فندرس، جوزيف (١٩٥٠م)، اللغة، ترجمة عبد الرحمن الدواخلي والقصاص، مطبعة الأنجلو المصرية القاهرة.
- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، القاموس المحيط ط(٢)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (ت ٧٧٠هـ)، المصباح المنير ط(٢)، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن معاذ الجهيني، كتاب البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان رضي الله عنه، تحقيق غانم قدوري، عمان دار عمار، ٢٠٠٠م.
- القرطبي، أبو القاسم عبد الوهاب بن محمد (ت ٤٦١هـ)، الموضح في التجويد، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ٢٠٠٠م.
- القزويني، محمد عبد الرحمن الخطيب (ت ٧٩١هـ)، تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبديع، مكتبة مصطفى البابلي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٨م.

- القضاة، أحمد مفلح (٢٠٠٣) كيفية البدء بالكلمات القرآنية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد الخامس (العدد الأول).
- القماطي، محمد المنصف (٢٠٠٣م)، الأصوات و وظائفها، دار الوليد، طرابلس، الجماهيرية العظمى.
- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، مشكل إعراب القرآن ط(٢)، حققه وعلق عليه ياسين محمد السوَّاس ، دار اليمامة، دمشق، ٢٠٠٠م.
- شرح كلاً وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله عزّ وجلّ ط(١)، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار المأمون دمشق، ١٩٧٨م.
- اختصار القول في الوقف على كلاً وبلى ونعم ط(١)، حققه وقدم له أحمد حسن الزيات، منشورات دار عمّار للنشر والتوزيع والإعلان، ٢٠٠٢
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق التلاوة، تحقيق أحمد حسن فرحات، توزيع دار الكتب العربية، القاهرة.
- كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ط (٥)، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٧م.
- تمكين المد في آتى وآمن و آدم وشبهه ط(١)، تحقيق أحمد حسن الزيات، دار الأرقم، الكويت، ١٩٨٤م.
- كريم، زكي حسام الدين، (١٩٩٢م)، الدلالة الصوتية ، دراسة لغوية لدلالة الصوت ودوره في التواصل، ط (١)، مكتبة الأنجلو المصرية.
- لا شين، عبد الفتاح، (١٩٥٧م)، في الدراسات القرآنية و اللغوية، الإمالة في القراءات القرآنية واللهجات العربية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- (١٩٨٢م)، من أسرار الفاصلة القرآنية، دار المريخ الرياض.
- (١٩٨٣م)، المعاني في ضوء أساليب القرآن، ط(٤) توزيع المكتبة الأموية، القاهرة.
- ابن مالك، أبو عبد الله محمد جمال الدين، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.
- المبرد، أبو العباس أحمد بن يزيد، (ت٢٨٥هـ)، المقتضب ط(١)، تحقيق، حسن حمد، مراجعة أميل يعقوب، منشورات دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٩م.

- المتولي، صبري المتولي (١٩٩٨ م)، التوجيه اللغوي والبلاغي لقراءة الإمام عاصم، دار غريب، القاهرة.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، (ت ٣٢٤هـ)، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٢م.
- محمد بن حبيب، ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق نعمان محمد أمين، دار المعارف بمصر.
- محيسن، محمد سالم محيسن، (١٩٩٢) الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية، دار الجيل، بيروت.
- (١٩٩٧) الهادي في شرح طيبة النشر في القراءات، دار الجيل بيروت.
- مفتاح، محمد علي (٣٧١ اور)، رواية قالون عن نافع المدني، دراسة نحوية صرفية ط (١)، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس الجماهيرية الليبية العظمى.
- المطلبي، غالب فاضل (١٩٨٤م) الأصوات اللغوية دراسة لأصوات المدّ العربية، الجمهورية العراقية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام.
- المنصف، عاشور (١٩٩١)، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية ط (١)، منوبة، جامعة تونس.
- مغالسة، محمود حسني محمود (٢٠٠٢ م) أبحاث في اللغة والنحو والقراءات ط (١) مؤسسة الرسالة، عمان.
- (١٩٨٥ م) قراءة أبي عمرو بن العلاء: دراسة علمية نقدية، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الثالث.
- (١٩٩٠م) قراءة أبي إسحاق في الميزان، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الخامس. العدد الثاني.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، (ت ٧١١هـ)، تهذيب لسان العرب ط (١)، المكتب الثقافي في تحقيق الكتب، إشراف أ. عبداً على مهنا، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٣م
- لسان العرب ط (١)، دار صادر، بيروت ١٤٠٢هـ .
- موسى، نهاد (١٩٧٨م) في تاريخ العربية، أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، نشر الجامعة الأردنية، عمان.

- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت ٣٣٨هـ)، **القطع والانتاناف ط(١)**، تحقيق أحمد خطّاب العمر، كلية الآداب جامعة الموصل، ١٩٨٨م .
- **إعراب القرآن**، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٧م.
- النحاس، مصطفى (١٩٩٥م)، **من قضايا اللغة العربية ط(١)**، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت.
- ياقوت، أحمد سليمان، (١٩٨١م)، **ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم**، جامعة الرياض .
- (١٩٨٩م) **الهاء في اللغة العربية**، دار المعرفة الجامعية، السكندرية.
- يعقوب، أميل (١٩٨٧م)، **المعجم المفصل في شواهد العربية**، دار العلم للملايين، بيروت.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش، ابن علي النحوي (ت ٦٤٣هـ)، **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، حلب المكتبة العربية، ١٩٧٣م.
- **شرح المفصل**، دار الطباعة المنيرية، القاهرة، دت .
- يوسف، شكري فرحات (١٩٩٢م)، **ديوان الأعشى**، شرح يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت .

**Pause and Non Pause Between Reedings of The Quranic
Recitation and Syntax: Aphonetic Study.**

BY

Al-Taher Mohammad Al Madani Ali

Supervisor

Prof. Dr. Mahmoud Husni Moghalseh

ABSTRACT

This study has dealt with the phenomenum of Pause and Non Pause in the Quranic recitals and Grammar Science from the perspective of contemporary phonetics with the veiw of the judgements they pass on the phonetic procedures that take place when the verbal sequence is disconnected , or connected and pssing judgemen on the extent they match with what the phonotics has developed in the modern age, and knowing of the phonetics justifications that made them pass such judgements .

Research sources include recitals text books, books of start and pause ancient conjugation and grammar books, the results of the contemporary phonetics studies, namely books, researches, and studies For this purpose the researcher based his research on basic experimental means namely:

The Phonetic syllable and the changes that take place in cases of connection and disconnection : It has been proved that the element which undergoes change will have a part of it dropped or a part added to it. Phonetics as they are subject to changes by elongation or shortening represents the way speech is connected or paused.

The silents , they are subject to change when spoken as case requiers.

Other silents may be hypertuned or lower taurned or incorporated or spoken in a third way or skewed .

These factors have reflected on the quoranic letters which made the research pause there to interpret some of the problems related to phonetics.

The use of these means to consider the phonetic procedures followed on disconnecting speech or connecting it, led the research to results, top of which are:

The shape of the phonetics syllable in case of the open syllable on pause varies between the open long syllable and the open short syllable , and non-phonetic considerations such as observing the vowels and musical balance gaverns pausing on the short open syllable. Arabic language accepts the silent large syllable at middle of linguistic structure at exceptional cases, namely at letter incorporation cases disallowing letter stressed incorporation is observed if followed by a silent take Ta (ت) and the damma voweled to (ت) and case of hidden letter incorporation. These are the interdiction the grammarians and recital science have mentioned .

The research confirms that the reason is that Arabic dislikes it due to the existence of the long syllable in the middle of the linguistic structure.

In the behavior (mode) of the phontics in respect of their elongation or being short when they meet the silents , the accent governs their elongation. If the syllable is cut short they extend and in case accent is absent they tend to be the short.

The way of writing the short silents in the form of (Alef) Which is known (Alef of wasl), connection, made the early grammarians and recital scholars get faulted as they thought that (Alef) existed in the place of the silent. The way hamza is written made them more confused .

The double way of writing hamza as its sometimes written in its normal shape and sometimes in a compensatory way or half phonetic made the early scholars of Grammarians and the quranic recital scholars get confused. They thought that changing (hamza) and its substitutes is of phonetic and half phonetics (sounds) a matter that modern phonetics deny .

In rhythmic studies , (Al Saja) between the Quranic intervals, research has confirmed that the pleasex by those who deny ryhme in holy Quran are not downcasted by the reativity of the quranic Text which employed the rhythemics in the structue of the interval, by making the similar phonetic syllables go regularly and gave a musical function to the Intervals in a variety of forms, namely making the interval silent, or by extending up the phonetics (Sounds) or making sounds closer or subtituting the conjugation forms or put them forth or back .